



الجمهورية اليمنية

جامعة صنعاء

نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية الآداب

قسم الدراسات الإسلامية

مسائل فقه الخلاف

في الشريعة الإسلامية

أطروحة لنيل درجة الماجستير

مقدمة من الباحث

عبد الوهاب بن محمد الحميقاني

المشرف الرئيس

أ.د/ علي عبدالجبار
السروري

المشرف المشارك

د/ عبدالرحمن أحمد
الإبي

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

[النساء: ٥٩]

الإهداء

إلى كل مسلم ألمه تفرق المسلمين واختلافهم.
إلى كل مسلم حريص على جماعة المسلمين وائتلافهم.
إلى موكب الدعوة إلى الله العاملين -في زمن التشردم- لجمع شتات
الأمة
ورص صفوفها وتوحيد كلمتها بكلمة التوحيد.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من كان عوناً وردءاً لي في إنجاز هذا البحث وفي مقدمتهم أستاذي:

فضيلة الدكتور/ علي بن عبد الجبار السروري.

الذي أشرف على هذا البحث من بدايته إلى نهايته ولم يتأخر عني بإعانة أو شفاعاة، ولم يضمن عليّ بنصحه وإرشاده.

ولا أنسى في هذا المقام أن أسأل الله الرحمة والمغفرة

فضيلة الدكتور/ عبد الرحمن بن أحمد الإبي

الذي ساعد في الإشراف على هذا البحث ووافته المنية قبل أن يرى ثمرة توجيهه وإشرافه فرحمه الله رحمة واسعة.

ولا أملك من مكافأة لكل من ساعدني في هذا البحث إلا قولي له: جزاك الله خيراً^(١).

(١) قال عليه السلام: «من صنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء» رواه الترمذي والنسائي وابن حبان عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن الله أرسل رسوله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، فأشرقت الأرض بنور رسالته، وانتفع وفاز وأفلح بها من تبعوه وصحبوه ﷺ؛ إذ اهتدت به نفوسهم بعد حيرتها، وتآلفت به قلوبهم بعد شتاتها، واجتمعوا به بعد تفرقهم، واعتصموا بما جاء به من الهدى وعضوا عليه بالنواجذ.

فكانوا ﷺ لا يصدرون إلا عن رأيه ﷺ ولا يسيرون إلا على طريقه، وما اختلفوا فيه من شيء أرجعوه إليه، فكان القول له، والفصل ما ينطق به، فلما أكمل الله به الدين أعظم إكمال، وأتم به النعمة على عباده المؤمنين أبلغ إتمام، اختار له خيراً مما كان فيه، وألحقه بالرفيق الأعلى.

وما قبض رسول الله ﷺ إلا وقد ترك أمته على المحجة البيضاء، والطريق الواضحة الغراء كما قال ﷺ: «قد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»^(١).

(١) أحمد بن حنبل الشيباني في المسند، مؤسسة قرطبة - القاهرة: (٢٦/٤) و ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت: (١٦/١) برقم (٤٣).

فقام بهذا الدين من بعده ذلك الجيل الفريد، الذين آمنوا به وعززوه ونصروه،
ومن الله عليهم بصحبة نبيه ﷺ.

ففتحوا القلوب بجهد العلم والحجة والدعوة والبيان، وفتحوا الأمصار بجهد السيف
والسنان، وأنقذوا الناس بالإيمان والإسلام.

فكانوا -رضوان الله عليهم- بعد رسول الله ﷺ مصدر التعليم ومرجعية البشر،
ورغم أنهم كانوا يختلفون في كثير من المسائل في العلم والعمل إلا أنهم كانوا يحتكمون
فيها إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ، دون أن يكون لاختلاف آرائهم أثر في جماعتهم،
لإدراكهم ما يسوغ فيه تباين الآراء وما لا يسوغ فيه ذلك، ولمعرفتهم مواطن الإنكار
على المخالف من مواطن الإعذار له، وبهذا جسدوا واحداً مجتمعياً الكلمة،
مؤتلفي القلوب؛ فنصروا الملة، ونشروا الخير، وانتفع بهم الناس.

وقد نقلوا -رضوان الله عليهم- هذا المنهج الذي تلقوه من مشكاة النبوة خالصاً إلى
قلوب التابعين، فجرى التابعون لهم بإحسان في ذلك، وساروا على طريقتهم، ولزموا
جاداتهم.

ثم سلك هذا المسلك الرشيد تابعوا التابعين، وهدوا إلى صراط الحميد، ثم نهج هذا
المنهج أئمة الهدى من علماء هذه الأمة، ودرج عليه الموفقون من أتباعهم زاهدين في
التعصب للرجال، واقفين مع الحجة والاستدلال، وكان دين الله في نفوسهم أعظم
وأجل من أن يقدموا عليه قول أحد من الناس، أو يعارضوه برأي أو قياس^(١).

ثم خلف من بعدهم خلوف حكمهم الهوى، واستحكم في قلوبهم التعصب، ففرقوا
دينهم شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون.

حتى وصلت الأمة المسلمة إلى ما نعيشه اليوم من واقع كبرت فيه دائرة الخلاف،
واتسعت به رقعة الفرقة بين المسلمين عامة وخاصة، فتشردموا طوائف ومذاهب وفرق
وجامعات، وشاع التعصب لكل قول ومشرب، ووصل الأمر إلى أن بغى بعضهم على
بعض، ورمى كل طرف الآخر بالتهمة والنقائص، وظهرت الموالات والمعاداة على الأسماء
والرسوم والإشارات والرجال والزعامات، في جو من الخصام والفصام لا يرضاه أي

(١) انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، دار
الجيل، بيروت، ١٩٧٣م: (١/٦، ٧).

محب، ويسعد له كل مبغض، فأدى ذلك إلى فشلهم ووهنهم، وذهاب ريجهم، حتى سيطر وتسلط عليهم أعداؤهم، وسلبوهم ما في قصعتهم، وتحكموا في كل أمر من أمورهم.

ومثل هذا الواقع المر لا يمكن للمسلمين أن يتجاوزوه ولا أن تصلح أحوالهم إلا باعتصامهم بدينهم، وتوحيد كلمتهم على كلمة التوحيد.

وقد أصبح القيام بهذا الأمر مطلباً ضرورياً، وحاجة ملحة، وقبل ذلك أداءً لفريضة شرعية، وحفظاً لأصل من أصول الملة.

ويقع القيام بهذا الأمر العظيم في المقام الأول، على العلماء وحملة الشريعة، فهم الأقدر على إرجاع المسلمين إلى جادة الصواب، وصرف دلائهم إلى المعين الصافي، وتربيتهم على نبذ الفرقة والاختلاف.

وقد ظهرت محاولات علمية وعملية عدة لتحقيق هذا الهدف النبيل، ومن ذلك بيان فقه الخلاف في الأحكام الشرعية، والتأصيل الشرعي لذلك، مع إبراز ما دونه أئمة الإسلام في هذا الشأن في ثنايا كتبهم ومسائلهم ومقالاتهم، وجمع ذلك في مؤلف جامع لشتات مسائل هذا الفقه؛ ليسهل على المرید له تناوله ومعرفته، إلا أن الأقسام الإسلامية التي تناولت هذا الموضوع لم تأت عليه - حسب علمي - من كل جوانبه، كما أن ما فيها يحتاج إلى جمع وترتيب وصياغة وتهذيب، ولا زالت هذه الجهود المبذولة دون الحد المطلوب لعلاج مثل هذه المشكلة البالغة الأهمية، والتي تحتاج إلى مزيد عناية واهتمام، وحظ وافر من البحث والدراسة، فأحببت بمجهود متواضع أن ألحق بركب هذه الجهود الإصلاحية، فأدليت بدلوي في هذا المجال إحياءً لمنهج أهل السنة والجماعة في فقه الخلاف، ورغبة في توحيد المسلمين واجتماعهم، وإزالة بواعث فرقتهم واختلافهم، راجياً من الله المثوبة على ذلك؛ «إذ السعي في جمع كلمة المسلمين وإزالة ما بينهم من الشقاق من أفضل الجهاد في سبيل الله، وأفضل الأعمال المقربة إلى الله»^(١).

وأردت أن يكون جهدي هذا هو البحث الذي أتقدم به لنيل درجة الماجستير، وقد أسميت هذا العمل المتواضع: «معالم فقه الخلاف في الشريعة الإسلامية».

(١) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الروم: ٣٢]، في تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١- ما سبق ذكره من حاجة المسلمين اليوم إلى توحيد كلمتهم، وحرص صفوفهم بعد أن تمزقوا كل ممزق، وذلك لن يتأتى إلا إذا توحد تصورهم وفهمهم لدينهم، ومما يساعد على ذلك إبراز القواعد والضوابط التي تحكم اختلافهم، وتبين لهم الموقف الشرعي من أي خلاف أو مخالف.
- ٢- ضعف فقه الخلاف لدى كثير من طلاب العلم والدعاة إلى الله، مما أدى إلى فشو الظلم والبغي والقطيعة بينهم، وإلى الهضم والإجحاف عند تقويم الأقوال والرجال والمصنفات والمذاهب والجماعات.
- ٣- إن هذا الموضوع -على أهميته- لم يلق عناية كافية من العلماء والباحثين المعاصرين، وحسب علمي أن الدراسات العلمية التي تناولته لم تستوعبه، ولم تشمله من كل جوانبه، وأظن الاعتناء بهذا الفقه، وإبراز معالجه من المهمات التي ينبغي أن يتصدر لها العلماء والباحثون في هذا العصر.
- ٤- الرغبة الشخصية في تأصيل هذا الفقه، وإبراز معالجه للمسلمين، لدلائلهم على الخير، راجياً أن يكون في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أهمية البحث والهدف منه:

- تتضح أهمية البحث في حجم المشكلة التي يعالجها، فهو:
- يعالج مشكلة أمة مزقتها سهام الفرقة، وقطعتها سيوف الشقاق.
 - ويسهم في إزالة حيرة بعض الناس لما يراه من تباين آراء علماء المسلمين في كثير من الأحكام، ويرد على سوء الفهم الذي علق بأذهان بعضهم عن حقيقة الاختلاف في دينهم، لاسيما بعض مثقفي الأمة الذين أرجف المرجفون في أذنه فأساء الظن في الإسلام وفي أحكامه.
 - ويعالج ظاهرة الترخص في أخذ الأحكام الشرعية، والنشهي في اختيار ما يوافق الهوى منها، هذه الظاهرة التي برزت بين المسلمين، لا سيما في عصرنا هذا، حتى صار الكثير منهم عند استفتائه، أو بحثه عن الحكم الشرعي في مسألة ما، لا يبحث عن صحة الدليل، ولا ينظر في صحة الاستدلال به، وإنما يبحث عن أسهل

الفتاوى بما يتلاءم ورغباته في التفلت من التكاليف، بحجة أن المسألة فيها خلاف ولو كان دليلها سقيماً أو الاستدلال عليها فاسداً.

- كما يعالج ظاهرة التجرؤ على علوم الكتاب والسنة، من غير المؤهلين المتجربين على الفتوى، والعابثين بأحكام الشريعة، مع معالجته أيضاً لظاهرة التطاول على العلماء، وجحد حقوقهم وهضم منزلتهم من جهة، ومن جهة أخرى يعالج ظاهرة التعصب المذهبي، وتقديس أقوال الرجال، وتقديمها على نصوص الكتاب والسنة، والدعوة إلى التقليد المحض الذي عطل العقول والمدارك عن دورها في استنباط الأحكام الشرعية، ووظيفتها في إدراك الخطأ من الصواب.

إذا فالهدف من هذا البحث هو:

إبراز معالم فقه الخلاف من أسباب وضوابط وأحكام وآداب وفق منهج الصحابة وسلف هذه الأمة الذين اجتمعوا على الهدى والنور، لاسيما وقد ظهرت دعوات معاصرة لتوحيد المسلمين دون النظر إلى المنهج الصحيح الذي يجب أن يجتمعوا ويتفقوا عليه، فلا هم لأصحاب هذه الدعوة إلا مجرد الاجتماع، ولو على خلاف التصور والاعتقاد الصحيح.

وفي المقابل ظهرت أيضاً دعوات أخرى إلى المنهج والفهم الصحيح للإسلام الذي يجب أن يعتصم به المسلمون ويجتمعوا عليه، إلا أنها أيضاً أخفت في جمع المسلمين عليه لغياب الخطوات العملية التي تحقق ذلك في السلوك والعمل.

فقصرت كل من الطائفتين في جانب من الحق وحادت عن منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى الذين هم أهل الحق الذي لا يجيدون عنه ولا يداهونون فيه، وهم الجماعة الذين اعتصموا بجبل الله جميعاً ولم يتفرقوا، والمخرج لنا من كل فتنة وفرقة وفي كل حادثة ومعضلة هو الأخذ بمنهجهم بعقد القلوب عليه وقيام الأعمال به، فبه يجتمع المسلمون على الحق ولن يتفرقوا عنه، وينأوا عن الباطل ولن يميلوا إليه، ويعيشون في ائتلاف وإن وجد بينهم ما يسوغ فيه التباين والخلاف.

منهج البحث والدراسة:

سلكت في البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي

فجمعت ما أمكن من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار عن الصحابة

والتابعين المتعلقة بالموضوع، وتصنيفها حسب مضمونها بما يتوافق مع خطة البحث.

كما رجعت إلى ما كتبه أهل العلم في الجماعة والفرقة والاختلاف مع الاستفادة من كتب الفقه، ومواطن الخلاف فيها لاستنباط معالم هذا الفقه من خلال ممارسة وتطبيق الفقهاء له.

وخلصت إلى أسباب وأنواع الخلاف الموجودة بين المسلمين مع بيان الضوابط والآداب التي تقلل من الخلاف وترشده، كل ذلك على أسس منهجية وعلمية بحسب دراستي وتصوري للموضوع، معتمداً على الأدلة الشرعية، وأقوال أهل العلم في ذلك.

كما قمت بعزو الآيات إلى سورها، وتخريج الأحاديث والآثار من الكتب المعتمدة للسنة ونسبة الأقوال التي اعتمدت عليها إلى أصحابها، مع إعداد فهرس علمية للموضوع بصورة تخدم البحث والباحثين.

وقد عزفت عن تراجم الأعلام حتى لا أثقل الرسالة بالحواشي، لا سيما مع تيسر معرفتها اليوم من كتب وموسوعات التراجم.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة:

وشملت:

- أسباب اختيار موضوع البحث.
- أهمية البحث والهدف منه.
- منهج البحث والدراسة.
- خطة البحث .

التمهيد:

- نشأة الخلاف.
- أهمية فقه الخلاف.

الفصل الأول: الجماعة والخلاف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الجماعة مفهومها، وحكم لزومها شرعاً، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم جماعة المسلمين.

المطلب الثاني: حكم لزوم جماعة المسلمين.

المطلب الثالث: ما يخرج المسلم من الجماعة.

المبحث الثاني: الخلاف مفهومه وأنواعه وحكمه الشرعي، فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الخلاف.

المطلب الثاني: أنواع الخلاف.

المطلب الثالث: حكم الخلاف.

الفصل الثاني: أسباب الخلاف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأسباب الخلقية.

المبحث الثاني: الأسباب العلمية.

المطلب الأول: تعدد أوجه قراءة القرآن الكريم.

المطلب الثاني: طرق ثبوت الحديث النبوي.

المطلب الثالث: دلالة نصوص القرآن والسنة.

المطلب الرابع: انعدام النص الشرعي في المسألة.

المطلب الخامس: وضع اللغة العربية.

المطلب السادس: التععيد الأصولي.

المطلب السابع: التععيد الفقهي.

المطلب الثامن: التععيد المقاصدي.

المطلب التاسع: تحقيق مناط الحكم.

المبحث الثالث: الأسباب الخلقية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الجهل.

المطلب الثاني: البغي.

المطلب الثالث: الهوى.

المطلب الرابع: العصبية.

المطلب الخامس: كيد الأعداء .

المطلب السادس: الذنوب والمعاصي.

الفصل الثالث: ضوابط الخلاف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ضوابط التلقي والاستدلال للأحكام الشرعية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الغاية المطلوبة من الأحكام الشرعية.

المطلب الثاني: الأصل الذي تبنى عليه الأحكام الشرعية.

المطلب الثاني: الطرق المسلوكة في معرفة الأحكام الشرعية.

المبحث الثاني: ضوابط الرد على المخالف والتعامل معه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الرد على المخالف بقصد النصيحة.

المطلب الثاني: الرد على المخالف بعلم.

المطلب الثالث: الرد على المخالف بعدل.

المطلب الرابع: الرحمة بالمخالف.

الخاتمة:

الفهارس:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس تحليلي لموضوعات البحث.

التمهيد

أولاً: نشأة الخلاف

لما كان رسول الله ﷺ بين أصحابه رضي الله عنهم يبلغهم دين الله سبحانه ويعلمهم أحكامه، ويقضي بينهم بشرعه لم يختلفوا كثيراً في استنباط الأحكام الشرعية؛ وإن اختلفوا في حكم مسألة رجعوا في ذلك إلى رسول الله ﷺ لكونه مصدر بيان الأحكام الشرعية في كل شأن من شؤونهم.

وكان رسول الله ﷺ يقر المصيب منهم إن كان الصواب مع أحدهم، أو يبين لهم وجه الصواب إن كان قد خفي عليهم؛ وبهذا ينحسم الخلاف بينهم ويجمعون على قوله ﷺ ويصدرون عن رأيه.

مثال ذلك ما رواه عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: (احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب»، فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال، وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً^(١).

فرسول الله ﷺ بسكوته أقر عمرًا رضي الله عنه على اجتهاده وأن ما فعله كان صواباً، وانحسم الخلاف في هذه المسألة.

ومثله أيضاً ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيداً طيباً فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة وأجزأتك صلاتك، وقال للذي توضأ وأعاد: لك الأجر مرتين»^(٢).

فبين النبي ﷺ لهما ولأصحابه أن من لم يعد الصلاة أصاب الشريعة الثابتة بالسنة،

(١) أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر: (١٤٥/١) برقم (٣٣٤) وأحمد في المسند: (٢٠٣/٤) برقم (١٧٨٤٥)، والدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م: (٧٨/١) برقم (١٢).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: (١٤٦/١) برقم (٣٣٨) والدارقطني في سننه: (١٨٨/١) والحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩٠م: (٢٨٦/١) برقم (٦٣٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين.

ومن أعاد الصلاة كان له الأجر مرتين؛ لأن كلاً منهما صلاة صحيحة تترتب عليها المثوبة وإن لم يكن مطالباً شرعاً بالثانية؛ لأنها تطوع منه والفريضة هي الأولى^(١).

وهكذا مضى الصحابة رضي الله عنهم في حياة رسول الله ﷺ يرجعون إليه في كل ما ينزل بهم من نوازل أو يستجد فيهم من مسائل فيبينها لهم وبذلك يرتفع خلافهم ويصبح إقراره أو بيانه بعد ذلك سنة وشريعة فيهم، وهكذا دأب رسول الله ﷺ في هداية أصحابه ورعايتهم وبيان الحق لهم، فيما جهلوه أو اختلفوا فيه في كل أمر من أمورهم، وما مات إلا وقد تركهم على البيضاء الواضحة كما قال عمه العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عند موته ﷺ: (والله ما مات حتى ترك السبل نهجاً واضحاً فأحل الحلال وحرم الحرام ونكح وطلق وحارب وسالم، ما كان أرعى غنم يتبع بها صاحبها رؤوس الجبال يخبط عليها العضاة بمخبطه ويمدر حوضها بيده بأنصب ولا أدب من رسول الله ﷺ كان فيكم)^(٢).

وبوفاته ﷺ انقطع الوحي ولم يبق للصحابة رضي الله عنهم بعد شخصه الكريم ﷺ مصدراً للتشريع إلا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ التي وعوها وحفظوها عنه، فكانوا يعرضون ما نزلت بهم من حوادث وما اختلفوا فيه من مسائل على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فإن وجدوا لله - عز وجل - أو لرسوله ﷺ فيها حكماً قضوا به، وإن كانت مستجدة لم يقض رسول الله ﷺ فيها بحكم، اجتهدوا في استنباط حكمها، يلحقون النظر بنظيره، ويردون الشبيه إلى شبيهه، يجتهدون في ذلك ولا يألون جهداً في موافقة الشرع.

قال ولي الله الدهلوي رحمته الله: (فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك، ثم إنهم تفرقوا في البلاد وصار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي، فكثرت الوقائع ودارت المسائل، فاستفتوا فيها، فأجاب كل واحد حسب ما حفظه أو استنبطه، وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبطه ما يصلح للجواب، اجتهد برأيه وعرف العلة التي أدار رسول الله ﷺ عليها الحكم في منصوصاته، فطرد الحكم حيثما وجدها، لا يألو جهداً في موافقة غرضه - عليه الصلاة والسلام - فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم)^(٣).

(١) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ط ٢، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت: (١/٣٦٩).

(٢) أخرجه الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ: (١/٥٢) برقم (٨٣).

(٣) الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم، الإنصاف في بيان أسباب الخلاف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ: (ص ٢٢، ٢٣).

كاختلافهم في قتال من ارتد من العرب بعد رسول الله ﷺ في أول الأمر حتى أقام أبو بكر رضي الله عنه الحجة عليهم في ذلك فأجمعوا على رأيه.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: (لما توفى رسول الله ﷺ وكان أبو بكر رضي الله عنه وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بجهه وحسابه على الله»، فقال: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها» قال عمر رضي الله عنه: «فو الله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت أنه الحق»^(١).

وكاختلافهم في توريث الجدة مع الأخوة^(٢).

إذ ذهب أبو بكر وابن عباس وكثير من الصحابة رضي الله عنهم إلى أن الجدة يسقط جميع الأخوة والأخوات في الميراث كالأب.

وكان زيد بن ثابت وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم يورثون الأخوة مع الجدة، وبينوا أن الجدة لا يجب الأخوة من الميراث لأنه يدلي إلى الميت بواسطة الأب كالأخوة سواء بسواء.

إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم في العلم والعمل . ومع تفرق الصحابة في الأمصار بعدما فتحوها، وما كان مع كل واحد منهم من سنة رسول الله ﷺ مما ليس مع الآخر، اتسعت دائرة الخلاف والتباين في آرائهم واجتهاداتهم، وقد أخذ ذلك عنهم التابعون كل في مكانه، وهكذا امتد الاختلاف فيما يستجد من أحكام إلى التابعين واتسع نطاقه في وقتهم تبعاً لتجدد الحوادث والمسائل التي تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها، فاختلقت اجتهاداتهم وآراؤهم في تلك الحوادث لاختلاف علومهم وتفاوت مداركهم ولعدم بلوغ سنة رسول الله ﷺ بأكملها إلى كل واحد منهم، وغيرها من أسباب الخلاف الآتي ذكرها.

ثم أتى بعد التابعين تابعوهم، كأبي حنيفة ومالك والليث والأوزاعي والثوري

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ: (٥٠٧/٢) برقم (١٣٣٥).

(٢) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، سنن البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م: (٢٥١/٦).

والشافعي وإسحاق وأحمد وأمثالهم من علماء وأئمة هذه الأمة «فسلكوا على آثارهم اقتصاصاً، واقتبسوا هذا الأمر عن مشكاتهم اقتباساً، وكان دين الله سبحانه أجل في صدورهم، وأعظم في نفوسهم، من أن يقدموا عليه رأياً أو معقولاً أو تقليداً أو قياساً فطار لهم الثناء الحسن في العالمين، وجعل الله سبحانه لهم لسان صدق في الآخرين»^(١).

قال الحافظ ابن حزم رحمته الله مبيناً نشأة الخلاف وأسبابه بين الصحابة ومن بعدهم: (وقد علم كل أحد أن الصحابة رحمهم الله كانوا حوالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مجتمعين، وكانوا ذوي معاش يطلبونها وفي ضنك من القوت شديد، قد جاء ذلك منصوصاً وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أخرجهم الجوع من بيوتهم، فكانوا من متحرف في الأسواق ومن قائم على نخله، ويحضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل وقت منهم الطائفة إذا وجدوا أدنى فراغ مما هم بسبيله.

هذا ما لا يستطيع أحد أن ينكره، وقد ذكر ذلك أبو هريرة رضي الله عنه فقال: «إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالأسواق وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على نخلهم، وكنت امرأ مسكيناً أصحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ملء بطني»^(٢)، وقد أقر ذلك عمر فقال: «فاتي مثل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألهاني الصنف في الأسواق» ذكر ذلك في حديث استئذان أبي موسى^(٣).

فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُسأل عن المسألة ويحكم بالحكم ويأمر بالشيء ويفعل الشيء، فيعيه من حضره ويغيب عن غاب عنه.

فلما مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وولي أبو بكر رضي الله عنه فمن حينئذ تفرق الصحابة للجهاد إلى مسيلمة وإلى أهل الردة وإلى الشام والعراق، وبقي بعضهم بالمدينة مع أبي بكر رضي الله عنه.

فكان إذا جاءت القضية ليس عنده فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر سأل من بحضرته من الصحابة عن ذلك، فإن وجد عندهم رجع إليه وإلا اجتهد في الحكم ليس عليه غير ذلك.

فلما ولي عمر رضي الله عنه فتحت الأمصار وزاد تفرق الصحابة في الأقطار، فكانت الحكومة تنزل في المدينة أو في غيرها من البلاد، فإن كان عند الصحابة الحاضرين لها في

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٣/١).

(٢) البخاري في صحيحه: (٤٢١/٢) برقم (١٩٤٢) ومسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (١٩٣٩/٤) برقم (٢٤٩٢).

(٣) البخاري في صحيحه: (٧٢٧/٢) برقم (١٩٥٦) وأبو داود في سننه: (٧٦٧/٢) برقم (٥١٨٢).

ذلك عن النبي ﷺ أثر حكم به، وإلا اجتهد أمير تلك المدينة في ذلك، وقد يكون في تلك القضية حكم عن النبي ﷺ موجود عند صاحب آخر في بلد آخر.

وقد حضر المدني ما لم يحضر المصري، وحضر المصري ما لم يحضر الشامي، وحضر الشامي ما لم يحضر البصري، وحضر البصري ما لم يحضر الكوفي، وحضر الكوفي ما لم يحضر المدني، كل هذا موجود في الآثار وفي ضرورة العلم، بما قدمنا من مغيب بعضهم عن مجلس النبي ﷺ في بعض الأوقات، وحضور غيره، ثم مغيب الذي حضر أمس وحضور الذي غاب فيدري كل واحد منهم ما حضر ويفوته ما غاب عنه، وهذا معلوم ببديهة العقل وقد كان علم التيمم عند عمار وغيره، وجهله عمر وابن مسعود فقالوا: «لا يتيمم الجنب ولو لم يجد الماء شهرين»، وكان حكم المسح عند علي وحذيفة وغيرهم وجهلته عائشة وابن عمر وأبو هريرة وهم مدنيون، وكان توريث بنت الابن مع البنت عند ابن مسعود وجهله أبو موسى، وكان حكم الاستئذان عند أبي موسى وعند أبي سعيد وجهله عمر.

وكان حكم الإذن للحائض في أن تنفر قبل أن تطوف عند ابن عباس وأم سليم وجهله عمر وزيد بن ثابت، وكان حكم تحريم المتعة والحمر الأهلية عند علي وغيره وجهله ابن عباس، وكان حكم الصرف عند عمر وأبي سعيد وغيرهما، وجهله طلحة وابن عباس وابن عمر.

ومثل هذا كثير جداً فمضى الصحابة على ما ذكرنا ثم خلف بعدهم التابعون الآخذون عنهم وكل طبقة من التابعين في البلاد التي ذكرنا فإذا تفقهوا مع من كان عندهم من الصحابة وكانوا لا يتعدون فتاويهم لا تقليداً لهم ولكن لأنهم إنما أخذوا ورووا عنهم إلا اليسير مما بلغهم عن غير من كان في بلادهم من الصحابة رضي الله عنهم كاتباع أهل المدينة في الأكثر فتاوى ابن مسعود واتباع أهل مكة في الأكثر فتاوى ابن عباس.

ثم أتى بعد التابعين فقهاء الأمصار كأبي حنيفة وسفيان وابن أبي ليلى بالكوفة، وابن جريج بمكة ومالك وابن الماجشون بالمدينة وعثمان البتي وسوار بالبصرة، والأوزاعي بالشام والليث بمصر فجزوا على تلك الطريقة من أخذ كل واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وهو موجود عند غيرهم و﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا

تُحْمَلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ [البقرة: ٢٨٦] وكل من ذكرنا مأجور على ما أصاب فيه حكم النبي ﷺ أجريين، ومأجور فيما خفي منه أجراً واحداً، وقد يبلغ الرجل مما ذكر حديثان ظاهرهما التعارض، فيميل إلى أحدهما دون الثاني بضرب من الترجيحات ...، ويميل غيره إلى الحديث الذي ترك هذا بضرب من تلك الترجيحات ...

ثم كثرت الرحل إلى الآفاق وتداخل الناس والتقوا وانتدب أقوام لجمع حديث النبي ﷺ وضمه وتقييده، ووصل من البلاد البعيدة إلى من لم يكن عنده وقامت الحجة على من بلغه شيء منه، وجمعت الأحاديث المبينة لصحة أحد التأويلات المتأول في الحديث، وعرف الصحيح من السقيم، وزيف الاجتهاد المؤدي إلى خلاف كلام رسول الله ﷺ وإلى ترك عمله، وسقط العذر عن من خالف ما بلغه من السنن بلوغه إليه وقيام الحجة به عليه^(١).

ولم تكن المذاهب الفقهية محصورة في الأئمة الأربعة فحسب، بل كان الأئمة المتبوعون كثيرين منتشرين ومتوزعين في الأمصار، بل ربما كان يوجد في المدينة الواحدة أكثر من إمام متبع في عصر واحد، وفي عهد هؤلاء الأئمة بدأ تدوين العلوم وجمعها وفي آخر عهدهم كثرت الرحلة في طلب سنة رسول الله ﷺ لجمعها ووضع ذلك أصولاً يتميز بها صحيحها من سقيمها.

وما جمعت سنة رسول الله ﷺ في دواوينها المشهورة إلا والمذاهب الفقهية قد تمايزت وأصبح لكل إمام تلاميذ وأتباع وإن لم يكونوا وقتها مقلدين لأئمتهم كما هو التقليد عند المتأخرين بل كانوا يبحثون عن الأقوال وأدلتها ويأخذون بقول إمامهم لقوة دليله عندهم وظهور حجته لديهم لا لأجل التقليد المحض «زاهدين في التعصب للرجال واقفين مع الحجة والاستدلال، يسيرون مع الحق أين صارت ركائبه، ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربه، إذا بدا لهم الدليل طاروا إليه زرافات ووحداناً، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر الله انتدبوا له ولا يسألونه عما قال برهاناً، ونصوصه أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليها قول أحد من الناس، أو يعارضوها برأي أو قياس»^(٢).

ومع تطاول العهد بالناس فشا التقليد، واستشرى التعصب، وهجرت النصوص،

(١) ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، ١٤٠٤ هـ: (٢/٢٤٥-٢٤٩).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١/٦، ٧).

ونودي بغلق باب الاجتهاد، وأصبح جل علماء المذاهب الفقهية لا جهد لهم إلا التخريج والاستنباط على قواعد أئمتهم وأقوالهم، وشرح وتدریس كتب مذاهبهم واختصارها وحفظها، زاهدين في كتب السنة والآثار .

فعظم التعصب بين أتباع المذاهب، واتسعت دائرة الخلاف فيما بينهم «وَفَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ» [الروم: ٣٢] وجعلوا التعصب للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون ورؤوس أموالهم التي بها يتجرون، وآخرون منهم قنعوا بمحض التقليد وقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزحرف: ٢٣]، والفريقان بمعزل عما ينبغي اتباعه من الصواب».

حتى وصلت الفرقة بين المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة أنهم ومنذ القرن السادس الهجري إلى عهد قريب، لم يكن يصلي بعضهم خلف بعض في المسجد الحرام، وغيرها من مساجد الحواضر الإسلامية، بل تقام الصلاة في نفس المسجد لأربعة مذاهب و لكل مذهب جماعة بإمام^(١).

والحق أن أئمة المذاهب والمحققين من أهلها براء من ذلك كله، فلم يزل من يقوم بأمر الدين، ويهدي بالكتاب، ويمسك بالسنن، ويرجع الناس إلى الصواب، في كل عصر، ومن كل مصر، وبرز من علماء كل مذهب من نبذ العصبية المذهبية، وإلى تقديم ما تؤيده الحجة الشرعية على آراء وأقوال الرجال، ومثل هذه الدعوات المخلصة أزال كثيرًا من مظاهر الفرقة والاختلاف بين المسلمين، مع أن التباين في الآراء والاختلاف في الاجتهادات ما زال بين العلماء إلى اليوم وسيبقى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها لأسباب سنعرض لها لاحقاً في هذا البحث.

ثانياً: أهمية فقه الخلاف

عندما غاب فقه الخلاف عن كثير من حملة الشريعة ودعاة الإسلام في أيامنا هذه، وجدناهم وموقفهم من الخلاف العلمي طوائف:

- طائفة ضاقت بهذا الخلاف ذرعاً، ونفته البتة، ولم تقبل بأي تباين رأي في أي مسألة بين المسلمين، وأرادت جمع الأمة لزاماً على رأي واحد في كل قضية صغيرة كانت أو كبيرة.

(١) انظر: (ص ١٩٦).

- وطائفة أخرى جعلت من وجود الخلاف دليلاً على مشروعية كل قول وصوابه، وأخذت تتخير من أقوال أهل العلم ما تهواه بحجة أن المسألة فيها خلاف، وما كان فيه خلاف شاع وساغ التخيير فيه والانتقاء.

- وطائفة من المتعلمين - بعضهم ممن يحمل الشهادات الجامعية - جعلت الاجتهادات الفقهية - بزعمها - تجزئة للدين بآراء شخصية لا تمت إلى الشرع بصلة وزعمت أن الموسوعة الفقهية والعلمية لفقهاء وعلماء المسلمين تعبر فقط عن فهم أصحابها ولا يلزم أحداً من الأمة العمل بها.

ومما ساعد على هذا الفهم الخاطئ وجود طائفة أخرى جعلت من وجود الخلاف ذريعة للتقليد الأعمى والإتباع المطلق للأشخاص والرجال، وأنزلت آراء واجتهادات من قلدتهم من العلماء منزلة النصوص الشرعية التي لا يسع أحداً الخروج عليها ولو إلى اجتهاد آخر لعالم أوسع علماً وأقوى حجة وأظهر دليلاً بحجة أن مقلده أعلم وأفهم، وقد أدى ذلك إلى معارضة نصوص الكتاب والسنة وطرحها وتقديم أقوال الرجال عليها.

ولو أنهم جميعاً أمعنوا النظر في مواطن النزاع بين الفقهاء، ودرسوا بواعث وأسباب الخلاف بين العلماء، وتفحصوا ما صدر عنهم من اجتهادات فقهية اختلفوا فيها، لعلموا أن لكل منهم أدلته وأصوله الشرعية وقد استفرغ وسعه في بيان أحكام الكتاب والسنة، وكان لاختلاف اجتهاداتهم أسباب ومبررات شرعية من تأملها أدرك ما أدركه كثير من أهل الحق الذين ميزوا بين الأحكام الفقهية التي صدرت عن أولئك العلماء وهي محل اتفاق بينهم لا ينازع فيها إلا أهل الشذوذ والفرقة، وبين الاجتهادات التي اختلفوا فيها والتي لم تصدر منهم بالهوى والتشهي، وإنما بذلوا فيها جهدهم واستفرغوا لها وسعهم، قاصدين مراد الشارع، راغبين بثوابه، متمرجحين بين أجر المخطئ وأجري المصيب، وخطأ بعضهم في إصابة الحق لا يقدر في علم الشريعة ولا يغمط العالم المخطئ قدره علمه.

فكما أن العالم في فرع من فروع العلوم التطبيقية - على سبيل المثال - قد يخطئ في استخراج قانون أو استنباط قاعدة علمية، ويكون ذلك الخطأ غير قادم في ذلك العلم، بل يرجع إلى العالم المستنبط لذلك القانون، فكذلك الحال بالنسبة للعالم في العلوم الشرعية، فإنه يتعامل مع علم الشريعة المضبوط بالأصول والقواعد والأدلة، لكنه قد يخطئ عند استنباطه للحكم، وحتى في هذه الحالة فإن خطأ العالم الشرعي - وإن كان لا يقبل منه - فإنه لا يقع منه عمداً ولا عبثاً، وإنما لا يكون لقصور أدواته العلمية أو

إمكاناته الذاتية، ومع ذلك فيرد عليه إلا أنه يعذر فيه، بل يكون مأجوراً على اجتهاده في معرفة الحكم الشرعي، متى كان مستوفياً لشروط الاجتهاد.

والمنصف من تعامل مع الخلاف تعامل تكامل لا تآكل، تعامللاً يجعل منه خلافاً لا يضر بجماعة المسلمين ولا يؤدي إلى فرقة وشقاق بينهم، وإنما نافعاً لهم، ومقدماً لهم موسوعة فقهية لا نظير لها، عبرت عن بيان وتفسير علماء المسلمين لدلالات النصوص الشرعية، والذي بنوه على أسس علمية، وقواعد شرعية، وأصول صحيحة في الاستدلال والترجيح ودفع التعارض، ومثل «هذا الاختلاف لا يمكن أن لا يكون؛ لأن النصوص الأصلية كثيراً ما تحتل أكثر من معنى، كما أن النص لا يمكن أن يستوعب جميع الوقائع المحتملة؛ لأن النصوص محدودة، والوقائع غير محدودة، فلا بد من اللجوء إلى القياس والنظر إلى علل الأحكام وغرض الشارع والمقاصد العامة للشريعة وتحكيمها في الوقائع والنوازل المستجدة، وفي هذا تختلف فهوم العلماء وترجيحاتهم بين الاحتمالات، فتختلف أحكامهم في الموضوع الواحد، وكل منهم يقصد الحق ويبحث عنه... ولا توجد أمة فيها نظام تشريعي كامل بفقهه واجتهاده، ليس فيها هذا الاختلاف الفقهي الاجتهادي»^(١).

يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: (وإذا كان الصحابة الكرام وهذا شأنهم وعلو مكانتهم اختلفوا في المسائل الاجتهادية الفقهية، فغيرهم أولى بالوقوع في الاختلاف، ونحن لا تضيق صدورنا باختلاف المجتهدين، ولا نحسبه تجزئة للدين، وإنما نراه من مظاهر نشاط فقهاء المسلمين... إلا أننا تضيق صدورنا بما يرتبه بعض الجهال على اختلاف أولئك الفقهاء من تعصب ذميم وخلاف ذميم، ومن تنزيلهم لأولئك الفقهاء العظام منزلة التقديس والتنزيه عن الخطأ، وجعل أقوالهم حاکمة على القرآن والسنة، إلى غير ذلك مما يقع فيه المتعصبون الجاهلون... كما تضيق صدورنا بأولئك الذين يدعون عدم التقليد ويسوغون لأنفسهم الاجتهاد مع جهلهم بفهم آية من كتاب الله، ويسوغون لأنفسهم الطعن بالأئمة المجتهدين بحجة اتباعهم للكتاب والسنة)^(٢).

وسبب ذلك كله عدم فقه الخلاف ودراسة أسبابه والقواعد الشرعية التي تحكمه، وعدم الاطلاع على أقوال الفقهاء في المسائل ومسالكتهم في الاستدلال، ولو علم ذلك لعاد فقه الخلاف علينا بعظيم الفوائد التي تلخص في أمور ثلاثة:

(١) قرار المجمع الفقهي في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
(٢) الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م: (ص ٣٤٥ - ٣٤٦).

أولاً: سنعرف كيف نتعامل مع الخلاف بما يخرجنا من ذم المختلفين، ويعصمنا من الفرقة والشقاق؛ إذ معرفة فقه الخلاف تحصر الخلاف وتضيقه قدر الإمكان، وتحدد الطريق والسبيل إلى الائتلاف. بينما غيابها يجعل من الخلاف العلمي بين المسلمين صراعاً بيدد الجهود والطاقات، ويجلب الفشل، ويتسبب في ذهاب الريح وتسلط الأعداء، إلى غير ذلك من الآثار المشؤومة للفرقة والاختلاف.

ثانياً: تنمية الدربة الفقهية والملكة الاستنباطية عند العلماء وطلاب العلم حيث يحصل به -إن شاء الله- «التمرن على تحرير الأدلة وتهذيبها والتبين لمأخذ تضعيفها وتصويبها وتهيئاً لأكثر المستعدين الملازمين للنظر فيه نهاية الأرب وغاية الطلب»^(١) والتي لا تتأتى إلا بالاطلاع على أقوال العلماء وأدلتهم واستدلالاتهم واختلافهم في ذلك.

يقول ابن خلدون رحمه الله عن فقه الخلاف: (وهو لعمرى علم جليل الفائدة في معرفة مأخذ الأئمة وأدلتهم ومران المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه)^(٢).

لأن من اقتصر على قول واحد ظن أن الحق ما علمه فيفوته علم كثير وخير وافر أصح وأثبت مما في يديه؛ فيقصر باعه في الفقه وتقل بضاعته في العلم.

قال سلمان بن فهد العودة: (ذلك لأن الجهل بالخلاف قد يؤدي إلى رد بعض الحق الذي لا يعلمه؛ إذ الحق غير منحصر في قول فرد من العلماء كائناً من كان... وجهل المرء بالخلاف يجرئه على ترجيح ما ليس براجح، واستسهال أمر الفتيا والتحليل بمجرد أن يطلع على نص في الموضوع دون أن يبحث هل ثمة نصوص أخرى تخصصه أو تنسخه أو تقيده، وهذا مدعاة إلى الفوضى التي لا نهاية لها، وإلى إثارة الفتنة في صفوف الناس)^(٣).

ثالثاً: من فوائد هذا الفقه أن يُعرف للأئمة قدرهم وللفقهاء فضلهم ويُعذروا فيما أخطأوا فيه؛ فبفقه الخلاف نعلم أنهم ما قصدوا الخلاف ولا تعمدوه، وأن قول كل منهم جاء معضوداً بالدليل والحجة وإن تباينت الأدلة والحجج في القوة والضعف وتفاوتت العلوم والفهوم في القلة والوفرة.

(١) الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ: (ص ٤٧).

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون: (١/٥٧٣).

(٣) انظر: العودة، سلمان بن فهد، ضوابط للدراسات الفقهية، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ: (ص ٨٠).

الفصل الأول الجماعة والخلاف

المبحث الأول: جماعة المسلمين مفهومها وحكم لزومها شرعاً.

المبحث الثاني: الخلاف مفهومه، وأنواعه، وحكمه الشرعي.

المبحث الأول

الجماعة مفهومها وحكم لزومها شرعاً

وفيه: ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الجماعة.

المطلب الثاني: حكم لزوم الجماعة شرعاً.

المطلب الثالث: ما يُخرج المسلم من الجماعة.

المطلب الأول

مفهوم الجماعة

أولاً: الجماعة في اللغة:

الجماعة لغة: مأخوذة من الاجتماع، وهو ضد التفرق، يقال: جمع الشيء عن تفرقة فاجتمع، وجمعت الشيء إذا جئت به من هاهنا وهاهنا، وأجمع أمره أي جعله جميعاً بعدما كان متفرقاً، والجمع اسم لجماعة الناس، والجماعة والجميع والمجمع كالجمع، وقد تستعمل الجماعة في غير الناس حتى قالوا: جماعة الشجر، وجماعة النبات^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين)^(٢).

ثانياً: الجماعة في الشرع:

جاءت الجماعة في النصوص الشرعية بالمعنى اللغوي؛ أي في مقابلة التفرق والتنازع إلا أن مجموع النصوص الشرعية من الآيات، والأحاديث الواردة في الحث على الاعتصام و ملازمة الجماعة، والنهي عن الفرقة والاختلاف والتحزب في الدين جعلت لجماعة المسلمين معنى شرعياً خاصاً.

وقد تعددت أقوال السلف والعلماء في تحديد ذلك المعنى المأخوذ من دلالات تلك النصوص على أقوال^(٣):

أحدها: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام.

والثاني: جماعة أئمة العلماء والمجتهدين.

والثالث: الصحابة رحمهم الله على وجه الخصوص.

والرابع: جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر.

والخامس: جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمر.

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١: (٨/٥٣).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، ط، دار الرحمة، القاهرة: (٣/١٥٧).

(٣) انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي، الاعتصام، المكتبة التجارية الكبرى، مصر: (٢/٢٦٠ وما بعدها). فقد عزا تلك الأقوال إلى قائلها مع شرحها وبيانها.

ومن أمعن النظر في تلك الأقوال يجد أن أغلبها من اختلاف التنوع، لا اختلاف التضاد؛ فكل صاحب قول فسر الجماعة ببعض معناها، أو بفرد من أفراد مدلولها، تمثيلاً لا حصراً وإحاطة «وهذه عادة معروفة للسلف في تفسير الألفاظ»^(١).

ومن استقرأ الأحاديث النبوية الواردة في معنى الجماعة يجد أن مفهومها يؤول عند التحقيق إلى معنيين يكمل كل منهما الآخر.

المعنى الأول:

أنها ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم من الاعتقاد والقول والعمل مما لا يسوغ لأحد من المسلمين أن يخالفه.

والمعنى الثاني:

أنها الاجتماع على خليفة شرعي، وطاعته بالمعروف، وحرمة منازعته الأمر ما لم يُر منه الكفر البواح.

يقول الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود بعد أن ذكر الأقوال في معنى الجماعة: (وحاصلها أن الجماعة ترجع إلى أمرين:

أحدهما: أن الجماعة هم الذين اجتمعوا على أمير على مقتضى الشرع، فيجب لزوم هذه الجماعة، ويجرم الخروج عليها وعلى أميرها.

الثاني: أن الجماعة ما عليه أهل السنة من الاتباع وترك الابتداع، وهو مذهب الحق الواجب اتباعه، والسير على منهاجه، وهذا معنى تفسير الجماعة بالصحابة أو أهل العلم والحديث، أو الإجماع، أو السواد الأعظم، فهي كلها ترجع إلى معنى واحد: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فيجب الاتباع حينئذ ولو كان المتمسك بهذا قليلاً)^(٢).

وحصر الجماعة شرعاً في هذين المعنيين ذهب إليه أيضاً الدكتور صلاح الصاوي في كتابه «جماعة المسلمين»^(٣).

وقد سبقهما القاضي أبو بكر بن العربي رحمته الله إلى هذا الحصر حيث قال: (قوله عليكم

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب، الصواعق المرسل على الجهمية والمعتلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م: (٢/٦٩٩).

(٢) المحمود، عبد الرحمن بن صالح، موقف ابن تيمية، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م: (ص ٣١).

(٣) الصاوي، صلاح، جماعة المسلمين، دار الصفاة، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ: (ص ٢١).

بالجماعة يحتمل معنيين، يعني أن الأمة إذا أجمعت على قول فلا يجوز لمن بعدهم أن يحدث قولاً آخر، الثاني: إذا اجتمعوا على إمام فلا تحل منازعته ولا خلعه^(١).

والذي يعيننا في بحثنا هذا من معنى الجماعة هو المفهوم الأول وهو الاجتماع على الحق الذي جاء به محمد ﷺ اعتقاداً وقولاً وعملاً.

وهذا المعنى أصل من أصول الدين وأهله هم أهل الجماعة، والخارجون عنه هم أهل الفرقة.

وقد يطلق على الجماعة أهل السنة أو الفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة وكلها ألقاب لها مستندها الشرعي.

فتسميتهم بأهل السنة اصطلاح عليه منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم.

فقد روى مسلم في مقدّمة صحيحه عن محمد بن سيرين رضي الله عنه أنه قال: (لم يكونوا - يعني الصحابة- يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، و يُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)^(٢).

وتسميتهم بالطائفة المنصورة أخذ من وصف النبي ﷺ لهم بذلك في أحاديث عدة منها: ما رواه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمّتي قائمة بأمر الله، لا يضرّهم من خذلهم، أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»^(٣).

وما رواه معاوية بن قرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمّتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»^(٤).

وتسميتهم بالفرقة الناجية أخذ أيضاً من وصف النبي ﷺ لهم بذلك فيما رواه الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «وتفترق أمّتي على ثلاثٍ وسبعين ملّة، كلّهم في النار إلا ملّة واحدة»، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»^(٥).

(١) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المالكي، عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي: (١٠/٩).

(٢) مسلم في صحيحه: (١٢/١).

(٣) مسلم في صحيحه: (١٥٢٤/٣) برقم (١٠٣٧).

(٤) ابن ماجة في سننه: (٤/١) وأحمد في مسنده (٤٣٦/٣) وابن حبان في صحيحه (٢٦١/١).

(٥) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (٢٦/٥) برقم (٢٦٤١).

وإذ أدرك المعنى فلا مشاحة في الاصطلاح، إذ العبرة بالمقاصد والمعاني، فكل هذه الألقاب تدل على معنى واحد وهو (السنة والجماعة) فهم أهل السنة لأنهم في دينهم متمسكون بسنة وطريقة نبيهم، وهم أهل الجماعة لأنهم لم يتفرقوا، بل اجتمعوا على الحق، واعتصموا به جميعاً.

فكل من تمسك بالأصول الثابتة في الكتاب والسنة والإجماع فهو من أهل السنة والجماعة كائناً من كان.

قال الإمام الشافعي رحمته الله: (من قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها)^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة)^(٢).

وقال ابن كثير رحمته الله في تفسيره: (أهل السنة والجماعة المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه، وبما كان عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه)^(٣). إذن فأهل السنة والجماعة ليسوا محصورين في طائفة معينة؛ لأن السنة والجماعة منهج من تمسك به وسار عليه كان من أهلها، ومن حصر جماعة المسلمين في عصر معين أو مذهب معين أو جماعة معينة، أو جزم أن المفارق لأهل تلك المذاهب أو الجماعات المعينة خارج من جماعة المسلمين، فقد حكم بظنه، وقال على الله بغير علم.

ومثله من جزم بأن فرقة أو طائفة معينة هي إحدى الفرق الثنتين وسبعين المتوعدة بالنار، وإن كان تعيين هذه الفرقة قد قال به بعض أهل العلم، إلا أن الجزم بذلك لا يكون إلا بدليل.

وكثيراً ما حمل العصبية أو الهوى بعض المسلمين على إخراج خصومه من السنة وإدخالهم في الفرقة الهالكة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكرهم في كتب المقالات لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول

(١) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م: (ص ٤٧٥).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣/٣٤٦).

(٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ: (٣/٤٣٤).

عليه بلا علم خصوصاً... وأيضاً فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة ويجعل من خالفها أهل البدع؛ وهذا ضلال مبين فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة؛ بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله؛ فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله، من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك في الطوائف من أتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق؛ وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعاً لها: و تصديقاً وعملاً وحباً، وموالاتة لمن والاه، ومعاداة لمن عاداه، الذين يردون المقالات الموجهة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم، إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه، وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك، يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ الموجهة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف، فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن اتباع الظن جهل واتباع هوى النفس - بغير هدى من الله - ظلم وجماع الشر الجهل والظلم قال الله - تعالى - : ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢] ^(١).

فجماعة المسلمين كما لا يشترط تجمعها في مصر أو انحصارها في عصر، بل هي أهل الحق على امتداد الزمان والمكان وإن تفرقت بهم الديار، وتباعد بينهم الزمان، فذلك لا تشترط فيها الكثرة، فأهل الحق هم الجماعة وإن كانوا غرباء في الناس. قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (الجماعة ما وافق الحق، وإن كنت وحدك) ^(٢).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣/٣٤٦-٣٤٨).

(٢) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م: (ص ٧٠).

وقال نعيم بن حماد رحمته الله: (إذا فسدت الجماعة، فعليك بما كانت عليه قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك، فإنك الجماعة حينئذ) ^(١).

قال أبو شامة المقدسي رحمته الله: (حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المستمسك به قليلاً، والمخالف كثيراً) ^(٢).

بل إن بعض أهل العلم فسر الجماعة بشخص أو شخصين لما هم عليه من الحق.

قال الترمذي رحمته الله: (سمعت الجارود بن معاذ يقول: سمعت علي بن الحسن يقول: سألت عبد الله بن المبارك من الجماعة؟ فقال: أبو بكر وعمر. قيل له: قد مات أبو بكر وعمر. قال: فلان وفلان، قيل له: قد مات فلان وفلان، فقال عبد الله بن المبارك وأبو حمزة السكري ^(٣) جماعة، قال أبو عيسى -الترمذي- وأبو حمزة هو محمد بن ميمون، وكان شيخاً صالحاً وإنما قال هذا في حياته عندنا) ^(٤).

معنى أن أهل السنة والجماعة هم أهل الحديث:

جاء في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أن أولى الناس اتصافاً بالفرقة الناجية (أهل السنة) هم أهل الحديث، وقد سبقه في ذلك أئمة كبار كابن المبارك وأحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهم.

فعن عبد الله بن المبارك رحمته الله أنه قال: (هم عندي أصحاب الحديث) ^(٥).

وعن الإمام أحمد رحمته الله أنه قال: (إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري من هم) ^(٦).

وقال الإمام الترمذي رحمته الله في كتاب الفتن من سننه: (سمعت محمد بن إسماعيل -

(١) ابن عساکر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م: (٤٦/٤٠٩).

(٢) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (ص ٦٩).

(٣) أبو حمزة السكري هو: محمد بن ميمون المروزي، روى عن الأعمش ومنصور، وعاصم الأحول وطائفة، وعنه: ابن المبارك، وعبدان وآخرون، مات سنة (١٦٧هـ).

انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٣٨٥/٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م: (٨/٨١).

(٤) الترمذي في سننه: (٤/٤٦٦).

(٥) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، شرف أصحاب الحديث، ط دار إحياء السنة النبوية: (ص ٢٦).

(٦) الخطيب، المصدر نفسه: (ص ٢٥، ٢٧).

يريد البخاري - يقول: سمعت علي بن المديني يقول، وذكر هذا الحديث عن النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، فقال علي: هم أهل الحديث^(١) اهـ.

وهؤلاء الأئمة وغيرهم الذين فسروا الفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة بأهل الحديث ما قصدوا قصرها على المشتغلين بعلم الحديث والسنة رواية أو دراية، وإنما أرادوا بها أهل السنة الذين يأخذون بحديث رسول الله ﷺ ويعظمونه ويتبعونه بخلاف أهل البدع الذين يردون السنن ويقدمون جمل كلام أئمتهم على كلام رسول الله ﷺ.

قال النووي رحمته: (وأما هذه الطائفة فقال البخاري رحمته: هم أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم! قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث. قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد، وأمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض)^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته؛ بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهراً أو باطناً، واتباعه باطناً وظاهراً، وكذلك أهل القرآن وأدنى خصلة في هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما؛ ففقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاتة الرسول من غيرهم...)

وإذا تدبر العاقل وأنصف الناقل وجد الطوائف كلها كلما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية، فقال: لا نسلم صحة الحديث، وربما قال لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله، وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر.

وحدثني ثقة أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين رجلٌ يسمى

(١) الترمذي، في سننه: (٥٠٤/٤) برقم (٢٢٢٩).

(٢) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ: (٦٧/١٣).

شمس الدين الأصبهاني شيخ الأيكي، فأعطوه جزءاً من الربعة، فقرأ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. المص)؛ حتى قيل له: ألف لام ميم صاد.

فتأمل هذه الحكومة العادلة ليتبين لك أن الذين يعيرون أهل الحديث ويعدلون عن مذهبهم جهلة زنادقة منافقون بلا ريب، ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن ابن أبي قتيلة أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء، فقام الإمام أحمد وهو ينفض ثوبه، ويقول: زنديق، زنديق، زنديق ودخل بيته؛ فإنه عرف مغزاه^(١).

وقال اللالكائي رحمته الله: (لم نجد في كتاب الله وسنة رسوله، و آثار صحابته، إلا الحث على الاتباع، و ذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين وكان أولاهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم أصحاب الحديث، لاختصاصهم برسول الله صلوات الله عليه وآله، و اتباعهم لقوله، و طول ملازمتهم له، و تحملهم علمه)^(٢).

أي لما كان أهل الحديث أولى الناس بالعمل بالسنة وبالتمسك بما كان عليه النبي صلوات الله عليه وآله وصحابته الكرام، قال أولئك الأئمة بأن الجماعة هم أهل الحديث، كما هي عادة السلف بتفسير اللفظ ببعض معناه تمثيلاً لا حصراً وإحاطة.

والاشتغال بعلم الحديث رواية أو كتابة أو دراية لا يكفي لجعل صاحبه من أهل السنة، بل لابد من العمل بالحديث والتمسك بالسنة، وإلا فكثير من أهل البدع اشتغلوا بعلم الحديث ولم يكونوا بذلك من أهل السنة والجماعة، كما قال أبو عمرو بن الصلاح رحمته الله: (قد يكون الإنسان من أهل الحديث و هو مبتدع)^(٣).

إذاً فجماعة المسلمين - أهل السنة والجماعة - منهج من التزمه كان منهم ومن خالفه خرج عنهم ودخل في فرق البدع والأهواء؛ فعلى الدعاة للإسلام أن تكون دعوتهم إليه دعوة منهج دون أن تكون دعوة إلى أسماء أو إشارات أو رجال أو أحزاب أو جماعات، فمثل هذا يفرق الجميع عن جماعة المسلمين ويخرجهم عن منهج أهل السنة والجماعة ويبعدهم عن الانتساب إليها، ويوقعهم في التفرق والاختلاف الذي نهى الإسلام عنه.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤/٩٥-٩٦).

(٢) اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ: (٢٢/١).

(٣) أدب المفتي والمستفتي، لأبي عمرو بن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ: (٢١٣/١).

المطلب الثاني

حكم لزوم الجماعة شرعاً

إن الناظر في النصوص الشرعية المتعلقة بهذا الأمر يجدها واضحة الدلالة جلية التعبير على وجوب لزوم جماعة المسلمين، ونبذ الفرقة والاختلاف حتى صار هذا الحكم أصلاً من أصول الدين لتواتر الأدلة الشرعية فيه، وتظافرها عليه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (الاعتصام بالجماعة، والائتلاف من أصول الدين...) ^(١).

ولكثرة الأدلة على ذلك سنكتفي هنا بذكر بعضها:

أولاً: من الآيات القرآنية الدالة على لزوم الجماعة:

١ - قول الله عز وجل: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].
وحبل الله الذي أمرنا سبحانه أن نعتصم به هو الجماعة.

فعن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله سبحانه: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً﴾ [آل عمران: ١٠٣] قال: الجماعة ^(٢).

وقال أيضاً رضي الله عنه: (أيها الناس عليكم بالطاعة والجماعة فإنهما حبل الله الذي أمر به) ^(٣).

وقال ابن جرير رضي الله عنه في تفسيرها: (وتمسكوا بدين الله الذي أمركم به، وعهده الذي عهده في كتابه إليكم من الألفة، والاجتماع على كلمة الحق والتسليم لأمر الله) ^(٤).

وقال القرطبي رضي الله عنه: (قال ابن عباس لسماك الحنفي: يا حنفي الجماعة الجماعة! وإنما هلكت الأمم الخالية لتفرقتها أما سمعت الله عز وجل يقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾) ^(٥) [آل عمران: ١٠٣]، وفي صحيح مسلم: (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٢/٢٥٤).

(٢) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ: (٤/٣٠).

(٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م: (٢/٢٨٥).

(٤) ابن جرير، جامع البيان: (٣/٣٧٨).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره: (٣/٧٢٤)، طبعة المكتبة العصرية، صيدا.

رسول الله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً، يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم ثلاثاً قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال»^(١)، فأوجب الله -تعالى- علينا التمسك بكتابه وسنة نبيه ﷺ والرجوع إليهما عند الاختلاف وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقاداً وعملاً وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشتات الذي يتم به مصالح الدنيا والدين والسلامة من الاختلاف وأمر بالاجتماع ونهى عن الافتراق الذي حصل لأهل الكتابين^(٢).

وقال ابن كثير رحمه الله: (أمرهم بالجماعة ونهاهم عن التفرقة)^(٣).

وما جاء من تفسير للآية بأن حبل الله هو القرآن أو الدين فلا يعارض تفسيره بالجماعة فإنها جميعاً من التنوع في التفسير لا من التضاد.

قال القرطبي رحمه الله معلقاً على ذلك: (والمعنى كله متقارب متداخل فإن الله تعالى يأمر بالألفة، وينهى عن الفرقة، فإن الفرقة هلكة، والجماعة نجاة، ورحم الله ابن المبارك قال:

إن الجماعة حبل الله فاعتصموا منه بعروته الوثقى لمن دانا)^(٤)

٢- قول الله -عز وجل-: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قال ابن كثير رحمه الله: (عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وفي قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، ونحو هذا في القرآن، قال: (أمر الله المؤمنين بالجماعة ونهاهم عن الاختلاف والتفرقة وأخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالمرء والخصومات، ونحو هذا قاله مجاهد وغير واحد)^(٥).

٣- وقال الله -عز وجل-: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

روى الطبري رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هاتين الآيتين قوله: (أمر الله المؤمنين

(١) مسلم في صحيحه: (٣/١٣٤٠) برقم (١٧١٥) وأحمد (٢/٣٢٧) وابن حبان (٨/١٨٢).
(٢) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة: (٤/١٦٤).
(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (١/٣٩٠).
(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٤/١٥٩).
(٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٢/٢٥٥).

بالجماعة ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم أنه إنما أهلك من كان قبلهم بالمرء والخصومات في الدين^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (فإن الذي شرع لنا هو الذي وصى به الرسل، وهو الأمر بإقامة الدين والنهي عن التفرق فيه...) ^(٢).

وقال الطاهر بن عاشور رحمته: (وأعقب الأمر بإقامة الدين بالنهي عن التفرق في الدين. والتفرق: ضد التجمع، وأصله: تباعد الذوات؛ أي: اتساع المسافة بينها ويستعار كثيراً لقوة الاختلاف في الأحوال والآراء كما هنا، وهو يشمل التفرق بين الأمة بالإيمان بالرسول والكفر به؛ أي: لا تختلفوا على أنبيائكم، ويشمل التفرق بين الذين آمنوا بأن يكونوا نحلاً وأحزاباً، وذلك اختلاف الأمة في أمور دينها؛ أي: في أصوله وقواعده ومقاصده، فإن الاختلاف في الأصول يفضي إلى تعطيل بعضها فينخرم بعض أساس الدين.

والمراد: ولا تتفرقوا في إقامته بأن ينشط بعضهم لإقامته ويتخاذل البعض؛ إذ بدون الاتفاق على إقامة الدين يضطرب أمره؛ ووجه ذلك: أن تأثير النفوس إذا اتفقت يتوارد على قصد واحد؛ فيقوى ذلك التأثير ويسرع في حصول الأثر؛ إذ يصير كل فرد من الأمة معيناً للآخر فيسهل مقصدهم من إقامة دينهم، أما إذا حصل التفرق والاختلاف فذلك مفض إلى ضياع أمور الدين في خلال ذلك الاختلاف، ثم هو لا يلبث أن يلقي بالأمة إلى العداوة بينها وقد يجرحهم إلى أن يتربص بعضهم ببعض الدوائر؛ ولذلك قال الله -تعالى-:

﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦] ^(٣).

٤ - قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

قال ابن كثير رحمته: (نهى الله تبارك وتعالى هذه الأمة أن يكونوا كالأمم الماضيين في افتراقهم واختلافهم وتركهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قيام الحجة عليهم) ^(٤).

٥ - قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

(١) الطبري، جامع البيان: (٣/٣٨٥) واللالكائي، شرح أصول الاعتقاد: (١/٧١-٧٢).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١/١٣).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير: (١/١٧٧٤).

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (١/٥١٥).

قال السعدي رحمته الله: (دلت الآية الكريمة أن الدين يأمر بالاجتماع والائتلاف، وينهى
قال السعدي رحمته الله: (دلة الآية الكريمة أن الدين يأمر بالاجتماع والائتلاف، وينهى عن
التفرق والاختلاف في أصل الدين، وفي سائر مسائله الأصولية والفروعية)^(١).

وقال ابن كثير رحمته الله: (والظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله، وكان مخالفاً له
فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وشرعه واحد لا اختلاف
فيه ولا افتراق فمن اختلف فيه ﴿وكانوا شيعاً﴾ أي فرقاً كأهل الملل والنحل والأهواء
والضلالات، فإن الله قد برأ رسول الله ﷺ عما هم فيه)^(٢).

٦- قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا
دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١، ٣٢].

قال ابن كثير رحمته الله: (فأهل الأديان قبلنا اختلفوا فيما بينهم على آراء ومثل باطلة وكل
فرقة منهم تزعم أنها على شيء، وهذه الأمة اختلفوا فيما بينهم على نحل كلها ضلالة
إلا واحدة وهم أهل السنة والجماعة المتمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وبما كان
عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه)^(٣).

وقال الطاهر بن عاشور رحمته الله عند تفسيرها: (وهذه حالة ذميمة من أحوال أهل الشرك
يراد تحذير المسلمين من الوقوع في مثلها فإذا اختلفوا في أمور الدين اختلف الذي
يقتضيه الاجتهاد واختلفوا في الآراء والسياسات لاختلاف العوائد فليحذروا أن يجرحهم
ذلك الاختلاف إلى أن يكونوا شيعاً متعادين متفرقين يلعن بعضهم بعضاً ويذيق بعضهم
بأس بعض)^(٤).

ثانياً: من الأحاديث النبوية الدالة على لزوم الجماعة:

١- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، أن تعبدوه
ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصروا من
ولاه الله أمركم»^(٥).

(١) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: (١/٢٨٢).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٢٦٢).

(٣) ابن كثير، المصدر نفسه: (٣/٥٧٢).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير: (٣٢-٤٤).

(٥) مسلم في صحيحه: (٣/١٣٤٠) برقم (١٧١٩).

قال النووي رحمته: (قوله ﷺ: «ولا تفرقوا») فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين وتألف بعضهم ببعض وهذه إحدى قواعد الإسلام^(١).

٢- ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد أقرب وهو من الاثنين أبعد، من أراد مجبوحة الجنة فليلزم الجماعة»^(٢).

٣- ما رواه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: (كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر ف جاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم». قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «نعم، وفيه دخن»، قلت: وما دخنه؟ قال: «قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر»، قلت: فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها»، قلت: يا رسول الله صفهم لنا، قال: «هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا»، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم»، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»^(٣).

٤- ما رواه النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب»^(٤).

٥- ما رواه معاوية بن أبي سفيان أن رسول الله ص قال: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افرقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفرق على ثلاث وسبعين ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة هي الجماعة»^(٥).

وفي رواية: «ما أنا عليه وأصحابي»^(٦).

(١) النووي، شرح صحيح مسلم: (١١/١٢).

(٢) الترمذي في سننه: (٤٦٥/٤) برقم (٢١٦٥) والحاكم في المستدرک: (١٩٧/١) برقم (٣٨٧) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني.

(٣) البخاري في صحيحه: (١٣١٩/٣) برقم (٣٤١١) ومسلم في صحيحه: (١٤٧٥/٣) برقم (١٨٤٧) والحاكم في المستدرک: (١٩٧/١).

(٤) أحمد في المسند: (٢٧٨/٤) برقم (١٨٤٧٢)، وابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم الضحاک، في السنة، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ: (٤٣٥/٢)، وصححه الألباني.

(٥) أبو داود في سننه: (٨٠٦/٢) وأحمد في المسند: (١٠٢/٤) وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: (١٢/١).

(٦) الترمذي في سننه: (٢٦/٥) برقم (٢٦٤١).

وهو حديث صحيح ومشهور^(١).

قال ابن أبي العز الحنفي رحمته معلقاً على الحديث: (فبين أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة وأن الاختلاف واقع لا محالة)^(٢).

وقد بوب كثير من المحدثين في كتبهم أبواباً وعقدوا تراجم بالأمر بلزوم الجماعة والتحذير من فراقها.

من ذلك البخاري رحمته في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة من صحيحه قال: باب قوله -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] و ما أمر النبي صلواته بلزوم الجماعة وهم أهل العلم^(٣).

وفي كتاب الإمارة من شرح صحيح مسلم قال النووي رحمته: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، و في كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة^(٤).

وبوب الترمذي رحمته في سننه باباً سماًه: باب ما جاء في لزوم الجماعة^(٥).

فلاعتصام بالجماعة والاتلاف والنأي عن الفرقة والاختلاف أمر واجب على كل مسلم، بل التفريط في هذا الأمر تفريطاً في أصل من أصول الدين، وقاعدة من قواعد الإسلام الكلية.

وبقدر اعتصام المسلم بهذا الأصل العظيم يكون فلاحه في الدنيا ونجاته في الآخرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ونتيجة الجماعة رحمة الله ورضوانه وصلواته وسعادة الدنيا والآخرة وبياض الوجوه، ونتيجة الفرقة عذاب الله ولعنته وسواد الوجوه وبراءة الرسول منهم)^(٦).

ومفارقة الجماعة سلوك واتباع لغير سبيل النبي صلواته وأصحابه رحمته ومن فعل ذلك ولاه الله ما تولى في الدنيا وفي الآخرة أصلاه النار وبئس المصير، كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣/٣٤٥).

(٢) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٥٨٧).

(٣) البخاري في صحيحه: (٦/٢٦٧٤).

(٤) شرح صحيح مسلم: (٣/١٤٧٤).

(٥) سنن الترمذي: (٤/٤٦٥).

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٧/١).

المطلب الثالث

ما يُخرج المسلم عن الجماعة

فإذا تقرر أن كل من تمسك بهدي النبي ﷺ اعتقاداً وقولاً وعملاً واقتصاداً كان من أهل السنة والجماعة؛ فإن من فارق هذا الأصل العظيم، ولم يستمسك به فارق أهل السنة والجماعة، ودخل في فرق الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع)^(١).

لكن لا يحكم على مسلم بخروجه من جماعة المسلمين مجرد مخالفته لحكم من أحكام الشريعة؛ إذ ليس كل مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة تؤدي بصاحبها إلى مفارقتهم، إلا أن تكون المخالفة من هذين النوعين:

الأول: المخالفة في أصل من أصول الإسلام.

الثاني: ابتداء فروع كثيرة في الدين.

فإذا كانت مخالفته في أصل من أصول الدين، فقد خرج من أهل السنة والجماعة، لأن أصول الدين لا تحتمل الخلاف فيها، وكذلك إن كانت مخالفته لبدعة في فرع من فروع الشريعة وكثر منه ذلك لأن الجزئيات إذا كثرت يجري فيها ما يجري في الكلّيات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (أصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف)^(٢).

وقال الشاطبي رحمته: (وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكلّيات تقتضي عدداً من الجزئيات غير قليل... ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً، وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتة، وإن كانت زلة

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣/٣٤٦).

(٢) المصدر نفسه: (٣/١٨٢).

العالم مما يهدم الدين^(١).

فأي مخالفة في قاعدة كلية أو أصل من أصول الإسلام، أو الإكثار من الابتداع ولو في الجزئيات فإن ذلك يُخرج عن أهل السنة والجماعة ويدخل في فرق البدعة والضلالة، هذا من حيث الحكم المطلق، أما الحكم على شخص معين بذلك ففيه هذا التفصيل:

حكم المعين المخالف لمنهج أهل السنة والجماعة

الشخص المعين إذا وقع في إحدى تلك المخالفتين السالفتي الذكر، فإنه لا يسارع في تبديعه أو الحكم عليه بالمروق من جماعة المسلمين ومفارقة السنة؛ لأن الحكم على المعين لا بد له من ثبوت شروط وانتفاء موانع في حقه، إذ عدم الشرط مانع من موانع الحكم، وعدم المانع شرط من شروطه.

فينظر في هذا المخالف:

- هل بلغته الحجة الشرعية التي يُبدع بمخالفتها أم لا؟

- وهل قصد المخالفة وتعمدها أم وقع فيها خطأ؟

- وهل كان راضياً مختاراً، أم أكره عليها؟

- وهل له تأويل مقبول حمله على هذه المخالفة أم لا؟

فلا يحكم على معين بفسق أو بدعة إلا إذا علم انتفاء عوارض الجهل والإكراه والخطأ والتأويل عنه.

وحتى المعين الذي استوفى شروط الحكم عليه، وانتفت عنه موانعه ينبغي للراسخ في العلم أن لا يظهر الحكم عليه ويجاهر به في الناس، وإنما يقبل عليه مناصحاً له برفق، مبيناً له الحق بلطف، مع التحذير من المخالفة وبيان حكمها لأسباب ثلاثة^(٢):

أولاً: أن الشريعة الإسلامية أشارت إلى أوصاف الفرقة الخارجة عن جماعة المسلمين للتحذير من بدعتهم ولم يأت الشرع بتعيينهم إلا نادراً كما في الخوارج.

الثاني: أن المبتدع ما زال من أهل الملة وقد جاءت الشريعة تأمرنا بالستر على المذنبين

(١) الشاطبي، الاعتصام: (٢/٤٦٨).

(٢) انظر: الشاطبي، المصدر نفسه: (٢/٢٣٠).

وعدم فضحهم في الدنيا وهذا الذي ينبغي للمسلم أن يلتزم به.

الثالث: أن في إظهار الحكم على المعينين دعوة إلى مزيد الافتراق وعدم الألفة وتوريث البغضاء والعداوة بين المسلمين..

وحتى إذا لم يجد معه النصح، ولم ينفع معه البيان، وأصر على بدعته، فلا يبان حاله ويُظهر أمره للمسلمين إلا في ثلاثة مواطن:

الأول: حيث نبه الشرع على تعيينهم كالخوارج، فقد عين النبي ﷺ رجل الخوارج لما قال له: ما عدلت فقال ﷺ: «يخرج من ضئضى هذا قوم يرقون من الدين»^(١)، وتعيين النبي ﷺ في هذا الحديث وغيره للخوارج وذكره لعلاماتهم حتى يعرفوا ويحذر منهم، ويجري مجراهم من سلك سبيلهم ممن بدعتهم فيها ضرر على حياة وأمن المسلمين؛ ليحذر منهم ومن ضررهم، أو كانت بدعته مثلهم في الشناعة أو قريباً منها بحسب ما يقدره المجتهد من العلماء^(٢).

الثاني: أن يكون المبتدع هذا داعياً إلى بدعته؛ إذ مثله سيزين البدعة في قلوب العوام ممن لا علم عنده ويشيعها في الناس وعندها يكون ضرره يفوق ضرر التصريح بالحكم عليه والتشهير به، يقول الشاطبي رحمه الله: (فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم، إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران فالمرتكب أخفهما وأسهلها وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتأكلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبداً، يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل)^(٣).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية إذا أظهر المنكر، استحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت، فإنه بمنزلة من أسر بالذنب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر، فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة)^(٤).

(١) البخاري في صحيحه (٤/١٧١٤) برقم (٤٧٦٤)، وأحمد في المسند: (٤/٣) برقم (١١٠٢١).

(٢) انظر: الشاطبي، الاعتصام: (١/٤٥٣).

(٣) الشاطبي، المصدر السابق (٢/٧٣١).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٤٢/٢٣).

الثالث: أن يكون مشهراً مظهراً لبدعته وإن لم يدع إليها؛ لأن المظهر للبدعة المجاهر بها مجاهر بمنكر داع إليه بلسان حاله وإن لم يدع إليها بمقاله، وفي ذلك ضرر على عامة المسلمين وفتنة لهم في دينهم، بخلاف الساكت المسر لبدعته فلا يضر إلا نفسه، أما إظهاره البدع فخرق لمظهر المجتمع الإسلامي، وتطبيع للناس على مثل هذه الخروقات التي ستغرق سفينة المجتمع في لجة الضلالة؛ لذا لزم التحذير من هذا الصنف وبيان أمره، من باب الاحتساب على المجاهرين بالمنكرات لصيانة المجتمع منها.

أما في غير هذه المواطن فلا ينبغي التشهير بالمتدع، بل الذي ينبغي هو عدم إشعاره بمفارقة أهل السنة والجماعة، مع مناصحته بلطف، وبيان وجه الصواب له برفق، مع حسن قصد ورحمة به، وحرص على هدايته.

يقول الشاطبي رحمته الله بعد ذكره للحالين الأولين اللذين يُظهر حكم المتدع المعين فيهما: (فإذا فقد الأمران؛ فلا ينبغي أن يذكروا ولا أن يعينوا وإن وجدوا؛ لأن ذلك أولٌ مثير للشر وإلقاء العداوة والبغضاء، ومن حصل باليد منهم أحداً ذاكراً برفق، ولم يُره أنه خارج من السنة، بل يريه أنه مخالف للدليل الشرعي، وأن الصواب الموافق للسنة كذا وكذا، فإن فعل ذلك من غير تعصب ولا إظهار غلبة، فهو أنجح وأنفق، وبهذه الطريقة دُعي الخلق أولاً إلى الله -تعالى-، حتى إذا عاندوا وأشاعوا الخلاف وأظهروا الفرقة، قوبلوا بحسب ذلك. قال الغزالي في بعض كتبه: أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهلة أهل الحق؛ أظهروا الحق في معرض التحدي والإدلال، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها... هذا ما قال، وهو الحق الذي تشهد له العوائد الجارية فالواجب تسكين الثائرة ما قدر على ذلك، والله أعلم^(١)).

(١) الشاطبي، الاعتصام: (١/٤٥٣).

المبحث الثاني

الخلاف مفهومه وحكمه وأنواعه

وفيه: ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الخلاف.

المطلب الثاني: حكم الخلاف.

المطلب الثالث: أنواع الخلاف.

المطلب الأول

مفهوم الخلاف

أولاً: الخلاف في اللغة:

الخلاف لغة: مصدر خالف، كما أن الاختلاف مصدر اختلف، والخلاف هو: المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً، وتخالف الأمران واختلفا لم يتفقا وكل ما لم يتساو فقد تحالف واختلف، قال سبحانه: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثُهُ﴾ [الأنعام: ١٤١] (١).

إذاً الخلاف والاختلاف في اللغة: ضد الاتفاق، وهو أعم من الضد قال الراغب الأصفهاني: (الخلاف: أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين) (٢).

فمثلاً السواد والبياض ضدان ومختلفان، أما الحمرة والخضرة فمختلفان وليسا ضدين، والخلاف أعم من الضدية؛ لأنه يحمل معنى الضدية، ومعنى المغايرة مع عدم الضدية (٣).

إذاً فمعنى الخلاف والاختلاف هو المضادة والمعارضة وعدم المماثلة وهذا المعنى هو الذي جاء في نصوص القرآن الكريم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ولفظ الاختلاف في القرآن يراد به التضاد والتعارض، لا يراد به مجرد عدم التماثل كما هو اصطلاح كثير من النظار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ، يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ﴾ [الذاريات: ٨-٩]، وقوله: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] (٤).

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب: (٤/١٨١-١٩٢).

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ط ٢، دار القلم، دمشق، سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م: (ص ٢٩٤).

(٣) عوامه، محمد، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دار البشائر، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م: (ص ٨).

(٤) ابن تيمية، الفتاوى: (١٣/١٩-٢٠).

ثانياً: الخلاف في الاصطلاح

الاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع، استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال -تعالى-: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ [مرم: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ...﴾ [هود: ١١٨] (١).

وعليه فيكون الخلاف والاختلاف في الاصطلاح هو: (أن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر) (٢).

أو هو: (منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل) (٣).

والمسائل الخلافية في الأحكام الشرعية هي: (المسائل الفقهية التي لم يتفق عليها من يعتد بخلافه من العلماء) (٤).

فيمكن القول بأن الخلاف والاختلاف يراد به مطلق المغايرة في القول أو الرأي أو الحالة أو الموقف.

وقد فرق بعض العلماء بين الخلاف وبين الاختلاف في الاصطلاح من أربعة وجوه ذكرها أبو البقاء الكفوي في كلياته وهي أن (٥):

١ - (الاختلاف): ما اتحد فيه القصد واختلف في الوصول إليه، و(الخلاف): يختلف فيه القصد مع الطريق الموصل إليه.

٢ - (الاختلاف): ما يستند إلى دليل، بينما (الخلاف): لا يستند إلى دليل (٦).

٣ - (الاختلاف): من آثار الرحمة، بينما (الخلاف): من آثار البدعة.

٤ - (الاختلاف): لو حكم به القاضي لا يجوز فسخه من غيره، بينما (الخلاف): يجوز فسخه.

وخلاصة قوله: إنه إذا جرى الخلاف فيما يسوغ سمي اختلافاً وإن جرى فيما لا يسوغ سمي خلافاً.

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات القرآن: (٢٩٤).

(٢) انظر: المصباح المنير في غريب شرح الوجيز. الفيومي، أحمد بن محمد، المكتبة العلمية، بيروت: (ص ١٧٩).

(٣) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ط الأولى ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م: (ص ١٣٥).

(٤) معجم لغة الفقهاء: (ص ١٩٨).

(٥) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م: (ص ٦١).

(٦) انظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار: (٤/ ٣٣١).

والتفرقة بين الخلاف والاختلاف بهذا الاصطلاح الذي ذكره أبو البقاء الكفوي وغيره لا تستند إلى دليل لغوي ولا إلى اصطلاح فقهي.

فالخلاف والاختلاف في اللغة ضد الاتفاق فهما بمعنى واحد ومادتهما واحدة.

قال المناوي رحمته الله: (الاختلاف افتعال من الخلف وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور)^(١).

أما في الاصطلاح الفقهي والعلمي فالذي يستقرئ استخدام علماء وفقهاء المسلمين لهذين اللفظين يجد أن عامتهم لا يفرقون بينهما عند الاستخدام، وإن كانوا يفرقون بين المسائل التي يسوغ فيها الخلاف مما لا يسوغ فيها مع اختلاف تعبيراتهم عن هذه التفرقة.

لكن قد يوجد فرق دقيق بين اللفظين من جهة الاستعمال فكل منهما يستعمل باعتبار معين في حال المختلفين وإن كان معناهما العام واحد، يبين ذلك محمد الروكي بقوله: (والملاحظ في استعمال الفقهاء أنهم لا يفرقون بين الخلاف والاختلاف؛ لأن معناهما العام واحد وإنما وضعت كل واحدة من الكلمتين للدلالة على هذا المعنى العام من جهة اعتبار معين، وبيان ذلك: أننا إذا استعملنا كلمة (خالف) كان ذلك دالاً على أن طرفاً من الفقهاء - شخص أو أكثر - جاء باجتهاد مغاير لاجتهاد الآخرين، بغض النظر عن هؤلاء الآخرين هل اجتهادهم واحد أو متباين... لكن إذا نظرنا إلى طرفين من أطراف الخلاف، أو إلى أطرافه كافة، فإننا نسمي ما ينشأ عنهم من آراء متغايرة اختلافاً... ويؤكد هذا التفريق اللفظي الدقيق استعمال القرآن الكريم لمادة الخلاف والاختلاف، فقد قال الله - تعالى - على لسان شعيب - عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَأَكُمُ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]، فلما كان السياق هنا مرتبطاً بطرف واحد من أطراف الخلاف عبر بكلمة (أخالف) لكن حينما يكون السياق مرتبطاً بكافة أطراف الخلاف يعبر حينئذ بكلمة (اختلف) كقوله - تعالى -: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ [مريم: ٣٧]، إذاً فالتعبير بكلمة (الخلاف) مرتبط باعتبار معين، والتعبير بكلمة (الاختلاف) مرتبط باعتبار آخر معين، والاعتباران معاً يكونان صورة واحدة هي المعنى العام للخلاف والاختلاف ولهذا لا تجد فرقاً بينهما في استعمال الفقهاء)^(٢).

(١) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ: (١/٢٠٩).

(٢) محمد الروكي، نظرية التقييد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، ط. منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط: الأولى ١٤١٤هـ: (١/١٧٩-١٨٠).

المطلب الثاني

حكم الخلاف

يأتي حكم الله على جهتين، ومن خلال التفرقة بين حكم الله الشرعي وبين حكمه القدري، أي بين إرادة الله للخلاف في تقديره وتكوينه وبين إرادته له في دينه وشرعه يتجلى لنا الحكم الشرعي في الخلاف، ونخلص إلى ما يلي:

١- أن الخلاف أمر قدري حتمي أراد الله فلا بد من وقوعه.

٢- أن الخلاف شر وعذاب نهى الله عنه وذمه في شرعه، فلا بد من اجتنابه.

٣- أن الخلاف وقع بين الصحابة وأئمة الهدى عرضاً لا قصداً.

وإليك بيان كل مسألة من هذه المسائل الثلاث:

أولاً: الخلاف أراد الله قدراً:

لقد قدر الله - سبحانه - الاختلاف على بني آدم وجعل ذلك من لوازم خلقهم، يقول - سبحانه -: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ، إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

وقد اختلف السلف في تفسير هذه الآية على أقوال عدة أولها ما صححه ابن جرير الطبري وابن كثير - رحمهما الله - وهو أن الله خلق الناس للاختلاف بالشقاء والسعادة إلا من رحم الله من المؤمنين الذين اتبعوا الرسل وما جاءوا به من الدين، فإنهم وإن اختلفوا فإن اختلافهم لا يعود عليهم بضر.

قال ابن جرير رحمته: (وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب قول من قال: معنى ذلك ولا يزال الناس مختلفين في أديانهم وأهوائهم على أديان وملل وأهواء شتى) ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٩] فآمن بالله وصدق رسله، فإنهم لا يختلفون في توحيد الله، وتصديق رسله، وما جاءهم من عند الله) ^(١).

وأخرج أيضاً بسنده عن الحسن البصري رحمته أنه قال: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩] قال:

(١) ابن جرير، جامع البيان: (١٢/١٤٢-١٤٣).

(أما أهل الرحمة فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم)^(١).

وقال ابن كثير رحمته: (أي ولا يزال الخلف بين الناس في أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم)^(٢).

وقد بين النبي ﷺ أن الخلاف واقع في هذه الأمة لا محالة، ولذا قال ﷺ لحذيفة بن اليمان رضي عنه يحذره من فرق الضلال: «فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»^(٣).

وقوله ﷺ: «فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»^(٤).

قال ابن رجب رحمته: (هذا إخبار منه ﷺ بما وقع في أمته بعده من كثرة الاختلاف في أصول الدين وفروعه وفي الأعمال والأقوال والاعتقادات وهذا موافق لما روي عنه من افتراق أمته على بضع وسبعين فرقة وأنها كلها في النار إلا فرقة واحدة وهي ما كان عليه وأصحابه؛ ولذلك في هذا الحديث أمر عند الافتراق والاختلاف بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، والسنة هي الطريق المسلوك فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال وهذه هي السنة الكاملة)^(٥).

وعلق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته على حديث: «ستفترق أمتي...»^(٦) بقوله: (وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه، يشير إلى أن الفرقة والاختلاف لا بد من وقوعها في الأمة)^(٧).

والاختلاف من هذه الوجهة لا يخرج عن سائر المخالفات والمعاصي التي تقع من ابن آدم دون أن يمكنه السلامة منها لما خلقه الله فيه من طبع وعادة.

(١) ابن جرير، جامع البيان: (١٢/١٤٤).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٢/٦١٠).

(٣) سبق تخريجه. ص (٣٧).

(٤) أبو داود في سننه: (٢/٦١٠) برقم (٤٦٠٧) وأحمد في المسند: (٤/١٢٦) برقم (١٧١٨٢) وكلاهما من حديث العرابض بن سارية.

(٥) ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، جامع العلوم والحكم، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ: (ص ٢٦٣).

(٦) سبق تخريجه (ص ٣٧).

(٧) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩هـ: (ص ٣١، ٣٢).

قال ابن تيمية رحمته: (لا بد أن تقع الذنوب من هذه الأمة، ولا بد أن يختلفوا، فإن هذا من لوازم الطبع البشري لا يمكن أن يكون بنو آدم إلا كذلك) ^(١).

وقال ابن القيم رحمته عن الاختلاف: (فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانية) ^(٢).

وقال الشاطبي رحمته: (فتأملوا رحمكم الله كيف صار الاتفاق محالاً في العادة) ^(٣).

وقال ابن حزم رحمته: (الله - تعالى - نص على أن الاختلاف شقاق، وأنه بغي، ونهى عنه وعن التنازع والتفرق في الدين، وأوعد على الاختلاف بالعذاب العظيم، وبذهاب الريح، وأخبر أن الاختلاف تفرق عن سبيل الله، ومن عاج عن سبيل الله فقد وقع في سبيل الشيطان، قال تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦] وقد نص على أن الاختلاف ليس من عنده، معنى ذلك أنه تعالى لم يرض به وإنما أرادته تعالى إرادة كون كما أراد كون الكفر وسائر المعاصي) ^(٤).

فالله - سبحانه وتعالى - قدر علينا الخلاف كما قدر علينا سائر المعاصي وتقدير المعاصي علينا لا يرر تعاطينا لها ولا يسوغها بحال، فكذلك الخلاف لا يجوز لنا قصده بحجة أنه مقدر علينا وإن كان لا بد أن يقع منا.

كما لا يجوز أن نتخذ من إخبار رسول الله ﷺ بوقوع الخلاف ذريعة لقصده أو للرضا به، فإن النبي ﷺ بين ذلك إقامة للحجة علينا وتحذيراً من الوقوع فيه ليهلك عن بينة من هلك وينجو من شاء الله له النجاة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته مبيناً علة إخبار النبي ﷺ بوقوع الافتراق في أمته: (كان يحذر أمته، لينجو من شاء الله له السلامة) ^(٥).

فعلينا أن نفرق بين إرادة الله القدرية للخلاف وبين إرادته الشرعية له، فإن إرادة الله للخلاف قدراً لا يستلزم إرادته له شرعاً، ولا ريب أن الله لا يقدر لعباده شيئاً إلا لحكمة علمناها أو جهلناها، ومما يظهر من حكمة تقدير الله للخلاف أن يحرص العبد المكلف على تحري الصواب ويبدل الجهد لموافقة الحق مع مراقبة الله تعالى سبحانه في طلب انجلاء الحق في مواقع النزاع تعظيماً لله ولحرماته ^(٦).

(١) ابن تيمية، الفتاوى: (٤/١٥٠-١٥١).

(٢) ابن القيم، الصواعق المرسلية: (٢/٥١٩).

(٣) الشاطبي، الاعتصام: (١/٤٧٠).

(٤) ابن حزم، الأحكام: (٥/٦٥).

(٥) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (٥/١٠٠) تفسير (فردوه إلى الله والرسول)..

(٦) انظر: ابن عاشور، المصدر نفسه (١/٩٧٤).

ثانياً: الخلاف نهى الله عنه شرعاً:

الخلاف في دين الله وشريعته مذموم ومن له أدنى معرفة بنصوص الكتاب والسنة يجد تواردها على ذم الفرقة والاختلاف، والدعوة إلى الجماعة والائتلاف، وقد تناول السلف والعلماء هذه النصوص بالبيان والتوضيح داعين الأمة إلى الجماعة ومحذرينها من الفرقة، وآثارهم وأقوالهم في ذلك تُعجز الباحث عن حصرها مما يؤكد أن نبذ الفرقة والاختلاف فريضة شرعية، بل من أهم فرائض الدين، ودلالات العقل وتسد ذلك وتؤكد الضرورة الواقعية لذلك.

فضلاً عن كون قصد الاختلاف مخالفة للشرع ومعصية للرب -سبحانه- فإن من حَكَمَ العقل ونظر في مواقع الناس يجد أن الخلاف غالباً ما يؤول إلى الفرقة والتنازع والتباغض والتدابير والبغي والاعتداء، وغيرها من شُرور الخلاف التي لا تنقضي ولا تخفى على ذي لب، ولذا كثرت الآثار عن السلف الصالح من التخذير منه وبيان آثاره.

فمن عبد الرحمن بن يزيد رحمته الله قال: (صلى بنا عثمان بن عفان رحمته الله بمنى أربع ركعات، فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود رحمته الله فاسترجع، ثم قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنى ركعتين، وصليت مع أبي بكر بمنى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب بمنى ركعتين، ثم تفرقت بكم الطرق، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان^(١)).

لكن عبد الله رحمته الله (صلى في منى خلف عثمان أربعاً، فقبل له: عتبت على عثمان ثم صليت أربعاً؟! قال: الخلاف شر)^(٢).

وأخرج ابن جرير رحمته الله بسنده عن قتادة رحمته الله قال: (إياكم والفرقة فإنها هلكة)^(٣).

وقال المقبلي رحمته الله^(٤): (وأي فتنة أشد من الخلاف؛ بل هو أصل الفتن،

(١) البخاري في صحيحه: (٢/٥٩٧) برقم (١٥٧٤) ومسلم في صحيحه: (١/٤٨٣) برقم (٦٩٥).

(٢) أبو داود في سننه: (١/٦٠٢) برقم (١٩٦٠).

(٣) ابن جرير، جامع البيان: (١٦/٢٥).

(٤) المقبلي، صالح بن مهدي بن علي بن عبد الله بن سليمان المقبلي الربيعي، الصنعاني، ثم المكي، ولد سنة (١٠٤٧هـ) في قرية المقبل من أعمال كوكبان، برع في جميع علوم الكتاب والسنة، وحقق الأصولين والعربية والمعاني والبيان، والحديث، والتفسير، وفاق في جميع ذلك، خلع ربة التقليد وعمل بما تقتضيه الأدلة. له من المؤلفات: حاشية على البحر الزخار المسماة بالمنار، ونجاح الطالب على مختصر ابن الحاجب، والإتحاف لطلبة الكشاف. وتوفي سنة (١١٠٨هـ).

انظر: الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت: (١/٢٨٩ وما بعدها).

نسأل الله السلامة) (١).

وكما أن الاختلاف يتسبب في جلب كثير من الشرور على الأمة، فإنه أيضاً يتسبب في الحرمان من كثير من الخير ويفوته عليها.

فعن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (لما حضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال رضي الله عنه: «هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده»، قال عمر: إن النبي غلبه الوجد، وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله، واختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما كثر اللغط والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «قوموا عني».

قال عبيد الله رضي الله عنه: (فكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم) (٢).

قال ابن حجر رضي الله عنه: (أي أن الاختلاف كان سبباً لترك كتابة الكتاب، وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم، وعلى أن الاختلاف قد يكون سبباً في حرمان الخير، كما وقع في قصة الرجلين اللذين تخاصما في رفع تعيين ليلة القدر بسبب ذلك) (٣).

وحق لابن عباس رضي الله عنهما أن يقول ما قال؛ فإن اختلاف الصحابة ولغظهم كان السبب في المصيبة العظمى وهي حرمان الأمة من ذلك الكتاب الذي أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتابته والذي كان سيعصم الأمة من الضلال إلى قيام الساعة، ولو شاء الله ما اختلفوا ولكن الله يفعل ما يريد .

ومن ينظر إلى الواقع ويعتبر بمسيرة التاريخ يدرك أن الفشل والخذلان الذي لحق بالأمة كان سببه الفرقة والخلاف.

وصدق الله - سبحانه - حيث يقول: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وصدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب» (٤).

(١) القبلي، صالح بن مهدي، العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشائخ، مكتبة دار البيان: (ص ٤٨٦).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢١٤٦/٥) برقم (٥٣٤٥).

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ: (٢٥٣/١).

(٤) مسلم في صحيحه: (٢٠٥٣/٤) برقم (٢٦٦٦)، والنسائي في سننه الكبرى (٣٣/٥) برقم (٨٠٩٥) عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -.

وما تتألى التتار والصليبيون في الماضي واليهود والنصارى في الحاضر على المسلمين وما تسلطوا على رقابهم وأخذوا ما في أيديهم إلا بسبب اختلافهم وتفرقهم وتشرذمهم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله التتر عليها كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها)^(١).

ويقول أيضاً: (وهذا التفرق الذي حصل من الأمة علمائها ومشائخها وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله... فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا؛ فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب)^(٢).

وما ذكره ابن تيمية رحمته الله عن عصره من أدواء هو تشخيص لواقعنا المريض المثقل بها.

ثالثاً: ما وقع بين السلف الصالح من خلاف في الشريعة كان عرضاً لا قصداً:

لا ريب أن الخلاف جرى بين الصحابة -رضوان الله عليهم- في كثير من المسائل الشرعية العلمية والعملية وكل واحد منهم يسوغ لصاحبه اجتهاده من غير لوم ولا تعنيف لمن خالفه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وقد اختلف الصحابة في مسائل وتنازعوا فيها، على إقرار الفريق الآخر على العمل باجتهادهم كمسائل في العبادات والمناكح والموارث والعطاء والسياسة وغير ذلك)^(٣).

فكان ذلك منهم اتفاقاً على تسوية تباين الاجتهاد في فروع الشريعة ووقوع الخلاف فيها.

ولا ريب أن الصحابة لا يلحقهم ذم الاختلاف ووعيد الفرقة؛ لأنهم ما قصدوا الاختلاف ولا سعوا إليه، بل تحروا الحق وبذلوا جهدهم للوصول إليه فأصابوا وأخطأوا ففاز بعضهم بأجرين وبعضهم بأجر واحد، وكانوا رحمته الله متى ما ظهر لأحدهم خطؤه ومخالفته للحق رجع عنه ووافق الصواب.

فخلاف الصحابة رحمته الله كان عرضاً لا قصداً، وهكذا اختلاف من سلك مسلكهم من

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٢/٢٥٤).

(٢) المصدر السابق: (٣/٤٢١).

(٣) المصدر السابق: (١٩/١٢٢).

أئمة الدين وعلماء المسلمين.

قال ابن حزم رحمته: (فإن قال قائل: إن الصحابة قد اختلفوا وهم أفاضل الناس أفيلحقهم هذا الذم؟ قيل وبالله التوفيق: كلا، ما يلحق أولئك شيء من هذا؛ لأن كل امرئ منهم تحرى سبيل الله ووجه الحق، فالمخطئ منهم مأجور أجراً واحداً لنيته الجميلة في إرادة الخير وقد رفع عنهم الإثم في خطئهم؛ لأنهم لم يتعمدوه ولا قصدوه ولا استهانوا بطلبهم، والمصيب منهم مأجور أجرين، وهكذا كل مسلم إلى يوم القيامة فيما خفي عليه من الدين ولم يبلغه، وإنما الذم المذكور والوعيد الموصوف لمن ترك التعلق بمجلب الله -تعالى- الذي هو القرآن وكلام النبي ﷺ بعد بلوغ النص إليه وقيام الحجة عليه، وتعلق بفلان وفلان مقلداً عامداً للاختلاف، داعياً إلى عصبية وحمية الجاهلية، قاصداً للفرقة، متحرياً في دعواه برد القرآن وكلام النبي ﷺ فهؤلاء المختلفون المذمومون، وطبقة أخرى؛ وهم: قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى إلى طلب ما وافق أهواءهم من قول كل قائل فهم يأخذون ما كان رخصة من قول كل عالم، مقلدين غير طالبين ما أوجه النص عن الله -تعالى- وعن رسوله ﷺ)^(١).

وقال أيضاً: (وإذا صح الاختلاف بين الصحابة رحمهم فلا يجوز أن يحرم على من بعدهم ما حل لهم من النظر، وأن يمنعوا من الاجتهاد الذي أداهم إلى الاختلاف في تلك المسألة إذا أدى إنساناً بعدهم دليل إلى ما أدى إليه دليل بعض الصحابة)^(٢).

فما وقع بين الصحابة من الاختلاف في المسائل الشرعية وما وقع بين غيرهم من المجتهدين لا بد منه لوجود الظنيات في الشريعة والتي تكون مجالاً لتباين الأنظار واختلاف المدارك "فإن الله -تعالى- حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظر أن النظريات لا يمكن الاتفاق عليها عادة، فالظنيات عريضة الاختلاف لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكلليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف"^(٣).

وهذه الظنيات وجدت في الشريعة لا يقصدها الخلاف وإنما لتكون مجالاً لاستفراغ الوسع وبذل الجهد في طلب مقصد الشارع واتباع الحق، ابتلاءً للمجتهدين، وإذا وقع الخلاف بينهم فإنما هو لتفاوت أفهامهم وقوى إدراكهم وسعة علومهم في طلب الحق لا

(١) ابن حزم، الإحكام: (٦٧/٥-٦٨).

(٢) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ: (ص ٢١).

(٣) الشاطبي، الاعتصام: (١٦٨/٢).

لأنهم قصدوه أو أرادوه.

قال ابن القيم رحمته: (ووقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه لتفاوت إرادتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بغي بعضهم على بعض وعداوتهم، وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين والتحزب فكل من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله لم يضر ذلك الاختلاف، فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانية، ولكن إذا كان الأصل واحداً والغاية المطلوبة واحدة والطريق المسلوكة واحدة لم يكدر يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافاً لا يضر، كما تقدم من اختلاف الصحابة، فإن الأصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب الله وسنة رسوله، والقصد واحد وهو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمها على كل قول ورأي وقياس وذوق وسياسة)^(١).

والله - سبحانه وتعالى - لعلمه أن الاختلاف واقع بين الناس أشرع لهم أصل يرجع فيه إليه وهو قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]^(٢) ومتى ما رجع العلماء إلى هذا الأصل عند اختلافهم كان ما صدر عنهم من اجتهاد توسعه على الأمة وما آل إليه اختلافهم من توسعه يكون رحمة بالأمة، وإن كان نفس الخلاف شر وعذاب لا خير فيه ولا رحمة.

وما يروى عن النبي صلوات الله عليه أنه قال: «اختلاف أمتي رحمة» فهذا لا يثبت عنه صلوات الله عليه بل هو حديث موضوع مكذوب.

قال الألباني رحمته: (لا أصل له، ولقد اجتهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا حتى قال السيوطي في الجامع الصغير: ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا. وهذا بعيد عندي؛ إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه صلوات الله عليه وهذا ما لا يليق بمسلم اعتقاده، ونقل المناوي عن السبكي أنه قال: وليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع)^(٣).

وكيف لمثل هذا الكلام أن يكون حديثاً لرسول الله صلوات الله عليه ومعناه ظاهر الفساد ومناقض لقوله صلوات الله عليه: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب»^(٤)!

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلات: (٥١٩/٢).

(٢) انظر: الشاطبي، الاعتصام: (١٤٥/٢).

(٣) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٧٦/١) رقم (٥٧).

(٤) سبق تخريجه. ص (٣٧).

بل هو مناقض لقول رب العزة - سبحانه وتعالى -: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

قال ابن حزم رحمته: (وهذا من أفسد قول يكون، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطاً، وهذا ما لا يقوله مسلم؛ لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف وليس إلا رحمة أو سخط، وأما الحديث المذكور فباطل مكذوب من توليد أهل الفسق)^(١).

وقال المزني رحمته: (ولو كان الاختلاف رحمة، لكان الاجتماع عذاباً؛ لأن العذاب خلاف الرحمة)^(٢).

ويقول القبلي رحمته: (والعجب ممن يقول «الاختلاف رحمة»، مع بيان الكتاب والسنة في غير موضع أنه عذاب وبلاء على هذه الأمة)^(٣).

ويقول عبد الكريم زيدان: (الاتلاف والاتفاق خير من الاختلاف قطعاً حتى في المسائل الاجتهادية السائغ الاختلاف فيها، فلا يجوز الحرص على الاختلاف، والرغبة فيه، وإن كان سائغاً؛ لأن معنى ذلك جواز تعمده ووقوعه، ومعنى ذلك جواز مخالفة مقتضى الدليل الشرعي حتى يحصل الخلاف، وهذا باطل قطعاً، وأيضاً فإن من شروط الاختلاف السائغ تجريد القصد للوصول إلى الحق والصواب، وهذا لا يتفق مع الرغبة في وقوعه)^(٤).

وأما ما جاء عن بعض السلف من أن الخلاف فيه سعة على الأمة، كقول عمر بن عبد العزيز رحمته: (ما يسرني أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا؛ لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة)^(٥).

وقول القاسم بن محمد رحمته: (لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل إلا رأى أنه في سعة ورأى أن خيراً منه قد عمل عمله)^(٦).

فلا تنطلق السعة والرحمة إلى ذات الاختلاف، وإنما إلى غاية ومرامي الاختلاف وهو

(١) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام (٥/٦٤).

(٢) انظر: الزركشي، محمد بن بهادر، البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م: (٣/٥٨٦).

(٣) القبلي، العلم الشامخ: (ص ٤٨٥).

(٤) الوجيز في أصول الفقه: (ص ٣٣٨).

(٥) المناوي، فيض القدير: (١/٢٠٩).

(٦) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٢/٨٠).

أن جواز الاجتهاد في الفروع للوصول إلى مراد الشارع كان سعة ورحمة؛ إذ لما جاز لهم الاجتهاد في ظنيات دلالة النصوص أو عند عدم النص فيما يعرض لهم من حوادث، وجاز لهم العمل بما أوصلهم إليه اجتهادهم؛ جاز ذلك لمن بعدهم فكان في ذلك توسعة على الأمة ورحمة بها، وإلا لضاق على العلماء ومن يسألهم كثير من الأحكام، أما ذات الخلاف الذي وقع بينهم فليس فيه توسعة وإنما هو خطأ وصواب وإن كانوا يُعذرون فيه ولا يؤثمون بسببه لأنهم لم يقصدوه ولا تعمدوه؛ لذا قال ابن القاسم رحمته: (سمعت مالكا والليث يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ ليس كما قال ناس: فيه توسعة، ليس كذلك إنما هو حق وصواب)^(١).

فالتوسعة كانت من فتحهم باب الاجتهاد أو في العمل بما أدى إليه اجتهادهم لا في ذات الخلاف بينهم.

قال الشاطبي رحمته: (ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه؛ لأنهم لو لم يفتحوه، لكان المجتهدون في ضيق.. فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروعى فيهم، فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة)^(٢).

وقال أيضاً: (فيحمل أن يكون من جهة فتح باب الاجتهاد، وأن مسائل الاجتهاد قد جعل الله منها سعة بتوسعة مجال الاجتهاد لا غير ذلك).

قال القاضي إسماعيل: إنما التوسعة في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ توسعة في اجتهاد الرأي، فأما أن يكون توسعة أن يقول الإنسان بقول واحد منهم من غير أن يكون الحق عنده فيه فلا، ولكن اختلافهم يدل على أنهم اجتهدوا فاختلفوا، قال ابن عبد البر: كلام إسماعيل هذا حسن جداً)^(٣).

إذن فالسعة والرحمة تكمن في فتح باب الاجتهاد وعمل المجتهد بما أدى إليه اجتهاده وتقليد الناس له في ذلك، ظناً منهم أنهم أخذوا بالراجح وإن كان في ذاته مرجوحاً فيكون في خفاء الحكم الشرعي عنهم رحمة بهم وتوسعة عليهم لما في ظهوره من الشدة والتضييق عليهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (والنزاع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يفض

(١) ابن حزم، الإحكام: (٣١٧/٦).

(٢) الشاطبي، الاعتصام: (٦٧٧/٢).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (١٢٩/٤).

إلى شر عظيم من خفاء الحكم، ولهذا صنف رجل كتاباً سماه (كتاب الاختلاف)؛ فقال أحمد: (سمه كتاب السعة) وإن الحق في نفس الأمر واحد، وقد يكون من رحمة الله ببعض الناس خفاؤه لما في ظهوره من الشدة عليه، ويكون من باب قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وهكذا ما يوجد في الأسواق من الطعام والثياب قد يكون في نفس الأمر مغصوباً. فإذا لم يعلم الإنسان بذلك كان كله له حلالاً لا إثم عليه فيه بحال، بخلاف ما إذا علم، فخفاء العلم بما يوجب الشدة قد يكون رحمة، كما أن خفاء العلم بما يوجب الرخصة قد يكون عقوبة، كما أن رفع الشك قد يكون رحمة وقد يكون عقوبة والرخصة رحمة^(١).

والخلاف وإن كان في ذاته شر، إلا أنه متى ما كان المختلفون يرجعون فيه إلى الكتاب والسنة ويقصدون الحق ويجهدون في تحصيله فإنهم يدخلون في من قال الله فيهم: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وهؤلاء هم الذين يكون في اختلافهم رحمة باعتبار مآله لا ذاته.

قال ابن القيم رحمته: (فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان ومع من كان ولو كان مع من يبغضه ويعاديه، ورد الباطل مع من كان ولو كان مع من يحبه ويواليه فهو بمن هدي لما اختلف فيه من الحق. فهذا أعلم الناس وأهداهم سبيلاً وأقومهم قِيلاً).

وأهل هذا المسلك إذا اختلفوا فاختلافهم اختلاف رحمة وهدى يقر بعضهم بعضاً عليه ويواليه ويناصره، وهو داخل في باب التعاون والتناظر الذي لا يستغني عنه الناس في أمور دينهم ودنياهم بالتناظر والتشاور، وإعمالهم الرأي، وإجالتهم الفكر في الأسباب الموصلة إلى درك الصواب فيأتي كل بما قدحه زناد فكره وأدركته قوة بصيرته، فإذا قوبل بين الآراء المختلفة والأقوال المتباينة وعرضت على الحاكم الذي لا يجور وهو كتاب الله وسنة رسوله، وتجرد الناظر عن التعصب والحمية واستفرغ وسعه، وقصد طاعة الله ورسوله فقل أن يخفى عليه الصواب من تلك الأقوال وما هو أقرب إليه، والخطأ وما هو أقرب إليه؛ فإن الأقوال المختلفة لا تخرج عن الصواب وما هو أقرب إليه، والخطأ وما

(١) ابن تيمية، الفتاوى: (١٥٩/٤).

هو أقرب إليه، ومراتب القرب والبعد متفاوتة.

وهذا النوع من الاختلاف لا يوجب معاداة ولا افتراقاً في الكلمة ولا تبديداً للشمل؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في مسائل كثيرة... فلم ينصب بعضهم لبعض عداوة ولا قطع بينه وبينه عصمة، بل كان كل منهم يجتهد في نصر قوله بأقوى ما يقدر عليه ثم يرجعون بعد المناظرة إلى الألفة والمحبة والمصافاة والموالاتة من غير أن يضرهم بعضهم لبعض ضغناً، ولا ينطوي له على معتبة ولا ذم، بل يدل المستفتي عليه مع مخالفته له، ويشهد له بأنه خير منه وأعلم منه.

فهذا الاختلاف أصحابه بين الأجرين والأجر، وكل منهم مطيع لله بحسب نيته واجتهاده وتحريه الحق^(١).

وخلاصة القول: إن الخلاف ذاته لا يمكن أن يكون رحمة؛ إذ لو كان رحمة لكان مطلوباً شرعاً، ويلزم من ذلك قصده وتعمده، ومعنى ذلك جواز مخالفة مقتضى الدليل الشرعي حتى يحصل الخلاف وهذا باطل قطعاً، فالائتلاف والوفاق من المعروف الذي يجب الأمر به، والخلاف والفرقة من المنكر الذي يجب النهي عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الأمر بالائتلاف والاجتماع والنهي عن الاختلاف والفرقة)^(٢).

وهذا الذم للخلاف يشمل الخلاف في أصول الدين وفروعه، أما الخلاف في أصول الدين الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع فقد اتفقت كلمة علماء المسلمين على أن قصد الخلاف فيها محرم مذموم وأنه من التفرق الذي نهى الله - عز وجل - ورسوله صلوات الله عليهم عنه وليس لأحد الخروج عنها أو المخالفة فيها^(٣).

يقول الشوكاني رحمته الله: (﴿أَنْ أُقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، أي: لا تختلفوا في التوحيد والإيمان بالله وطاعة رسوله وقبول شرائعه، فإن هذه الأمور قد تطابقت عليها الشرائع وتوافقت فيها الأديان، فلا ينبغي الخلاف في مثلها)^(٤).

فكل خلاف يقصد في الأصول مذموم ويتعلق به الوعيد ويشذ بصاحبه عن الجماعة

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلات: (١/٥١٦ - ٥١٨).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣/٤٢١، ٤٢٢).

(٣) ابن تيمية، المصدر نفسه: (٣/٤٢١، ٤٢٢).

(٤) الشوكاني: فتح القدير: (٤/٧٥٤).

ويؤدي به إلى الهلكة؛ لأن وجه الحق مقطوع بصوابه والآخر مقطوع بخطئه، وقد يكون هذا الخطأ كفراً أو بدعة أو فسقاً.

وهذا النوع من الخلاف في الحقيقة ليس بخلاف ولا يعتد به مهما كان صاحبه الذي صدر منه.

وذكر العلماء لهذا النوع من الخلاف إنما هو للتنبيه عليه وعلى ما فيه لا لاعتباره، قال الشاطبي رحمته: (فأما المخالف للقطعي فلا إشكال في اطراحه ولكن العلماء ربما ذكروه للتنبيه عليه وعلى ما فيه لا للاعتداد به)^(١).

أما الخلاف في فروع الدين فإنه عند بعض العلماء غير مذموم؛ لقصرهم ذم التفرق والاختلاف الذي وردت به النصوص الشرعية على الخلاف في الأصول والتفرق فيها.

وأما الخلاف في فروع الشريعة وجزئياتها فإن الذم عندهم لا يشملها ولا يتناوله إلا إذا اقترن به بغي أو تفرق أو صدر من غير أهل العلم.

قال ابن العربي رحمته: (التفرق المنهي عنه يشمل ثلاثة أوجه: الأول: التفرق في العقائد لقوله -تعالى-: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]^(٢).

الثاني: قوله ﷺ: «لا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخواناً»^(٣).

الثالث: ترك التخطيطة في الفروع والتبري فيها، وليمض كل أحد على اجتهاده؛ فإن الكل بجبل الله معتم ومبدليه عامل؛ وقد قال ﷺ: «لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة»؛ فمنهم من حضرت العصر فأخرها حتى بلغ بني قريظة أخذاً بظاهر قول النبي ﷺ، ومنهم من قال: لم يرد هذا منا يعني وإنما أراد الاستعجال، فلم يعنف عليه السلام - واحداً منهم^(٤).

والحكمة في ذلك أن الاختلاف والتفرق المنهي عنه إنما هو المؤدي إلى الفتنة

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٧٣).

(٢) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان: (١/٣٨١-٣٨٢) تفسير قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا﴾.

(٣) البخاري في صحيحه: (٥/٢٢٥٣) برقم (٥٧١٧) ومسلم في صحيحه: (٤/١٩٨٣) برقم (٢٥٥٩).

(٤) أنظر: البخاري في صحيحه: (١/٣٢١) برقم (٩٠٤) ومسلم في صحيحه: (٣/١٣٩١) برقم (١٧٧٠) كلاهما من حديث عبد الله بن عمر واللفظ للبخاري.

والتعصب وتشيت الجماعة، فأما الاختلاف في الفروع فهو من محاسن الشريعة، قال النبي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»^(١)، وروي أن «له إن أصاب عشرة أجور»^(٢) (٣).

وقال الأمدى رحمه الله: (فيجب حمل ما ورد من ذم الاختلاف والنهي عنه على الاختلاف في التوحيد والإيمان بالله ورسوله والقيام بنصرته، وفيما المطلوب فيه القطع دون الظن، والاختلاف بعد الوفاق واختلاف العامة، ومن ليس له أهلية النظر والاجتهاد، وبالجملة: كل ما لا يجوز فيه الاختلاف جمعاً بين الأدلة بأقصى الإمكان)^(٤).

وقال الجصاص رحمه الله في قوله تعالى ﴿وَلَا تَفْرَقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]: (وفي ذلك دليل على أن التفرق المذموم المنهي عنه في الآية هو في أصول الدين والإسلام لا في فروع)^(٥).

وقال ابن عابدين رحمه الله: (الاختلاف بين المجتهدين في الفروع - لا مطلق الاختلاف - من آثار الرحمة؛ فإن اختلافهم توسعة للناس، فمهما كان الاختلاف أكثر كانت الرحمة أوفر)^(٦).

وقد خالفهم كثير من العلماء في ذلك وذهبوا إلى أن أي اختلاف مذموم سواء كان في الأصول أو الفروع، وأن الذم الذي جاءت به النصوص الشرعية يشمل الخلاف في النوعين على حد سواء.

قال ابن حزم رحمه الله: (قال قوم: هذا مما يسع فيه الاختلاف... وهذا باطل، والاختلاف لا يسع البتة، ولا يجوز.. وإنما الفرض علينا اتباع ما جاء به القرآن عن الله - تعالى - الذي شرع لنا دين الإسلام، وما صح عن رسول الله ﷺ الذي أمره الله تعالى ببيان الدين)^(٧).

وقال الشاطبي رحمه الله: (الاختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق لأنها الحاكمة بين

(١) البخاري في صحيحه: (٢٦٧٦/٦) برقم (٦٩١٩) ومسلم في صحيحه: (١٣٤٢/٣) برقم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص.

(٢) الدارقطني في سننه: (٢٠٣/٤) برقم (١) أحمد في المسند: (١٨٧/٢) برقم (٦٧٥٥) قال ابن حجر في التلخيص: فيه فرج بن فضالة وهو ضعيف، ورواه أحمد وإسناده ضعيف أيضاً.

(٣) ابن العربي، أحكام القرآن: (١/٣٨١، ٣٨٢).

(٤) الأمدى، أبو الحسن علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ: (٤/١٩، ٢٠).

(٥) الجصاص، أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ: (ص ٢٤).

(٦) حاشية ابن عابدين على الدر المختار: (١/٧٣).

(٧) ابن حزم، الإحكام: (٥/٦١).

المختلفين لقوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ إذ رد التنازع إلى الشريعة، فلو كانت الشريعة تقتضي الخلاف لم يكن في الرد إليها فائدة^(١).

وقال الشوكاني رحمته: (قيل: وهذا النهي عن التفرق والاختلاف يختص بالمسائل الأصولية، وأما المسائل الفرعية الاجتهادية فالاختلاف فيها جائز وما زال الصحابة فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم مختلفين في أحكام الحوادث، وفيه نظر؛ فإنه ما زال في تلك العصور المنكر للاختلاف موجوداً، وتخصيص بعض مسائل الدين بجواز الاختلاف فيها دون البعض الآخر ليس بصواب، فالمسائل الشرعية متساوية الأقدام في انتسابها إلى الشرع)^(٢).

ويقول المقبل رحمته: (فعليك أيها الناظر ألا تصغي إلى قولهم العبرة بالعقائد، أما الفروع فأمرها سهل، ولكن تعلم أن الخلاف كله شر، وتزن نفسك بميزان الصحابة رحمهم، والذي يعلم السهل من الحزن هو الذي شرع الشرائع ووصى بترك الخلاف في الدين، ومسمى الدين لا يخص عقائدهم هذه، وتسميتهم الأصول والفروع مجرد اصطلاح يتوصل به إلى كيفية الاستدلال، لا إلى الإغراء على الخلاف وتهوين أمره)^(٣).

وهذا الخلاف بين العلماء في ذم الخلاف في الفروع مبني على مذهبي المصوبة والمخطئة في مسائل الاختلاف، ولكي نصل إلى الصواب في حكم الخلاف في الفروع لا بد من تحرير هذه المسألة وتحقيق الصواب فيها وهي:

هل كل مجتهد مصيب؟

أي إذا ساغ الاجتهاد في مسألة ما فهل أن المصيب للحق فيها واحد وما عداه مخطئ، أم أن كل المختلفين فيها على الصواب، والحق فيها متعدد، وليبيان وجه الحق في ذلك لا بد من تحقيق معنى الإصابة في كلامهم.

فإن كان المراد بالإصابة: إصابة الأجر والثواب، أو أن الحق الواجب على المجتهد فعله هو ما وصل إليه، فهذا كله حق، وبهذا المعنى يكون كل مجتهد مصيباً، ويكون

(١) الشاطبي، الاعتصام: (٢/٢٤٩).

(٢) الشوكاني، فتح القدير: (١/٣٧٠).

(٣) المقبل، العلم الشامخ: (ص ٤٤٤).

الخلاف على هذا المراد خلافاً لفظياً.

أما إن قصدوا بالإصابة أن حكم الله في المسألة متعدد، وهو ما أدى إليه اجتهاد كل مجتهد، أي أن الحق في الأقوال المتنافية غير واحد، بل متعدد، فهذا فيه نزاع حقيقي وللناس فيها ثلاثة مذاهب^(١):

فذهبت بعض الطوائف أن المصيب واحد في كل مسألة أصلية أو فرعية وكل ما سوى المصيب آثم لأنه مخطئ والخطأ والإثم عندهم متلازمان: وهذا قول بشر المريسي وكثير من معتزلة البغداديين.

وذهب بعضهم إلى أن المصيب واحد في المسائل الأصولية وكذلك الفرعية التي عليها دليل قطعي، أما العملية التي ليس عليها دليل قاطع فليس لله فيها حكم في الباطن، وحكم الله في حق كل مجتهد ما أدى إليه اجتهاده. وهم كالأولين عندهم الإثم والخطأ متلازمان، وأن كل مخطئ آثم، لكن خالفوهم في المسائل الاجتهادية فقالوا: ليس فيها قاطع، وهذا القول قول أبي الهذيل العلاف، ومن اتبعه كالجبائي وابنه، وهو المشهور عن القدرية والمعتزلة وهو أشهر قولي الأشعري، وهو اختيار القاضي الباقلاني وأبي حامد الغزالي وأبي بكر بن العربي وكثير من الفقهاء أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم.

فكل مجتهد عند هؤلاء في المسائل العملية الاجتهادية مصيب ظاهراً وباطناً والمخطئ في المسائل القطعية علمية أو عملية مذموم آثم.

وذهب آخرون إلى أن المصيب واحد، وأن الحق لا يتعدد، وأنه لا إثم على المخطئ من المجتهدين من هذه الأمة لا في الأصول ولا في الفروع.

وهذا هو قول الجمهور وهو القول المعروف عن الصحابة والتابعين وأئمة الدين كالثوري وداود بن علي والأئمة الأربعة وجمهور أتباعهم^(٢).

فعندهم حكم الله في المسألة الواحدة واحد لا يتعدد ولا يختلف، قد يصيبه المجتهد وقد يخطئه وإن كان المخطئ معذوراً في خطئه مأجوراً على اجتهاده، سواء كان ذلك في مسألة علمية أو عملية أصولية أو فرعية، وهذا المذهب هو ما يعرف عند الأصوليين بمذهب المخطئة وهو الحق الذي تشهد له الأدلة الشرعية الكثيرة والجلية منها:

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: (٨٤/٥) ومجموع الفتاوى: (٢٠٣/١٩).

(٢) انظر: الشاطبي، الموافقات: (١٢٤/٤).

- قول الله - عز وجل - : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فدلت الآية على أن الشرع المنزل من عند الله منزّه عن الاختلاف وفروع الشريعة مما جاء من عند الله فلا يكون فيها اختلاف.

قال الشاطبي رحمته معلقاً على الآية: (فنفي أن يقع فيه الاختلاف البتة، ولو كان فيه ما يقتضي قولين مختلفين لم يصدق عليه هذا الكلام)^(١).

- وقول الله - عز وجل - : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ووجه الدلالة في الآية أن الله - سبحانه - جعل شريعته هي الحاكمة بين المختلفين في الفروع وفي غيرها؛ فإذا نفس الشريعة تقتضي الخلاف فإن رد المتنازعين إليها يكون عبثاً؛ لأن ما يقتضي الخلاف لا يرفع الخلاف وهذا باطل قطعاً^(٢).

قال المزني رحمته في كتاب ذم التقليد: (وقد ذم الله الاختلاف في غير ما آية، ولو كان من دينه ما ذمه، ولو كان التنازع من حكمه ما رده إلى كتابه وسنة نبيه، ولا أمر بإمضاء الاختلاف على ما هما به، وما حذر رسول الله ﷺ أمته من الفرقة وأمرها بلزوم الجماعة)^(٣).

- ومن الأدلة على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩].

حيث خص الله سليمان - عليه الصلاة والسلام - بإصابة الحكم في هذه المسألة دون داود، فدل على أن الحق واحد فقط، ولو كان كل منهما مصيباً لما كان لتخصيص سليمان بفهم الحكم أي مناسبة.

- ومن أدلة السنة على ذلك أنه كان من وصيته ﷺ لأمرأه جيشه: «وإذا حاصرت أهل حصن فسألوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، فإنك لا

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/ ٨٨٥).

(٢) المصدر نفسه: (٤/ ٨٥-٨٦).

(٣) الزركشي، البحر المحيط: (٣/ ٥٨٦).

تدري ما حكم الله فيهم، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك»^(١).

فهذا الحديث يدل على أن الله في كل مسألة حكماً قد يصيبه المجتهد وقد يخطئه.

قال ابن الأمير الصنعاني رحمته الله في شرحه للحديث: (وهو دليل على أن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد وليس كل مجتهد مصيباً للحق)^(٢).

- ومثله قوله رحمته الله: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد»^(٣).

حيث بين النبي رحمته الله أن المجتهد في الحق قد يصيب الحق وقد يخطئه، فدل على أن حكم الله في المسألة المختلف فيها اختلاف تضاد حكم واحد، من أصابه أعطي أجرين، ومن أخطأه أعطي أجراً واحداً لبذله الجهد في الوصول إلى الصواب، وإن كان لم يدركه.

- ومما يدل أيضاً على ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري رحمته الله: (أن أناساً - يعني يهود قريظة - نزلوا على حكم سعد بن معاذ، فأرسل إليه، فجاء على حمار، فلما بلغ قريباً من المسجد قال النبي رحمته الله: قوموا إلى خيركم أو سيدكم، فقال: يا سعد إن هؤلاء نزلوا على حكمك، قال: فلإني أحكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، قال رحمته الله: «حكمت بحكم الله أو بحكم الملك»^(٤).

وفي رواية للترمذي: فقال رسول الله رحمته الله: «أصبت حكم الله فيهم»^(٥).

فقول النبي رحمته الله لسعد رحمته الله: «أصبت حكم الله أو حكمت بحكم الملك»؛ يدل على أن الله في المسألة الواحدة حكماً قد يصيبه المجتهد وقد يخطئه.

وعلى هذا المعنى تدل آثار الصحابة رحمهم الله حين كانوا يجتهدون في المسائل التي يسألون عنها من ذلك:

- أن أبا بكر - رحمته الله - سئل عن الكلاله فقال: (إني سأقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان: أراه ما خلا الوالد والولد)^(٦)،

(١) مسلم في صحيحه: (١٣٥٦/٣) برقم (١٧٣١) من حديث سليمان بن يزيد، عن أبيه.

(٢) انظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ١٣٧٩ هـ: (٤٨/٤).

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٠).

(٤) رواه البخاري في صحيحه: (١٣٨٤/٣) برقم (٣٥٩٣) ومسلم في صحيحه: (١٣٨٨/٣) برقم (١٧٦٨).

(٥) الترمذي في سننه: (١٤٤/٤) برقم (١٥٨٢).

(٦) الدارمي، سنن الدارمي: (٤٦٢/٢) برقم (٢٩٧٢).

فلما استخلف عمر قال: (إني لأستحيي من الله أن أرد شيئاً قاله أبو بكر)^(١).

- وابن مسعود رضي الله عنه: (أتي في رجل تزوج امرأة فمات قبل أن يدخل بها ولم يسم لها صداقاً فاختلفوا إليه في ذلك شهراً أو قريباً من شهر فقالوا: لا بد أن تقول فيها، قال: أقضي أن لها صداق امرأة من نساءها لا وكس ولا شطط، ولها الميراث وعليها العدة، فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان من ذلك)^(٢).

فالصحابة رضي الله عنهم كانوا يعلمون أن اجتهادهم قد يصيب حكم الله وقد يخطئه؛ ولذا كانوا ينسبون الخطأ إلى أنفسهم والشيطان ويبرئون حكم الله من ذلك، كما أن رجوع بعضهم إلى قول بعض في المسألة دليل كذلك على ما قرر.

قال ابن عبد البر رضي الله عنه: (وفي رجوع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم إلى بعض دليل واضح على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب)^(٣).

- ومن الأدلة على أن الحق واحد غير متعدد في اختلاف التضاد: أن الشريعة لو أثبتت الخلاف في فروعها وأن كل قول لكل مجتهد في نفس المسألة صواب لرفض باب الترجيح بين الأدلة المتعارضة؛ إذ لا فائدة من الترجيح ولا حاجة إليه ما دام وقوع التعارض في الشريعة صحيح، وحيث أن هذا فاسد فما أدى إليه فاسد أيضاً^(٤).

- وكذلك لو كان الحق عند الله متعدداً لأدى ذلك إلى تكليف المخاطب بما لا يقدر عليه؛ وبيان ذلك أن الدليلين اللذين يظهر فيهما التعارض لو فرضنا أن دلالتيهما المتعارضتين مقصودتان معاً للشارع الحكيم فإن المكلف بها لا يخلو من حالات ثلاث:

الأولى: أن لا يطالب بمقتضاهما معاً؛ وهذا باطل لأنه خلاف الفرض المطلوب منه شرعاً.

الثانية: أن يطالب بإحدهما دون الأخرى، وهذا غير صحيح لأن الفرض العمل بهما لا أحدهما فقط، فلا يبقى للمكلف إلا حالة واحدة وهي:

(١) البيهقي في السنن الكبرى: (٢٢٣/٦) برقم (١٢٠٤٣) والدارمي في سننه: (٤٣٢/٢) برقم (٢٩٧٢).

(٢) أبو داود في سننه: (٦٤٣/١) برقم (٢١١٦) والترمذي في سننه: (٤٥٠/٣) برقم (١١٤٥).

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٨٧/٢).

(٤) انظر: الموافقات للشاطبي: (٨٨/٤).

الثالثة: أنه مطالب بمقتضاهما وذلك يقتضي التكليف بفعل الشيء والنهي عنه، -أي افعل ولا تفعل- لمكلف واحد وذلك غير مقدور عليه^(١).

وعليه فإن القولين المتنافيين لا يمكن أن يطلق الصواب عليهما جميعاً فلا بد أن يكون أحدهما خطأ والآخر صواباً سواءً كان ذلك في أصول الدين أو في فروعه.

يقول ابن قدامة رحمته الله: (الحق في قول واحد من المجتهدين، ومن عداه مخطئ، سواءً كان في فروع الدين أو أصوله)^(٢).

وبين رحمته الله فساد قول: «كل مجتهد مصيب» بقوله: (هذا المذهب أوله سفسطة وآخره زندقة؛ لأنه في الابتداء يجعل الشيء ونقيضه حقاً، وبالآخرة يخير المجتهدين بين النقيضين عند تعارض الدليلين، ويختار من المذاهب أطيبها)^(٣).

وها هو الإمام الشافعي رحمته الله يقرر هذا المذهب، -أي- أنه لا يجوز أن يكون الحق عند الله فيما اجتهد فيه المجتهدون كلهم إلا واحداً بقوله: (فإن قال قائل: ما اجتهد فيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله؟ قيل: لا يجوز فيه عندنا -والله تعالى أعلم- أن يكون الحق فيه عند الله كله إلا واحداً؛ لأن علم الله -عز وجل- وأحكامه واحد لاستواء السرائر والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جل ثناؤه سواء، فإن قيل: من له أن يجتهد فيقيس على كتاب أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف؟ أو يقال لهم إن اختلفوا: مصيبون كلهم أو مخطئون أو بعضهم مخطئٌ وبعضهم مصيب؟ قيل: لا يجوز على واحد منهم إن اختلفوا إن كان ممن له الاجتهاد وذهب مذهباً محتملاً أن يقال له أخطأ مطلقاً، ولكن يقال لكل واحدٍ منهم قد أطاع فيما كُلف وأصاب فيه، ولم يكلف علم الغيب الذي لم يطلع عليه أحد، فإن قال قائل: فمثل لي من هذا شيئاً. قيل: لا مثال أدل عليه من الغيب عن المسجد الحرام واستقباله، فإذا اجتهد رجلان بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى أحدهما القبلة متيامناً منه، ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه، كان على كل واحد منهما صواب عين البيت لأنه لا يراه وقد أدى ما كلف من التوجه إليه بالدلائل عليه، فإن قيل: فيلزم أحدهم اسم الخطأ؟ قيل: أما فيما كلف فلا، وأما خطأ عين البيت فنعم لأن البيت لا يكون في جهتين. فإن قيل:

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/٨٧).

(٢) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه الحنبلي، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط ٢، ١٣٩٩ هـ: (١/٣٥٩).

(٣) ابن قدامة، روضة الناظر: (١/٣٦٩).

فيكون مطيعاً بالخطأ؟ قيل: هذا مثل المجتهد يكون مطيعاً بالصواب لما كلف من الاجتهاد، وغير آثم بالخطأ إذ لم يكلف صواب المغيب العين عنه، فإذا لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه، فإن قيل: أفتجد سنة تدل على ما وصفت؟ قيل: نعم! عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر». فإن قال قائل: فما معنى هذا؟ قيل: ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي اجتهد كان له حسنتان، وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر يجتهد في طلبها كانت له حسنة^(١).

فالشافعي -رحمته- فرق بين إصابة الاجتهاد التي يؤجر عليها المجتهدون وبين إصابة الحق الذي يؤجر عليه من أصابه دون غيره، وعليه فإن: "الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وإن كثر الاختلاف، كما أنها في أصولها كذلك، ولا يصح فيه غير ذلك"^(٢).

مع التنبيه هنا إلى تباين العلماء والطوائف الإسلامية في تحديد الأصول من الفروع. فالمسلمون مجمعون على أن شرائع وفرائض الدين تتفاوت تفاوتاً يجعل بعضها أجل وأعظم وأوجب من بعض ابتداء من قول: (لا إله إلا الله)، إلى (إمارة الأذى عن الطريق).

ومهما تباينت آراء الطوائف الإسلامية في تحديد الأصول من الفروع إلا أن ثمة قدر مجمع عليه بين الجميع يسمى (أصول الدين)، وما سوى ذلك فهم مختلفون في الاعتبار الذي تنقسم لأجله مسائل الدين إلى أصول وفروع.

فما هي الأصول من الفروع؟

بعض الطوائف حددت أصول الدين باعتباريات فاسدة ونزلتها على معان لا تستند إلى الشرع، إن لم تكن معارضة له، ولما أنكر عليهم من أنكر من علماء المسلمين كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، هذا التقسيم بالاعتبار الفاسد الذي فرقوا به، ظن بعض الناس أن هؤلاء العلماء ينكرون تقسيم الدين إلى أصول وفروع، ومن فهم ذلك من كلامهم فقد غلط عليهم، فهم ما أنكروا إلا الاعتبار التي بُني عليها ذلك التقسيم، لا سيما وأن أول من اشتغل بهذا التقسيم هم أهل الكلام.

(١) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ هـ: (٧/٣٠١، ٣٠٢).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٤/١١٨).

أما تقسيم الدين إلى أصول وفروع باعتبار معنى صحيح فلا يمانع هؤلاء العلماء ولا غيرهم من إطلاقه؛ لأن ذلك تقسيم اصطلاحى والعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (إن طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه «أصول الدين» وهذا اسم عظيم والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم؛ فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك قال المبطل قد أنكروا أصول الدين وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين وإنما أنكروا ما سماه هذا أصول الدين وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان؛ فالدين ما شرعه الله ورسوله وقد بين أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله)^(١).

وعند النظر في اختلاف العلماء في ما يفرق به بين الأصول والفروع نجد أن أقرب الفوارق إلى الصواب يمكن به تحديد الفارق الذي به تحدد الأصول من الفروع، يكون باعتبار دليلها من جهة قطعيتها وظنيتها.

فتكون الأصول ذات الأدلة القطعية، وتكون الفروع ذات الأدلة الظنية، سواء كانت مسائل علمية أو عملية.

يقول الشاطبي رحمته: (إن الأصول والقواعد إنما تثبت بالقطعيات ضرورية كانت أو نظرية، عقلية أو سمعية، وأما الفروع فيكفي فيها مجرد الظن)^(٢).

وقال الشيرازي رحمته: (إن الفروع ليس عليها أدلة قاطعة ... بخلاف الأصول فإن عليها أدلة قاطعة)^(٣).

مع التنبيه إلى أن هذا التفريق غير جامع ولا مانع لأن كون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بالنسبة إلى علم المجتهد في المسألة، وعليه فقد يخطئ العالم في مسألة قطعية، فيخطئ فيها ولا يؤثم ما دام أن كلامه فيها بناه على أصول الاجتهاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وقول الله -تعالى- في القرآن: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال الله: قد فعلت، ولم يفرق بين الخطأ القطعي والظني، بل لا يجزم بأنه خطأ إلا إذا كان خطأ قطعاً.

قالوا أي أهل الحق: فمن قال إن المخطئ في مسألة قطعية أو ظنية يآثم فقد خالف

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٥٦/٤).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٣٢٨/٤).

(٣) الشيرازي، إبراهيم بن علي، التبصرة، دار الفكر، دمشق، ١، ١٤٠٣هـ: (ص ٤٩٧).

الكتاب والسنة والإجماع القديم، قالوا: وأيضاً فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين ليس هو وصفاً للقول في نفسه؛ فإن الإنسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة أو بالنقل المعلوم صدقه عنده، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعاً ولا ظناً، فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة، وبحسب قدرته على الاستدلال.

والناس يختلفون في هذا وهذا، فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه، حتى يقال كل من خالفه قد خالف القطعي، بل هو صفة لحال الناظر المستدل المعتقد، وهذا مما يختلف فيه الناس؛ فعلم أن هذا الفرق - أي بين الأصول والفروع لا يطرد ولا ينعكس ^(١).

وبين - رحمه الله - في موطن آخر إلى أن صواب ما يفرق به بين الأصول والفروع في المسائل الشرعية هو جلها من دقها سواء كانت علمية أو عملية، وقال رحمته: (الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين - أي المسائل الخبرية والعملية - مسائل أصول والدقيق فيها مسائل فروع) ^(٢).

قصد الخلاف منهى عنه شرعاً سواء كان ذلك في الأصول أو الفروع؛ لأن الاختلاف والتفريق في الدين الذي نهى الله عنه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ. لم يفرق فيه بين أصول الدين وفروعه.

فالنبي ﷺ عندما أرسل أبا موسى الأشعري ومعاذ بن جبل معاً إلى اليمن ليعلما أهلها دين الإسلام قال لهما: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطوعا ولا تختلفا» ^(٣). فحضهم ﷺ «على الجماعة والألفة والتحذير من الفرقة والاختلاف» ^(٤).

دون تفرقة بين أصول الدين وفروعه، وقد كان معلوماً لديه ﷺ، ولديهما - أيضاً - أنهما سيعلمان الدين أصوله وفروعه.

وإذا كان الله - عز وجل - نهى عن التفرقة والاختلاف في دينه كما في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]. والدين يشمل الفروع

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: (٩١/٥).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٥٦/٦).

(٣) البخاري في صحيحه: (١١٠٤/٣) برقم (٢٨٧٣) ومسلم في صحيحه: (١٣٥٩/٣) برقم: (١٧٣٣).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: (١٠٢/٩، ١٠٣).

كما يشمل الأصول فإن تجويز البعض للخلاف في فروع الدين تجويز للخلاف الذي نهى الله عنه.

وعليه فلا فرق بين مسائل الأصول والفروع من جهة ذم الاختلاف فيها.

وإن كان الخلاف في الأصول أبلغ ذماً وأكثر فرقة منه في الفروع أي أن حرمة الاختلاف في الفروع لا تكون كحرمة الاختلاف في الأصول فالحرمة الثانية أشد وأغلظ من الحرمة الأولى.

قال الشافعي رحمته رداً على من : (قال: فإني أجد أهل العلم قديماً وحديثاً مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك؟ قال: فقلت له: الاختلاف من وجهين أحدهما محرم، ولا أقول ذلك في الآخر، قال: فما الاختلاف المحرم؟ قلت: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصاً بيناً، لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه، وما كان يحتل التأويل ويدل قياساً فذهب المتأول أو القياس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره، لم أقل إنه يضيق عليه ضيق الخلاف في المنصوص) ^(١).

فيلحظ من كلام الشافعي رحمته تضييقه الخلاف في الفروع وإن لم يكن كالتضييق في الخلاف في الأصول، وقد فهم المزمي ذلك وهو تلميذ الشافعي الأدنى فقال معلقاً: (فظاهر قوله أنه ضيق الخلاف كتضييقه في المنصوص) ^(٢).

وخلاصة القول في حكم الشرع في الخلاف:

- أن الخلاف - وإن أَرَادَهُ اللهُ قَدْرًا كسائر الذنوب - إلا أنه نهى عنه شرعاً لأنه شرٌّ وعذاب.
- أن التوسعة والرحمة في الإجتهد المأذون به شرعاً لا في الخلاف المنهي عنه شرعاً المحرم قصده سواء كان في الأصول أو الفروع.
- وأن الخلاف إذا كان عن اجتهاد لا يذم ولا يائمه صاحبه سواء كان في الأصول أو الفروع وإن خُطئ في اجتهاده.
- أن الخلاف الذي وقع فيه الصحابة وأئمة العلم رضي عنهم ما طلبوه ولا رغبوا فيه - أي ما وقعوا فيه قصداً - وإنما وقعوا فيه عرضاً.

(١) الشافعي، الرسالة: (ص ٥٦٠).

(٢) الزركشي، البحر المحيط: (٣/٥٨٦).

- مع التنبه إلى أن أدلة الشريعة لا تتعارض ولا تتناقض في نفسها ولا مع بعضها، وما يظهر من خلاف أو تعارض بينها فلا يرجع إلى ذات النصوص وإنما هو بحسب ما يظهر للمجتهد في تلك النصوص، أما نصوص الشرع فلا يجوز أن يكون الاختلاف فيها أو مقصوداً بها مع نهي الشارع عنه وذمه له.

المطلب الثالث

أنواع الخلاف

تتنوع دائرة الخلاف وتتسع لتشمل أغلب أمور الشرع ودوائر المعرفة، إلا أن الخلط بين أنواع الخلاف، وعدم تمييز بعضها من بعض يؤدي إلى توسيع دائرة الخلاف، ويجعل خلاف التنوع خلاف تضاد، والمعتبر منهما غير معتبر، والمحمود منهما مذموماً والعكس من ذلك، لاسيما عند من لم يكتمل فقههم ولم تكن لديهم معرفة بأنواع الخلاف، ومن هنا يقعون في أخطاء فاحشة أصلها الجهل بهذا التفريق.

لذا بعد أن عرفنا مفهوم الخلاف وحكمه عموماً ينبغي لنا معرفة أنواعه وحكم كل نوع.

فالخلاف ينقسم باعتبار طبيعته إلى نوعين:

الأول: اختلاف تنوع.

والثاني: اختلاف تضاد.

وكل نوع منهما ينقسم باعتبار الحكم عليه إلى نوعين:

الأول: خلاف محمود مقبول.

والثاني: خلاف مذموم مردود.

فغدت القسمة أربعة أنواع^(١)، وإليك بيانها مفصلة:

أولاً: أقسام الخلاف باعتبار طبيعته:

النوع الأول: خلاف التنوع:

وهو ما يكون فيه الحق والصواب في كلا القولين أو الأقوال المختلفة.

- إما لأن هذه الأقوال أو الأفعال كلها مشروعة كالاختلاف في أوجه قراءات القرآن، وصفة الأذان والإقامة، ودعاء الاستفتاح، ومحل سجود السهو، وصيغ التشهد وصلاة الخوف وتكبيرات الجنازة والعيد، ونحو ذلك مما قد شرع جميعاً وإن

(١) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية: (١/٥٨٦).

كان بعض أنواعه قد يكون أرجح من البعض الآخر أو أفضل منه.

- وإما أن يكون من باب المعنى الواحد الذي يعبر عنه بعبارات مختلفة، وأكثر ما يقع ذلك في تفسيرات الكتاب والسنة وألفاظ التعريفات وصيغ الأدلة والتعبير عن المسميات وتقسيم الأحكام، وغير ذلك مما يكثر وجوده في كلام السلف وأقوال الأئمة وكلامهم في مسائل العلم.

- وإما أن يكون المعنيان متغايرين لكنهما لا يتنافيان فهذا قول صحيح وذلك قول صحيح، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر وهذا كثير في المنازعات جداً^(١).

كأمر النبي ﷺ المنادي ينادي: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فمن الصحابة من صلى العصر في وقتها في الطريق، ومنهم من أخرها ولم يصلها إلا حين وصل إلى بني قريظة وقت العشاء، وأقر النبي ﷺ الفريقين على ذلك^(٢).

فهذا كله خلاف تنوع وجميع الأقوال فيه حق وصواب، وقد جرى ابن خزيمة وابن حبان -رحمهما الله- في كثير من مواطن صحيحيهما على تسمية خلاف التنوع بـ(اختلاف المباح)^(٣).

النوع الثاني: خلاف التضاد:

وهو: «القولان المتنافيان إما في الأصول وإما في الفروع وهذا عند الجمهور الذين يقولون المصيب من المجتهدين واحد»^(٤).

أي هو أن يكون كل قول من أقوال المختلفين يصاد الآخر ويحكم بخطئه أو بطلانه.

ويحسن التنويه هنا إلى أن من يقول كل مجتهد مصيب وأن الحق في الأقوال المتنافية

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (ص ٣٧، ٣٨).

(٢) سبق تخريجه ص (٥٩).

(٣) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/١٩٧٢م: (١/٨٨)، وابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م: (١/١١٦).

(٤) ابن أبي العز، شرح الطحاوية: (ص ٥٨١).

متعدد عنده الخلاف في الفروع من باب اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد وخلاف التضاد لا يكون إلا في الأصول، وقد سبق تحرير هذه المسألة وبيان الحق فيها^(١).

وخلاف التضاد الخطب فيه أشد من خلاف التنوع لتنافي الأقوال فيه وتدافعها، ويكثر هذا النوع في المسائل العملية ويقل في المسائل العلمية والأمثلة عليه كثيرة.

فمن أمثلته في المسائل العلمية: الاختلاف في رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، والخلاف في تفضيل عثمان على علي، واختلافهم في تكفير تارك الصلاة، وغير ذلك^(٢).

ومن أمثلته في المسائل العملية: اختلافهم في وجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء أو استحبابه، ووجوب ترتيب أعضاء الوضوء أم استحبابه، وفي وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام في الصلاة، وفي وجوب قضاء الفوائت المتروكة بدون عذر، واختلافهم في مسألة المطالع في رؤية الهلال، وفي تحديد العلة في ربا الفضل، وفي طلاق الثلاث بلفظ واحد هل يقع واحدة أم ثلاثاً، وغير ذلك من المسائل الكثيرة في كل باب من أبواب الأحكام، والمليئة بها كتب الفقه والتفسير والحديث، والتي لا تحفى على أهل العلم.

ولا يفهم من ذلك أن معظم مسائل الشريعة التي يحتاج إليها الناس مختلف ومتنازع فيها - كما يظن البعض - بل جلها قطعية لا خلاف فيها بين أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (جمهور مسائل الفقه التي يحتاج إليها الناس ويفتون بها هي ثابتة بالنص أو بالإجماع، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس، وهذا موجود في سائر العلوم، وكثير من مسائل الخلاف هي في أمور قليلة الوقوع ومقدرة، وأما ما لا بد للناس منه من العلم مما يجب عليهم ويحرم ويباح فهو معلوم مقطوع به)^(٣).

وهذا النوع من الخلاف المتضاد لا يرجع إلى أن التعارض حاصل في أدلة الشريعة بل يرجع إلى «نظر المجتهد في مخارجها ومناطاتها، والمجتهد لا تجب إصابته لما في نفس الأمر بل عليه الاجتهاد بمقدار وسعه، والأنظار تختلف باختلاف القرائح والتبحر في الشريعة،

(١) انظر: ص (٦١).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٩٧/٢٠).

(٣) المصدر نفسه: (١١٨/١٣).

فلكلٌّ مأخذٌ يجري عليه، وطريق يسلكه بحسبه لا بحسب ما في نفس الأمر»^(١).

ثانياً: أقسام الخلاف باعتبار الحكم على كل نوع:

ينقسم كل من خلافي التضاد والتنوع باعتبار الحكم عليه إلى قسمين:

الأول: سائغ مقبول محمود.

الثاني: غير سائغ مذموم مردود.

وإذا أردنا أن نعرف حكم كل نوع من اختلافي التنوع والتضاد فلا بد أن ننظر في كل خلاف باعتبارات ثلاثة:

الأول: المسألة المختلف فيها.

الثاني: العمل بها.

الثالث: المجتهد القائل بها .

حكم خلاف التنوع

للقوف على المقبول المحمود من المردود والمذموم في خلاف التنوع يكون كما قلنا بالنظر إلى مسائله بالاعتبارات الثلاثة كما يلي:

الأول: مسائل اختلاف التنوع:

المسائل أو الأقوال في اختلاف التنوع جميعها مسائل اجتهادية مما يعتد به في الخلاف. وهي معتبرة مقبولة محمودة؛ لأنها جميعها مشروعة والمشروع جميعه صواب وحق، ولا يجوز تخطئة قول منها؛ لأنها متوافقة لا متدافعة، ومتنوعة لا متضادة.

وهذا في الحقيقة يعد اتفاقاً لأنه ليس اختلافاً في المشروعية، وإنما الاختلاف فيه يكون في الاختيار والأولى فقط .

قال ابن القيم رحمته: (وهو وفاق في الحقيقة، وهو اختلاف في الاختيار والأولى بعد الاتفاق على جواز الجميع كالاختلاف في أنواع الأذان والإقامة، وصفات التشهد، والاستفتاح، وأنواع النسك الذي يحرم به قاصد الحج والعمرة وأنواع صلاة الخوف، والأفضل في القنوت وتركه، ومن الجهر بالبسملة أو إخفائها، ونحو ذلك فهذا وإن كان

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: سعد المنذوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م: (٤٥/١).

صورتها صورة اختلاف فهو اتفاق في الحقيقة^(١).

ويقول الشاطبي رحمته الله: (من الخلاف ما لا يعتد به وهو ضربان:

أحدهما: ما كان من الأقوال خطأ مخالفاً لمقطوع به في الشريعة.

والثاني: ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، وأكثر ما يقع ذلك في تفسير الكتاب والسنة، فتجد المفسرين ينقلون عن السلف من معاني ألفاظ الكتاب أقوالاً مختلفة في الظاهر، فإذا اعتبرتها وجدتها تتلاقى في العبارة كالمعنى الواحد، والأقوال إذا أمكن اجتماعها والقول بجميعها من غير إخلال بمقصد القائل، فلا يصح نقل الخلاف فيها عنه، وهكذا يتفق في شرح السنة، وكذلك في فتاوى الأئمة وكلامهم في مسائل العلم، وهذا الموضوع يجب تحقيقه، فإن نقل الخلاف في مسألة لا خلاف فيها في الحقيقة خطأ، كما أن نقل الوفاق في موضع الخلاف لا يصح^(٢).

فالمبتاينون في هذه الأقوال والمسائل من هذا النوع في الحقيقة متفقون لا يختلفون، وهذا التباين من مظاهر الرحمة والسعة التي جاءت بها الشريعة الغراء؛ لأن المكلف قد يحتاج إلى التنوع بين هذه الأقوال بحسب الحاجة أو الحال.

الثاني: العمل بمسائل اختلاف التنوع:

والمراد بالعمل بها أن يعمل بها المجتهد نفسه أو المستفتي أو يحكم بها قاضٍ فمن عمل بأحد الأقوال في اختلاف التنوع ففعله مقبول بل محمود ولا ينكر ولا يحتسب عليه ولا ينقض حكم من قضى بها، ومن أنكر أو احتسب على العمل بها، أو أراد نقض حكم القاضي بها كان إنكاره ونقضه هو المردود المذموم.

لأن هذا النوع من الخلاف من أخذ فيه بأحد الأقوال أو الأفعال واختاره لكونه هو الذي علمه أو لاعتياده إياه أو لاعتقاده رجحانه من بعض الوجوه فقد أصاب لأن الحق فيه متعدد.

وقد دلت نصوص الشرع على حمد كل واحد من الفريقين في مثل هذا كما في قوله سبحانه: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيْنَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥] فهذه الآية نزلت في حصار النبي صلوات الله وسلامته عليه لبني النضير وقد اختلف الصحابة رحمهم الله في قطع أشجار ونخيل اليهود فقطع قوم وترك آخرون فحمد الله سبحانه وتعالى الطائفتين وبين أن فعلهم

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلّة: (٢/٥١٩).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٤/٢١٥).

وتركهم كله مأذون به شرعاً^(١).

وما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلافاً فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: «كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»^(٢).

فالنبي ﷺ أقر كلاً منهما على قراءته وكان كل منهما محسناً فيما قرأه، وإنما أنكر عليهما ﷺ الاختلاف الذي فيه حجر كل واحد من المختلفين ما مع الآخرين من الحق معللاً ذلك بهلاك من كان قبلنا بسبب هذا الاختلاف^(٣).

لكن إذا تُحرِي فيها الأفضل عند وجود دليل شرعي يوجب أفضلية بعضها على بعض، فهو الأولى.

ولا يثبت فضل لأحد أنواعه على الآخر إلا بدليل شرعي وبالقدر الذي دل عليه الشرع، ففي هذه الحالة لا بأس بتحري الأفضل منه، لكن لا يعاب على من أخذ بالمفضول ولا ينكر عليه بسبب ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فالواجب: أن هذه الأنواع لا يفضل بعضها على بعض إلا بدليل شرعي... ثم إذا فرض أن الدليل الشرعي يوجب الرجحان لم يُعَب على من فَعَلَ الجائز، ولا ينفر عنه لأجل ذلك، ولا يزداد الفضل على مقدار ما فضلته الشريعة، فقد يكون الرجحان يسيراً)^(٤).

الثالث: المجتهدون القائلون بمسائل التنوع:

المجتهدون القائلون بمسائل التنوع يقبل قولهم بها ويمدونها عليها ولا يخطؤون ولا يؤثمون ولا يعابون بسبب هذا التباين الذي بينهم؛ لأن كل ما قالوه مقبول بل مطلوب شرعاً، ولا يذم أحد من القائلين بهذه المسائل أو المفتين بها إلا في حالين:

الحال الأول: إذا بغى بعضهم على بعض في هذا الخلاف.

الحال الثاني: إذا جحد كل منهم ما مع الآخر من الحق.

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (٩٣/١).

(٢) البخاري في صحيحه: (١٨٢/٣) برقم (٣٢٨٩) وأحمد في المسند: (٣٩٣/١) برقم (٣٧٢٤).

(٣) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (ص ٤٠).

(٤) ابن تيمية، الفتاوى: (٢٤٢/٢٤) وما بعدها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وهذا القسم الذي سميناه اختلاف التنوع كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد، لكن الدم واقع على من بغى على الآخر فيه)^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله: (اختلاف التنوع، الدم فيه واقع على من بغى على الآخر فيه، وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك إذا لم يحصل بغى على الآخر فيه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَبَنَةٍ أَوْ نَزَعْتُمْ مِنْهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥] وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم وترك آخرون. وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩] فخص سليمان بالفهم وأثنى عليهما بالحكم والعدل، وكما في إقرار النبي صلوات الله وسلاماته عليه يوم بني قريظة لمن صلى العصر في وقتها، ولمن أخرها إلى أن وصل إلى بني قريظة)^(٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة، الذي يورث الأهواء، تجده من هذا الضرب، وهو: أن يكون كلاً من المختلفين مصيباً فيما يثبت، أو في بعضه مخطئاً في نفي ما عليه الآخر)^(٣).

وخلاصة الحكم في اختلاف التنوع أنه محمود معتبر إلا ما وقع فيه البغي من أحد المختلفين على الآخر، أو الجحد للحق الذي معه.

حكم خلاف التضاد:

قبل أن نعرف حكم خلاف التضاد لا بد لنا من معرفة أقسامه أولاً.

وهذا الخلاف منه ما يعتبر ومنه ما لا يعتبر، وما لا يعتبر منه ما يذم ويؤثم صاحبه، ومنه ما لا يذم ولا يؤثم صاحبه وإن لم يعتبر بخلافه.

قال ابن القيم رحمته الله: (الاختلاف في كتاب الله نوعان: النوع الأول: أن يكون المختلفون كلهم مذمومين وهو الذي نهانا الله سبحانه عن التشبه بهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] وهم الذين تسود وجوههم

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (ص ١٥٢).

(٢) ابن أبي العز، شرح الطحاوية: (١/٥٨٢).

(٣) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (ص ٣٥).

يوم القيامة، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦] فجعل المختلفين كلهم في شقاق بعيد، وهذا النوع هو الذي وصف الله أهله بالبغي، وهو الذي يوجب الفرقة والاختلاف وفساد ذات البين ويوقع التحزب والتباين.

النوع الثاني: اختلاف ينقسم أهله إلى محمود ومذموم فمن أصاب الحق فهو محمود ومن أخطأه مع اجتهاده في الوصول إليه فاسم الذم موضوع عنه، وهو محمود في اجتهاده معفو عن خطئه، وإن أخطأه مع تفريطه وعدوانه فهو مذموم^(١).

وكلام ابن القيم هنا المراد به أقسام خلاف التضاد؛ لأنه هو الذي منه حق وباطل وصواب وخطأ، أما خلاف التنوع فكله حق وصواب وجميعه مقبول معتبر.

والمعتبر من خلاف التضاد تسمى مسائله عند البعض بـ «المسائل الاجتهادية» أو مسائل الاختلاف.

وغير المعتبر منه تسمى مسائله عند البعض بـ «المسائل الخلافية» وعلى ذلك فيمكننا تقسيم خلاف التضاد إلى قسمين:

الأول: خلاف التضاد المعتبر «المسائل الاجتهادية»:

وهو ما انبنى على أصول الاجتهاد واستند إلى دليل.

أي صدر من معتبر، أي متأهل للنظر والاجتهاد استفرغ فيه وسعه وبذل فيه تمام جهده.

فلا اعتبار لخلاف إلا ما كان له حظ من الاجتهاد والنظر، كما قال أبو الحسن بن الحصار المالكي رحمته:

فليس كل خلاف جاء معتبراً إلا اختلافاً له حظ من النظر^(٢)

أما إذا صدر من غير متأهل أو من متأهل لم يستفرغ فيه جهده، أو استفرغه لكن لم يبينه على أصول وقواعد الاستنباط فلا يكون معتبراً ولا يدخل في مسائل الاجتهاد.

لأن الاجتهاد عند العلماء هو: (بذل الوسع في الأحكام الفروعية ممن حصلت له شرائط الاجتهاد)^(٣).

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلية: (٥١٥/٢).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٤/١١٢)، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن: (٤١/١).

(٣) الشوكاني، إرشاد الفحول: (ص ٤١٨) والزركشي، البحر المحيط: (٤/٤٨٨).

ولا بد أيضاً أن يكون محل الاجتهاد مما يسوغ النظر فيه، فهناك مسائل لا يسوغ الاجتهاد فيها بحال فليس كل مسألة قابلة للنظر والاجتهاد فيها.

قال الشاطبي رحمته الله: (محل الاجتهاد المعتبر هي ما ترددت بين طرفين. وضح في كل واحد منهما قصد الشارع في الإثبات في أحدهما والنفي في الآخر، فلم ينصرف البتة إلى طرف النفي ولا إلى طرف الإثبات)^(١).

وقال الرازي رحمته الله في المحصول: (وهذا- أي الاجتهاد- سبيل مسائل الفروع ولذلك تسمى هذه المسائل مسائل الاجتهاد، والناظر فيها مجتهد، وليس هذا حال الأصول)^(٢).

فلا اجتهاد في الأصول مع جوازه بشروطه في الفروع ومع التنبه لاختلاف العلماء في تحديد الأصول من الفروع كما مر معنا.

فكل مسألة لم تستوف شروط الاجتهاد خرجت من المسائل الاجتهادية ودخلت في المسائل الخلافية ولو صدرت من معتبر.

الثاني: خلاف التضاد غير المعتبر «المسائل الخلافية»:

وهو ما صدر ممن لم يستوف شرائط الاجتهاد أو استوفها لكن أخطأ محل الاجتهاد، أي ضعف مدركه فخالف نصاً من كتاب أو سنة أو إجماع أو جلي قياس، فمثل هذا الخلاف لا يعتبر.

فالخلاف كما قال الشافعي رحمته الله: (وجهان فما أقام الله تعالى به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم إلا اتباعه ولا لهم مفارقتة فإن اختلفوا فيه فذلك الذي ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه، فإن قيل: فأين ذلك؟ قيل: قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤] فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة فلا يحل له الخلاف ولا أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وإن لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمر له فيه الاجتهاد فذهب إلى معنى يحتمل ما ذهب إليه ويكون عليه دلائل لم يكن فيه خلاف لغيره وذلك أنه لا يخالف حينئذ كتاباً نصاً ولا سنة قائمة ولا جماعة ولا قياساً بأنه إنما نظر في القياس فأداه إلى غير ما أدى صاحبه إليه القياس كما أداه في التوجيه للبيت بدلالة النجوم إلى غير ما

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٥٥).

(٢) انظر: الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ: (٦/٧، ٨).

أدى إليه صاحبه^(١).

فكل مسألة صدرت من معتبر لكن اختلت شروط الاجتهاد فيها فهي مسألة خلافية. فإذا عرفنا أن المسائل الاجتهادية هي المعتبر من خلاف التضاد، وأن المسائل الخلافية هي غير المعتبر منه؛ فإن معرفة حكم خلاف التضاد تكون بمعرفة ذلك في قسميه كما يلي:

حكم المسائل الاجتهادية:

ننظر إليها أيضاً لمعرفة حكمها بالاعتبارات الثلاثة كما سبق معنا فنقول:

الأول: نفس المسائل الاجتهادية:

المسائل الاجتهادية معتبرة مقبولة وهي مما يعتد به في الخلاف والوفاق بين أهل العلم.

وعلى مذهب من يجعل المصيب في الاجتهاد واحداً وهو الحق الذي عليه السلف والأئمة الأربعة وجمهور العلماء كما سبق بيانه.

لا ضير في رد المسائل الاجتهادية وتخطئها وبيان ضعفها من وجهة نظر المخالف. ويكون قول العلماء: «لا إنكار في مسائل الاجتهاد» المراد به إنكار العمل لا إنكار القول.

وهذا الإنكار المتجه إلى المسائل ببيان ضعفها من غير تأييم أو تجريم لصاحبها، هو الذي جرى عليه العمل من قبل الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى، وجرى عليه العلماء، ولم يزل بعضهم يرد على بعض من غير نكير على أحد.

قال الذهبي رحمته الله في ترجمة محمد بن عبد الحكم: (له تصانيف كثيرة منها كتاب في الرد على الشافعي، وكتاب أحكام القرآن، وكتاب الرد على فقهاء العراق وغير ذلك، وما زال العلماء قديماً وحديثاً يرد بعضهم على بعض في البحث وفي التوايف ويجوز المراجعات والمساءلات والمراسلات والاعتراضات والانتقادات، وبمثل ذلك يتفقه العالم وتبرهن له المشكلات، ولكن في زماننا قد يعاقب الفقيه إذا اعتنى بذلك لسوء نيته ولطلبه للظهور والتكثير فيقوم عليه قضاة وأضداد نسأل الله حسن الخاتمة

(١) الشافعي، الأم: (٧/٣٠٢، ٣٠٣).

وإخلاص العمل^(١).

وقال ابن عبد البر رحمته الله بعد أن ذكر مسائل اختلف فيها العلماء: (هذا كثير في كتب العلماء وكذلك اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والتابعين ومن بعدهم من المخالفين وما ورد فيه إنكار بعضهم على بعض لا يكاد يحيط به كتاب فضلاً عن أن يجمع في الباب، وفيما ذكرنا فيه دليل على ما عنه سكتنا)^(٢).

الثاني: العمل بالمسائل الاجتهادية:

لا ينكر العمل أو الإفتاء أو القضاء بالمسائل الاجتهادية، وسواء كان العامل بها مجتهداً أو مقلداً وينفذ فيها حكم القاضي ولا ينقض.

قال يحيى بن سعيد الأنصاري رحمته الله: (ما برح أولو الفتوى يختلفون فيحل هذا ويحرم هذا فلا يرى المحرم أن المحل هلك لتحليله، ولا يرى المحل أن المحرم هلك لتحريره)^(٣).

وقال سفيان الثوري رحمته الله: (إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وأنت ترى تحريره فلا تنهه)^(٤).

وقال أحمد بن حنبل رحمته الله: (لا ينبغي للفقهاء أن يحمل الناس على مذهبه ولا يشتد عليهم)^(٥).

وقال النووي رحمته الله: (قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً. والله أعلم)^(٦).

ومراد كلامهم هذا أن لا إنكار في العمل بالمسائل الاجتهادية، وهذا ما يتنزل عليه قول بعضهم: «لا إنكار في مسائل الاجتهاد»؛ أي: لا إنكار يتوجه إلى العمل والقضاء بها، أما إنكارها ببيان ضعفها ممن يخالفها من غير بغى ولا تأثيم فلا يدخل في هذا النهي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وقولهم مسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل، أما الأول، فإذا كان القول يخالف

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٠٠).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٢/٨٧).

(٣) المصدر نفسه: (٢/٨٠).

(٤) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢/٢٠٤).

(٥) ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م: (١/١٨٩).

(٦) النووي، شرح صحيح مسلم: (٢/٢٤).

سنة أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضاً بحسب درجات الإنكار كما ذكرناه من حديث شارب النبيذ المختلف فيه وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع، وللاجتهاد فيها مساغ فلا ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس، والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض من جنسه فيسوغ له - إذا عدم ذلك فيها - الاجتهاد لتعارض الأدلة المتقاربة أو لخفاء الأدلة فيها.

وليس في ذكر كون المسألة قطعية طعن على من خالفها من المجتهدين كسائر المسائل التي اختلف فيها السلف وقد تيقنا صحة أحد القولين فيها مثل كون الحامل المتوفى عنها تعتد بوضع الحمل، وإن الجماع المجرد عن إنزال يوجب الغسل، وإن ربا الفضل والمتعة حرام، وإن النبيذ حرام، وإن السنة في الركوع الأخذ بالركب وإن دية الأصابع سواء، وإن يد السارق تقطع في ثلاثة دراهم ربع دينار، وإن البائع أحق بسلعته إذا أفلس المشتري، وإن المسلم لا يقتل بالكافر، وإن الحاج يلي حتى يرمي جمرة العقبة، وإن التيمم يكفي فيه ضربة واحدة إلى الكوعين، وإن المسح على الخفين جائز حضراً وسفراً إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصى^(١).

وقال تاج الدين السبكي رحمته في جمع الجوامع: (لا ينقض الحكم في الاجتهاديات وفاقاً)^(٢).

الثالث: المجتهدون في المسائل الاجتهادية:

المجتهد في المسائل الخلافية يحمده على اجتهاده إلا أن حمده واعتبار اجتهاده لا يمنع كما ذكرنا من تخطئته في اجتهاده من قبل مخالفه، وهو وإن خُطئ فإنه لا يُؤثم ولا يعاب من

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٦هـ: (٦/٩٢).

(٢) انظر: العطار، حسن، حاشية العطار على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م: (٢/٤٣٠).

قبل مخالفه، بل لا يجوز لأحد أن يلحق به ذم أو إثم بسبب تلك المسائل التي اجتهد فيها؛ لأنه بذل وسعه في الوصول إلى مراد الشارع في المسألة، وإن أخطأ في إصابة الحق فلا تلازم بين التخطئة والتأثيم، بل هو مأجور على اجتهاده، إن أصاب له أجران، وإن أخطأ له أجر واحد، ولا يلحق به الذم والإثم إلا في حالة أن يبغى على مخالفه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (الاجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغ الفتنة إلا مع البغي لا لمجرد الاجتهاد)^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله: (الناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون؛ فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون كما قال -تعالى-: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩] وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل أقر بعضهم بعضاً كالمقلدين لأئمة العلم الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول وقالوا: هذا غاية ما قدرنا عليه فالعادل منهم لا يظلم الآخر ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل مثل أن يدعي أن قول مقلده هو الصحيح بلا حجة يبيدها ويذم من خالفه مع أنه معذور)^(٢).

حكم المسائل الخلافية:

لمعرفة ذلك ننظر إليها أيضاً بالاعتبارات الثلاثة أيضاً كما سبق، فنقول:

الأول: نفس المسائل الخلافية:

وهي المسائل التي صدرت ممن استوفى شرائط الاجتهاد لكن ضعف مدركه فخالف نصاً من كتاب أو سنة أو إجماع أو جلي قياس.

فمثل هذه المسائل غير معتبرة ولا مقبولة وإن صدرت من معتبر، ولا يعتد بها في الخلاف والوفاق عند العلماء ولا يلتفت إليها.

كما لا يجوز اعتمادها في مسائل الاجتهاد ولا الأخذ بها تقليداً لمن قال بها من المجتهدين .

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الاستقامة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٣هـ: (١/٣١).

(٢) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٥٨١).

وتعد من المجتهد زلة يُخطأ فيها وينكر القول والإفتاء بها من غير تأييد له بسببها.

قال الشاطبي رحمته الله: (زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليداً له وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع؛ ولذلك عدت زلة وإلا فلو كانت معتداً بها لم يجعل لها هذه الرتبة ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير ولا أن يشنع عليه بها ولا ينتقص من أجلها أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين...) ^(١).

وقال أيضاً: (لا يصح اعتمادها خلافاً في المسائل الشرعية لأنها لم تصدر في الحقيقة عن اجتهاده ولا هي من مسائل الاجتهاد، وإن حصل من صاحبها اجتهاد فهو لم يصادف فيها محلاً فصارت في نسبتها إلى الشرع كأقوال غير المجتهد، وإنما يعد في الخلاف الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة، كانت مما يقوى أو يضعف، وأما إذا صدرت عن مجرد خفاء الدليل أو عدم مصادفته فلا؛ فلذلك قيل إنه لا يصح أن يعتد بها في الخلاف، كما لم يعتد السلف الصالح بالخلاف في مسألة ربا الفضل والمتعة ومحاشي النساء وأشباهها من المسائل التي خفيت فيها الأدلة على من خالف فيها) ^(٢).

وقال القرافي رحمته الله: (كل شيء أفتى فيه المجتهد فخرجت فتياه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح لا يجوز لمقلده أن ينقله للناس، ولا يفتي به في دين الله تعالى، فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لنقضناه) ^(٣).

الثاني: العمل بالمسائل الخلافية:

يجب الإنكار والاحتساب على من عمل أو أفتى أو حكم بالمسألة الخلافية بحسب ما استطاع من مراتب الإنكار الثلاثة باليد واللسان والقلب، سواء كان العامل بها مجتهداً أو مقلداً، ومنع هذا الإنكار بحجة أنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد أو الخلاف تنزيل لهذه القاعدة في غير موضعها، وإدخال ما ليس منها فيها، وتعطيل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند مخالفة نصوص الكتاب والسنة.

قال الشوكاني رحمته الله: (هذه المقالة - أي لا إنكار في مسائل الخلاف - قد صارت أعظم

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٧٠، ١٧١).

(٢) المصدر نفسه: (٤/١٧٢).

(٣) القرافي، الفروق: (٢/١٩٨).

ذريعة إلى سد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما بالمثابة التي عرفناك، والمنزلة التي بينها لك، وقد وجب بإيجاب الله عز وجل، وإيجاب رسوله ﷺ على هذه الأمة الأمر بما هو معروف من معارف الشرع، والنهي عما هو منكر من منكراته، ومعيار ذلك الكتاب والسنة، فعلى كل مسلم أن يأمر بما وجده فيهما أو في أحدهما معروفاً، وينهى عما هو فيهما أو في أحدهما منكراً. وإن قال القائل من أهل العلم بما يخالف ذلك، فقوله منكر يجب إنكاره أولاً، ثم على العامل به ثانياً.

وهذه الشريعة التي أمرنا بالأمر بمعروفها، والنهي عن منكرها، هي هذه الموجودة في الكتاب والسنة^(١).

أي متى ما كانت المسألة المختلف فيها تخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً لزم إنكارها وإنكار العمل بها.

وإذا قضى بها قاضٍ فإن حكمه لا ينفذ ويجب نقضه.

قال الأمدى رحمته: (وإنما يمكن نقضه بأن يكون حكمه مخالفاً للدليل قاطع من نص أو إجماع أو قياس جلي وهو ما كانت العلة فيه منصوطة أو كان قد قطع فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع كما سبق تحقيقه.

ولو كان حكمه مخالفاً لدليل ظني من نص أو غيره فلا ينقض ما حكم به بالظن لتساويهما في الرتبة)^(٢).

وقال تاج الدين السبكي رحمته: (لا ينقض الحكم في الاجتهاديات وفاقاً فإن خالف نصاً، أو ظاهراً جلياً ولو قياساً، أو حكم بخلاف اجتهاده، أو حكم بخلاف نص إمامه غير مقلد غيره نقض)^(٣).

وقال القرافي رحمته: (إن الذي ينقض له قضاء القاضي أربعة: الإجماع، والقواعد، والنص، والقياس الجلي، إذا خالف أحد هذه الأربعة لغير معارض ورد من جهة الشرع)^(٤).

(١) الشوكاني، محمد بن علي، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ: (٤/٥٨٨، ٥٨٩).

(٢) الأمدى، الإحكام في أصول الأحكام: (٤/٢٠٩).

(٣) حسن العطار، حاشية العطار على جمع الجوامع: (٢/٤٣٠).

(٤) القرافي، الفروق: (١/١٢٩).

وقال السيوطي رحمته الله: (ينقض قضاء القاضي إذا خالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً، قال القرافي: أو خالف القواعد الكلية، قال الحنفية: أو كان حكماً لا دليل عليه نقله السبكي في فتاويه)^(١).

ونقل الشوكاني الاتفاق على ذلك بقوله رحمته الله: (ليس له أن ينقض باجتهاده ما حكم به حاكم آخر باجتهاده لأنه يؤدي إلى ذلك ويتسلسل وتفوت مصلحة نصب الحكم وهي فصل الخصومات ما لم يكن ما حكم به الحاكم الأول مخالفاً لدليل قطعي، فإن كان مخالفاً للدليل القاطع نقضه اتفاقاً)^(٢).

الثالث: المجتهدون القائلون بالمسائل الخلافية:

إن كان الذي صدرت منه المسألة الخلافية من أهل الاجتهاد المعتبرين فترد عليه مقالته ويخطأ بها وينهى عن العمل والفتيا بها إلا أنه لا يؤثم ولا يُجرم لأنه قصد الصواب وأخطأه متأولاً، بل لا يفوته أجر ما بذل من جهد لقصد الحق ولا يلحقه الذم إلا إذا تلبس بجالين:

الحال الأول: أن تبلغه الحجة - من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس الجلي - التي خالفها فيصر على خلافه لها دون أن تكون له حجة تعارض ما بلغه من الأدلة إلا تعصبه لقوله.

قال الشافعي رحمته الله: (فما أقام الله تعالى به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم إلا اتباعه ولا لهم مفارقتة، فإن اختلفوا فيه فذلك الذي ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه. فإن قال: فأين ذلك؟

قيل: قال الله - تعالى -: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة فلا يحل له الخلاف ولا أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وإن لم يكن في قولهم كتاب أو سنة)^(٣).

فمن بلغته الحجة الشرعية لم يسعه إلا قبولها واتباعها وترك ما يخالفها وإلا كان مذموماً آثماً.

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ: (ص ١٠٥).

(٢) الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م: (ص ٤٤٠، ٤٤١).

(٣) الشافعي، الأم: (٣٠٣/٧).

الحال الثاني: أن يصاحب خلافه بغياً على مخالفه؛ إذ من بغى على مخالفه أثم ولو كان خلافه معتبراً فكيف وخلافه ليس له اعتبار من جهة الدليل والنظر.

وخلاصة القول في أنواع الخلاف أنه ينقسم إلى خلاف تنوع وخلاف تضاد.

وخلاف التنوع كله مقبول محمود معتبر، ولا يلحق بأهله ذم إلا إذا وقع بغى على المخالف في ذلك أو جحد للحق الذي معه.

وخلاف التضاد منه ما هو معتبر وهي المسائل الاجتهادية، وهي وإن ضعفت أو ردت من المخالف فإنها معتبرة فلا ينكر على العامل بها ولا ينقض حكم القاضي بها، ولا يذم المجتهد والقائل بها إلا إذا بغى على مخالفه.

ومنه ما هو غير معتبر، وهي المسائل الخلافية وهي ترد ولا تعتبر وينكر على العامل بها وعلى قائلها ولا يؤثم إلا إن أصر على القول بها بعد قيام الحجة عنده الناقضة لها.

الفصل الثاني أسباب الخلاف

وفيه: ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأسباب الخلقية.

المبحث الثاني: الأسباب العلمية.

المبحث الثالث: الأسباب الخلقية.

تمهيد:

قد يستغرب كثير من الناس بل من المسلمين وجود الخلاف في الأحكام الشرعية بين المذاهب والعلماء، رغم وحدة مصدر تلك الأحكام وعصمة ذلك المصدر من الخطأ والخلاف فقد نزه الله - سبحانه وتعالى - دينه وشريعته من التباين والاختلاف قال - سبحانه -: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وهذا الاستغراب والاستشكال لا يمكن أن يزول إلا بإدراك أسباب ذلك الخلاف ومعرفتها كما قيل: إذا عرف السبب بطل العجب، وقد ذكر ابن قتيبة في «عيون الأخبار» قصة مسلم ارتد إلى النصرانية بسبب كثرة ما يراه من اختلاف بين العلماء في الأحكام الشرعية، فأزال المأمون العباسي عنه شبهته وأرجعه إلى الإسلام ببيان أسباب وأنواع الخلاف في الشريعة الإسلامية.

قال ابن قتيبة رحمته الله: (قال المأمون لمرتد إلى النصرانية: خبرنا عن الشيء الذي أوحشك من ديننا بعد أنسك به واستيحاشك مما كنت عليه، فإن وجدت عندنا دواء دائك تعالجت به، وإن أخطأك الشفاء ونبا عن دائك الدواء كنت قد أعذرت، ولم ترجع على نفسك بلائمة، وإن قتلناك قتلناك بحكم الشريعة، وترجع أنت في نفسك إلى الاستبصار والثقة وتعلم أنك لم تقصر في اجتهاد ولم تفرط في الدخول من باب الحزم).

قال المرتد: أوحشني ما رأيت من كثرة الاختلاف فيكم!

قال المأمون: لنا اختلافان: أحدهما كالاختلاف في الأذان، والتكبير في الجنائز، والشهد، وصلاة الأعياد، وتكبير التشريق، ووجوه القراءات، ووجوه الفتيا، وهذا ليس باختلاف، إنما هو تحير وسعة وتخفيف من المحنة، فمن أذن مثني وأقام مثني لم يخطئ من أذن مثني وأقام فرادى، ولا يتعايرون بذلك ولا يتعاتبون.

والاختلاف الآخر كنحو اختلافنا في تأويل الآية من كتاب ربنا، وتأويل الحديث، مع اجتماعنا على أصل التنزيل، واتفاقنا على عين الخبر.

فإذا كان الذي أوحشك هذا، حتى أنكرت هذا الكتاب، فقد ينبغي أن يكون اللفظ بجميع التوراة والإنجيل متفقاً على تأويله، كما يكون متفقاً على تنزيله، ولا يكون بين جميع اليهود والنصارى اختلاف في شيء من التأويلات، وينبغي لك أن لا ترجع إلى لغة

للاختلاف في تأويل ألفاظها، ولو شاء الله أن ينزل كتبه، ويجعل كلام أنبيائه وورثة رسله لا يحتاج إلى تفسير لفعل، ولكننا لم نر شيئاً من الدين والدنيا دُفع إلينا على الكفاية، ولو كان الأمر كذلك لسقطت البلوى والمحنة وذهبت المسابقة والمنافسة، ولم يكن تفاضل، وليس على هذا بنى الله الدنيا.

قال المرتد: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن المسيح عبد، وأن محمداً صادق، وأنت أمير المؤمنين حقاً^(١).

ولزوال مثل هذه الشبهة عن الاختلاف في الشريعة سنعرض في هذا الفصل لأسباب الخلاف وأقسامها.

(١) ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار: (١/١٩٦).

المبحث الأول الأسباب الخلقية

هذه الأسباب لا دخل للإنسان في كسبها ولا يمكنه دفعها لأنها لازمة لخلقه ونشأته الإنسانية.

فالاختلاف سنة قدرية في الكون والحياة؛ إذ اقتضت مشيئة الله وحكمته أن يعج هذا الكون بمخلوقات متنوعة ومختلفة، وكل نوع من هذه المخلوقات فيه من التنوع والاختلاف ما لا يحصيه إلا الله حتى يكاد أن يندر وجود نظيرين من جنس من المخلوقات يتطابقان كل التطابق في كل شيء.

ومن ذلك بنو آدم الذين جرت فيهم سنة الله في الاختلاف فاختلفت خلقتهم وأخلاقهم، وتعددت ألوانهم ولغاتهم وطباعهم ومواهبهم ورغباتهم، وتباينت قوى إدراكهم وتجاربهم وبيئاتهم وعاداتهم، وأمكنة وأزمنة حياتهم، وسبل عيشتهم وحياتهم، كل ذلك لعجز الإنسان وقصوره واحتياجه إلى غيره.

ومدى اختلاف الإنسان في خلقته وخلقته هو بمدى اختلاف وتنوع الأرض التي خلق منها في سهولتها ووعورتها ورطوبتها ويسها وتعدد ألوانها وطباعها، فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض فجاء بنو آدم على قدر الأرض فجاء منهم الأحمر والأبيض والأسود وبين ذلك، والسهل والحزن والخبيث والطيب»^(١).

وعبر عن هذا المعنى شاعر بقوله:

الناس كالأرض ومنها هم من خشن في اللمس أو لين
فجندل تدمى به أرجل وإثممد يجعل في الأعين^(٢)

وهذا الاختلاف في طبيعة الإنسان داخل في قسمة الله للرحمة بين خلقه.

(١) أبو داود في سننه: (٦٣٤/٢) برقم (٤٦٩٣) والترمذي في سننه: (٢٠٤/٥) برقم (٢٩٥٥) وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في المسند: (٤٠٠/٤) برقم (١٩٥٩٧).

(٢) انظر: التلمساني، أحمد بن محمد المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م: (١٥٥/٢).

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وهذا التفاوت والتباين في خلقة الناس كان له الأثر البالغ في تفاوت طرق معرفتهم وسعة علومهم وفهومهم وتباين آرائهم وأفكارهم .

أي أن الاختلاف عند بني الإنسان في آرائهم واجتهاداتهم أمر تفرضه النشأة الإنسانية، وتمليه طبيعة الحياة التي يعيشون فيها .

قال ابن قتيبة رحمته الله: (والذي خالف بين مناظرهم وهيئاتهم وألوانهم ولغاتهم وأصواتهم وخطوطهم وآثارهم حتى فرق القائف بين الأثر والأثر، وبين الأنثى والذكر، هو الذي خالف بين آرائهم، والذي خالف بين الآراء، هو الذي أراد الاختلاف لهم، ولن تكمل الحكمة والقدرة إلا بخلق الشيء وضده ليعرف كل واحد منها بصاحبه)^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (والله تعالى قد فاوت بين الناس في قوى الأذهان كما فاوت بينهم في قوى الأبدان)^(٢).

وقال ابن خلدون رحمته الله: (اعلم أن هذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثير فيه الخلاف بين المجتهدين باختلاف مداركهم وأنظارهم خلافاً لا بد من وقوعه، واتسع ذلك في الملة اتساعاً عظيماً)^(٣).

وقال ابن القيم رحمته الله: (وقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه لتفاوت إرادتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم ولكن المذموم بغى بعضهم على بعض وعدوانه، وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين والتحزب، وكل من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله لم يضر ذلك الاختلاف فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانية)^(٤).

وهذا الاختلاف والتباين في الآراء والفهوم عام في جميع البشر حتى الأنبياء والمرسلين.

فهذان رسولان من رسل الله، أب وولده اختلفا في حكم في قضية واحدة ذكرها الله في كتابه بقوله -تعالى-: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ

(١) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م: (ص ١٥).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٣٣/٣٥).

(٣) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، البيان العربي، ط ٢: (١/٥٧٣).

(٤) ابن القيم، الصواعق المرسلّة: (٢/٥١٩).

الْقَوْمَ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّأَ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿[الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

وذلك أن رجلين أحدهما صاحب حرث، والآخر صاحب غنم دخلا على داود، فقال صاحب الحرث: إن هذا أرسل غنمه في حرثي فلم يبق من حرثي شيئاً فقضى داود لصاحب الحرث بالغنم، ومر صاحب الغنم بسليمان فأخبره بالذي قضى به داود، فدخل سليمان على داود فقال: يا نبي الله إن القضاء سوى الذي قضيت فقال: كيف؟ قال: إن الحرث لا يخفى على صاحبه ما يخرج منه في كل عام، فله من صاحب الغنم أن يبيع من أولادها وأصوافها وأشعارها حتى يستوفي ثمن الحرث، فقال داود: قد أصبت القضاء كما قضيت^(١).

فوالد وولده - وهما رسولان - اختلفا في فهم قضية واحدة، ففهمها الله الولد ولم يفهمها الوالد، ولم يكن ذلك قدحاً في داود؛ بل أثنى الله عليهما بقوله - تعالى -: ﴿وَكَلَّأَ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ففهم الحكومة أحدهما وأثنى على كل منهما بالعلم والحكم به)^(٢).

وقال الطاهر بن عاشور رحمته: (وهذه الآية أصل في اختلاف الاجتهاد وفي العمل بالراجح، وفي مراتب الترجيح، وفي عذر المجتهد إذا أخطأ الاجتهاد أو لم يهتد إلى المعارض لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّأَ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩] في معرض الثناء عليهما)^(٣).

وذكر الإمام البخاري رحمته في صحيحه عن الحسن البصري رحمته أنه قال: (فحمد سليمان ولم يلم داود ولولا ما ذكر الله من أمر هذين لرأيت أن القضاة هلكوا فإنه أثنى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده)^(٤).

فكل منهما - عليهما الصلاة والسلام - اجتهد في حكمه فأصاب أحدهما وأخطأ الآخر؛ لأن الأنبياء قد يجتهدون في المسائل قبل نزول الوحي فإن أخطأ في اجتهاده لم يقره على خطئه بل ينزل الوحي يصوبه.

قال ابن حجر رحمته: (واستدل بهذه القصة على أن للنبي أن يجتهد في الأحكام ولا

(١) انظر: تفسير الطبري: (٥١ / ١٧) وتفسير ابن كثير: (٢٨٧ / ٣).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٤٤ / ٣).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير: (٢٧٣٠ / ١).

(٤) البخاري في صحيحه: (٦١٩ / ٦).

ينتظر نزول الوحي؛ لأن داود -عليه السلام- على ما ورد اجتهد في المسألة المذكورة قطعاً؛ لأنه لو كان قضى فيها بالوحي ما خص الله سليمان بفهمها دونه^(١).

وهذان أيضاً رسولان من رسل الله أخوان شقيقان اختلفا في ما كان ينبغي فعله عندما أحدث بنو إسرائيل الشرك لما ذهب موسى لميقات ربه واستخلف عليهم أخاه هارون فأضلهم السامري بعبادة العجل، فلما رجع موسى ورأى ما أحدثه قومه من بعده غضب وأسف وأخذ برأس أخيه يجره إليه معنفاً إياه لأنه لم يلحق به ويخبره بما كان من قومه.

قال الله -تعالى-: ﴿قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا، أَلَا تَتَّبِعُنِي أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي، قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه: ٩٢-٩٤].

هكذا كان رأي موسى -عليه السلام- في ما كان على هارون أن يفعله، وعنفه على التقصير في ذلك.

وقد اعتذر هارون له وبين له ما رآه مناسباً في إصلاح هذا الأمر، فقبل موسى عذره لاسيما وهارون قد أنكر عليهم فعلهم كما قال الله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [طه: ٩٠]. إلا أن هارون خشي الفرقة وكرهاها كما قال قتادة رحمه الله في قوله -تعالى-: ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [طه: ٩٤]. قال: (قد كره الصالحون الفرقة قبلكم)^(٢).

قال القرطبي: (أي خشيت أن أخرج وأتركهم وقد أمرتني أن أخرج معهم، فلو خرجت لاتبعني قوم ولتخلف مع العجل قوم، وربما أدى الأمر إلى سفك الدماء، وخشيت إن زجرتهم أن يقع قتال فتلومني على ذلك)^(٣).

وقال الألوسي رحمه الله: (وحاصل اعتذاره -عليه السلام- إنني رأيت الإصلاح في حفظ الدهماء والمداراة معهم وزجرهم على وجه لا يختل به أمر انتظامهم واجتماعهم، ولا يكون سبباً للمومك إياي إلى أن ترجع إليهم فتكون أنت المتدارك للأمر حسب ما تراه؛ لاسيما والقوم قد استضعفوني وقربوا من أن يقتلونني كما أفصح -عليه السلام- في

(١) ابن حجر، فتح الباري: (١٣/١٤٧).

(٢) السيوطي، الدر المنثور: (٥/٥٩٥).

(٣) القرطبي، جامع الأحكام: (١١/٢٣٩)..

آية أخرى^(١).

فانظر كيف اختلف اجتهاد موسى عن هارون -عليهما السلام- في معالجة هذه القضية وكيف أقر موسى أخاه على اجتهاده وقبل عذره لما بين له دواعي ما فعل.

وسنة الاختلاف في الاجتهاد والرأي ما اقتضت على خاصة بني آدم وعامتهم بل شملت الملائكة المقربين.

قال الله -تعالى- حاكياً عن رسوله ﷺ: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَائِكَةِ إِذْ يَخْتَصِمُونَ، إِنَّ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص: ٦٩، ٧٠].

أي: (ما كان لي من علم بكلام الملائكة الأعلى وقت اختصاصهم)^(٢).

وأياً كان الذين اختصم فيه الملائكة الأعلى واختلفوا فيه هل هو أمر آدم أم هو ما ورد في الحديث الذي قال فيه ﷺ: «أتاني الليلة ربي -فذكر الحديث إلى أن قال-: يا محمد هل تدري فيما يختصم الملائكة الأعلى؟ قلت: نعم، في الدرجات والكفارات ونقل الأقدام إلى الجماعة وإسباغ الوضوء في السبرات وانتظار الصلاة بعد الصلاة...»^(٣).

فالشاهد اختصاص الملائكة أي تقاؤهم واختلافهم في بعض الأمور كاختلافهم فيما ذكر هنا، وكاختلافهم في من قتل مائة نفس هل هو مطيع أم عاص. فيما رواه أبو سعيد الخدري رحمته الله عن النبي ﷺ قال: «كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفساً، فسأل عن أهل الأرض فدل على راهب فأتاه، فقال: إنه قتل تسعة وتسعين نفساً، فهل له من توبة؟ فقال: لا؛ فكمّل به مائة، ثم سأل عن أهل الأرض فدل على رجل عالم، فقال: إنه قتل مائة نفس، فهل له من توبة؟ فقال: نعم ومن يحول بينك وبين التوبة؟ انطلق إلى أرض كذا وكذا فإن بها أناساً يعبدون الله، فاعبد الله معهم ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء، فانطلق حتى إذا نصف الطريق أتاه الموت فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فقالت ملائكة الرحمة: جاء تائباً بقلبه إلى الله، وقالت

(١) الألويسي، أبو الفضل محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (٢٥٢/١٩).

(٢) القرطبي، جامع الأحكام: (٢٢٧/١٥).

(٣) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، دار الأمين، القاهرة، ١٤١٥هـ: (٣٤٢/٥) برقم (٥٤٩٦). قال الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر بيروت، ١٤١٢هـ: (٢٦٩/١) برقم (٣١٣): وفيه ابن لهيعة ومن لا يعرف.

ملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيراً قط، فأتاهم ملك في صورة آدمي فجعلوه بينهم، فقال: قيسوا ما بين الأرضين، فإلى أيتهما كان أدنى فهو له، فقاسوه فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد؛ فقبضته ملائكة الرحمة»^(١).

فالملائكة اختلفت في هذا الرجل أمطيع هو أم عاصٍ حتى قضى الله بينهم في خلافهم.

قال الحافظ ابن حجر رحمته في شرحه للحديث: (وفيه أن الملائكة الموكلين بني آدم يختلف اجتهداهم في حقهم بالنسبة إلى من يكتبونه مطيعاً أو عاصياً وأنهم يختصمون في ذلك حتى يقضي الله بينهم)^(٢).

فإذا كان الملائكة المقربون والأنبياء المرسلون لم يسلموا من الخلاف في آرائهم واجتهاداتهم فغيرهم من بني آدم أولى وأحرى.

قال ابن الوزير رحمته: (وقع الاختلاف بين أهل العصمة من الملائكة والأنبياء كما قال تعالى حاكياً عن رسول الله: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص: ٦٩].

وحكى الله -تعالى- اختلاف سليمان وداود وموسى وهارون وموسى والخضر وضح في الحديث اختلاف موسى وادم واختلاف الملائكة في حكم قاتل المائة نفس إلى أمثال لذلك قد أفردتها لبيان امتناع الاتفاق في نحو ذلك، وأن علة الاختلاف التفاضل في العلم)^(٣).

فتفاوت الناس في العلم والفهم من أسباب اختلافهم في الآراء والاجتهادات، هذا التفاوت في العلم والفهم لبني الإنسان أمر مقرر عقلاً وحساً وشرعاً.

وصدق الله -تعالى- القائل: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وضرب النبي ﷺ لتفاوت الناس في العلم والفهم مثلاً فقال: «إن مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكان منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله به الناس فشربوا وورعوا

(١) البخاري في صحيحه: (٣/ ١٢٨٠) برقم (٣٢٨٣) ومسلم في صحيحه: (٤/ ٢١١٨) برقم (٢٧٦٦) واللفظ لمسلم.

(٢) ابن حجر، فتح الباري: (٦/ ٥١٧).

(٣) انظر: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، إيثار الحق على الخلق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م: (ص ٨٧).

وسقوا وزرعوا، وأصاب طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه الله بما بعثني به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»^(١).

فشبه النبي ﷺ الهدى والعلم الذي جاء به بالمطر والناس بالأرض وهذه الأرض متفاوتة في قبول ذلك الغيث والانتفاع به وكذلك قلوب العباد تتفاوت في أخذ الهدى والعلم والانتفاع به.

قال النووي رحمه الله: (فهو تمثيل الهدى الذي جاء به ﷺ بالغيث، ومعناه أن الأرض ثلاثة أنواع، وكذلك الناس).

فالنوع الأول من الأرض: ينتفع بالمطر فيحيا بعد أن كان ميتاً، وينبت الكلأ، فتنتفع بها الناس والدواب والزرع وغيرها، وكذا النوع الأول من الناس، يبلغه الهدى فيحفظه فيحيا قلبه، ويعمل به، ويعلمه غيره، فينتفع وينفع، والنوع الثاني من الأرض: ما لا تقبل الانتفاع في نفسها، لكن فيها فائدة، وهي إمساك الماء لغيرها، فينتفع بها الناس والدواب، وكذا النوع الثاني من الناس، لهم قلوب حافظة، لكن ليست لهم أفهام ثابتة، ولا رسوخ لهم في العقل يستنبطون به المعاني والأحكام، وليس عندهم اجتهاد في الطاعة والعمل به، فهم يحفظونه حتى يأتي طالب محتاج متعطش لما عندهم من العلم، أهل للنفع والانتفاع، فيأخذ منهم، فينتفع به، فهؤلاء نفعوا بما بلغهم، والنوع الثالث من الأرض: السباخ التي لا تثبت ونحوها، فهي لا تنتفع بالماء، ولا تمسكه لينتفع بها غيرها، وكذا النوع الثالث من الناس، ليست لهم قلوب حافظة، ولا أفهام واعية، فإذا سمعوا العلم لا ينتفعون به، ولا يحفظونه لنفع غيرهم، والله أعلم^(٢).

وإلى هذا المعنى يشير قوله -تعالى-: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧].

قال ابن كثير: (إشارة إلى القلوب وتفاوتها فمنها ما يسع علماً كثيراً ومنها من لا يتسع لكثير من العلوم بل يضيق عنها)^(٣).

(١) البخاري في صحيحه: (٤٢/١) برقم (٧٩) ومسلم في صحيحه: (٤/١٧٨٧) برقم (٢٢٨٢) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) النووي، شرح مسلم: (٤٧/١٥، ٤٨).

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٥٠٩/٢).

وكما أن العلوم والفهوم تتفاوت في الناس وتكمل فيهم على مدى أعمارهم فإن الله - عز وجل - قد يهب بعضهم من العلوم والفهوم ما لا يعطيه الآخر .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد يخص الله بعض الأنبياء والعلماء والحكام بعلم دون غيرهم، كما قال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتَ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩])^(١).

كما أن اختلاف بيئات العلماء وأماكن وأزمنة عيشهم لها أثر كبير في اختلافهم حتى إن العالم كان يرجع عن كثير من فتاويه إلى أقوال أخرى بسبب اختلاف المكان أو الزمان الذي أصبح فيه، ومن ذلك ما حصل للإمام الشافعي بعد أن رحل إلى مصر من بغداد فقد تغيرت كثير من أقواله وفتاويه حتى أصبح له مذهبان قديم وجديد، وهذا مما يدل على مرونة التشريع الإسلامي وتغير أحكامه بتغير مناطاتها، ولا يعني ذلك أن أحكام الشريعة ليست مستقرة بل الشريعة كما يقول الشاطبي رحمه الله: (مطرده عامة ثابتة غير زائلة ولا متبدلة ولا محكوم عليها)^(٢)، وإنما المراد أن الواقعة المعينة قد يطرأ عليها من التغير ما يقتضي تغير الحكم فيها فلا تضيق الشريعة بذلك بل يكون فيها من المرونة ما يستوعب هذا التغير ويعطيه حكماً مناسباً له.

إذن فالخلاف بين بني البشر في العلوم والمعارف والأفهام والآراء سنة إلهية لاختلافهم في الخلقة والنشأة.

قال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ، إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

فالخلاف أمر قدره الله على الناس وحذرهم منه ووضع لهم على الحق معالم، وجعل لهم على الصراط المستقيم منائر، في قوله تعالى: ﴿...فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

إذن: فمن مشيئة الله القدرية الخلقية:

- التنوع والاختلاف في نشأة الناس وخلقتهم.

- التنوع والاختلاف في زمانهم ومكان نشأتهم وعيشتهم .

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٥/٣٦٠، ٣٦١).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (١/٧٧).

- التفاوت في أخلاقهم وطباعهم ورغباتهم.

- التفاوت في أفهامهم وقوى إدراكهم.

- التفاوت في جهودهم وسعة علومهم.

كل هذا الاختلاف والتنوع في الناس وما يحيط بهم أدى إلى الاختلاف فيما يصدر عنهم من آراء وأفكار واستنباطات.

فما يقدر عليه بعضهم قد يعجز عنه البعض الآخر، وكلٌّ مكلف بما في مقدوره ووسعه. قال الله -تعالى-: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ [البقرة: ٢٨٦].

المبحث الثاني الأسباب العلمية

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: تعدد أوجه قراءة القرآن الكريم.

المطلب الثاني: ثبوت الحديث النبوي.

المطلب الثالث: دلالة نصوص القرآن والسنة.

المطلب الرابع: عدم ورود نص في المسألة.

المطلب الخامس: وضع اللغة العربية.

المطلب السادس: التقعيد الأصولي.

المطلب السابع: التقعيد الفقهي.

المطلب الثامن: التقعيد المقاصدي.

المطلب التاسع: تحقيق المناط.

توطئة:

عرفنا فيما سبق أن تفاوت العلماء في قدر علومهم وتحصيل أدوات الاجتهاد وتباين أفهامهم، بالإضافة إلى ما يعرض لهم أثناء اجتهادهم من كلال الذهن وضعف البحث كل ذلك يؤدي إلى اختلاف اجتهاداتهم.

وهذا الاختلاف لا تقتصر أسبابه على ما ذكر، بل هناك أسباب أخرى تؤدي إليه، منها ما يتعلق بنصوص الشريعة التي تؤخذ منها الأحكام، وإن كانت الأسباب قد تتداخل أحياناً بحيث لا ينفك بعضها عن بعض .

فنصوص الكتاب والسنة التي هي مصدر التشريع الإسلامي رغم بيانها وشمولها لجميع الأحكام إلا أن هذا البيان يتفاوت من حكم إلى آخر لتفاوت دلالة النصوص الشرعية عليه.

فمن النصوص ما هو قطعي الثبوت كالقرآن الكريم ومتواتر السنة، ومنها ما هو ظني الثبوت كأحاد السنة، والقطعي والظني في ثبوته منه ما هو قطعي الدلالة ومنه ما هو ظني الدلالة.

ومثل هذا يؤدي إلى خفاء دلالة الشريعة على بعض الأحكام عن بعض العلماء، ومن ثم يختلفون في الاجتهادات الصادرة عنهم فيها.

قال ابن رجب رحمته: (فما ترك الله ورسوله حلالاً إلا مبيناً ولا حراماً إلا مبيناً، لكن بعضه كان أظهر بياناً من بعض، فما ظهر بيانه واشتهر وعلم من الدين بالضرورة من ذلك لم يبق فيه شك أحد بجهله في بلد يظهر فيها الإسلام، وما كان بيانه دون ذلك فمنه ما يشتهر بين حملة الشريعة خاصة، فأجمع العلماء على حله أو حرمة، وقد يخفى على بعض من ليس منهم، ومنه ما لم يشتهر بين حملة الشريعة أيضاً فاختلّفوا في تحليله وتحريمه، وذلك لأسباب منها أنه قد يكون النص عليه خفياً لم ينقله إلا قليل من الناس فلم يبلغ جميع حملة العلم، ومنها أنه قد ينقل فيه نصان: أحدهما بالتحليل والآخر بالتحريم فيبلغ طائفة منهم أحد النصين دون الآخر، فيتمسكون بما بلغهم، أو يبلغ النصان معاً من لا يبلغه التاريخ فيقف لعدم معرفته بالناسخ والمنسوخ، ومنها ما ليس فيه نص صريح وإنما يؤخذ من عموم أو مفهوم أو قياس فتختلف أفهام العلماء في هذا

كثيراً، ومنها ما يكون فيه أمر أو نهى فتختلف العلماء في حمل الأمر على الوجوب أو الندب، وفي حمل النهي على التحريم أو التنزيه وأسباب الاختلاف أكثر مما ذكرنا^(١).

فاجتهاد العالم واستنباطه للأحكام من النصوص الشرعية يقوم على أمرين: الأول: صحة الدليل، والثاني: صحة الاستدلال.

فإذا بلغه النص وصح عنده وصرحت دلالاته وسلم من المعارض لم يسعه مخالفته.

أما إذا لم يبلغه عنده أو بلغه ولم يصح عنده أو صح عنده لكن خفيت عليه دلالاته أو وجد ما يعارضه فهنا يقع الخلاف بين العلماء وهذه هي الأسباب العلمية للخلاف والتي سنعرض لها في هذا المبحث.

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ٦٩).

المطلب الأول

تعدد أوجه قراءة القرآن الكريم

القرآن الكريم هو مصدر التلقي الأول، وأصل الأصول الشرعية عند المسلمين، وله قراءات متواترة عن رسول الله ﷺ.

وهذا التعدد في أوجه القراءات القرآنية أمر ثابت ومشروع؛ نطق به رسول الله ﷺ وأقر أصحابه عليه، وعملوا به من بعده، وتواتر عنهم حتى وصل إلينا.

فعن عبد الله بن مسعود عليه السلام أنه قال: (سمعت رجلاً يقرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فجئت به النبي ﷺ فأخبرته فعرفت من وجهه الكراهة وقال: «كلاكما محسن ولا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»^(١)).

والتنوع في قراءات القرآن لا يخلو من ثلاثة أمور^(٢):

أحدها: اختلاف في اللفظ لكن المعنى واحد.

ثانيها: اختلافها جميعاً في اللفظ مع جواز اجتماعها في شيء واحد كالاختلاف في قراءة (مالك) و (ملك) في سورة الفاتحة.

ثالثها: اختلافها جميعاً مع عدم جواز اجتماعها في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، مثل قوله تعالى: ﴿وَضَلُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] في سورة يوسف بتخفيف الذال وتشديدها.

فتعدد القراءات للقرآن الكريم وإن كان من اختلاف التنوع لا من خلاف التضاد، إلا أن له الأثر الواضح في اختلاف الفقهاء والعلماء في استنباط الأحكام الشرعية المأخوذة منها؛ لأن القراءات كلها حق تتلى ويعمل بها جميعاً.

قال ابن العربي عليه السلام: (القراءتان كالأيتين يجب أن يعمل بهما)^(١).

(١) سبق تخريجه (ص ٧٦).

(٢) انظر: د. صبري عبد الرؤوف محمد عبد القوي، أثر القراءات في الفقه الإسلامي، أضواء السلف، الرياض ط ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م: (٢٨، ٢٩).

لذا تجد فقيهاً من الفقهاء قد أخذ بقراءة معينة وبنى حكم مسألة معينة عليها، بينما يخالفه آخر في الحكم لأخذه بقراءة أخرى.

مثال ذلك:

١- قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّئًا﴾ [البقرة: ١٢٥]، قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء في قوله: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ على سبيل الخبر، وقرأ الباقون من القراء العشرة بكسر الخاء على سبيل الأمر^(٢).

وهذا الاختلاف في قراءة الآية كان له أثره في اختلاف الفقهاء في حكم ركعتي الطواف هل هما على الندب أو على الوجوب^(٣)؛ فذهب أحمد وقول للشافعي وهو المذهب وقول لمالك إلى الندب، وذهب الأحناف وقول لمالك وهو المذهب وقول للشافعي إلى الوجوب، وقول ثالث لمالك وأيضاً للشافعي أن حكمهما حكم الطواف فالطواف الواجب تجبان فيه والطواف المسنون تندبان فيه^(٤).

قال الجصاص الحنفي رحمته الله: (قوله -تعالى-: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّئًا﴾ [البقرة: ١٢٥] يدل على لزوم ركعتي الطواف، وذلك لأن قوله تعالى: ﴿مَتَابَةَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥] لما اقتضى فعل الطواف ثم عطف عليه قوله: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّئًا﴾ [البقرة: ١٢٥] وهو أمر ظاهر الإيجاب دال على أن الطواف موجب للصلاة، وقد روي عن النبي صلوات الله وسلامه عليه ما يدل على أنه أراد به صلاة الطواف^(٥).

وقال الباجي المالكي رحمته الله: (فوجه الدليل -أي على الوجوب- أن النبي صلوات الله وسلامه عليه صلى بعد طواف نسكه ركعتين وأفعاله على الوجوب، لا سيما وقد نبه على أن ما فعله امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّئًا﴾ [البقرة: ١٢٥] وهذا أمر وأمره على الوجوب^(٦)).

وقال الشيرازي الشافعي رحمته الله: (وإذا فرغ من الطواف صلى ركعتي الطواف، وهل

(١) ابن العربي، أحكام القرآن: (ص ٢٣٣).

(٢) انظر: الجزري، النشر في القراءات العشر: (٢/٢٥٣).

(٣) انظر: أثر القراءات في الفقه الإسلامي: (ص ١٩١-١٩٦).

(٤) انظر: المغربي الخطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل شرح مختصر خليل دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨ هـ: (٣/١١٠-١١١).

(٥) الجصاص، أحكام القرآن: (١/٩١).

(٦) المتقى شرح الموطأ: (٢/٢٨٨).

يجب ذلك أم لا؟ فيه قولان:

أحدهما: أنها واجبة لقوله -عز وجل-: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] والأمر يقتضي الوجوب^(١).

٢- ومثاله أيضاً: قول الله -تعالى-: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ففي قوله: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ قراءتان متواترتان:

إحدهما: بسكون الطاء المخففة وضم الهاء هكذا (يَطْهُرْنَ) والأخرى بتشديد الطاء والهاء مفتوحتين هكذا (يَطْهُرْنَ)، والأولى قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن كثير، وابن عامر وأبي عمرو البصري، وأبي جعفر المدني، ويعقوب البصري، وعاصم في رواية حفص. والأخرى: قراءة حمزة، والكسائي، وخلف البزار البغدادي، وعاصم في رواية شعبة أبي بكر ابن عياش^(٢).

وكان لهذا الاختلاف في قراءة الآية والوقف فيها أثر في اختلاف العلماء في تفسيرها وما بني عليه من حكم في وطء الرجل زوجته بعد انقطاع دم الحيض وقبل الغسل.

فقال الحنفية: يجوز الوطء بعد انقطاع دم الحيض وقبل الغسل^(٣).

ومما استدلوا به: الوقف على قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ والاستئناف بقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ابتداء كلام لا إعادة لما تقدم، ولو كان إعادة لاقتصر على الأول، فلما زاد عليه دل على استئناف حكم آخر، فجعلوا الآية علق جواز الوطء على غاية وهي ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ بتخفيف الطاء، ومعنى يطهرن: ينقطع الدم.

وأما الجمهور فقد منعوا الوطء قبل الغسل، و عندهم لا يكون الوقف عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ وإنما يكون الكلام متصلاً حتى قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وأن قراءة (يَطْهُرْنَ) بتشديد الطاء معناها حتى يغتسلن؛ لأنهم قالوا: معنى الكلمة: حتى يتطهرن أدغمت التاء في الطاء وشدوا الطاء لتقارب مخرجيهما فدلّت على المبالغة في التطهر وهو الغسل وليس مجرد انقطاع الدم^(٤).

(١) الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، المهذب، دار الفكر، بيروت: (١/٢٢٣).

(٢) انظر: الجزري، النشر في القراءات: (٢/٢٥٩).

(٣) المرغيناني، أبو الحسين علي بن أبي بكر، الهداية شرح البداية: (١/٣٢).

(٤) انظر: ابن العربي، أحكام القرآن: (١/٢٢٨-٢٣٢) والجصاص، أحكام القرآن: (٢/٣٦-٣٨).

قال الشوكاني رحمته: (وبسبب اختلاف القراء اختلف أهل العلم، فذهب الجمهور إلى أن الحائض لا يحل وطؤها لزوجها حتى تتطهر بالماء .. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن انقطع دمها بعد مضي عشرة أيام جاز له أن يطأها قبل الغسل، وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم يجز حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت الصلاة، وقد رجح ابن جرير الطبري قراءة التشديد.

ثم قال الشوكاني: والأولى أن يقال: إن الله - سبحانه - جعل للحل غايتين كما تقتضيه القراءتان، إحداهما انقطاع الدم والأخرى التطهر منه، والغاية الأخرى مشتملة على زيادة على الغاية الأولى، فيجب انقطاع الدم والأخرى التطهر منه، والغاية الأخرى مشتملة على زيادة الغاية الأولى، فيجب المصير إليها، وقد دل على أن الغاية الأخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فإن ذلك يفيد أن المعتبر الاغتسال لا انقطاع الدم^(١).

وليس المقام مقام بيان مذاهب العلماء والترجيح بين أقوالهم في هذه المسائل وإنما هو بيان لأثر تعدد أوجه القراءات وأحكامها في الأحكام الشرعية المستنبطة منها، واختلاف العلماء في ذلك.

(١) الشوكاني، فتح القدير: (١/٢٢٦).

المطلب الثاني

ثبوت الحديث النبوي

من الأسباب العلمية لاختلاف العلماء في الأحكام ثبوت الحديث النبوي من عدمه.

فبعد موت النبي ﷺ تفرق الصحابة رضي الله عنهم في الأمصار، وتفرق معهم ما حفظوا ووعوا من سنة رسول الله ﷺ وكان الشاهد منهم يُبلِّغ الغائب ما فاته من ذلك، وكانوا يسندون القول إلى قائله، وقد كان بعضهم يطلب ذكر الإسناد وتسمية الرجال إذا بلغه الحديث ولا يكفي بإسناد واحد، وإنما يبحث له عن أكثر من إسناد ليطمئن قلبه.

كما رواه البخاري أن عمر رضي الله عنه نشد الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السقط، فقال المغيرة: «أنا سمعته قضى فيه بغرة عبدٍ أو أمةٍ، قال: ائت من يشهد معك على هذا، فقال محمد بن مسلمة: أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا»^(١).

إلا أن غالب الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يطلبون تسمية رجال السند لأنهم يروي بعضهم عن بعض، وكلهم عدول مرضيون.

كما قال أنس رضي الله عنه: (ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً)^(٢).

قول البراء بن عازب رضي الله عنه: (ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ فيحدث الشاهد الغائب)^(٣).

فلما وقعت الفتنة وتباعده الناس عن عصر النبوة لم يقبل حديث أحد عن رسول الله ﷺ إلا إذا سمى رجاله الذين حدث عنهم وعُرف إسناده إلى النبي ﷺ، فيعلم من يؤخذ بحديثه ممن يترك.

روى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين رضي الله عنه أنه قال: (لم يكونوا يسألون عن

(١) البخاري في صحيحه: (٢٥٣١/٦) برقم (٦٥١٠).

(٢) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة: (٣٨٦/١).

(٣) الخطيب، المصدر نفسه: (٣٨٥/١).

الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم^(١).

وروى أيضاً عن عبد الله بن المبارك رحمته أنه قال: (الإسناد من الدين ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء)^(٢).

ولأجل ألا يدخل في سنة رسول الله ﷺ ما ليس منها قام أئمة الحديث بجمع السنة وتمحيص روايتها وأسانيدها، وبذلوا ورحلوا وجدوا واجتهدوا في ذلك حفظاً لسنة الرسول ﷺ وصيانة لها من الضياع أو التحريف والتبديل.

فأصبحت السنة النبوية بمجموعها محفوظة لدى الأمة وهذا من حفظ الله لكتابه الكريم؛ لأن السنة بيان للقرآن والله قد تكفل بحفظه، ومن حفظه حفظ بيانه.

إلا أنه لا يوجد فرد من أفراد الأمة يدعي حفظ جميع السنة والإحاطة بها، ومن ادعى ذلك فقد بالغ في الادعاء؛ لأنها لم تجمع عند أحد من الصحابة ولا التابعين ولا كبار الأئمة.

قال الشافعي رحمته: (ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت؛ فالقول: ما قاله رسول الله ﷺ هو قولي، وجعل يردد هذا الكلام)^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وأما إحاطة أحد بجميع حديث رسول الله ﷺ فهذا لا يمكن ادعاؤه قط، واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله ﷺ وسنته وأحواله)^(٤).

لأجل هذا وجد في أقوال وفتاوى الأئمة والعلماء ما يخالف سنة رسول الله ﷺ لأنهم تعمدوا مخالفتها - حاشهم من ذلك -؛ إذ لا يعتقد في إمام من أئمة المسلمين أن يتعمد ويقصد مخالفة رسول الله ﷺ والله - عز وجل - يقول في كتابه: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وإنما خالفوها لأنها لم تبلغهم أو بلغتهم ولم تثبت عندهم أو ثبتت عندهم وظنوا أنها لم تدل على المقصود أو أنها منسوخة أو معارضة بمثلها أو بما هو أقوى منها إلى غير ذلك من الأسباب

(١) مسلم في صحيحه: (١٢/١).

(٢) مسلم في صحيحه: (١٢/١).

(٣) أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، مختصر المؤمل للرد إلى الأمر الأول، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، ١٤٠٣ هـ: (ص ٥٨).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠/٢٣٣-٢٣٤).

التي سنذكرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وليُعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه في شيء من سنته دقيق ولا جليل فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول صلوات الله وسلاماته عليه، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه لكن إذا وجد لواحد منهم قول جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه، وهذه الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي صلوات الله وسلاماته عليه قاله .

الثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

الثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

وهذه الأصناف الثلاثة تتفرع إلى أسباب متعددة^(١).

وهذه الأسباب هي:

١- أن لا يبلغ العالم الحديث:

فقد لا تبلغ العالم السنة عن رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه في مسألة معينة وتبلغ غيره من العلماء. فربما توقف العالم في الفتوى حتى يستبين هل في المسألة نص قبل أن يجتهد فيها.

مثال ذلك: ما رواه قبيصة بن ذؤيب قال: (جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله عن ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله صلوات الله وسلاماته عليه شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه أعطاهما السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه)^(٢).

- وقد لا تبلغ العالم السنة في مسألة ما فيفتي فيها بنص آخر أو بما يؤدي إليه اجتهاده وقد يقع اجتهاده موافقاً للنص الذي ما بلغه.

مثال ذلك: (أن ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها،

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، في رسالته رفع الملام عن الأئمة الأعلام: (٢٠/٢٣٢-٢٣٣).

(٢) أبو داود في سننه: (٢/١٢٦) برقم (٢٨٩٤) والترمذي في سننه: (٤/٤٢٠) برقم (٢١٠١).

فقال: لم أر رسول الله ﷺ يقضي في ذلك؛ فاختلفوا عليه شهراً وأحلوا، فاجتهد رأيه وقضى بأن لها مهر نساؤها لا وكس^(١) ولا شطط^(٢)، وعليها العدة ولها الميراث، فقام معقل بن يسار فشهد بأنه ﷺ قضى بمثل ذلك في امرأة منهم، ففرح بذلك ابن مسعود رضي الله عنه فرحة لم يفرح مثلها قط بعد الإسلام).

وربما وقع اجتهاد من لم يبلغه الحديث مخالفاً للحديث.

مثال ذلك: (لما بلغ عائشة رضي الله عنها أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت: عجباً لابن عمر هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن أفلا يأمرهن أن يلقن رؤوسهن، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ولا يزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات)^(٣).

ومثاله أيضاً: (أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقص يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث - لأبيه - فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك قال: فكلتاهما قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم، قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن فقال مروان: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول، قال: فجئنا أبا هريرة وأبو بكر حاضر ذلك كله قال فذكر له عبد الرحمن فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ، قال فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك)^(٤).

ومثاله أيضاً: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: الدية على العاقلة ولا تترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاک بن سفيان الكلابي^(٥) أن رسول الله ﷺ كتب

(١) الوكس: النقص. انظر: الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م: (ص ٧٤٠).

(٢) الشطط: مجاوزة القدر من كل شيء. انظر: الرازي، مختار الصحاح: (ص ٣٥٤).

(٣) مسلم في صحيحه: (١/٢٦٠) برقم (٣٣١).

(٤) مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي، مصر: (١/٢٩٠) برقم (٦٣٩).

(٥) هو: الضحاک بن سفيان بن عوف بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري الكلابي، يكنى أبا سعيد. أسلم وصحب النبي ﷺ، وولاه رسول الله ﷺ على من أسلم من قومه.

انظر: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م: (٣/٤٧).

إليه: «أن ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها»^(١).

وكذلك أيضاً ما رواه أبو نضرة قال: (سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً فإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري فسألته عن الصرف فقال: ما زاد فهو ربا، فأنكرت ذلك لقولهما، فقال: لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب وكان تمر النبي ﷺ هذا اللون فقال له النبي ﷺ: «أنى لك هذا؟» قال: انطلقت بصاعين فاشتريت به هذا الصاع، فإن سعر هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا، فقال رسول الله ﷺ: «ويلك أربيت إذا أردت ذلك فبع تمرك بسلعة ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت» قال أبو سعيد: فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا أم الفضة بالفضة، قال: فأتيت ابن عمر بعد فنهاني ولم آت ابن عباس، قال: فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه)^(٢).

فإذا كان الصحابة رضي الله عنهم أفتوا في قضايا خالفوا بها حديث رسول الله ﷺ لعدم بلوغه إياهم، وهم هم في المنزلة والقرب من رسول الله ﷺ فمن دونهم من العلماء ممن جاء بعدهم أكثر منهم في ذلك.

- فهذا الإمام مالك رضي الله عنه يستحسن صوم يوم الجمعة ويخالف حديث أبي هريرة الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده»^(٣) لأنه ما بلغه.

قال النووي رضي الله عنه: (وأما قول مالك في الموطأ: لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقهاء ومن به يقتدى نهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحراه. فهذا الذي قاله رآه وقد رأى غيره خلاف ما رأى هو والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره، وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذور فإنه لم يبلغه).

قال الداودي رضي الله عنه من أصحاب مالك: لم يبلغ مالكاً هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه)^(٤).

(١) الترمذي في سننه: (٢٧/٤) برقم (١٤١٥) وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني.

(٢) مسلم في صحيحه: (١٢١٦/٣) برقم (١٥٩٤).

(٣) مسلم في صحيحه: (٨٠١/٢) برقم (١١٤٤).

(٤) النووي، شرح مسلم: (١٩/٨).

- وهذا إسماعيل بن عليّة رحمته الله يرى عدم وجوب التقابض في الصرف ويخالف قوله رحمته الله: «بدأ بيد»^(١) الدال على وجوب التقابض في الصرف.

قال النووي رحمته الله: (حجة العلماء كافة في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس، وجوز إسماعيل بن عليّة التفرق عند اختلاف الجنس، وهو محجوج بالأحاديث والإجماع، ولعله لم يبلغه الحديث فلو بلغه لما خالفه)^(٢).

وهذا الشافعي رحمته الله منع اتخاذ الدابة سترة في الصلاة رغم السنة الثابتة في ذلك.

قال النووي رحمته الله: (قال الشافعي رحمته الله في البويطي: ((ولا يستتر بامرأة ولا دابة))، فأما قوله في المرأة فظاهر لأنها ربما شغلت ذهنه، وأما الدابة ففي الصحيحين عن ابن عمر رحمتهما الله ((أن النبي رحمته الله كان يعرض راحلته فيصلي إليها))^(٣)، زاد البخاري في روايته: وكان ابن عمر يفعله^(٤). ولعل الشافعي رحمته الله لم يبلغه هذا الحديث وهو حديث صحيح لا معارض له، فيتعين العمل به لا سيما وقد أوصانا الشافعي رحمته الله بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه)^(٥).

وكذلك خالف الشافعي رحمته الله حديث أن رسول الله رحمته الله: «نهى عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يشتد»^(٦).

وكان يمنع بيع الحب ولو اشتد فلما بلغه الحديث ترك قوله ورجع إليه.

قال ابن عبد البر رحمته الله: (وقد كان الشافعي مرة يقول لا يجوز بيع الحب في سنبله وإن اشتد واستغنى عن الماء، ثم بلغه هذا الحديث فرجع إلى القول به وأجاز بيع الحنطة زرعاً في سنبله قائماً على ساقه إذا يبس واستغنى عن الماء كقول سائر العلماء، وهو ما لا خلاف فيه عن جماعة فقهاء الأمصار وأهل الحديث)^(٧).

ومثله تراجع أبي يوسف صاحب أبي حنيفة عن قوله ببيع الوقف لما بلغه حديث عمر أن رسول الله رحمته الله قال في الوقف: «لا يباع ولا يوهب ولا يورث»^(٨).

(١) البخاري في صحيحه: (٧٢٦/٢) برقم (١٩٥٥) ومسلم في صحيحه: (١٢٠٨/٣) برقم (١٥٨٤).

(٢) النووي، شرح مسلم: (١٤/١١).

(٣) البخاري في صحيحه: (١٩٠/١) برقم (٤٨٥).

(٤) البخاري في صحيحه: (١٩٠/١) برقم (٤٨٥).

(٥) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م: (٣/٢١٨، ٢١٩).

(٦) الترمذي في سننه: (٥٣٠/٣) برقم (١٢٢٨).

(٧) ابن عبد البر، التمهيد: (٣٠٠/١٣).

(٨) البخاري في صحيحه: (١٠١٧/٣) برقم (٢٦١٣).

قال ابن حجر رحمته: (حكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال: كان أبو يوسف يميز بيع الوقف ببلغه حديث عمر هذا، فقال: من سمع هذا من ابن عون فحدثه به ابن عليه، فقال: هذا لا يسع أحداً خلافة، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد) ^(١).

وهؤلاء العلماء وغيرهم ممن لم تبلغهم الأحاديث في المسائل التي أفتوا فيها وخالفوا فيها السنة معذورون لأنهم مكلفون بما بلغهم من الحجة وما غاب عنهم لم يكونوا مخاطبين بموجبه.

قال ابن القيم رحمته في كلام طويل: (ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً بموجبه، فإذا لم يبلغه وقد قال في تلك النازلة بموجب ظاهر آية أو حديث آخر، أو بموجب قياس أو استصحاب فقد يوافق الحديث المتروك تارة ويخالفه أخرى، وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث، فإن الإحاطة بحديث رسول الله صلوات الله وسلامته عليه لم تكن لأحد، واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله صلوات الله وسلامته عليه وسننه وأحواله وخصوصاً الصديق الذي لم يكن يفارقه لا سفراً ولا حضراً، وكان عنده غالب الأوقات حتى كان يسمر عنده بالليل، وكان صلوات الله وسلامته عليه كثيراً ما يقول: «دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وذهبت أنا وأبو بكر وعمر» ^(٢) ثم مع ذلك الاختصاص خفي على أبي بكر ميراث الجدة، وكان علمه عند المغيرة بن شعبة، ومحمد بن مسلمة، وعمران بن الحصين، وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبي بكر ولا قريباً منه في العلم، وخفي على عمر سنة الاستئذان وتوريث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي، وهو أمير رسول الله صلوات الله وسلامته عليه على بعض البوادي أن رسول الله ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فترك رأيه لذلك وقال: لو لم نسمع هذا لقضينا بخلافه، وخفي عليه حكم المجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلوات الله وسلامته عليه قال: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» ^(٣).

وخفي عليه حكم الطاعون حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف رحمته أن رسول الله صلوات الله وسلامته عليه قال: «إذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، وإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه» ^(٤).

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٤٠٣/٥).

(٢) البخاري في صحيحه: (١٣٤٨/٣) برقم (٣٤٨٢) ومسلم في صحيحه: (١٨٥٨/٤) برقم (٢٣٨٩).

(٣) البيهقي في السنن الكبرى: (١٨٩/٩) برقم (١٨٤٣٤) وغيره.

(٤) البخاري في صحيحه: (١٢٨١/٣) برقم (٣٢٨٦) ومسلم في صحيحه: (١٧٣٧/٤) برقم (٣٢١٨).

وتذاكر هو وابن عباس أمر الذي شك في صلاته فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ أنه يطرح الشك ويبيني على ما استيقن.

وكان مرة في السفر فهاجت ريح فجعل يقول: (من يحدثنا عن الريح، قال أبو هريرة: فبلغني ذلك وأنا في أخريات الناس فحثت راحلتي حتى أدركته فحدثته بما أمر به النبي ﷺ عند هبوب الريح)^(١).

فهذه مواضع لم يكن يعلمها حتى بلغه إياها من عمر أعلم منه بكثير.

ومواضع أخرى لم يبلغه ما فيها من السنة فقضى وأفتى بغيرها، كما قضى في دية الأصابع أنها مختلفة بحسب منافعتها، وقد كان عند أبي موسى وابن عباس، وهما دونه في العلم أن النبي ﷺ قال: «هذه وهذه سواء»^(٢) فبلغت هذه السنة معاوية في إمامته فقضى بها ولم يجد المسلمون بداً من اتباع ذلك.

وكان عمر ينهى المحرم عن التطيب قبل الإحرام وقبل الإفاضة إلى مكة بعد رمي الجمرة هو وابنه عبد الله، وغيرهما من أهل العلم، ولم يبلغهم حديث عائشة رضي الله عنها: «طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت»^(٣) وكان أمر لابس الخف أن يمسح عليه إلى أن يخلعه من غير توقيت، واتبعه على ذلك طائفة من السلف ولم تبلغهم أحاديث التوقيت التي صحت عند من عمر أعلم منه.

وكذلك عثمان لم يكن عنده علم بأن المتوفى عنها زوجها تعتد في منزل الموت حتى حدثته الفريرة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري بقصتها لما توفي زوجها وأن النبي ﷺ قال لها: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله»^(٤)، فأخذ به عثمان وترك فتواه، وأهدي له مرة صيد كان قد صيد لأجله وهو محرم فهم بأكله حتى أخبره علي رضي الله عنه بأن النبي ﷺ رد لحماً أهدي له وهو محرم.

وأفتى علي وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم أن المتوفى عنها إذا كانت حاملاً تعتد أقصى الأجلين، ولم يكن قد بلغتهم سنة رسول الله ﷺ في سبيعة الأسلمية^(٥) أن

(١) أحمد في المسند: (٢٦٧/٢) برقم (٧٦١٩) وعبد الرزاق في مصنفه: (٨٩/١١) برقم (٢٠٠٠٤).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢٥٢٦/٦) برقم (٦٥٠٠).

(٣) أبو داود في سننه: (٧٠١/١) برقم (٢٣٠٠).

(٤) مسلم في صحيحه: (٨٤٦/٢) برقم (١١٨٩) وأبو داود في سننه: (٥٤٤/١) برقم (١٧٤٥).

(٥) هي: سبيعة بنت الحارث الأسلمية، كانت امرأة سعد بن خولة، توفي عنها بمكة في حجة الوداع وهي حامل فوضعت بعد زوجها بليال. ابن الأثير، أسد الغابة: (١٥١/٧).

رسول الله ﷺ أفتاها حين وضعت حملها بأنها قد حلت للأزواج.

وأفتى هو وزيد بن ثابت وابن عمر وغيرهم بأن المفوضة^(١) إذا مات عنها زوجها فلا مهر لها، ولم تكن بلغتهم سنة رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق. وهذا باب واسع.

فإذا خفي على أعلم الأمة وأفقهها بعض السنة فما الظن بمن بعدهم؟ فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل فرد من الأئمة، أو إماماً معيناً فقد أخطأ خطأ فاحشاً.

قال أبو عمر -يعني ابن عبد البر-: وليس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا وقد خفيت عليه بعض سنة رسول الله ﷺ من الصحابة فمن بعدهم.

وصدق أبو عمر فإن مجموعة سنة رسول الله ﷺ من أقواله وأفعاله وإقراره لا يوجد عند رجل واحد أبداً، ولو كان أعلم أهل الأرض. فإن قيل: فالسنة قد دونت وجمعت وضبطت وصار ما تفرق منها عند الفئة الكثيرة مجموعاً عند واحد.

قيل: هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما جمعت بعد انقراض عصر الأئمة المتبوعين.

ومع هذا فلا يجوز أن يدعى انحصار سنة رسول الله ﷺ في دواوين معينة، ثم لو فرض انحصار السنة في هذه الدواوين فليس كل ما فيها يعلمه العالم ولا يكاد يحصل ذلك لأحد أبداً، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط علماً بما فيها، بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين كانوا أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير لأن كثيراً مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا إلا عن مجهول، أو بإسناد منقطع، أو لا يبلغنا بالكلية، وكانت دواوينهم صدورهم التي تحوي أضعاف ما في الدواوين.. انتهى كلام ابن القيم^(٢).

فمهما كان العالم ومهما كان عظم حفظه واتساع علمه وعلو قدره، فلا يمكنه أن يحيط بجميع الأحاديث النبوية.

فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته من كبار الأئمة والحفاظ للسنة، الذي قال الذهبي رحمته في حفظه للسنة: (وله خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم ومعرفة بفنون الحديث وبالعالي والنازل، وبالصحيح والسقيم مع حفظه لمتونه الذي انفرد به فلا يبلغ

(١) التفويض في النكاح: التزويج بلا مهر، البعلي، محمد بن أبي الفتح، المطلع على أبواب الفقه، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م: (ص ٣٢٨).

(٢) ابن القيم، الصواعق المرسله: (٢/ ٥٤٢-٥٥٤).

أحد في العصر رتبته ولا يقاربه، وهو عجب في استحضاره واستخراج الحجج منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند بحيث يصدق عليه أن يقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي^(١).

فهذا الإمام لما سئل عن الصلاة الإبراهيمية نفى علمه بوجود حديث صحيح جاء فيه ذكر (إبراهيم وآل إبراهيم) بالجمع بينهما، وإنما الذي صحت به الأحاديث هو ذكر آل إبراهيم فقط أو ذكر إبراهيم فقط دون ذكر آله، حيث قال رحمه الله: (فهذه الأحاديث التي في الصحاح لم أجد فيها ولا فيما نقل لفظ إبراهيم وآل إبراهيم، وفي بعضها لفظ إبراهيم، وقد يجيء في أحد الموضعين لفظ آل إبراهيم وفي الآخر لفظ إبراهيم، وقد روي لفظ إبراهيم وآل إبراهيم في حديث رواه البيهقي... وهذا إسناد ضعيف، لكن رواه ابن ماجه في سننه عن ابن مسعود موقوفاً... ولا يحضرنى إسناد هذا الأثر ولم يبلغني إلى الساعة حديث مسند بإسناد ثابت: كما صليت على إبراهيم وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم)^(٢).

وهذا الكلام قرره أيضاً ابن القيم رحمه الله في كتابه «جلاء الأفهام».

وإنك لتعجب كيف فات هذين الإمامين لفظ الجمع بين (إبراهيم وآل إبراهيم) فيما رواه البخاري في صحيحه من حديث كعب بن عجرة أنه قال: سألتنا رسول الله صلوات الله عليه وآله فقالنا: يا رسول الله، كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله قد علمنا كيف نسلم عليكم؟ قال: «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد»^(٣).

وقد تعقب ابن رجب رحمه الله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في هذه المسألة بعد نقله لكلامه فقال: (كذا قال، وقد ثبت في صحيح البخاري الجمع بينهما من حديث كعب بن عجرة)^(٤).

(١) انظر: ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت: (١/ ٤٠، ٤١).

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٤٥٦).

(٣) البخاري في صحيحه: (٣/ ١٢٣٣) برقم (٣١٩٠).

(٤) انظر: ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن، القواعد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط ٢، ١٩٩٩م: (١/ ١٧).

وكذلك ابن حجر رحمته تعقب ابن القيم رحمته فقال بعد أن نقل كلامه: (قلت: وغفل عما وقع في صحيح البخاري كما تقدم في أحاديث الأنبياء في ترجمة إبراهيم -عليه السلام- من طريق عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بلفظ: كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وكذا في قوله كما باركت...)^(١).

ومن أسباب ترك بعض العلماء العمل ببعض الأحاديث فكان عذراً له في تركه.

٢- أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يصح عنده:

ومن أسباب الخلاف بين العلماء أن يكون الحديث صحيحاً عن رسول الله ﷺ لكن بعض العلماء قد يبلغه بطريق لا يصح به الحديث عنده لقدح في رواته أو بعضهم، أو لانقطاع في سنده، أو لعله توجب رده، أو يكون لهذا العالم شروط في قبول الحديث يخالفه فيها غيره تبعاً للاختلاف في شروط التوثيق والتضعيف وغيرها من الأسباب المعروفة في علم مصطلح الحديث.

وبذلك يكون الحديث مقبولاً وحجة عند من بلغه وثبت عنده، وليس بحجة عند من بلغه ولم يثبت عنده.

قال ابن القيم رحمته: (ولهذا علق كثير من الأئمة القول بموجب الحديث على صحته فيقول فيها كيت وكيت، وقد روي فيها حديث بخلافه، فإن صح فهو قولي وأمثلة هذا كثيرة جداً)^(٢).

مثاله: أن الشافعي رحمته: في مسألة آخر وقت المغرب لم يقل بما جاء في الأحاديث التي بلغته ولم تصح عنده، قال النووي رحمته: (وأما آخر وقت المغرب نص الشافعي رحمته في كتبه المشهورة الجديدة والقديمة أنه ليس لها إلا وقت واحد وهو أول الوقت، ونقل أبو ثور عن الشافعي أن لها وقتين، الثاني منهما ينتهي إلى مغيب الشفق... واختلف أصحابنا المصنفون في المسألة على طريقين:

أحدهما: القطع بأن لها وقتاً فقط.

والطريق الثاني: على قولين: أحدهما: هذا، والثاني يمتد إلى مغيب الشفق...

فعلى هذا الطريق اختلف في أصح القولين، فصحح جمهور الأصحاب القول الجديد،

(١) ابن حجر، فتح الباري: (١١/١٥٩).

(٢) ابن القيم، الصواعق المرسلّة: (٢/٥٥٥).

وهو أنه ليس لها إلا وقت واحد، وصحح جماعة القديم وهو أن لها وقتين...

قلت: هذا القول هو الصحيح لأحاديث صحيحة، منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «وقت المغرب ما لم يغب الشفق» وفي رواية: «وقت المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق» وفي رواية: «وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق» رواه مسلم بهذه الألفاظ كلها...

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسائل عن مواقيت الصلاة قال: «ثم أخرج المغرب حتى كان عند سقوط الشفق»^(١).

وعن بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «صلى المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغب الشفق»^(٢).

وعن أبي قتادة: «ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى»^(٣).

فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول بها جزمًا؛ لأن الشافعي نص عليه في القديم كما نقله أبو ثور، وعلق الشافعي القول به في «الإملاء» على ثبوت الحديث، وقد ثبت الحديث بل أحاديث، و«الإملاء» من كتب الشافعي الجديدة، فيكون منصوباً عليه في القديم والجديد، وهذا كله مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعي رضي الله عنه أنه إذا صح الحديث خلاف قوله يترك قوله ويعمل بالحديث، وأن مذهبه ما صح فيه الحديث، وقد صح الحديث ولا معارض له، ولم يتركه الشافعي إلا لعدم ثبوته عنده، ولهذا علق القول به في «الإملاء» على ثبوت الحديث وباللغة التوفيق^(٤).

ومثاله كذلك: أن الشافعي لم يجعل أكل لحوم الإبل ناقضاً للوضوء وعلق العمل بالحديث الوارد في ذلك - لما بلغه - بصحته إذ لم يصح عنده.

قال ابن حجر رضي الله عنه: (فائدة: قال البيهقي: حكى بعض أصحابنا عن الشافعي قال: إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به، قال البيهقي: قد صح فيه حديثان، حديث جابر بن سمرة وحديث البراء، قاله أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه)^(٥).

(١) مسلم في صحيحه: (٤٢٩/١) برقم (٦١٤).

(٢) مسلم في صحيحه: (٤٢٩/١) برقم (٦١٤).

(٣) مسلم في صحيحه: (٤٧٢/١) برقم (٩٨١).

(٤) النووي، المجموع: (٣٤/٣).

(٥) ابن حجر، أحمد بن علي، تلخيص الحبير، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م: (١١٦/١).

وهذا البخاري ذهب إلى القول بجواز قراءة القرآن في الركوع والسجود رغم الحديث الصحيح في النهي عن ذلك إلا أنه لم يصح عنده.

وقد أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «نهيت أن أقرأ القرآن راعياً أو ساجداً»، ورواه أيضاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بلفظ: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله عن قراءة القرآن وأنا راعع أو ساجد».

قال الطبري رحمته: وهو حديث صحيح، وبه أخذ فقهاء الأمصار، وصار قوم من التابعين إلى جواز ذلك، وهو مذهب البخاري؛ لأنه لم يصح الحديث عنده^(١).

ومثال ما اختلفوا في صحته بسبب اختلافهم في شروط القبول والرد: الحديث المرسل، فهو حجة عند الأئمة الثلاثة، وليس بحجة عند الشافعي إلا بشروط معروفة ومقررة في علم مصطلح الحديث^(٢).

قال السرخسي الحنفي رحمته: (مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا - رحمهم الله -، وقال الشافعي: لا يكون حجة إلا إذا تأيد بأية، أو سنة مشهورة، أو اشتهر العمل به من السلف، أو اتصل من وجه آخر، قال: - أي الشافعي - : ولهذا جعلت مراسيل سعيد بن المسيب حجة لأنني اتبعتها فوجدتها مسانيد)^(٣).

٣- أن يبلغه الحديث على وجه يشككه في صحته:

فالعالم قد يبلغه الحديث لكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن، فلا يعمل به لا لرد الحديث وإنما لما وقع في نفسه من أن الراوي لم يحفظ ما نقل أو أنه وهم فيه.

مثال ذلك: قول عمر رضي الله عنه بأن للمطلقة البائن الحائل^(٤) السكنى والنفقة ورده لحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها في ذلك حيث «شهدت عنده بأنها كانت مطلقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وآله نفقة ولا سكنى» فرد عمر شهادتها، وقال عمر: (لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وآله لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت؛ لها السكنى والنفقة، قال الله - عز وجل - : ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]^(٥).

(١) ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت: (٩٣/١).
 (٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض: (١٩٨/١)،
 والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١: (١٣٦/١).
 (٣) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت: (٣٦٠/١).
 (٤) الحائل: غير الحامل. ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، تحقيق: د. محمد عبد
 المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٩٦هـ: (٦٥/٣).
 (٥) مسلم في صحيحه: (١١١٤/١) برقم (١٤٨٠) والدارقطني في سننه: (٢٥/٤) برقم (٧٠).

وفي رواية أن عائشة قالت: (ما لفاطمة ألا تتقي الله - يعني في قولها لا سكنى لها ولا نفقة)^(١).

قال النووي رحمته في شرح مسلم: (واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل لها النفقة والسكنى أم لا؟ فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون: لها السكنى والنفقة، وقال ابن عباس وأحمد: لا سكنى لها ولا نفقة، وقال مالك والشافعي وآخرون: تجب لها السكنى ولا نفقة لها، واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] فهذا أمر بالسكنى وأما النفقة فلأنها محبوسة عليه، وقال عمر رضي عنه: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة جهلت أو نسيت، قال العلماء الذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى قال الدارقطني قوله: وسنة نبينا. هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات.

واحتج من لم يوجب نفقة وسكنى بحديث فاطمة بنت قيس، واحتج من أوجب السكنى دون النفقة؛ لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة رضي عنها مع ظاهر قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن، وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط النفقة، بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لسنة واستطالت على أحمائها فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم، وقيل: إنها خافت في ذلك المنزل بدليل ما رواه مسلم في قولها: ((أخاف أن يقتحم علي)) ولا يمكن شيء من هذا التأويل في سقوط نفقتها، والله أعلم. وأما البائن الحامل فتجب لها السكنى والنفقة)^(٢).

ومثال آخر: أن عمر بن الخطاب رضي عنه كان له مذهب أن التيمم لا يجزئ الجنب الذي لا يجد الماء فروى عنده عمار رضي عنه قصتهما وحديث رسول الله ﷺ في ذلك، فلم يقبل عمر رضي عنه لأنه لم تنهض عنده حجة تقاوم ما رآه في المسألة.

فعن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه: (أن رجلاً أتى عمر فقال: إني أجنب فلم أجد ماء، فقال: لا تصل، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية، فأجنبنا فلم نجد ماء فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت، فقال

(١) البخاري في صحيحه (٢٠٣٩/٥) برقم (٥٠١٦) ومسلم بلفظ قريب منه.

(٢) النووي، شرح مسلم: (٩٦/١).

النبي ﷺ: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك» فقال عمر: اتق الله يا عمار، قال: إن شئت لم أحدث به، فقال عمر: نوليك ما توليت^(١).

٤- أن ينسى الحديث النبوي أو النص القرآني بعد أن يبلغه:

فالإنسان عرضة للسهو والنسيان؛ لذا قد يرد النص لعالم ثم ينساه ويعمل أو يقول بخلافه.

كما نسي عمر تيمم الجنب، وذكره عمار بن ياسر رضي الله عنه أمر رسول الله ﷺ لهما بالتييمم من الجنابة، فلم يذكره عمر رضي الله عنه، وأقام على أن الجنب لا يصلي حتى يجد الماء.

قال ابن حزم وهو يتكلم عن الإمام مالك -رحمهما الله- ومخالفته لبعض الأحاديث: (بشر ينسى كما ينسى سائر الناس، وقد تجد الرجل يحفظ الحديث ولا يحضره ذكره حتى يفتي بخلافه، وقد يعرض هذا في آي القرآن، وقد أمر عمر على المنبر بألا يزداد في مهور النساء على عدد ذكره فذكرته امرأة بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ٢٠] فترك قوله، وقال: (كل أحد أفقه منك يا عمر، وقال: امرأة أصابت وأمير المؤمنين أخطأ، وأمر برجم امرأة ولدت لسته أشهر فذكره علي بقول الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَّي أَنُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥] مع قوله -تعالى-: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِدَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوهُنَّ أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فرجع عن الأمر برجمها.

وهم أن يسطو بعينه بن حصن إذ قال له: ((يا عمر ما تعطينا الجزل ولا تحكم فينا بالعدل))، فذكره الحر بن قيس بن حصن بن حذيفة بقول الله -تعالى-: ﴿خُذِ الْعَفْوَ

(١) مسلم في صحيحه: (٢٨٠/١) برقم (٣٦٨).

وَأْمُرُ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ [الأعراف: ١٩٩] وقال له: يا أمير المؤمنين، هذا من الجاهلين فأمسك عمر.

وقال يوم مات رسول الله ﷺ: ((والله ما مات رسول الله ﷺ ولا يموت حتى يكون آخرنا. أو كلاماً هذا معناه حتى قرئت عليه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] فسقط السيف من يده وخر إلى الأرض، وقال: كأني والله لم أكن قرأتها قط)).

فإذا أمكن هذا في القرآن فهو في الحديث أمكن وقد ينسأه البتة^(١).

ولربما أدى سهو العالم أو نسيانه للسنة إلى خطئه في نقلها كما كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: اعتمر رسول الله ﷺ عمرة في رجب فسمعت عائشة بذلك فقضت عليه بالسهو.

فعن عروة بن الزبير رضي الله عنه قال: (كنت أنا وابن عمر مستندين إلى حجرة عائشة رضي الله عنها وأنا لنسمع ضربها بالسواك تستن، قال: فقلت: يا أبا عبد الرحمن اعتمر النبي ﷺ في رجب؟ قال: نعم، فقلت لعائشة: أي أمته ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت: وما يقول؟ قلت: يقول اعتمر النبي ﷺ في رجب، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، لعمرى ما اعتمر في رجب وما اعتمر من عمرة إلا وإنه لمعه، قال: وابن عمر رضي الله عنهما يسمع فما قال لا ولا نعم، سكت)^(٢).

قال النووي رضي الله عنه: (هذا يدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك ولهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراجعتها في الكلام، فهذا الذي ذكرته هو الصواب يتعين المصير إليه)^(٣).

فمن أفتى من العلماء بخلاف النص نسياناً أو سهواً يكن معذوراً في ذلك إذ حكمه حكم من لم يبلغه فإذا ذكره لم يسعه مخالفته ولا عذر له في تركه.

قال ابن القيم رضي الله عنه: (فيكون الناسي معذوراً بفتواه بخلاف النص، فما عذر الذاكر للنص إذا قلد الناس، وخالف الذاكر والذكر)^(٤).

(١) انظر: ابن حزم، الإحكام: (٢/٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) مسلم في صحيحه: (٢/٩١٦) برقم (١٢٥٥).

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم: (٨/٢٣٥).

(٤) ابن القيم، الصواعق المرسلّة: (٢/٥٦٠، ٥٦١).

٥- أن يبأغه الحديث أو يسمعه لكن يدخل عليه الوهم فيه فينزله في غير محله:

مثال ذلك: اختلاف الناس في الموطن الذي أهل به رسول الله ﷺ بالحج حتى كذب ابن عمر رضي الله عنهما من زعم أن رسول الله ﷺ أحرم من الصحراء.

فمن سالم قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قيل له الإحرام من البيداء قال: (البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره)^(١).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير - ثم ذكر بعض الحديث)^(٢).

وهو عن سعيد بن جبير رحمته الله: (قلت لعبد الله بن عباس رضي الله عنه: يا أبا العباس عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلال رسول الله ﷺ حين أوجب فقال: إني لأعلم الناس بذلك إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة، فمن هناك اختلفوا خرج رسول الله ﷺ حاجاً فلما صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتيه أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه أقوام فحفظته عنه، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل وأدرك ذلك منه أقوام وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالاً فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا إنما أهل رسول الله ﷺ حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء وأيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته وأهل حين علا على شرف البيداء.

قال سعيد: فمن أخذ بقول عبد الله بن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه)^(٣).

٦- قد يترك العالم العمل بالحديث لسبب لا نعلمه أو حجة نجهلها:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (...وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها، فإن مدارك العالم واسعة ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء، والعالم قد يبدي حجته وقد لا يبديها، وإذا أبداه فقد

(١) مسلم في صحيحه: (٨٤٣/٢) برقم (١١٨٦).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: (٤٠٠/٣).

(٣) أحمد في المسند: (٢٦٠/١) برقم (٢٣٥٨) وأبو داود في سننه: (٥٤٩/١) برقم (١٧٧٠).

تبلغنا، وقد لا تبلغنا، وإذا بلغتنا فقد ندرك مواضع احتجاجه وقد لا ندركه، سواء كانت الحججة صواباً في نفس الأمر أم لا، لكن نحن وإن جاوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحججة، وإن كان أعلم؛ إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده، بخلاف رأي العالم، والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر، ورأي العالم ليس كذلك، ولو كان العمل بهذا التجويز جائزاً، لما بقي في أيدينا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا، لكن الغرض أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له، ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك وقد قال الله - سبحانه - وتعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] وقال الله - سبحانه - : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] (١).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٥٠/٢٥١، ٢٥١).

المطلب الثالث

دلالة نصوص القرآن والسنة

من الأسباب العلمية التي أدت إلى اختلاف العلماء دلالات النصوص الشرعية، أي ما تؤديه ألفاظها من معانٍ.

فثبوت الأحكام بالألفاظ إنما يكون بدلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم^(١)، والنصوص الشرعية سواء كانت نصوص القرآن الكريم أو الحديث الشريف قد يختلف العلماء في فهمها؛ لأنها قد تدل على الأحكام، إما بمنطوقها أو بفحواها ومفهومها، أو باقتضاءها وضرورتها، أو بمعقولها المستنبط منها.

فالأول: دلالة المنطوق، والثاني: دلالة المفهوم بنوعيه الموافقة والمخالفة، والثالث: دلالة الاقتضاء، والرابع: دلالة الإشارة^(٢).

والمنطوق من النصوص الذي هو أقوى وأظهر الدلالات منه ما هو واضح الدلالة كالظاهر والنص، ومنه ما ليس بواضح الدلالة كالمجمل والمتشابه كما قسمه جمهور العلماء الأصوليين، والحنفية قسموه إلى:

الظاهر: ويقابله الخفي، والنص: ويقابله المشكل، والمفسر: ويقابله المجمل، والمحكم: ويقابله المتشابه^(٣).

والخلاف بين العلماء في إدراك دلالة النص لا يرجع إلى نفس النص بل يرجع إلى العالم نفسه إما لكلال ذهنه، أو ضعف بجهته، أو عدم معرفته بالألفاظ أو غيرها من الأسباب التي تعود إلى السامع للنص لا إلى دلالة النص نفسه، وبيان ذلك: ((أن دلالة النصوص نوعان: حقيقية وإضافية، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه، وجودة فكره وقريحته، وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين وتفاوتهم في فهم النصوص، فمنهم من يفهم من النص حكماً أو حكمين، ومنهم من

(١) انظر: العيساوي، يوسف خلف، أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م: (ص ٣٥٩).

(٢) انظر: السيوطي، الإتيقان: (٢/٨٧).

(٣) انظر: أصول السرخسي: (١/١٦٣).

يفهم منه عشرة أحكام أو أكثر من ذلك، ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه وإشارته وتنبهه واعتباره، وأخص من هذا وألطف بضمه إلى نص آخر متعلق به فيفهم من اقترانه به فهماً زائداً على ذلك النص بمفرده، وهذا الأخير باب لا يتنبه له إلا النادر من أهل العلم فإن الذهن قد لا يشعر بارتباط بعض النصوص بالآخر وتعلقها به^(١).

ولاختلاف العلماء بسبب اختلافهم في دلالة النص أمثلة وافرة وكثيرة منها:

١- اختلافهم للإجمال في بعض مفردات أو جمل بعض النصوص:

كاختلافهم في بيان الإجمال الذي في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فإن هذه الجملة مترددة في دلالتها بين الزوج والولي.

قال ابن العربي رحمته: (وهي معضلة اختلف العلماء فيها فقيل: هو الزوج قاله علي وشريح وسعيد بن المسيب وجبير بن مطعم ومجاهد والثوري، واختاره أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه، ومنهم من قال إنه الولي، قاله ابن عباس والحسن وعكرمة وطاووس وأبو الزناد وزيد بن أسلم وربيعة وعلقمة ومحمد بن كعب وابن شهاب وأسود بن يزيد وشريح الكندي والشعبي وقتادة)^(٢).

وقال الشوكاني رحمته: (الراجح ما قاله الأولون لوجهين:

الأول: أن الزوج هو الذي بيده عقدة النكاح حقيقة.

الثاني: أن عفوهُ بإكمال المهر هو صادر عن المالك مطلق التصرف بخلاف الولي، وتسمية الزيادة عفواً وإن كان خلاف الظاهر لكن لما كان الغالب أنهم يستوفون المهر كاملاً عند العقد كان العفو معقولاً لأنه تركه لها ولم يسترجع النصف منه)^(٣).

٢- اختلافهم لحمل بعض الألفاظ على الحقيقة أو على المجاز:

- فاختلّفوا في حمل اللفظ المتردد بين حمله على معناه عند الإطلاق، والمعنى الأول هو ما يقال له الحقيقة عند البعض، والبعض الآخر يقال له عندهم المجاز، فيحمله بعضهم على الأقرب عنده وإن كان المراد هو الآخر.

كالاختلاف في المراد باللمس في قوله -تعالى-: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، هل

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١/ ٣٥٤) بتصرف.

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن: (١/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(٣) الشوكاني، فتح القدير: (١/ ٢٥٤).

هو عموم اللمس باليد ونحوها أم أن المراد باللمس هنا الوطء؟

قال ابن القيم رحمته: (وتنازعوا في تأويل قوله: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] هل هو الجماع أو اللمس باليد والقبلة ونحوها)^(١).

وقال ابن العربي رحمته: (حقيقة اللمس إصاق الجارحة بالشيء وهو عرف في اليد لأنها آتته الغالبة وقد يستعمل كناية عن الجماع.

وقد قالت طائفة: اللمس هنا الجماع، وقالت أخرى: هو اللمس المطلق لغة أو شرعاً)^(٢).

وقال ابن رشد رحمته: (وسبب اختلافهم في هذه المسألة اشتراك اسم اللمس في كلام العرب، فإن العرب تطلقه مرة على اللمس الذي هو باليد، ومرة تكتفي به عن الجماع، فذهب قوم إلى أن اللمس الموجب للطهارة في آية الوضوء هو الجماع في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، وذهب آخرون إلى أن اللمس باليد. ومن هؤلاء من رآه من باب العام أريد به الخاص، فاشتراط فيه اللذة، ومنهم من رآه من باب العام أريد به العام فلم يشترط اللذة فيه، ومن اشترط اللذة فإنما دعاه إلى ذلك ما عارض عموم الآية من أن النبي ﷺ كان يلمس عائشة عند سجوده بيده وربما لمستته)^(٣).

٣- اختلافهم لغرابية بعض الألفاظ في بعض النصوص:

- مثل: ((لفظ المزابنة، والمحاقلة والمخابرة، والملامسة، والمنابذة، والحصاة، والغرر، ونحوها من الكلمات الغريبة التي يختلف العلماء في تأويلها))^(٤) لأنها من الأسماء التي تتعلق بها أحكام شرعية.

فمثلاً: المحاقلة التي نهى عنها النبي ﷺ اختلفوا في تفسيرها، قال ابن الأمير الصنعاني رحمته: (المحاقلة وفسرها جابر راوي الحديث بأنها بيع الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة، وفسرها أبو عبيد بأنها بيع الطعام في سنبله، وفسرها مالك بأن تكرر الأرض ببعض ما تنبت وهذه هي المخابرة ويبعد هذا التفسير)^(٥).

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلات: (١/٢٠٨).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن: (١/٥٦٤).

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: (١/٢٧).

(٤) ابن القيم، الصواعق المرسلات: (٢/٥٦١، ٥٦٢).

(٥) ابن الأمير، سبل السلام: (٣/١٩).

٤- اختلافهم في دلالة بعض النصوص باعتبار معناها في الشرع أو اللغة أو العرف:

فيختلفون في فهم اللفظ بسبب أن له معنى في الشرع يختلف عما وضع له في اللغة أو العرف، "فمن الألفاظ ما يعرف معناه بالشرع كالصلاة والزكاة وغيرها، ومنها ما يعرف باللغة كالشمس والقمر وغيرها، ومنها ما يعرف بالعرف كلفظ القبض في البيوع، ولفظ المعروف في قوله -تعالى-: ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، ونحو ذلك" (١).

فمثلاً: الخمر، فإنه في لغة الشارع: اسم لكل مسكر، ولا يختص بنوع من أنواعه، وإن كان في اللغة يطلق على ما لا يقع الاسم الشرعي عليه.

قال ابن عبد البر رحمه الله: (ما يعصر من العنب يسمى خمرًا في لسان العرب، لكن الاسم الشرعي لا يقع عليها إلا أن تغلى وترمى ويسكر كثيرها أو قليلها، وفي اللغة قد يسمى العنب خمرًا لكن الحكم يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي) (٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والاسم إذا بين النبي ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو كيف ما كان الأمر فإن هذا هو المقصود، وهذا كاسم الخمر فإنه قد بين أن كل مسكر خمر، فعرف المراد بالقرآن، وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كل مسكر أو تخص به عصير العنب لا يحتاج إلى ذلك إذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله ﷺ بهذا الاسم).

وهذا قد عرف ببيان الرسول وبأن الخمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره ولم يكن عندهم بالمدينة خمر غيرها.

وإذا كان الأمر كذلك فما أطلقه الله من الأسماء وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيده إلا بدلالة من الله ورسوله) (٣).

- مثال آخر اختلافهم في معنى الإغلاق في قوله ﷺ: «لا طلاق ولا إعتاق في إغلاق» (٤).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٨٦/٧).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد: (١٤١/٤).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٣٦/١٩).

(٤) أحمد في المسند: (٢٧٦/٦) برقم (٢٦٤٠٣).

قال ابن القيم رحمته: (فإنهم فسروا الإغلاق بالإكراه، قلت: هذا تفسير كثير من الحجازيين).

ومنهم من فسره بالغضب وهو تفسير العراقيين، ونص عليه أحمد، وأبو عبيد، وأبو داود.

ومنهم من فسره بجمع الثلاث في كلمة واحدة فإنه مأخوذ من غلق الباب أي أغلق عليه باب الطلاق جملة، وصحح بعضهم هذا التفسير وجعله أولى التفاسير، ومن حكى الأقوال الثلاثة صاحب «مطالع الأنوار»، وصاحب «مشارك الأنوار».

وهذا الباب يعرف منه اختلاف كثير، سببه أن يكون لذلك اللفظ في لغته وعرفه معنى غيره في لغة رسول الله ﷺ، أو أعم منه أو أخص فتفطن لهذا الموضوع، فإنه منشأ لغلط كثير على صاحب الشرع.

والصواب في لفظة الإغلاق أنه الذي يغلق على صاحبه باب تصوره، أو قصده، كالجنون، والسكر، والإكراه، والغضب كأنه لم يفتح قلبه ولا وطر له فيه^(١).

٥- اختلافهم لاحتمال دلالة بعض النصوص معنيين أو أكثر:

وهذا يكون من اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، كاختلاف الصحابة رضي الله عنهم في دلالة حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يصلين إلا في بني قريظة»، فمنهم من صلى في الطريق، وبعضهم لم يصل إلا في بني قريظة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (بعضهم تمسك بعموم الخطاب فجعلوا صورة الفتوات داخلة في العموم، والآخرون كان معهم من الدليل ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم، فإن المقصود المبادرة إلى الذين حاصرهم النبي ﷺ)^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته: (وحاصل ما وقع في القصة أن بعض الصحابة حملوا النهي على حقيقته، ولم يبالوا بخروج الوقت ترجيحاً للنهي الثاني على النهي الأول، وهو ترك تأخير الصلاة عن وقتها، واستدلوا بجواز التأخير لمن اشتغل بأمر الحرب فجزوا أن يكون ذلك عاماً في كل شغل يتعلق بأمر الحرب ولا سيما والزمان زمان التشريع، والبعض الآخر حملوا النهي على غير الحقيقة وأنه كناية عن الحث والاستعجال

(١) ابن القيم، الصواعق المرسله: (٢/٥٦٣ وما بعدها).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠/٢٥٣).

والإسراع إلى بني قريظة، وقد استدل به الجمهور على عدم تأييم من اجتهد؛ لأنه ﷺ لم يعنف أحداً من الطائفتين، فلو كان هناك إثم لعنف من أثم^(١).

٦- اختلافهم لخفاء دلالة بعض النصوص:

قد يختلف العلماء في بعض الأحكام بسبب خفاء دلالة النص عليه؛ لأن «جهات دلالات الأقوال متسعة جداً يتفاوت الناس في إدراكها وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق سبحانه ومواهبه، ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخلياً في ذلك العام ثم قد يتفطن له تارة ثم ينسأه بعد ذلك، وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله، وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحمله اللغة العربية التي بعث الرسول ﷺ بها»^(٢).

٧- اختلافهم لتأويل النص لحجة تكون ضعيفة عند الآخرين:

أي يصرف بعضهم النص على ظاهره لعله أو دليل لا يقبله الآخر لضعفه عنده. مثل اختلافهم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه وإنما أطعمه ربه وسقاه»^(٣). فذهبت المالكية إلى أن من أكل ناسياً فقد بطل صومه ولزمه القضاء، وتأولوا الحديث بأنه خبر واحد مخالف للقاعدة، وحمله بعضهم على التطوع.

قال الشوكاني رحمته الله: (فقالوا - أي الجمهور - من أكل ناسياً فلا يفسد صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة، وقال مالك وابن أبي ليلي والقاسمية: إن من أكل ناسياً فقد بطل صومه ولزمه القضاء، واعتذر بعض المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد مخالف للقاعدة وهو اعتذار باطل، والحديث قاعدة مستقلة في الصيام، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ولرد من شاء ما شاء، وأجاب بعضهم أيضاً بجمل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان، وكذلك قاله ابن القصار، واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان، وهو حمل غير صحيح واعتذار فاسد يرده ما وقع في حديث الباب من التصريح بالقضاء)^(٤).

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٧/٤١٠).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠/٢٤٥).

(٣) البخاري في صحيحه: (٢/٦٨٢) برقم (١٨٣١) ومسلم في صحيحه: (٢/٨٠٩) برقم (١١٥٥).

(٤) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م: (٤/٢٨٣، ٢٨٤).

ويعني بذلك ما رواه الدارقطني رحمته الله عن أبي هريرة رحمته الله بلفظ: «إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فإنما رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه»^(١).

٨- اختلافهم لما يظهر من تعارض دلالات بعض النصوص:

فقد يختلف العلماء بسبب تعارض دلالة النصوص فيما يظهر، فيعتقد بعض العلماء أن تلك الدلالة قد عارضها ما هو مساوٍ لها أو ما هو أقوى منها، مما يقيد النص أو يخصه أو يؤوله أو ينسخه.

ومما ينبغي أن يعلم أنه لا تعارض بين النصوص في أصلها - في غير المنسوخ - وإنما التعارض ينشأ في نظر المجتهد في النصوص.

ومتى ما وجد التعارض فقد اختلف العلماء أيضاً في تقديم الجمع أو الترجيح بين النصوص فذهب الجمهور إلى الجمع، وأنه أولى من الترجيح، وذهبت الحنفية إلى تقديم الترجيح على الجمع.

ومن أمثلة المسائل التي اختلف العلماء فيها بسبب ما يظهر فيها من تعارض الأدلة:
- مسألة لمس الذكر هل هو ناقض للوضوء أم لا لوجود دليلين في المسألة، واختلافهم في طرق الجمع والترجيح بينهما.

قال ابن رشد رحمته الله: (وسبب اختلافهم في ذلك أن فيه حديثين متعارضين: أحدهما الحديث الوارد من طريق بسرة أنها سمعت رسول الله صلوات الله عليه وآله يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»^(٢) وهو أشهر الأحاديث الواردة في إيجاب الوضوء من مس الذكر خرجه مالك في الموطأ، وصححه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، وضعفه أهل الكوفة.

وقد روي أيضاً معناه من طريق أم حبيبة، وكان أحمد بن حنبل يصححه، وقد روي أيضاً معناه من طريق أبي هريرة، وكان ابن السكن أيضاً يصححه ولم يخرج البخاري ولا مسلم.

والحديث الثاني المعارض له: حديث طلق بن علي، قال: «قدمنا على رسول الله صلوات الله عليه وآله وعنده رجل كأنه بدوي فقال: يا رسول الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد أن يتوضأ؟ فقال: وهل هو إلا بضعة منك؟»^(٣)، أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي،

(١) الدارقطني في سننه: (١٧٨/٢) برقم (٢٧).

(٢) ابن ماجه في سننه: (١٦١/١) برقم (٤٧٩).

(٣) أحمد في المسند: (٢٢/٤) برقم (١٦٣٢٩).

وصححه كثير من أهل العلم الكوفيون وغيرهم فذهب العلماء في تأويل هذه الأحاديث أحد مذهبين: إما مذهب الترجيح أو النسخ، وإما مذهب الجمع، فمن رجح حديث بسرة أو رآه ناسخاً لحديث طلق بن علي قال بإيجاب الوضوء من مس الذكر، ومن رجح حديث طلق بن علي أسقط وجوب الوضوء من مسه، ومن رام أن يجمع بين الحديثين أوجب الوضوء منه في حال، ولم يوجب في حال أو حمل حديث بسرة على النذب وحديث طلق بن علي على نفي الوجوب. والاحتجاجات التي يحتج بها كل واحد من الفريقين في ترجيح الحديث الذي رجحه كثيرة يطول ذكرها، وهي موجودة في كتبهم، ولكن نكتة اختلافهم هو ما أشرنا إليه^(١).

- ومثاله أيضاً اختلافهم في حكم البيع مع الشرط: فعن عبد الوارث بن سعيد قال: قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة وابن أبي ليلى وابن شبرمة فسألت أبا حنيفة قلت: ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال: البيع باطل والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته، فقال: البيع جائز والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة فسألته فقال: البيع جائز والشرط جائز، فقلت: يا سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة، فأتيت أبا حنيفة فأخبرته، فقال: لا أدري ما قال، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ «نهى عن بيع وشرط»^(٢) البيع باطل والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته، فقال: لا أدري ما قال، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «أمرني رسول الله ﷺ أن أشترى بريرة فأعتقتها»^(٣) البيع جائز والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قال، حدثني مسعر بن كدام، عن محارب بن دثار، عن جابر بن عبد الله قال: «بعت النبي ﷺ ناقه وشرط لي حملانه إلى المدينة»^(٤) البيع جائز والشرط جائز^(٥).

- ومثاله أيضاً اختلافهم في حكم استقبال أو استدبار القبلة عند قضاء الحاجة:

قال ابن قدامة رحمه الله: (لا يجوز استقبال القبلة في القضاء لقضاء الحاجة في قول أكثر

(١) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: (١/٢٨، ٢٩).

(٢) استغربه النووي وابن أبي الفوارس. انظر: الشوكاني، نيل الأوطار: (٥/٢٧٣) وقال الألباني في السلسلة الضعيفة: (١/٧٠٣): ضعيف جداً، وقال ابن تيمية: هذا حديث باطل ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروى في حكاية منقطعة، انظر: مجموع الفتاوى (١٨/٦٣).

(٣) وهو في البخاري وغيره بالفاظ متقاربة، منها قول عائشة: فاشتريتها فأعتقتها واشترط أهلها أولادها، فقال النبي ﷺ: «الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط» البخاري في صحيحه (٢/٩٧١) برقم (٢٥٧٦).

(٤) معناه رواه البخاري في صحيحه (٢/٨٤٧) برقم (٢٢٧٥)، مسلم في صحيحه (٣/١٢١٩) برقم (٧١٥).

(٥) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ: (٤/٣٣٥).

أهل العلم لما روى أبو أيوب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره ولكن شرقوا أو غربوا- قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحنرف عنها ونستغفر الله -عز وجل-»^(١) متفق عليه، ولمسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها»^(٢).

وقال عروة بن ربيعة وأبو داود: يجوز استقبالها؛ لما روى جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرايته قبل أن يقبض بعام يستقبلها»^(٣)، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وهذا دليل على النسخ فيجب تقديمه.

ولنا: أحاديث النهي وهي صحيحة، وحديث جابر يحتمل أنه رآه في البنيان أو مستتراً بشيء ولا يثبت النسخ بالاحتمال، ويتعين حملة على ما ذكرنا ليكون موافقاً للأحاديث التي نذكرها، فأما في البنيان أو إذا كان بينه وبين القبلة شيء يستره ففيه روايتان: إحداهما لا يجوز أيضاً وهو قول الثوري وأبي حنيفة لعموم الأحاديث في النهي، والثانية: يجوز استقبالها واستدبارها في البنيان، روي ذلك عن العباس وابن عمر رضي الله عنهما وبه قال مالك والشافعي وابن المنذر وهو الصحيح لحديث جابر وقد حملناه على أنه كان في البنيان ... وعن مروان بن الأصغر قال: رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبلاً القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن هذا؟ قال: بلى إنما نهى عن هذا في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس. رواه أبو داود وهذا تفسير لنهي رسول الله ﷺ العام وفيه جمع بين الأحاديث فيتعين المصير إليه.

وعن أحمد أنه يجوز استدبار الكعبة في البنيان والفضاء جميعاً لما روى ابن عمر قال: ((رقيت يوماً إلى بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبلاً الشام مستدبر الكعبة. متفق عليه))^(٤).

ومثاله -أيضاً- اختلافهم في فطر الصائم إذا أحجم أو احتجم:

لما رواه شداد بن أوس أن النبي ﷺ أتى على رجل بالقيح وهو يحتجم في رمضان،

(١) البخاري في صحيحه: (١٥٤/١) رقم (٣٨٦) ومسلم في صحيحه: (٢٢٤/١) رقم (٢٦٤).

(٢) مسلم في صحيحه: (٢٢٤/١) رقم (٢٦٥).

(٣) أبو داود في سننه: (٥٠/١) رقم (١٣).

(٤) ابن قدامة، المغني: (١٨٤/١).

فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(١)، ومعارضته لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله «احتجم وهو صائم»^(٢).

فقال بعض العلماء: إن الحديث الأول منسوخ بالثاني.

قال ابن الأمير الصنعاني رحمته الله عن حديث شداد: (وهو دليل على أن الحجامة تفطر الصائم من حاجم ومحجوم له، وقد ذهب طائفة قليلة إلى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شداد، وذهب آخرون إلى أنه يفطر المحجوم له، وأما الحاجم فإنه لا يفطر عملاً بالحديث هذا في الطرف الأول، فلا أدري ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض، وأما الجمهور القائلون إنه لا يفطر حاجم ولا محجوم له فأجابوا عن حديث شداد هذا بأنه منسوخ؛ لأن حديث ابن عباس متأخر لأنه صحب النبي صلى الله عليه وآله عام حجه، وهو سنة عشر وشداد صحبه عام الفتح، كذا حكى عن الشافعي قال: وتوقي الحجامة احتياطاً أحب إلي.

ويؤيد النسخ ما يأتي في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب، وقد أخرج الحازمي من حديث أبي سعيد مثله، قال أبو محمد بن حزم: إن حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» ثابت بلا ريب، ولكن وجدنا في حديث أنه صلى الله عليه وآله «نهى عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يجرمها إبقاء على أصحابه»^(٣) إسناده صحيح، وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله «رخص في الحجامة للصائم»^(٤) والرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على النسخ سواء كان حاجماً أو محجوماً^(٥).

- وكاختلافهم أيضاً في صلاة المأمومين خلف الإمام يصلي بهم جالساً من عذر هل يصلون قعوداً أم قياماً.

لما روته عائشة رضي الله عنها أنها قالت: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته وهو شاك فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا

(١) أبو داود في سننه: (٧٢١/١) برقم (٢٣٦٩).

(٢) البخاري في صحيحه: (٦٨٥/٢) برقم (١٨٣٦) وأبو داود في سننه: (٧٢٣/١) برقم (٢٣٧٢).

(٣) أبو داود في سننه (٧٢٣/١) برقم (٢٣٧٤) وأحمد في مسنده (٣١٤/٤) برقم (١٨٨٤٢).

(٤) البيهقي في السنن الكبرى (٢٦٤/٤) برقم (٨٠٥٧).

(٥) ابن الأمير، سبل السلام: (١٥٩/٢).

جلوساً»^(١).

وغيره من الأحاديث التي بينت أمر النبي ﷺ للمؤمنين بالصلاة جلوساً إن صلى بهم إمامهم كذلك، وهذا يعارض ما روته عائشة رضي الله عنها قالت: (لما ثقل رسول الله ﷺ جاء بلالٌ يؤذنه بالصلاة، فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قالت: فقلت: يا رسول الله إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى ما قام مقامك لا يسمع الناس، فلو أمرت عمر، فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قالت: فقلت لحفصة: قولي له إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقيم مقامك لا يسمع الناس فلو أمرت عمر، فقالت له، فقال رسول الله ﷺ: «إنكن لأنتن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قالت: فأمرنا أبا بكر يصلي بالناس، قالت: فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله ﷺ من نفسه خفة، فقام يهادى بين رجلين ورجلاه تخطان في الأرض، قالت: فلما دخل المسجد سمع أبو بكر حسه ذهب يتأخر، فأوماً إليه رسول الله ﷺ قم مكانك، فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، قالت: فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله معلقاً على هذا الحديث: (استدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعداً إذا صلى الإمام قاعداً، لكونه رضي الله عنه أقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعد، هكذا قرره الشافعي، وكذا نقله المصنف -البخاري- في آخر الباب عن شيخه الحميدي وهو تلميذ الشافعي، وبذلك يقول أبو حنيفة^(٣) وأبو يوسف والأوزاعي، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك.

وأنكر أحمد نسخ الأمر المذكور بذلك، وجمع بين الحديثين بتنزيلهما على حالتين:

إحداهما: إذا ابتداء الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه، فحينئذ يصلون خلفه قعوداً.

ثانيتهما: إذا ابتداء الإمام الراتب قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طراً ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا، كما في الأحاديث التي في مرض موت النبي ﷺ،

(١) البخاري في صحيحه: (٢٤٤/١) برقم (٦٥٧) ومسلم في صحيحه: (٣٠٨/١) برقم (٤١١).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢٥١/١) برقم (٦٨١) ومسلم في صحيحه: (٣١١/١) برقم (٤١٨).

(٣) شمس الدين السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت: (٢١٣/١).

فإن تقريره لهم على القيام دلّ على أنه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة؛ لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بهم قائماً وصلّوا معه قياماً، بخلاف الحالة الأولى، فإنه ﷺ ابتدأ الصلاة جالساً، فلما صلوا خلفه قياماً أنكر عليهم، ويقوي هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ لا سيما وهو في هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين؛ لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعداً وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى إمامه قاعداً، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضي وقوع النسخ مرتين وهو بعيد... إلى أن قال: وقع في مرسل عطاء بعد قوله: وصلى الناس وراءه قياماً، فقال النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صليتُم إلا قعوداً فصلوا قعوداً»^(١) وهذه الزيادة تقوي ما قال ابن حبان إن هذه القصة كانت في مرض موت النبي ﷺ ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعداً لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالإعادة، لكن إذا نسخ الوجوب يبقى الجواز، والجواز لا ينافي الاستحباب فيحمل أمره الأخير بأن يصلوا قعوداً على الاستحباب؛ لأن الوجوب قد رفع بتقريره لهم وترك أمرهم بالإعادة هذا مقتضى الجمع بين الأدلة وبالله التوفيق»^(٢).

٩- اختلافهم بسبب طرق الجمع والترجيح عند التعارض:

قد ينشأ الاختلاف في طرق الجمع والترجيح نفسها، وهي من أدق طرق الاستدلال التي يظهر فيها مدى تفاوت العلماء في العلوم والفهوم، فما قد يهتدي إليه مجتهد من أوجه الجمع أو الترجيح قد لا يوفق إليه آخر.

قال ابن حزم رحمته: (وقد يبلغ الرجل مما ذكرنا حديثان ظاهرهما التعارض فيميل إلى أحدهما دون الثاني بضرب من الترجيحات، ويميل غيره إلى الحديث الذي ترك هذا بضرب من تلك الترجيحات كما روي عن عثمان في الجمع بين الأختين حرمتها آية وأحلتها آية^(٣))، وكما مال ابن عمر إلى تحريم نساء أهل الكتاب جملة بقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلِأُمَّةٍ مُّؤْمِنَةٍ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ

(١) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ: (٤٥٨/٢) برقم (٤٠٧٤).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: (١٧٧/٢).

(٣) يعني قوله تعالى في الأمة فالآية المحللة ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾، والمحرمة: ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾. انظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر

يَذْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿البقرة: ٢٢١﴾ قال: (ولا أعلم شركاً أعظم من قول المرأة إن عيسى ربها) وغلب ذلك على الإباحة المنصوصة في الآية الأخرى، وكما جعل ابن عباس عدة الحامل آخر الأجلين من وضع الحمل أو تمام أربعة أشهر وعشر، وكما تأول بعض الصحابة في الحُمُر الأهلية أنها إنما حرمت لأنها لم تخمس، وتأول آخر منهم أنها حرمت؛ لأنها همولة الناس، وتأول آخر منهم أنها حرمت لأنها كانت تأكل العذرة وقال بعضهم: بل حرمت لعينها^(١).

١٠- اختلافهم في فهم دلالة بعض النصوص تبعاً لسبب نزولها أو ورودها:

فقد يكون اختلافهم في دلالة النص راجع إلى سبب نزول الآية أو سبب ورود الحديث؛ إذ معرفة سبب النزول أو الورد يكشف عن وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، وهذا يساعد على الوقوف على معنى النص وإزالة الإشكال عنه.

قال السيوطي رحمته: (قال الواحدي: لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها)^(٢).

وقال ابن دقيق العيد رحمته: (بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن)^(٣).

وقال ابن تيمية رحمته: (معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب)^(٤).

فمثلاً قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]. ظاهر لفظها لا يقتضي أن السعي فرض، وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيته تمسكاً بذلك، وقد ردت عائشة رضي الله عنها على عروة بن الزبير هذا الفهم ببيان سبب نزول الآية في فهمه ذلك بسبب نزولها وهو (أن الصحابة تأثموا من السعي بينهما لأنه من عمل الجاهلية فنزلت)^(٥).

(١) ابن حزم، الإحكام: (٢/٢٤٨).

(٢) السيوطي، الإقتان: (١/٧٨).

(٣) المصدر نفسه: (١/٨٨).

(٤) المصدر نفسه: (١/٨٨).

(٥) المصدر نفسه: (١/٨٨).

المطلب الرابع

عدم ورود نص في المسألة

ومن الأسباب العلمية للخلاف بين العلماء انعدام النص الشرعي في المسألة؛ وإذا انعدم النص جاء الرأي وإذا كان الرأي وقع الاختلاف.

ولا يتصور أن تأتي الشريعة وتنص على كل جزئية متجددة على وجه الخصوص؛ إذ الحوادث والوقائع لا تزال متجددة في الناس وغير متناهية إلى قيام الساعة.

وإنما جاءت بأحكام خاصة وعامة شملت أمور الدنيا والآخرة.

وما يستجد من وقائع ومسائل لا بد وأن يندرج تحت القواعد الكلية والأحكام العامة التي جاءت بها النصوص الشرعية.

قال الشاطبي رحمته الله: (الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها وإنما أتت بأمر كلية وعبارات مطلقة تتناول أعداداً لا تنحصر)^(١).

ومن هنا ينشأ الاختلاف بين العلماء في كثير من المسائل حيث يجتهد كل منهم في استنباط حكم الواقعة مسترشداً بنصوص الشرع وقواعده وأصوله الجامعة، ملحقاً النظائر بنظائرها، وراداً الأشباه إلى ما يشبهها، وهذا مما تتفاوت وتختلف فيه الفهوم والآراء.

قال الشافعي رحمته الله: (الرأي إذا كان تفرق فيه)^(٢) أي أن التفرق والاختلاف في أحكام المسائل يكون عند وجود الرأي الإنساني؛ أما إذا ورد النص فيكون به الإجماع ولا قياس ولا اجتهاد معه.

قال ابن القيم رحمته الله: (الاجتهاد إنما يعمل به عند عدم النص، فإذا تبين النص فلا اجتهاد إلا في إبطال ما خالفه)^(٣).

والاجتهاد والقياس في معارضة النص قياس واجتهاد فاسد، وأول من سن هذا القياس والرأي الفاسد الذي يعارض خطاب الشارع هو إبليس -لعنه الله- كما بين

(١) الشاطبي، الموافقات: (٩٢/٤).

(٢) انظر: الشافعي، الأم: (٢٧٩/٧).

(٣) ابن القيم، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: (١٧٠/١).

ذلك الله سبحانه بقوله: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

قال البغوي رحمته: (قال ابن عباس رحمته: أول من قاس إبليس فأخطأ القياس فمن قاس الدين بشيء من رأيه قرنه الله مع إبليس...) ^(١).

وقال الشهرستاني رحمته: (إن أول شبهة وقعت في الخليقة شبهة إبليس -لعنه الله- مصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص، واختياره الهوى في معارضة الأمر، واستكباره بالمادة التي خلق منها) ^(٢).

وشبهة إبليس في معارضة خطاب الله بالرأي تلبس بها اليوم كثير من المسلمين، بل من المنتسبين إلى العلم والدعوة إلى الله، فكم من آراء تصادر بها نصوص الشريعة اتباعاً للهوى واستكباراً على الشرع.

يعارض النقل الصحيح بما يظن أنه عقل وهو غاية الجهالة والضلالة، مما أدى بالكثير إلى أن يتعبد بمدارك العقول لا بموارد النصوص.

وكل رأي في مقابلة النص لقياس أو مصلحة يظنها صاحبها هو رأي وقياس واجتهاد فاسد معارض للشرع ومناقض لصريح العقل؛ لأن النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح البتة، ولا يكون الاجتهاد إلا عند عدم النص ويكون عند ذلك ضرورة ولازماً من لوازم الشريعة الإسلامية، وقد كان الصحابة -رضوان الله عليهم- إذا جد فيهم أمر احتاجوا لبيان حكمه الشرعي، ولم يجدوا فيه نصاً من كتاب الله أو سنة رسول الله صلوات الله وسلاماته اجتهد فيه كل واحد من علماء الصحابة، وأعمل فكره في دلالة نصوص الكتاب والسنة المنطوقة والمفهومة، وبنى اجتهاده وقياسه على الكتاب والسنة، ولربما اجتمعوا له وتشاوروا فيه فما أجمعوا عليه.

فمن ميمون بن مهران رحمته قال: (كان أبو بكر رحمته إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي به بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب، وعلم من سنة رسول الله صلوات الله وسلاماته في ذلك سنة قضى بها، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين، أنا في كذا وكذا، فهل علمتم أن رسول الله صلوات الله وسلاماته قضى في ذاك قضاءً؟ فربما اجتمع عليه نفر، كلهم

(١) البغوي، الحسين بن مسعود الفراء، معالم التنزيل، تحقيق: عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت: (١٥٠/٢).

(٢) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ: (١٥/١).

يذكر فيه عن رسول الله ﷺ قضاءً، فإن أعياءه أن يجد فيه سنة رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإن أجمع رأيهم على شيء قضى به.

وكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك؛ فإن أعياءه أن يجد في القرآن والسنة نظر هل كان فيه لأبي بكر رضي الله عنه قضاء؟ فإن وجد أبا بكر رضي الله عنه قضى فيه بقضاء قضى به، وإلا دعا رؤوس الناس، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى به^(١).

ولربما اجتهد المجتهد منهم في المسألة التي لا نص فيها واجتهد غيره فيها فتباينت آراؤهم فيها.

- كاختلافهم في مسألة إرث الجد مع الأخوة إذ لم يرد في ذلك نص، فمنهم من رأى الجد أقرب إلى المتوفى من الأخوة فحجبهم به، ومنهم من رأى أنه مع الأخوة يدلون إلى الميت بالأب فشركهم معه، وقد استمر اختلاف العلماء في هذه المسألة من بعد الصحابة وإلى اليوم.

قال ابن رجب رحمته الله: (وإن كانوا - أي الأخوة - لأب أو لأبوين فقد اختلف العلماء في حكم ميراثهم قديماً وحديثاً، فمنهم من أسقط الأخوة بالجد مطلقاً كما أسقطوه بالأب، وهذا قول الصديق ومعاذ، وابن عباس، وغيرهم، واستدلوا بأن الجد أب في كتاب الله - عز وجل -، فيدخل في مسمى الأب في الموارث، كما أن ولد الولد ولد ويدخل في مسمى الولد عند عدم الولد بالاتفاق، وبأن الأخوة إنما يرثون مع الكلاله فيحجبهم الجد كالأخوة من الأب، وبأن الجد أقوى من الأخوة لاجتماع الفرض والتعصيب له من جهة واحدة، فهو كالأب وحينئذ يدخل في عموم قوله رضي الله عنه: «فما بقي فلأولى رجل ذكر»، ومنهم من شرك بين الأخوة والجد وهو قول كثير من الصحابة، وأكثر الفقهاء بعدهم على اختلاف طويل بينهم في كيفية التشريك بينهم في الميراث، وكان من السلف من يتوقف في حكمهم ولا يجيب فيهم بشيء لاشتباه أمرهم وإشكاله)^(٢).

وقال ابن قدامة رحمته الله: (اختلفوا في الجد مع الأخوة والأخوات للأبوين أو للأب، ولا خلاف بينهم في إسقاطه بني الأخوة وولد الأم ذكرهم وأنثاهم.

(١) الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم ولي الله، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ: (ص ٥١) والشيرازي، إبراهيم بن علي الفيروزابادي، التبصرة في أصول الفقه، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ: (ص ٤٢٦).

(٢) ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين، جامع العلوم والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م: (ص ٤٠٦).

وذهب الصديق رحمته الله إلى أن الجد يسقط جميع الأخوة والأخوات من جميع الجهات كما يسقطهم الأب، وبذلك قال ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وروي ذلك عن عثمان وعائشة، وأبي بن كعب، وأبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى، وأبي هريرة رحمته الله.
وحكي أيضاً عن عمران بن حصين وجابر بن زيد، وبه قال قتادة وإسحاق، وأبو ثور، ونعيم بن حماد، وأبو حنيفة، والمزني، وابن شريح، وابن اللبان، وداود وابن المنذر.
وكان علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رحمته الله يورثونهم معه، ولا يحجبونهم به، وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد؛ لأن الأخ ذكر يعصب أخته فلا يسقطه الجد كالابن، ولأن ميراثهم ثبت بالكتاب فلا يحجبون إلا بنص أو إجماع أو قياس، وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون، ولأنهم تساوا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه، فإن الأخ والجد يدلان بالأب الجد أبوه والأخ ابنه، وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الأبوة، بل ربما كانت أقوى، فإن الابن يسقط تعصيب الأب، ولذلك مثله علي رحمته الله بشجرة أنبتت غصناً فانفرد منه غصنان كل واحد منهما إلى الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة، ومثله زيد بواد خرج منه نهر انفرد منه جدولان كل واحد منهما إلى الآخر أقرب منه إلى الوادي.

واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رحمته الله بقول النبي صلوات الله وسلامته عليه: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى عصبه ذكر»^(١).

والجد أولى من الأخ بدليل المعنى والحكم.

أما المعنى فإن له قرابة إيلاد، وبعضه كالأب.

وأما الحكم فإن الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الأب، والأخوة والأخوات يسقطون بثلاثة، ويجمع له بين الفرض والتعصيب كالأب وهم ينفردون بواحد منهما، ويسقط ولد الأم وولد الأب يسقطون بهم بالإجماع، إذا استغرقت الفروض المال وكانوا عصبه، وكذلك ولد الأبوين في المشتركة عند الأكثرين.

ولأنه لا يعيل ابن ابنه، ولا يحد بقذفه، ولا يقطع بسرقة ماله، ويجب عليه نفقته، ويمنع دفع زكاته إليه كالأب سواء، فدل ذلك على قوته.

فإن قيل: فالحديث حجة في تقديم الأخوات؛ لأن فروضهن في كتاب الله فيجب أن

(١) البخاري في صحيحه: (٢٤٧٨/٦) برقم (٦٣٥٦) ومسلم في صحيحه: (١٢٣٣/٣) برقم (١٦١٥).

تلحق بهن فروضهن ويكون للجد ما بقي.

فالجواب أن هذا الخبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الإناث، أو نقول هو حجة في الجميع، ولا فرض لولد الأب مع الجد؛ لأنهم كلاله، والكلاله اسم للوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذاً فرض.

حجة أخرى: قالوا: الجد أب فيحجب ولد الأب كالأب الحقيقي، ودليل كونه أباً قوله - تعالى -: ﴿مِثْلَ آبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨] وقول يوسف - عليه السلام -: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِثْلَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨].

وقال النبي ﷺ: «ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً»^(١)، وقال: «سام أبو العرب، وحام أبو الحبش»^(٢)، وقال: «نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا ننتفي من أبنينا»^(٣).

قال الشاعر:

إنابني نهشل لا ندعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناء يشرينا^(٤)

فوجب أن يحجب الأخوة كالأب الحقيقي، يحقق هذا أن ابن الابن وإن سفل يقوم مقام أبيه في الحجب، كذلك أبو الأب يقوم مقام ابنه، ولذلك قال ابن عباس: (ألا يتقي الله زيد؟ يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أباً)، ولأن بينهما إيلاداً وبعضية وجزئية وهو يساوي الأب في أكثر أحكامه فيساويه في هذا الحجب.

يحققه أن أبا الأب وإن علا يسقط بني الأخوة، ولو كانت قرابة الجد والأخ واحدة لوجب أن يكون أبو الجد مساوياً لبني الأخ لتساوي درجة من أدليا به، والله أعلم^(٥).

فانظر في خلاف الصحابة ومن بعدهم في هذه المسألة التي عدم فيها النص من الكتاب والسنة، وكيف كل فريق استدلل لقوله وأرجعه إلى ما يشبهه من الأحكام المنصوص عليها وسلك كل فريق لمذهبه من مسالك الاستدلال ما رأيت.

بل لربما اجتهد الواحد منهم في المسألة واختلف مع نفسه حيث يرجع عن اجتهاده

(١) البخاري في صحيحه: (١٠٦٢/٣) برقم (٢٧٤٣).

(٢) الترمذي في سننه: (٣٦٥/٥) برقم (٣٢٣١) وأحمد في المسند: (٧٢٥/٥) برقم (٣٩٣١).

(٣) ابن ماجه في سننه: (٨٧١/٢) برقم (٢٦١٢) والطبراني في المعجم الكبير: (٢٨٦/٢) برقم (٢١٩١).

(٤) الجراوي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام، الحماسة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م: (٦٢٧/١).

(٥) ابن قدامة، المغني: (٦٤/٧).

السابق إلى اجتهاد آخر ظهرت له قوته، كما فعل عمر رضي الله عنه في المسألة المشهورة عند الفرضيين بالمشتركة، حيث قضى فيها بقضاء غير الذي قضاه في العام الأول.

فمن الحكم بن مسعود رضي الله عنه قال: (شهدت عمر أشرك الأخوة من الأب والأم مع الأخوة من الأم في الثلث، فقال له رجل: وقد قضيت في هذا عام الأول بغير هذا، قال: وكيف قضيت؟ قال: جعلته للأم ولم تجعل للأخوة من الأب والأم شيئاً، قال: ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي)^(١).

وليس اجتهادهم فيما لا نص فيه هو محض الرأي أو القول بالهوى والتشهي، كما قد يظنه بعض الجهلة، وإنما ((الاجتهاد بذل الوسع في طلب الأمر وهو افتعال من الجهد والطاقة، والمراد به رد القضية التي تعرض للحاكم من طريق القياس إلى الكتاب والسنة ولم يُرد الرأي الذي يراه من قبل نفسه عن غير حمل على كتاب وسنة))^(٢).

وقال الخطابي رضي الله عنه في تعريف الاجتهاد: (لم يرد به الرأي الذي يسبح له - أي مجتهد - من قبل نفسه أو يخاطر بباله على غير أصل من كتاب وسنة بل أراد به رد القضية إلى معنى الكتاب والسنة من طريق القياس)^(٣).

وعرف الراغب الأصفهاني رضي الله عنه الرأي الذي يبني على الاجتهاد بقوله: (اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة الظن)^(٤).

فالقول في الدين بالرأي الذي لا يعتمد على الشرع وغلبة الظن وإنما بمجرد الرأي المحض القائم على الهوى والتشهي لا ينتحله عالم من علماء المسلمين البتة.

وما وجد من ذم العلماء والسلف للرأي وأهله فإنهم لا يعنون به الرأي الذي صدر عن فهم وعقل للأحكام بالاعتماد على نصوص الشرع، وإنما ذموا من توجه إلى التخريج على أصل رجل من المسلمين المتقدمين، وحمل النظر على النظر من كلامه والرد إلى أصل من أصوله دون تتبع الآيات والأحاديث والآثار في ذلك.

(١) ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ: (٢٤٧/٦).

(٢) ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، وآخر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م: (٤٤٨/١).

(٣) انظر: المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت: (٤٦٤/٤).

(٤) الراغب، المفردات: (ص ٢٠٩).

المطلب الخامس

وضع اللغة العربية

لا تدرك معاني الألفاظ إلا بمعرفة لغتها؛ وما وضعت إلا للإبانة عن المعاني.
ومعرفة دلالات نصوص الكتاب والسنة ومعانيها متوقف على معرفة اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم وتكلم بها النبي ﷺ.

قال الشاطبي رحمه الله: (الشريعة عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم؛ لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز)^(١).

وقد تميزت اللغة العربية بسعة ألفاظها ووفرة معانيها واختلاف أوجه إعرابها، وتعدد أساليب خطابها، وتراوحت دلالات ألفاظها بين ما يسمى الحقيقة والمجاز، وبين العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والاشتراك والتشابه.

وكل من هذه الدلالات تتباين قوتها في الدلالة على معنى اللفظ، فمنها الدلالة القطعية التي لا مثار فيها للخلاف، ومنها الدلالة الظنية التي تحمل معنى متبادراً من اللفظ، وإلى جانب هذا المعنى تحمل معاني أخرى قد تكون متساوية في قوة الدلالة، وقد تكون متفاوتة في ذلك.

كما أن الشرع أو العرف قد يأتي فينقل الأسماء إلى معانٍ غير معانيها في اللغة كما مر معنا^(٢).

كل هذا يؤدي إلى اختلاف العلماء في استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة، بل إن معظم الخلاف بين العلماء في شتى الفنون ناتج عن اختلافهم في معاني الألفاظ الدالة عليها.

قال ابن خلدون رحمه الله: (الفقه معرفة أحكام الله - تعالى - في أفعال المكلفين بالوجوب والخطر والندب والكراهة والإباحة وهي متلقاة من الكتاب والسنة، وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه. وكان السلف يستخرجونها من تلك الأدلة على اختلاف فيما بينهم، ولا بد من وقوعه ضرورة، فإن الأدلة غالبها من النصوص وهي بلغة العرب، وفي اقتضاءات ألفاظها الكثير من معانيها،

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١١٥).

(٢) انظر: ص (١٢٨).

وخصوصاً الأحكام الشرعية اختلاف بينهم معروف^(١).

وأمثلة ما اختلف فيه العلماء بسبب اللغة كثيرة منها الألفاظ المشتركة التي تعددت واختلفت معانيها، أو كان لها أكثر من معنى لكن بعضها يندرج تحت البعض الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء)^(٢).

ومن الألفاظ المشتركة بين معان مختلفة لفظ القراء في قوله - تعالى -: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَنْرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فاختلف العلماء في المراد من القراء، هل هو الحيض أو الطهر، وبناءً على ذلك اختلفوا في مدة عدة المطلقة.

قال ابن كثير رحمته: (وقد اختلف السلف والخلف والأئمة في المراد بالأقراء ما هو على قولين:

أحدهما: أن المراد بها الأطهار... وروي مثله عن ابن عباس، وزيد بن ثابت، وسالم، والقاسم، وعروة، وسليمان بن يسار، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وأبان بن عثمان، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة، والزهري، وبقية الفقهاء السبعة، وهو مذهب مالك والشافعي وغير واحد، وداود وأبي ثور، وهو رواية عن أحمد، واستدلوا عليه بقوله - تعالى -: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] أي: في الأطهار، ولما كان الطهر الذي يطلق فيه محتسباً دل على أنه أحد الأقراء الثلاثة المأمور بها، ولهذا قال هؤلاء: إن المعتدة تنقضي عدتها وتبين من زوجها بالطعن في الحيضة الثالثة، وأقل مدة تصدق فيها المرأة في انقضاء عدتها اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان.

القول الثاني: أن المراد بالأقراء الحيض، فلا تنقضي العدة حتى تطهر من الحيضة الثالثة، زاد آخرون وتغتسل منها، وأقل وقت تصدق فيه المرأة في انقضاء عدتها ثلاثة وثلاثون يوماً ولحظة.

وهكذا روي عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان، وعلي، وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وابن مسعود، ومعاذ، وأبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، وعلقمة والأسود، وإبراهيم، ومجاهد،

(١) ابن خلدون، المقدمة: (١/٥٦٣).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٧/٦٦٤).

وعطاء، وطاووس، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ومحمد بن سيرين، والحسن، وقتادة، والشعبي، والربيع، ومقاتل بن حيان والسدي، ومكحول، والضحاك، وعطاء الخراساني أنهم قالوا: (الأقراء: الحيض)، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وأصح الروايتين عن الإمام أحمد بن حنبل، وحكى عنه الأثرم أنه قال: الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: الأقراء الحيض، وهو مذهب الثوري، والأوزاعي، وابن أبي ليلي، وابن شبرمة، والحسن بن صالح بن حي، وأبي عبيد، وإسحاق بن راهويه.

ويؤيد هذا ما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي من طريق المنذر بن المغيرة عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أن رسول الله ﷺ قال لها: «دعي الصلاة أيام أقرائك»^(١)، فهذا لو صح لكان صريحاً في أن القرء هو الحيض، ولكن المنذر هذا قال فيه أبو حاتم: مجهول ليس بمشهور، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن جرير: (أصل القرء في كلام العرب الوقت لمجيء الشيء المعتاد مجيئه في وقت معلوم ولإدبار الشيء المعتاد إدباره لوقت معلوم، وهذه العبارة تقتضي أن يكون مشتركاً بين هذا وهذا، وقد ذهب إليه بعض الأصوليين، والله أعلم) وهذا قول الأصمعي أن القرء هو الوقت.

وقال أبو عمرو بن العلاء: (العرب تسمي الحيض قرءاً، وتسمي الطهر قرءاً، وتسمي الحيض والطهر جميعاً قرءاً).

وقال الشيخ أبو عمر بن عبد البر: (لا يختلف أهل العلم بلسان العرب والفقهاء أن القرء يراد به الحيض، ويراد به الطهر، وإنما اختلفوا في المراد من الآية ما هو، على قولين)^(٢).

فتنتهي عدة المطلقة عندما تدخل في الحيضة الثالثة على المذهب الأول، وعلى المذهب الثاني تنتهي بانتهاء الحيضة الثالثة، فتكون مدة العدة في المذهب الأول أقصر منها في الثاني، وعلى انتهاء العدة تترتب كثير من الأحكام كالخطبة والزواج والإرث وغير ذلك، وهذا الاختلاف كله سببه أن لفظ القرء في اللغة العربية من الألفاظ المشتركة بين معان مختلفة.

(١) الدارقطني في سننه (٢١٢/١) برقم (٣٦)، من طريق حبيب بن ثابت عن عروة، النسائي، أحمد بن شعيب في سننه، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م: (١/١٢١) برقم (٢/١) بلفظ: «فانظري إذا أتاك قرؤك فلا تصلي..».

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (١/٣٦٣).

- وبعض الألفاظ المشتركة تكون بين معانٍ متنوعة يندرج بعضها تحت البعض الآخر، مثل لفظ الصعيد، في قوله تعالى: ﴿فَنَيْمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ [النساء: ٤٣].

واختلف العلماء بناءً على ذلك في المراد من الصعيد على أقوال، ولاختلافهم في معنى الصعيد اختلفوا فيما يجزئ التيمم به على مذاهب بينها الحافظ ابن عبد البر رحمته بقوله: (واختلفوا في الصعيد:

فقال مالك وأصحابه: الصعيد وجه الأرض، ويجوز التيمم عند مالك بالحصباء والجبل والرمل والتراب، وكل ما كان وجه الأرض.

وقال أبو حنيفة وزفر: يجوز أن يتيمم بالنورة والحجر والزرنين والحص والطين والرخام، وكل ما كان من الأرض.

وقال الأوزاعي: يجوز التيمم على الرمل.

وقال الثوري، وأحمد بن حنبل: يجوز التيمم بغبار الثوب واللبد.

ولا يجوز عند مالك التيمم بغبار اللبد والثوب، وذكر ابن خويزمناد قال: الصعيد عندنا وجه الأرض، وكل أرض جائز التيمم عليها صحراء كانت أو معدناً أو تراباً، قال: وبذلك قال أبو حنيفة، والأوزاعي، والثوري، والطبري قال: ويجوز التيمم عند مالك على الحشيش إذا كان دون الأرض، واختلفت الرواية عنه في التيمم على الثلج فأجازه مرة ومنع منه أخرى، قال: وكل صعيد على وجه الأرض فهو صعيد، ومن حجته في ذلك قول الله - عز وجل -: ﴿صَعِيداً جُرُزاً﴾ [الكهف: ٨]، يعني أرضاً غليظة لا تنبت شيئاً وصعيداً زلقاً، وقال رسول الله ﷺ: «يحشر الناس على صعيد واحد»^(١). أي: أرض واحدة.

وقال الشافعي وأبو يوسف وداود: الصعيد التراب، ولا يجزي عندهم التيمم بغير التراب، وقال الشافعي: لا يقع صعيد إلا على تراب ذي غبار، فأما الصحراء الغليظة والرقيقة والكثيب أو الغليظ فلا يقع عليه اسم صعيد، وقال أبو ثور: لا يتيمم إلا بتراب أو رمل. قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن التيمم بالتراب ذي الغبار جائز، وقال رسول الله ﷺ: «جعلت لنا الأرض مسجداً وتربتها طهوراً»^(٢) وهو يقضي على قوله: «مسجداً وطهوراً» ويفسره، والله أعلم^(٣).

(١) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ: (٣/١٦٩) برقم (٣٢٤٤).

(٢) مسلم في صحيحه: (١/٣٧١) برقم (٥٢٢) من حديث حذيفة.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد: (١٩/٢٩٠، ٢٩١).

- ولم يقتصر تنوع وتعدد المعاني في اللغة العربية على الكلمات، وإنما شمل الحروف كذلك، وللاختلاف في دلالة بعض الحروف اختلف العلماء في كثير من الأحكام، كاختلافهم في معنى حرف (أو) هل هو للتخيير أو للتفصيل في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

وللاختلاف في معنى حرف «أو» في الآية اختلف العلماء في نوع عقوبة المحارب.

قال ابن عبد البر رحمته: (وأما اختلاف العلماء في جزاء المحاربين هل هو على قدر الاستحقاق أم على تخيير الإمام؟

فروي عن ابن عباس ومجاهد والحسن وسعيد بن المسيب وعطاء وإبراهيم أن الإمام مخير يحكم فيهم بما شاء من الأوصاف التي ذكر الله -عز وجل- في الآية من القتل أو الصلب أو القطع أو النفي.

و((أو)) عند هؤلاء للتخيير.

وممن قال بذلك: مالك والليث وأبو ثور.

قال مالك: ذلك إلى اجتهاد الإمام يستشير بذلك أهل العلم والرأي والفضل على قدر جرم المحارب وإفساده، وليس ذلك إلى سوى الإمام...

والقول الثاني: أن الحكم في المحارب أنه إن قتل قُتل، وإن أخذ المال وقتل قتل وصلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف، وإن أخاف السبيل فقط لم يكن عليه غير النفي.

وروي هذا أيضاً عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وإبراهيم النخعي والحسن البصري.

وهو قول أبي مجالد والضحاك وسعيد بن جبيرة وقتادة، وهو قول أهل العلم.

و(أو) عند هؤلاء للتفصيل.

وإلى هذا ذهب الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وأصحابهما والثوري وأحمد

وإسحاق^(١).

(١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م: (٥٥٢/٧).

المطلب السادس

التقعيد الأصولي

إذا كان علم قواعد التحديث هو الذي يحقق لنا صحة الدليل والنقل من جهة السنة النبوية، فإن علم أصول الفقه هو الذي يحقق لنا النظر المحقق الصحيح في نصوص الكتاب والسنة؛ لأنه الفن الذي يبحث في أدلة الأحكام وشرائطها وطرق تطبيقها وكيفية الاستدلال بها.

أي أن فهم مراد الله ومراد رسوله ﷺ لا يحصل للمتعاظمي مع نصوص الكتاب والسنة إلا بهذا الفن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (المقصود من أصول الفقه أن يفقه مراد الله بالكتاب والسنة)^(١).

وكل من استنبط الأحكام الشرعية من غير ضوابط التلقي والفهم والاستدلال التي يقرها جملة علم أصول الفقه يكون نظره في النصوص نظراً فاسداً، ويخبط في استنباطه خبط عشواء، ويفسد الدين، وإن ظن نفسه يصلح؛ لأن أحكام الشريعة لا تستخرج إلا على قواعد وأصول شرعية مضبوطة ومبنية على أسس علمية صحيحة.

فالقواعد الأصولية هي المنهج الذي لا بد للفقيه والعالم أن يسير عليه في استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة.

وقد اختلف الأصوليون في حجية بعض الأدلة الإجمالية، واختلفوا في تقرير بعض القواعد الأصولية من طرق دلالات الألفاظ وقوتها وطرق التعارض والترجيح وغيرها من قواعد الأصول، والتي أفضى الخلاف فيها بين الأصوليين إلى اختلاف العلماء في الفروع الفقهية المستنبطة وفق تلك القواعد^(٢). كاختلافهم في قاعدة ((الأمر بعد الحظر)) ما دلالة؟ هل يفيد الوجوب أم الإباحة؟^(٣). أم ما كان عليه الأمر قبل الحظر؟ مما يؤدي تطبيق القاعدة إلى خلاف كبير في الفروع بحسب ما تكون القاعدة عليه عند كل طرف.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤٩٧/٢٠).

(٢) انظر: الحن، مصطفى سعيد، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م: (ص١٢٧) وما بعدها.

(٣) انظر: الزركشي، البحر المحيط: (٢/٢١١).

وكاختلافهم في حجية القياس الذي هو إلحاق ما لا نص فيه بما فيه نص في الحكم ولاشتراكهما في علة هذا الحكم^(١)، فذهب جمهور العلماء إلى حجية القياس وخالفهم في ذلك الظاهرية، حيث قالوا ببطلان القياس وعدم اعتباره دليلاً تثبت به الأحكام الشرعية^(٢).

قال النووي رحمته الله عن تجويز القياس: (وهو مذهب العلماء كافة، ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهر)^(٣).

وترتب على ذلك خلافهم مع الجمهور في كثير من الأحكام المبنية على ذلك.

منها: خلاف الظاهرية للجمهور في حكم ربا الفضل في غير الستة الأصناف المذكورة في عدة أحاديث منها: ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله أنه قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبرُّ بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٤).

فقالت الظاهرية: لا ربا في غير هذه الستة الأصناف بناء على أصلهم في نفي القياس وعدم الاحتجاج به.

وقال جمهور العلماء: حرمة الربا تتعدى هذه الأصناف إلى غيرها مما شاركها في العلة، ثم إنهم اختلفوا فيما بينهم في تحديد هذه العلة اختلافاً كبيراً لاختلافهم في إدراك المناسبة بين الحكم وبين الوصف الذي علّق الشارع عليه في هذه الأصناف.

قال النووي رحمته الله: (والأحاديث فيه -أي في الربا- كثيرة مشهورة ونصّ النبي صلوات الله عليه وآله في هذه الأحاديث على تحريم الربا في ستة أشياء: الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح، فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناءً على أصلهم في نفي القياس.

وقال جميع العلماء سواهم لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة، واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، فقال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة، قال: والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة فيتعدى

(١) ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر: (ص ٢٧٥).

(٢) انظر: ابن حزم، المحلى: (١/٥٨-٦٠) وتفسير القرطبي: (١/١٧٢).

(٣) النووي، شرح مسلم: (٧/٩٢).

(٤) مسلم في صحيحه: (٣/١٢١٠) برقم (١٥٨٧).

الربا منها إلى كل مطعوم.

وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي رحمته، وقال في الأربعة العلة فيها كونها تدخر للقوت وتصلح له فعداه إلى الزبيب لأنه كالتمر، وإلى القطنية لأنها في معنى البر والشعير.

وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة الوزن، وفي الأربعة الكيل فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كاللحم والأشنان وغيرهما، وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين؛ فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن، وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً ومؤجلاً وذلك كبيع الذهب بالحنطة وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل^(١).

مثال آخر وهو مفهوم المخالفة أي إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه، والذي يسمى دليل الخطاب^(٢) يختلف في حجته عند الأصوليين مما ترتب عليه خلاف في الأحكام المتعلقة به عند الفقهاء.

فذهب أبو حنيفة إلى عدم الاحتجاج بمفهوم المخالفة، وذهب الجمهور إلى اعتباره؛ ونشأ عن ذلك خلاف واسع في الفروع من ذلك:

- اختلاف العلماء في حكم النخل إذا بيع قبل تأبيره^(٣) الوارد في الحديث الذي رواه ابن عمر رحمتهما أن رسول الله صلوات الله وسلامته عليه قال: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع»^(٤).

فذهب جمهور العلماء إلى أن الثمرة للبائع إلا إذا اشترطها المشتري لنفسه عملاً بمنطوق الحديث.

وأما قبل التأبير فالثمره للمشتري أخذاً بمفهوم المخالفة.

وخالف أبو حنيفة فقال: هي للبائع قبل التأبير وبعده إلا أن يشترطها المشتري.

قال ابن الأمير الصنعاني رحمته: (دل الحديث على أن الثمرة بعد التأبير للبائع وهذا منطوقه ومفهومه أنها قبله للمشتري، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملاً

(١) النووي، شرح مسلم: (٩/١١).

(٢) الأمدى، الأحكام: (٧٨/٣).

(٣) تأبيره: تلقيحه. انظر: الفيومي، المصباح المنير: (١/١).

(٤) البخاري في صحيحه: (٧٦٨/٢) برقم (٢٠٩٠) ومسلم في صحيحه: (١١٧٢/٣) برقم (١٥٤٣).

بظاهر الحديث.

وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعده، فعمل بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم بناءً على أصله من عدم العمل بمفهوم المخالفة^(١).

- مثال ثالث وهو اختلاف الأصوليين في حمل العام على الخاص عند التعارض بناءً على اختلافهم في دلالة العام هل هي ظنية أم قطعية مع اتفاقهم على أن دلالة الخاص قطعية وقد ترتب على ذلك خلاف في الأحكام المتعلقة بذلك عند الفقهاء.

فذهب الحنفية خلافاً للجمهور إلى أن العام لا يحمل على الخاص عند التعارض؛ لأن دلالة العام قطعية عندهم، وعند تعارضهما يلجأ إلى الترجيح بين الخاص والعام كالترجيح بين أي دليلين متعارضين.

وأما الجمهور فلا يعتبرونه تعارضاً؛ لأن دلالة العام ظنية فيُعملون الخاص فيما دل عليه ويُعملون العام فيما وراء ذلك^(٢).

وترتب على ذلك اختلافهم في كثير من مسائل الفروع، مثل اختلافهم في حكم قتل المسلم بالكافر الذمي مع اتفاقهم أنه لا يقتل بالكافر الحربي.

فذهب جمهور العلماء إلى أن المسلم لا يقتل بالكافر الذمي محتجين بأدلة منها:

ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله أنه قال: «لا يقتل مسلم بكافر»^(٣).

وجعلوا هذا الحديث مخصصاً لعموم ما ورد في القرآن الكريم، كقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهَا فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]^(٤).

وذهب أبو حنيفة إلى أن المسلم يقتل بالذمي محتجاً بعموم الآيات السابقة ولم يخصها بالحديث السابق، وحمل لفظة الكافر الواردة فيه على الكافر الحربي^(٥).

(١) ابن الأمير الصنعاني، سبل السلام: (٤٩/٣).

(٢) الشوكاني، إرشاد الفحول: (ص ٢٣٥).

(٣) البخاري في صحيحه: (٥٣/١) برقم (١١١).

(٤) تفسير القرطبي: (٢٤٧/٢).

(٥) الشوكاني، نيل الأوطار: (١٥٢/٧).

وهكذا في كل قاعدة اختلف فيها الأصوليون، ترتب على الاختلاف فيها اختلاف كبير بين الفقهاء والعلماء في الأحكام والفروع.

مع ملاحظة أن بعضاً من اختلاف الفقهاء في هذا الباب قد يكون بسبب عدم ضبط القاعدة الأصولية لا بسبب القاعدة نفسها؛ فقد يستخدم بعض الفقهاء القاعدة الأصولية بتوسع من دون الأخذ بضوابطها المقررة فيؤدي ذلك إلى خلل في الاستنباط ومخالفة الآخرين، فينشأ الخلاف لا من حيث القاعدة الأصولية لكن من حيث تطبيق الفقيه لها، كقاعدة "الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال" فبعضهم يتوسع في رد الأدلة بكل احتمال، وليس كل احتمال يقدر في حجة الدلالة وإنما الاحتمال الراجع لا المرجوح^(١).

وكإسراف بعض الفقهاء في تطبيق قاعدة التأويل، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح، فإن صرفه العالم للدليل كان صحيحاً ويكون المرجوح في نفسه راجحاً للدليل المرجح.

وإن صُرف اللفظ إلى المرجوح لما يظنه دليلاً وليس دليلاً فتأويل فاسد، وإن صرف لا لدليل فلعب وعبث يكون لا تأويلاً^(٢).

(١) انظر: الزركشي، البحر المحيط: (٢/٣٠٨).

(٢) الزركشي، المصدر نفسه: (٣/٢٦).

المطلب السابع

التقعيد الفقهي

القواعد الفقهية هي: تجميع شتات كثير من الفروع التفصيلية متحدة الحكم في قاعدة جملية^(١).

وهي غير القواعد الأصولية، فالقواعد الفقهية أحكام بينما القواعد الأصولية أدلة^(٢).

اختلاف العلماء في القواعد الفقهية يؤدي أيضاً إلى اختلافهم في الفروع والأحكام الجزئية المدرجة فيها.

ومن هنا كان التقعيد الفقهي سبباً من أسباب اختلاف الفقهاء؛ لأن الاختلاف في تقعيد القاعدة يفضي إلى الاختلاف في فروعها^(٣).

وما يدل على أن القواعد الفقهية والاختلاف فيها من أسباب الخلاف بين العلماء في استنباط الأحكام أن العلماء عند تحريرهم لمسائل الفقه ونزاعهم مع مخالفيهم يجاونهم في كثير من الأحيان ببعض القواعد الفقهية، وقد يوافقهم الخصم أو يخالفهم بحسب موقفه من تلك القاعدة.

ومن الأمثلة على اختلافهم في القواعد الفقهية والتي أدت إلى اختلافهم في الفروع المدرجة فيها:

قاعدة "الإكراه يبطل العقد"

ومعناها: أن العقود التي يعقدها العاقد تحت ضغط الإكراه لا عبرة بها وأنها لاغية لا تلزمه آثارها؛ لأنه - وإن كان قد أوقعها في ظاهر الأمر - فهو غير قاصد حكمها ولزومها.

وأصل هذه القاعدة: قوله ﷺ: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا

(١) محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م: (ص ٢٤٤).

(٢) مصطفى الخن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء: (ص ١١٧، ١١٨).

(٣) الروكي، نظرية التقعيد الفقهي: (ص ٢٤٤).

عليه^(١)، وقد اختلف الفقهاء في فهمه وسبب خلافهم: أن في الحديث مجازاً بالحذف؛ لأن الإكراه بذاته لم يرفع عن هذه الأمة، وإنما رفع متعلقه فلا يستقيم المعنى إلا بتقدير محذوف، والأحناف يقدرّون هذا المحذوف: أنه الإثم، والجمهور يقدرّونه بأنه التكليف وآثاره، أي رفع التكليف مع الإكراه فلا يلزم المكلف آثار ما عقده في حالة الإكراه.

وقد انبنى على اختلافهم هذا في فهم النص: اختلافهم في هذه القاعدة المستنبطة منه، واختلافهم في هذه القاعدة على هذا النحو قد انبنى عليه - أيضاً - اختلافهم في الفروع التي تندرج تحتها، منها: حكم طلاق المكره: هل يقع أو لا يقع؟ فذهب الأحناف إلى أنه يقع. وذهب المالكية والشافعية والحنابلة وجمهور العلماء إلى أنه لا يقع^(٢).

ومثلها قاعدة (لا قياس في الرخص)، اختلف العلماء فيها فاختلّفوا في الفروع المندرجة تحتها.

(ومعناها: أن الرخص لا تثبت بالقياس، فإذا منح الشارع الرخصة في حكم ما لم يصح أن يقاس عليها نظيرها من الحالات الأخرى، وهذا هو مذهب الأحناف وجمهور الحنابلة وأحد القولين عند المالكية وجزم به البويطي من الشافعية... وذهب الشافعية إلى جواز جريان القياس في الرخص... وهو القول الثاني عند المالكية، ورجحه الباجي.. واختاره ابن قدامة من الحنابلة، ولكل فريق أدلته في إثبات القاعدة أو نفيها.

وانبنى على اختلافهم في هذه القاعدة اختلافهم في فروعها.

كجواز التداوي بالنجاسات؛ وذلك قياساً على التداوي بشرب أبوال الإبل وهي رخصة رخصها النبي ﷺ للعربيين لما قدموا المدينة فمرضوا^(٣)، ومن قال بجريان القياس في الرخص قاس على الأبوال سائر النجاسات إلا الخمر للنهاي الوارد في التداوي بها، ومن منع جريان القياس فيها لم يقل بذلك^(٤).

إلى غير ذلك من القواعد التي لا يتسع المقام لذكرها، والتي كانت من أسباب الخلاف بين العلماء.

(١) ابن ماجه في سننه: (٦٥٩/١) برقم (٢٠٤٥).

(٢) ابن قدامة، المغني: (٢٩١/٧).

(٣) حديث العربيين أخرجه البخاري في صحيحه: (٢١٥٣/٥) برقم (٥٣٦٢) والترمذي في سننه: (٢٨١/٤) برقم (١٨٤٥).

(٤) انظر: الروكي، نظرية التعيد: (ص ٤٣١-٤٣٤).

وإن كان كثير من العلماء لا يذكر القواعد الفقهية من ضمن أسباب الخلاف؛ لأن اختلاف الفقهاء في القواعد الفقهية يرجع إلى أسباب الخلاف في فروعها، أي عندما يقعدون تلك القواعد يرجع اختلافهم في تقعيدها إلى أحد أسباب الخلاف في الأحكام والفروع، من جهة النصوص ثبوتاً ودلالة ولغة، مع اختلاف مداركهم وأفهامهم وعلومهم.

فالصواب أن الخلاف في القواعد الفقهية ليس سبباً مستقلاً من أسباب اختلاف الفقهاء، وإنما هو سبب تابع لأسباب الخلاف الأخرى.

المطلب الثامن

التفصيل المقاصدي

نصوص الشريعة الإسلامية وأحكامها كلها مبنية على مقصد واحد هو تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، وهذا المقصد هو غاية ما بعث به رسل الله - صلوات الله عليهم -^(١).

ومن أسباب تخبط كثير من الفقهاء في بعض أحكام الشريعة عند اجتهادهم هو إهمالهم لمقاصد التشريع وعدم إدراكها أثناء استنباط الأحكام وتنزيلها على وقائعها.

قال الشاطبي رحمته الله: (من لم يتفقه في مقاصد الشريعة فهمها على غير وجهها)^(٢)، أي فهم الشريعة فهماً خاطئاً.

وقال أيضاً رحمته الله: (الحذر من زلة العالم وأكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشارع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه)^(٣).

كما أن "من تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يكدر يخفى عليه رجحان قول"^(٤).

وقد ذكر السبكي رحمته الله أن بلوغ كمال رتبة الاجتهاد عند العالم تتوقف على أشياء منها: (أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك وما يناسب أن يكون حكماً له في ذلك المحل، وإن لم يصرح به؛ كما أن من عاشر ملكاً ومارس أحواله وخبر أموره إذا سئل عن رأيه في القضية الفلانية يغلب على ظنه ما يقوله فيها، وإن لم يصرح به لكن بمعرفته بأخلاقه وما يناسبها من تلك القضية)^(٥).

فبفقه مقاصد الشريعة لا ينأى المجتهد باجتهاده عن حكم

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٨/٩٣، ٩٤).

(٢) الشاطبي، الاعتصام: (١/٤١٣).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٧٠).

(٤) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، ط ١٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م: (٥/١٦٣).

(٥) السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج: (١/٨).

الشارع في عموم المسألة، يقول الشاطبي رحمته الله: (فإذا بلغ الإنسان مبلغاً فهم عن الشارع فيه قصده في كل مسألة من مسائل الشريعة وفي كل باب من أبوابها فقد حصل له وصف هو السبب في تنزله منزلة الخليفة للنبي صلوات الله عليه وآله في التعليم والفتيا والحاكم بما أراه الله) ^(١).

فعلى المجتهد والعالم المتصدي لبيان أحكام الشرع أن يلحظ المعاني والحكم والأسرار والغايات التي في جميع الأحكام الشرعية أو في معظمها والتي جاءت الأحكام لتحقيقها، وذلك بالنظر إلى العلل والمناطات التي علق بها تلك الأحكام وبالنظر في النصوص الشرعية واستقراء مدلولاتها.

"فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بينها إلى ما سوى ذلك من مناحيها" ^(٢).

ولا يتأتى ذلك إلا للراسخين المتقنين لعلوم الشريعة، لا سيما علم أصول الفقه ومسائله مع ملكة وجودة قريحة وإطلاع واسع على نصوص الكتاب والسنة وتضلع في علومهما، فكيف بالجاهل المتعالم الذي لا يميز بين المقاصد الكلية من الجزئية، ولا الأصلية من التبعية، ولا الحقيقية من الموهومة.

وقد جعل الشاطبي رحمته الله ضابطاً تعرف به المقاصد من أربع جهات:

الأولى: مجرد الأمر والنهي: فإقتضاء الأمر الفعل ووقوعه عند وجود الأمر مقصود الشارع كما أن عدم إيقاع المأمور به مخالف لمقصوده.

وكذلك النهي معلوم أنه مقتضى لنفي الفعل أو الكف عنه، فعدم وقوعه مقصود الشارع ووقوعه مخالف لمقصوده.

الثانية: معرفة علة الأوامر والنواهي أي لماذا أمر الشارع بهذا الفعل ولماذا نهى عن الآخر؛ فإن كانت العلة منصوصة اتبعت وحيث ما وجدت وجد القصد من الأمر والنهي، وإن كانت غير منصوصة فتعرف بمسالكها المعلومة في أصول الفقه.

الثالثة: التفرقة بين المقاصد الأصلية للأحكام والمقاصد التبعية.

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٠٦، ١٠٧).

(٢) الشاطبي، الاعتصام: (١/١٨١).

الرابعة: ما سكت الشارع عن حكمه مع قيام المعنى المقتضي له دل على السكوت كالنص على أن قصد الشارع هنا أن لا يزداد ولا ينقص والزيادة عليه بدعة مخالفة لقصد الشارع^(١).

ومقاصد الشريعة من جهة تعييدها ومن جهة ملاحظتها أو إهمالها؛ يتفاوت فيها العلماء ويختلفون مما أدى إلى الاختلاف بينهم في كثير من الأحكام.

وقد أشار إلى ذلك الطاهر بن عاشور في مقدمة كتابه ((مقاصد الشريعة)) مبيناً أن الغاية من تأليفه تجلية المقاصد الشرعية للعلماء لعلها تضيق دائرة الخلاف بينهم.

فقال رحمته: (هذا الكتاب قصدت منه إلى إجلاء مباحث جليلة من مقاصد الشريعة الإسلامية والتمثيل لها والاحتجاج والإثبات لتكون نبراساً للمتفقهين في الدين، ومرجعاً بينهم عند اختلاف الأنظار وتبدل الأعصار، وتوسلاً إلى إقلال الاختلاف بين فقهاء الأمصار)^(٢).

ومن أمثلة اختلاف الفقهاء في أحكام بعض المسائل بسبب التباين بينهم في إدراك مقاصد الشريعة:

مسألة هل يعتق العبد بمجرد أن يملكه ذو محرم لقول النبي صلوات الله وسلامته عليه: «من ملك ذا رحم محرم فهو حر»^(٣)؟

فقال أكثر أهل العلم بمنطوق الحديث أي يعتق كل ذي رحم محرم، وبعضهم خصه بالآباء والأجداد، وبعضهم خصه بالآباء والأولاد.

وذهب أهل الظاهر إلى أن الأب لا يعتق على الابن إذا ملكه واحتجوا بقوله صلوات الله وسلامته عليه: «لا يجزي ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتره فيعتقه»^(٤).

قالوا: فإذا رجح الشراء فقد ثبت الملك ولصاحب الملك التصرف.

قال القرطبي رحمته عند ذكره لمذهب الظاهرية بعد أن ذكر مذاهب العلماء في المسألة: (وهذا جهل منهم بمقاصد الشرع فإن الله - تعالى - يقول: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] فقد قرن بين عبادته وبين الإحسان للوالدين في الوجوب، وليس من الإحسان أن يبقى

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤١١/٢).

(٢) الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، دار النفائس، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م: (ص ١١٧).

(٣) أبو داود في سننه: (٤١٩/٢) برقم (٣٩٤٩) والترمذي في سننه: (٦٤٦/٣) برقم (١٣٦٥).

(٤) مسلم في صحيحه: (١١٤٨/٢) برقم (١٥١٠).

والده في ملكه وتحت سلطانه، فإذا يجب عليه عتقه إما لأجل الملك عملاً بالحديث فيشتره فيعتقه أو لأجل الإحسان عملاً بالآية^(١).

ومن الأمثلة أيضاً: مسألة العيوب التي يكون لأحد الزوجين الخيار بفسخ النكاح بها إذا وجدها بصاحبه.

فقد اختلف العلماء فيها فقال داود وابن حزم ومن وافقهما: لا يفسخ النكاح بعيب البتة، وقال أبو حنيفة: لا يفسخ إلا بالجب والعنة خاصة، وقال الشافعي ومالك: يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجب والعنة خاصة، وزاد الإمام أحمد عليهما أن تكون المرأة فتقاء منخرمة ما بين السيلين، ولأصحابه في نتن الفرج، وانخرام مخرجي البول، والمني في الفرج والقروح السيالة فيه، والبواسير والناصور، والاستحاضة واستطلاق البول والنجو^(٢)، والخصي وهو قطع البيضتين، والسل وهو سل البيضتين والوجأ وهو رضهما وكون أحدهما خنثى مشكلاً والعيب الذي بصاحبه مثله من العيوب السبعة^(٣) والعيب الحادث بعد العقد وجهان^(٤).

فانظر كيف اقتصر بعض الفقهاء على بعض العيوب دون بعض رغم أن ما لم يجعله عيباً قد يكون أدعى لنفرة الزوج مما قرره أنه عيب، وهذا ينافي مقصد الشارع من النكاح وهو دوام المحبة والمودة والألفة بين الزوجين.

قال ابن القيم رحمته: (وأما الاقتصار على عيين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساو لها فلا وجه له، فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو إحداهما أو كون الرجل كذلك من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو منافٍ للدين، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً... والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يوجب الخيار وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشترطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع، وما أُلزم الله ورسوله مغروراً قط ولا مغبوناً بما غرّب به وغبن به، ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده، وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة)^(٥).

(١) تفسير القرطبي: (٧/٥).

(٢) النجو: ما يخرج من البطن. الرازي، مختار الصحاح: (ص ٦٨٨).

(٣) الجنون والبرص والجذام والقرن والجب والعنة والفتق.

(٤) ابن القيم، زاد المعاد: (٥/١٦٣).

(٥) المصدر نفسه: (٥/١٦٣).

المطلب التاسع

تحقيق المناط

تحقيق المناط هو: ((أن ينص الشارع على تعليق الحكم بمعنى عام كلي فينظر العالم في ثبوته في آحاد الصور أو أنواع ذلك العام))^(١).

أي يكون الحكم الشرعي معلقاً بوصف فيحتاج في تنزيل الحكم على المعين إلى أن يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه كوصف المثل في قوله - تعالى -: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرٌّ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالنص جاء باعتبار المثل إلا أن المثل لا بد من تعيين نوعه وكونه مثلاً لهذا النوع المقتول ككون الكبش مثلاً للضبع والعنز مثلاً للغزال فهذا اجتهاد في تحقيق مناط هذا الحكم الذي نص عليه الشارع.

ومثله الإنفاق على الزوجات واجب، وتحديد القدر اللازم فيه نوع من الاجتهاد في تحقيق مناط ذلك الحكم.

وقيم المتلفات واجبة على من أتلف، وتحديد القدر الواجب لا بد فيه من اجتهاد، والزكاة لا تصرف إلا في مصرفها كالفقير، ولا يعلم فقره إلا بأمارات ظنية يجتهد في الدلالة عليها بالقرائن.

ولا يحكم إلا بقول العدل، وعدالته إنما تعلم بأمارات ظنية يجتهد في معرفتها بقرائن الأخذ والإعطاء وطول المعاشرة.

والاجتهاد من المسافرين في جهة القبلة بالأمارات.

والتحقق من البلوغ في الغلام والجارية، وكذلك النظر في الشراب المتنازع فيه هل هو من الخمر أم لا، وفي اللعب المتنازع فيه هل هو من الميسر أم لا؟ وفي اليمين المتنازع فيها كالحلف بالحج، وصدقة المال، والعتق، والطلاق، والحرام، والظهار، هل هي داخلية في الأيمان فتكفر، أم في العقود المحلوف بها فيلزم ما حلف به أم لا يدخل لا في هذا ولا في

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: (٢/ ٤٧٤).

هذا فلا يلزمه شيء مجال، إلى غير ذلك مما لا يحصى ولا يحصر^(١).

والاختلاف بين الفقهاء في تحقيق مناط الأحكام يكون سبباً في خلافهم في الأحكام الصادرة عنهم؛ لأن كل دليل شرعي مبني على مقدمتين: إحداهما راجعة إلى تحقيق مناط الحكم، والأخرى ترجع إلى نفس الحكم الشرعي^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (فهذا الاجتهاد مما اتفق عليه العلماء، وهو ضروري في كل شريعة فإن الشارع غاية ما يمكنه بيان الأحكام بالأسماء العامة الكلية ثم يحتاج إلى معرفة دخول ما هو أخص منها تحتها من الأنواع والأعيان)^(٣).

وقال الشنقيطي رحمته: (الاجتهاد المعروف في اصطلاح أهل الأصول «بتحقيق المناط» لا يمكن أن ينكره إلا مكابر، ومسائله التي لا يمكن الخلاف فيها من غير مكابرة لا يحيط بها الحصر)^(٤).

"وهذا النوع من الاجتهاد قد لا يفتقر فيه المجتهد إلى العلم بمقاصد الشرع واللغة العربية ونحوها من شروط الاجتهاد؛ لأن المقصود من هذا الاجتهاد هو العلم بالموضوع على ما هو عليه، وإنما يفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع الذي ينزل عليه الحكم الشرعي إلا به، كعرفاء الأسواق في معرفة قيم السلع ومداخل العيوب، فهذا وما أشبهه مما يعرف به مناط الحكم الشرعي غير مضطر إلى شروط الاجتهاد وإن كان اجتماع ذلك كمالاً في المجتهد"^(٥).

فالعلماء قد يتفقون على صحة الدليل وصحة دلالاته على الحكم الشرعي، إلا أنهم قد يختلفون في تنزيل هذا الحكم على الوقائع المعينة، أي يخطئون في تحقيق مناط الحكم فيها، وهو من الاجتهاد الذي تتباين أنظار العلماء وفهومهم فيه، وهذا النوع من الاجتهاد متفق عليه بين المسلمين.

فيختلفون في الحكم الشرعي لكثير من الوقائع كاختلافهم في زكاة الدين، وهل الدين مسقط للزكاة عن المدين أم لا؟ أما المسألة الأولى: وهي زكاة الدين:

(١) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة: (٢/٤٧٤).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٢/٤٣).

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ: (٤/٤٠).

(٤) الشنقيطي، أضواء البيان: (٣/١٤٨).

(٥) انظر: الشاطبي، الموافقات: (٤/١٦٦).

فذهب الجمهور إلى أن الدين الحال قسمان: دين حال مرجو الأداء، ودين حال غير مرجو الأداء.

والدين الحال المرجو الأداء ذهب الحنفية والحنابلة وهو قول الثوري أن زكاته تجب على صاحبه كل عام، إلا أنه لا يجب عليه إخراج الزكاة منه ما لم يقبضه، فإذا قبضه زكي لما مضى من السنين.

ومذهب الشافعي في الأظهر، وحماد بن أبي سليمان، وإسحاق، وأبي عبيد أنه يجب إخراج زكاة الدين المرجو الأداء نهاية كل حول كالمال الذي هو بيده.

والمالكية قالوا: دين التاجر المدير^(١) عن ثمن بضاعة تجارية باعها يزكي كل عام، وما أقرضه لغيره من نقد يزكي لحول من أصله لسنة واحدة عند قبضه ولو أقام عند المدين سنين، ومثله ثمن بضاعة باعها محتكر.

وبعض الديون لا زكاة عندهم فيه وهو ما لم يقبض من نحو هبة أو مهر أو عوض جنائية.

وأما الدين غير المرجو الأداء فهو ما كان على معسر أو جاحد أو محاطل وفيه مذاهب:

مذهب الحنفية، وهو قول قتادة، وإسحاق وأبي ثور، ورواية عن أحمد، ومقابل الأظهر للشافعي: أنه لا زكاة فيه لعدم تمام الملك لأنه غير مقدور على الانتفاع به.

والقول الثاني وهو قول الثوري، وأبي عبيد، ورواية عن أحمد، وقول للشافعي هو الأظهر: أنه يزكيه إذا قبضه لما مضى من السنين.

وذهب مالك إلى أنه إن كان مما فيه الزكاة إذا قبضه يزكيه لعام واحد وإن أقام عند المدين أعواماً. وهو قول عمر بن عبد العزيز، والحسن والليث والأوزاعي.

واستثنى الشافعية والحنابلة ما كان من الدين ماشية فلا زكاة فيه؛ لأن شرط الزكاة في الماشية عندهم السوم وما في الذمة لا يتصف بالسوم.

وأما الدين المؤجل:

فذهب الحنابلة، وهو الأظهر من قولي الشافعية إلى أن الدين المؤجل بمنزلة الدين

(١) انظر: الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت: (٤٦٦/١). والمدير معناه: التاجر الذي لا ينضبط له وقت ما يبيعه ولا ما يشتريه، انظر: بداية المجتهد (٤٠١/١).

على المعسر، فيجب إخراج زكاته إذا قبضه لجميع السنوات الماضية. ومقابل الأظهر عند الشافعية أنه يجب دفع زكاته عند الحول ولو لم يقبضه^(١). وأما المسألة الثانية: وهي هل الدين مسقط للزكاة عن المدين أو لا؟ هذا إذا كان الدين يستغرق أو ينقص النصاب؛ لأن وجوب الزكاة يشترط فيه الفراغ من الدين عند جمهور العلماء، ومنهم الشافعي في قديم قوله. وذهب الشافعي في الجديد، وحماد وربيعه، إلى أن الدين لا يمنع من الزكاة أصلاً. فالذين ذهبوا إلى أن الدين يمنع من الزكاة اختلفوا في نوع الدين الذي يمنع من الزكاة. فالأموال الباطنة وهي نقود الذهب والفضة، وعروض التجارة، الدين عندهم يمنع الزكاة فيها، ولو كان من غير جنسها على ما صرح المالكية. وأما الأموال الظاهرة في المواشي والحبوب والثمار والمعادن: فذهب المالكية والحنابلة في المعتمد عندهم والشافعية على قول إلى أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة فيها. وذهب الحنابلة في رواية إلى أن الدين يمنع الزكاة في الأموال الظاهرة والباطنة، وهو قول الثوري وإسحاق والليث والنخعي، وذهب الحنفية إلى أن الدين يمنع الزكاة في الأموال الباطنة، وفي السوائم، أما الخارج من الأرض فلا يمنعه الدين كما لا يمنع الخراج^(٢).

فانظر إلى كثرة أقوال العلماء وتباين آرائهم في هاتين المسألتين والسبب في خلافهم فيهما - هذا الخلاف العريض - يرجع إلى خلافهم في تحقيق مناط الحكم في المسألتين. قال الشنقيطي رحمته الله: (وإذا عرفت أقوال العلماء في زكاة الدين، وهل هو مانع من الزكاة، فاعلم أن اختلافهم في الدين هل يزكى قبل القبض، وهل إذا لم يزكه قبل القبض يكفي سنة واحدة؟ أو لا بد من زكاته لما مضى من السنين؟ الظاهر منه أنه من الاختلاف في تحقيق المناط، هل القدرة على التحصيل كالحصول بالفعل أو لا؟ ولا نعلم في زكاة الدين نصاً من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا كون الدين مانعاً من وجوب الزكاة على المدين إن كان يستغرق أو ينقص النصاب، إلا آثاراً وردت عن بعض السلف)^(٣).

(١) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: (٢٣/٢٣٨-٢٤٠). والشنقيطي، أضواء البيان: (٢/١٣٩).

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: (٢٣/٢٤٥-٢٤٧)، والشنقيطي، أضواء البيان: (٢/١٣٩).

(٣) الشنقيطي، المصدر السابق: (٢/١٤١).

ومثله اختلافهم في قطع العضو قصاصاً من غير المفصل.

"فمن العلماء من أوجب فيه القصاص، نظراً إلى أنه يمكن من غير زيادة، وهذا هو مذهب مالك، إلا فيما يخشى منه الموت كقطع الفخذ ونحوها.

وقال الشافعي: لا يجب القصاص في شيء من العظام مطلقاً، وهو مروى عن عمر بن الخطاب، وابن عباس، وبه يقول عطاء والشعبي والحسن البصري والزهري وإبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز، وإليه ذهب سفيان الثوري، والليث بن سعد، وهو مشهور مذهب الإمام أحمد.

وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يجب القصاص في شيء من العظام إلا في السن"^(١).

فسبب الخلاف في المسألة اختلافهم في تحقيق مناطها.

قال الشنقيطي رحمته: (واختلاف العلماء في ذلك إنما هو من اختلافهم في تحقيق مناط المسألة، فالذين يقولون بالقصاص يقولون: إنه يمكن من غير حيف، والذين يقولون بعدمه يقولون: لا يمكن إلا بزيادة أو نقص وهم الأكثر)^(٢).

ولا يعني ذلك أن كل مناط مما يختلف العلماء فيه، فهناك صور يبدو فيها تحقيق المناط في غاية الجلاء، ما لا يختلف اثنان من العقلاء فيه، ومثل هذه الصور ليست هي التي توجب النزاع ولا الاختلاف من هذه الجهة، وإنما يتأتى النزاع والاختلاف عند الالتباس، أو في ذلك الوسط الغامض الذي يقع بين الطرفين الأعلى الذي يقطع فيه بتحقيق المناط وبين الطرف الآخر الذي يقطع فيه بانتفائه، والذي لا بد فيه من بلوغ حد الوسع، وهو الاجتهاد^(٣).

(١) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٦٤ / ٢).

(٢) الشنقيطي، أضواء البيان: (٣٩٢ / ١).

(٣) د/ صلاح الصاوي، الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م: (ص ٢٥).

المبحث الثاني الأسباب الخلقية

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الجهل.

المطلب الثاني: البغي.

المطلب الثالث: الهوى.

المطلب الرابع: العصبية.

المطلب الخامس: كيد الأعداء.

المطلب السادس: الذنوب والمعاصي.

بعد أن عرفنا الأسباب الخلقية الجبلية والعلمية النظرية الباعثة على الاختلاف بين العلماء في استنباط الأحكام الشرعية، وأدركنا أن من هذه الأسباب ما لا كسب للإنسان فيها، ولا يمكن لبعضها أن تنفك عنه، ولا يمكن للبعض الآخر أن ينفك عن نصوص الشريعة.

نعرض الآن للنوع الثالث من أسباب الخلاف وهي أسباب خلقية وسلوكية، وهذه الأسباب لا يعذر إن تلبس بها؛ لأنها مما يستطيع أن ينفك ويتعد عنه بخلاف الأسباب التي تكون خارج كسبه والتي لا يستطيع الانفكاك عنها. وإليك بيان الأسباب الخلقية السلوكية.

المطلب الأول الجهل

الجهل خلق ذميم هو مع الظلم أصل كل بلاء وأساس كل شر^(١).

وهو سبب كفر كثير من الأمم السابقة ومعارضتها لأنبياء الله ورسوله هو الجهل قال الله - عز وجل - عن نبيه إبراهيم عليه السلام وهو يخاطب قومه: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤].

وعن نبيه نوح عليه السلام وهو يخاطب قومه: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ [هود: ٢٩].

وعن صالح عليه السلام يخاطب قومه قال تعالى: ﴿وَأَبْلَغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٣].

وعن لوط عليه السلام وهو يخاطب قومه: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥].

وعن موسى عليه السلام يخاطب قومه حين أرادوا الوثنية بعد الهدى قال - تعالى -: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

فكان الجهل مانعاً لهؤلاء وغيرهم من قبول الآيات، حاجزاً من أن تغنيهم النذر إلا من رحم الله.

كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فصلاح بني آدم الإيمان والعمل الصالح ولا يخرجهم عن ذلك إلا شيئان:

أحدهما: الجهل المضاد للعلم فيكونوا ضلالاً.

وثانيهما: اتباع الهوى والشهوة اللذين في نفسه فيكونوا غواة مغضوباً عليهم)^(٢).

(١) انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م: (٣/٥٢٣).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٥/٢٤٢).

ويكفي الجهل ذماً أن صاحبه ينأى بنفسه عنه وإن كان متلبساً به، ويكفي العلم فخراً أن كل إنسان يرغب فيه وإن كان فاقداً له.

والجهل المقصود في مبحثنا هذا أن يترك المتصدر لبيان الأحكام الشرعية ما يجب علمه مما يحصل به فقهه للشريعة وأحكامها ويكون به متأهلاً للفتوى؛ لأن الجهل كما قال ابن القيم رحمته الله: (نوعان: عدم العلم بالحق النافع، وعدم العمل بموجبه ومقتضاه، فكلاهما جهل لغة وعرفاً وشرعاً وحقيقة)^(١).

فمرادنا النوع الأول من الجهل الذي إذا تصدر أهله وترأسوا ضلوا وقادوا الناس إلى الضلال.

فعن عبد الله بن عمرو رحمته الله قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»^(٢).

قال الطرطوشي رحمته الله: (فتدبر هذا الحديث فإنه يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم، فيؤتى الناس من قبله)^(٣).

فالعلم لا - كما ظن اليوم بعض الجهلة المتعالمين - يحصل بوسائل التعليم من كتب وحاسوب وآلات اتصال وغيرها مع الاستغناء عن العلماء والأخذ عنهم، فأخذ يزهد فيهم، ويرغب عنهم مكتفياً بتلك الوسائل، منطوياً منعزلاً عن العلماء ودروسهم، واقعاً في الغلط والتصحيف وسوء الفهم، ناطقاً بما يضحك الناس ويتندرون به في مجالسهم، كالمفتي الجاهل الذي قال عنه ابن حزم رحمته الله: (... هذا مفتياً كان عندنا بالأندلس وكان جاهلاً، فكانت عادته أن يتقدمه رجلان، مدار الفتيا عليهما في ذلك الوقت فكان يكتب تحت فتياهما أقول بما قاله الشيخان، فقضي أن ذينك الشيخين اختلفا، فلما كتب تحت فتياهما ما ذكرنا، قال له بعض من حضر: إن الشيخين اختلفا؟ فقال: وأنا اختلفت اختلفهم)^(٤).

فهذه الوسائل وإن كانت نافعة ومن نعم الله التي تعين على العلم وتحصيله إلا أن

(١) ابن القيم، مدارج السالكين: (١/٤٤٩).

(٢) البخاري في صحيحه: (١/٥٠) برقم (١٠٠).

(٣) أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، الباعث على إنكار البدع، تحقيق: عثمان أحمد، ط ١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م: (ص ٥٦).

(٤) ابن حزم، الإحكام: (٦/٢٤٠).

الاكتفاء بها مسلک فيه زلل وأخذ للعلم على غير أصوله، وفي نهاية الأمر لن تغنيه تلك الوسائل شيئاً إذا ذهب من يفقه ما فيها.

فعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: لما كان في حجة الوداع قام رسول الله ﷺ وهو يومئذ مردف الفضل بن عباس على جمل آدم^(١) فقال: «يا أيها الناس، خذوا العلم قبل أن يقبض العلم وقبل أن يرفع العلم، وقد كان أنزل الله - عز وجل - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِن نَسَأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ بُدِّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة: ١٠١].

قال: فكنا نذكرها كثيراً من مسألته واتقينا ذلك حين أنزل على نبيه ﷺ قال: فأتينا أعرابياً فرشونا^(٢) بردائنا قال فاعتم به حتى رأيت حاشية البرد خارجة من حاجبه الأيمن، قال: ثم قلنا له: سل النبي ﷺ! قال: فقال له: يا نبي الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف، وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها نساءنا وذرائعنا وخدمنا؟ قال: فرفع النبي ﷺ رأسه مغضباً وقد علت وجهه حمرة من الغضب، قال: فقال: «أي ثكلتك أمك هذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف لم يصبحوا يتعلقوا بحرف مما جاءتهم به أنبيأؤهم، ألا وإن من ذهب العلم أن يذهب حملته ثلاث مرات»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمته: (وفي حديث أبي أمامة من الفائدة الزائدة أن بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا يغني من ليس بعالم شيئاً)^(٤).

وقد كان السلف ينهون أن يفتي الناس من كان علمه من الكتب، قال أبو زرعة: (لا يفتي الناس صحفي، ولا يقرئهم مصحفي)^(٥).

وقد شذ من الناس قديماً: علي بن رضوان المصري الطيب فقال: إن تحصيل العلم من الكتب أفضل من تحصيله على العلماء.

وقد رد عليه الذهبي رحمته قوله هذا بقوله: (ولم يكن له شيخ بل اشتغل بأخذ الكتب وصنف كتاباً في تحصيل الصناعة من الكتب، وأنها أوفق من المعلمين وهذا غلط)^(٦).

(١) آدم: بين الأدمة، وهي في الإبل: البياض مع سواد المقلتين. ابن الأثير، النهاية: (٦٢/١).

(٢) الرشوة: الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: (٥٤٦/٢).

(٣) أحمد في مسنده: (٢٦٦/٥) برقم (٢٢٣٤٤).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: (٢٨٦/١٣).

(٥) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ: (١٦٤/٢).

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٠٥/١٨).

وغياب وإقصاء العلماء وحضور وترؤس الجهلة مما يشيع الخلاف ويفرق الأمة، ويبت فيها الخصومة والنزاع.

فعن إبراهيم التيمي قال: خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم فجعل يحدث نفسه فأرسل إلى ابن عباس رضي الله عنه فقال: (كيف تختلف هذه الأمة وكتابها واحد ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟ قال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيما نزل، وإنه يكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن لا يعرفون فيما نزل، فيكون كل يوم فيه رأي، فإذا كان لقوم فيه رأي اختلفوا فإذا اختلفوا اقتتلوا، فزبره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس ثم دعاه بعد فعرى الذي قال ثم قال: إياها أعد علي^(١)).

فكلما بعد الناس عن العلم الشرعي، وقل فيهم حملته والراسخون فيه وترأس الجهال المتعلمون؛ استشرى وحل بهم الخلاف والفرقة، والناظر في واقع الأمة اليوم يجد أن ظاهرة التعامل تفشت في مجتمعاتنا لاسيما المجالس العامة ووسائل الإعلام، حيث كثر فيها ظهور وتصدر من لم يحصلوا العلم بعد، ولم يفقهوا نصوص الشرع، ولم يعرفوا مقاصده، فأخذوا يهرفون بما لا يعرفون، ينقحون بلا دراية ويفتون بلا علم ويخطئون ويصوبون، طائشة سهامهم واقعة في مقتل، حيث أشاعوا الضلالة وأحدثوا الفرقة بين المسلمين، مع أنه لا حظ لهم من علم الشريعة إلا ما لعوام الناس، بل عوام المسلمين خير منهم وأفضل؛ لأن هؤلاء المتعلمين قد فسدت فطرتهم بتقحمهم موبقة هي من أعظم الموبقات والجرائم وهي القول على الله بغير علم، وبإذاعتهم الأخطاء والأغلوطات في الشريعة والفساد الكبير والاختلاف العريض في الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (قيل: إنما يفسد الناس نصف متكلم ونصف فقيه، ونصف نحوي، ونصف طبيب، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد اللسان، وهذا يفسد الأبدان، لا سيما إذا خاض هذا في مسألة لم يسبقه إليها عالم ولا معه فيها نقل عن أحد ولا هي من مسائل النزاع بين العلماء فيختار أحد القولين، بل هجم فيها على ما يخالف دين الإسلام المعلوم بالضرورة عن الرسول)^(٢).

وهؤلاء المتصدرون يظلمون أنفسهم، ويظلمون من يسألهم، ويظلمون قبل ذلك هذا الدين العظيم، فليتقوا الله في ذلك وليتحلوا من هذا الظلم الشنيع يقول الله - سبحانه -: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان: (٤٢٥/٢) برقم (٢٢٨٣).

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، تلخيص الاستغاثة، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٧هـ: (٢/٧٣٠، ٧٣١).

الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿[الأنعام: ١٤٤].

ولن يسألهم الله - سبحانه - عن أنفسهم فحسب وإنما عما اقترفوه وعمن أضلوهم
بجهلهم قائلًا - سبحانه - لهم: ﴿أَأَنْتُمْ أَضَلُّنَا مِنْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا
السَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧].

ولن يأتوا يوم القيامة بذنوب جرهم هذا فحسب، وإنما يحملون مع أوزارهم أوزار
من أضلوهم بغير علم.

قال الله - سبحانه - : ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِمَّنْ أَوْزَارَ الَّذِينَ
يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].

والنبي ﷺ يقول: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة، رجل علم الحق
ففضى به فهو في الجنة، ورجل علم الحق ففضى بغيره فهو في النار، ورجل قضى للناس
على جهل فهو في النار»^(١).

فإذا كان هذا حال القاضي الجاهل فكيف بالمفتي وعمله أوسع وأخطر وأجل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإذا كان من يقضي بين الناس في الأموال والدماء
والأعراض إذا لم يكن عالماً عادلاً كان في النار، فكيف بمن يحكم في الملل والأديان
وأصول الإيمان والمعارف الإلهية والمعالم الكلية بلا علم ولا عدل)^(٢).

وهذا كله نتيجة للجهل بأحكام الشريعة وللجهل بمقام الفتيا وخطرها ووزر المتحمم
لها من غير أهلها، فمقام الفتوى في الإسلام عظيم، ووزر المتحمم لها من غير أهلها
خطير.

يقول ابن القيم رحمه الله: (فخطر المفتي عظيم فإنه موقع عن الله ورسوله، زاعم أن الله
أمر بكذا أو حرم كذا)^(٣).

وجنس القول على الله بغير علم أعظم من الشرك قال - تعالى - : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ
رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا
لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

(١) أبو داود في سننه: (٣٢٢ / ٢) برقم (٣٥٧٣) والترمذي في سننه: (٦١٢ / ٣) برقم (١٣٢٢)
وصححه الألباني.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، دار العاصمة، الرياض، ط١،
١٤١٤هـ: (١٠٨ / ١).

(٣) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١٨٩ / ٤).

وقال -سبحانه-: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

وقال -سبحانه-: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقال النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

وإن المرء ليعجب كيف لا يُزجر المتعاملون الذين جرمهم أعظم مما يفعله كثير من المجرمين؛ لذا فإن من يقرهم ويعينهم على ما يقترفونه في حق الشريعة يكون مثلهم في الجرم والإثم.

قال ابن القيم رحمه الله: (من أفتى الناس وليس بأهل للفتوى فهو آثم عاص، ومن أقره من ولاية الأمور على ذلك فهو آثم أيضاً)^(٢).

فالمفتي موقع عن الله وعن رسوله ﷺ وترجمان عن الشارع، وماذا يضير من لا يعلم أن يقول لا أعلم؟! فقد قالها من في العلم والفضل سادات الناس، وكانوا يتدافعون الفتوى لعظم ورعهم وخوفهم من هذا المقام.

فعن أبي البخري قال: (خرج علينا علي بن أبي طالب يوماً وهو يمسخ على بطنه وهو يقول: يا بردها على الكبد سئلت عما لا أعلم فقلت لا أعلم والله أعلم)^(٣).

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله قال: (لقد أدركت بهذا المسجد عشرين ومائة من الأنصار، ما منهم من أحد يحدث بحديث إلا ودَّ أن أخاه كفاه الحديث، ولا يسأل عن فتياً إلا ودَّ أن أخاه كفاه)^(٤).

واليوم ترى من هؤلاء المتعاملين يتدافعون على الفتوى، ولا تعرف ((لا أدري)) سبيلاً إلى ألسنتهم، ساعدهم على ذلك الدهماء من الناس الذين أصبحوا لا يميزون بين العالم وبين غيره، ويتلقفون الفتوى ممن اتفق لهم؛ وكان الواجب على من أراد الفتيا أن يقصد العالم بالشريعة الورع التقي، فإن العالم إذا سئل أفتى بعلم وإن لم يعلم أحال السائل إلى من يفتيه ولا يضلله لأنه يدرك خطورة هذا الأمر وعظم هذه المسؤولية.

قال الشاطبي رحمه الله: (السائل لا يصح له أن يسأل من لا يعتبر في الشريعة جوابه؛ لأنه إسناد أمر إلى غير أهله، والإجماع على عدم صحة مثل هذا، بل لا يمكن في الواقع؛ لأن

(١) البخاري في صحيحه: (٥٢/١) برقم (١١٠) ومسلم في صحيحه: (١٠/١) برقم (٣).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢١٧/٤).

(٣) الدارمي في سننه: (٧٤/١) برقم (١٧٥).

(٤) الدارمي في سننه: (٦٥/١) برقم (١٣٥).

السائل يقول لمن ليس بأهل لما سئل عنه: أخبرني عما لا تدري! وأنا أسند أمرى لك فيما نحن بالجهل به على السواء، ومثل هذا لا يدخل في زمرة العقلاء، إذ لو قال له: دلني في هذه المفازة على الطريق إلى الموضع الفلاني، وقد علم أنهما في الجهل بالطريق سواء لعد من زمرة المجانين، فالطريق الشرعي أولى، لأنه هلاك أخروي، وذلك هلاك دنوي^(١).

وقد قال النبي ﷺ فيمن أصابته جراحة ثم احتلم فاستفتى من كان معه هل له رخصة في ترك الغسل فأفتوه بجهل وألزموه الغسل فهلك بفتواهم: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال»^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن القيم رحمته: (فجعل الجهل مرضاً وشفاءه سؤال أهل العلم)^(٣).

فالجاهل شفاؤه العلم وهو يسير لمن أراده، وعلى من أراد أن يتصدر في لناس في مقام الفتيا أن يتفقه ويتعلم قبل أن يتصدر.

كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (تفقهوا قبل أن تسودوا)^(٤)، ورحم الله الشافعي حين قال: (إذا تصدر الحدث فاته علم كثير)^(٥).

وليته فقط يفوته العلم فحسب، وإنما يكون سبباً من أسباب الفرقة والخلاف بما يضم إلى العلم من الجهالات.

كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (العلم نقطة كثرها الجاهلون)^(٦).

ويدخل في الجهل الذي يكثر بسببه الخلاف جهل العالم بغيره من العلماء وعدم معرفته لعلمه وقدره وما عنده من الحجج، ولو اطلع على ما عند مخالفه لما وجد ما يحمله عليه، لكن جهله بحاله جعله لا يخالفه فحسب بل ربما رماه بأشنع الألقاب وظن فيه ظن السوء.

ولعل في هذه القصة من العبرة ما يؤكد هذا المعنى:

قال ابن المبارك رحمته: (قدمت الشام على الأوزاعي، فرأيت به بيروت، فقال لي: يا خراساني، من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة؟ فرجعت إلى بيتي فأقبلت

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/٢٦٢).

(٢) أبو داود في سننه: (١/١٤٥) برقم (٣٣٦) وابن ماجه في سننه: (١/١٨٩) برقم (٥٧٢).

(٣) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (١/١٩).

(٤) البخاري في صحيحه: (١/٣٩).

(٥) ابن حجر، فتح الباري: (١/١٦٦).

(٦) ابن الأمير، سبل السلام: (٤/١٧٨).

على كتب أبي حنيفة، فأخرجت منها مسائل من جياذ المسائل، وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئت يوم الثالث وهو -أي الأوزاعي- مؤذن مسجدهم وإمامهم، والكتاب في يدي، فقال: أي شيء هذا الكتاب؟ فناولته، فنظر في مسألة منها وقَعْتُ عليها: قاله النعمان. فما زال قائماً بعد ما أذن حتى قرأ صدرًا من الكتاب، ثم وضع الكتاب في كفه، ثم أقام وصلى، ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها، فقال لي: يا خراساني، من النعمان بن ثابت هذا؟ قلت: شيخ لقيته في العراق، فقال: هذا نبيل من المشايخ، اذهب فاستكثر منه قلت: هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه^(١).

ومن الجهل المسبب للخلاف الجهل بما يسع فيه الخلاف وما لا يسع فيه، والجهل بما يلزم تجاه كل نوع.

ويدخل في الجهل -الذي نعنيه- جهل بعض المفتين باعتبار المصالح والمفاسد والموازنة بينها.

وكذلك الجهل بالواقعة التي يراد لها الحكم أو الجهل بما يحيط بها من أحوال.

وكذلك جهل العالم بنص المسألة أو بمواطن الإجماع أو الخلاف فيها فيتوهم خلافاً وفي المسألة وفاقاً أو العكس فيكون رأيه فيها مخالفاً لغيره.

مثال ذلك ما ذكره ابن عبد البر^(٢) في مسألة الشهادة على رؤية الهلال حيث نقل فيها الإجماع والخلاف مشهور فيها حيث قال: (وأما الشهادة على رؤية الهلال فأجمع الفقهاء على أنه لا يقبل في شهادة في الفطر إلا رجلاً عدلان)^(٣).

وقد حكى ابن المنذر عن أبي ثور وطائفة من أهل الحديث القول بقول شهادة الواحد في الصوم والفطر^(٣).

ومن الجهل المسبب للخلاف أيضاً القياس والرأي الفاسد الذي يصدر عن بعض المفتين، وتترتب عليه كثير من الأحكام الباطلة أو الضعيفة المأخذ لجهل المفتي بأصول وشروط القياس وتنقيح وتخريج وتحقيق علل الأحكام.

وأحياناً يكون الخلاف بسبب الجهل بمذاهب العلماء والأئمة والغلط في النقل عنهم^(٤).

(١) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت: (٣٣٨/١٣).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد: (٣٥٤/١٤).

(٣) النووي، شرح مسلم: (١٩٠/٧).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٨٥/٢٠، ١٨٦).

المطلب الثاني

البغي

البغي الذي هو: مجاوزة الحد في القول أو الفعل^(١) وبغي يكون موجباً للخلاف والتفرقة لأنه تعدٍ على الآخرين بترك ما يجب لهم، أو فعل ما يحرم في حقهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والبغي إما تضييع للحق، وإما تعد للحد، فهو إما ترك واجب، وإما فعل محرم فعلم أن موجب التفرق هو ذلك)^(٢) وما اختلف من قبلنا وتفرقوا وابتعدوا عن الحق إلا بسبب هذا الخلق الذميم.

قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال -سبحانه- ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (جعل مصدر الاختلاف البغي)^(٣).

وقال ابن كثير رحمه الله: (بغى بعضهم على بعض فاختلفوا في الحق لتحاسدهم وتباغضهم وتدابرههم فحمل بعضهم بغض البعض الآخر على مخالفته في جميع أقواله وأفعاله وإن كانت حقاً)^(٤).

وقال السعدي رحمه الله: (لما أمر الله تعالى باجتماع المسلمين على دينهم، ونهاهم عن التفرق أخبرهم أنه ينبغي لهم أن لا يغتروا بما أنزل الله عليهم من الكتاب، فإن أهل الكتاب لم يتفرقوا حتى أنزل الله عليهم الكتاب الموجب للاجتماع، ففعلوا ضد ما أمر به كتابهم، وذلك كله بغياً وعدواناً منهم فإنهم تباغضوا وتحاسدوا وحصلت بينهم المشاحنة والعداوة، فوقع الاختلاف، فاحذروا أيها المسلمون أن تكونوا مثلهم)^(٥).

والله -سبحانه- ما ذكر اختلاف من قبلنا بسبب بغيهم إلا لنحذر ما وقعوا فيه، ونعتبر بحالهم؛ حتى لا يحل بنا ما حل بهم.

(١) انظر: تفسير الطبري: (٣٤٧/٢).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٤/١).

(٣) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (٤٠/١).

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٣٥٥/١).

(٥) السعدي، تيسير الكريم الرحمن: (٧٥٥/١) (سورة الشورى).

قال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله: (البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرة لهذه الأمة)^(١).

لكن أين المعتبرون؟ هاهم جل المسلمين اليوم تفرقوا واختلفوا بغياً بينهم حتى لم يسلم منه بعض خواص المسلمين من العلماء والفقهاء والأفراد والأمرء والرؤساء؛ لأنه كثير ما يقع بين الشركاء والخلطاء كما قال الله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٤]، ولاشترآك العلماء وغيرهم في وظيفة واحدة كثيراً ما يقع بينهم الاختلاف بغياً بينهم: بغي الحسد، وبغي الغيرة والحرص على التروس والتصدر.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: (إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة - علمائها وعبادها وأمرائها ورؤسائها- وجدت أكثرها من الضرب الذي هو البغي، بتأويل أو بغير تأويل، كما بغت الناصبة على علي وأهل بيته، وكما قد تبغي المشبهة على المنزهة، وكما تبغي بعض المستننة إما على بعضهم، وإما على نوع من المبتدعة، بزيادة على ما أمر الله به)^(٢).

واليوم تجد من انتسب للعلم، أو التحق ببعض المؤسسات التعليمية، أو ارتبط ببعض الجماعات الدعوية يربي أتباعه على التحزب له ولما انتسب إليه، باغياً على مخالفه، جارحاً له، هاجراً لفضله، ناكراً لأخوته، جاحداً لحقوقه؛ لا لشيء إلا لأنه لم يوافق في ما هو عليه ولربما يكون الحق في ذلك مع مخالفه، وهذا مما لا يجوز أن يكون بين المسلمين، ولا يجوز أن يطاع فيه أحدٌ مهما كان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (إذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك، نظر فيه فإن كان قد فعل ذنباً شرعياً عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنباً شرعياً لم يجز أن يعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أو غيره، وليس للمعلمين أن يجزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى كما قال -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْإِثْمِ وَالتَّعْدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وإذا وقع بين معلم ومعلم، وتلميذ وتلميذ، أو معلم وتلميذ، خصومة ومشاجرة، لم يجز لأحد أن يعين أحدهما حتى يعلم الحق، فلا يعاونه بجهل ولا بهوى بل ينظر في الأمر فإذا تبين له الحق أعان المحق منهما على المبطل سواء كان المحق من أصحابه أو أصحاب

(١) ابن أبي العز، شرح الطحاوية: (ص ٥٨٣).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤٨٣/١٤).

غيره؛ فيكون المقصود عبادة الله وحده وطاعة رسوله واتباع الحق والقيام بالقسط قال الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]... ومن مال مع صاحبه سواء كان الحق له أو عليه؛ فقد حكم بحكم الجاهلين وخرج عن حكم الله ورسوله، والواجب على جميعهم أن يكونوا يداً واحدة مع الحق على المبطل، فيكون المعظم عندهم من عظمه الله ورسوله، والمقدم عندهم من قدمه الله ورسوله، والمحبوب عندهم من أحبه الله ورسوله، والمهان عندهم من أهانه الله ورسوله، بحسب ما يرضي الله ورسوله لا بحسب الأهواء؛ فإن من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فإنه لا يضر إلا نفسه، فهذا هو الأصل الذي عليهم اعتماده وحينئذ فلا حاجة إلى تفرقهم وتشيعهم فإن الله - تعالى - يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال - تعالى -: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] ^(١).

والذي يتدبر مسيرة التاريخ وينظر في واقع المسلمين يجد أن هذا الخلق آل بأهله إلى الفرقة والتنازع والتباغض والتدابير، بل ربما إلى التلاعن والبذاءة والفحش في القول بل وإلى الاعتداء بالفعل، ولربما أزهقت أنفس وأريقت دماء من أجل أمر فرعي من أحكام الشريعة اختلفوا فيه.

فهذا أبو بكر بن العربي رحمته الله: "يحكي أن شيخه أبا بكر الطرطوشي حضر إليه في مسجده فتقدم إلى الصف الأول، فلما شرع في الصلاة ورفع يديه في الركوع وفي رفع الرأس كان قائد البحر مع نفر من أصحابه ينظرون إليه، فقالوا: ألا ترون إلى هذا المشرقي كيف دخل مسجدنا؟ فقوموا إليه فاقتلوه وارموا به في البحر فلا يراكم أحد، وكان ابن العربي في مؤخرة المسجد، قال: فطار قلبي من بين جوانحي، وقلت: سبحان الله! هذا الطرطوشي فقيه الوقت، فقالوا لي: ولم يرفع يديه؟ فقلت: كذلك كان النبي صلوات الله عليه وآله يفعل، وهو مذهب مالك في رواية أهل المدينة عنه، وجعلت أسكنهم وأسكتهم حتى فرغ من صلاته، وقمت معه إلى المسكن ورأى تغير وجهي، فأنكره وسألني فأعلمته فضحك، وقال: من أين لي أن أقتل على سنة؟ فقلت له: ولا يحل لك هذا فإنك بين قوم إن قمت بها قاموا عليك، وربما ذهب دمك فقال: دع هذا الكلام وخذ في غيره" ^(٢).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٧/٢٨).

(٢) انظر: ابن العربي، أحكام القرآن: (٤/٣٧١).

وهذا الشافعي رحمته لما دخل مصر أتاه أصحاب مالك مقبلين هاشين فرحين به، وكان العالم الكبير أشهب بن عبد العزيز المصري يدعو عليه ويقول في سجوده: "اللهم أمت الشافعي فإنك إن أبقيته اندرس مذهب مالك" فبلغ الشافعي ذلك فتعجب منه وأنشد:

تمنى رجال أن أموت وإن أمت فتلك سبيل لست فيها بأوحد
فقل للذي يبغى الخلاف الذي مضى تجهز لأخرى مثلها فكأن قد
وقد علموا لو ينفع العلم عندهم لئن مت ما الداعي عليّ بمخلد^(١)

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته بسبب فتاويه وآرائه الاجتهادية وقع له ولطلابه من التضيق والسجن ما لا يليق بإمام مثله حتى مات رحمته في سجنه بعد أن عجز خصومه عن دحض حجته ومقارعة الحق الذي قرره^(٢).

والبخاري رحمته أخرج من بلده بخارى فمات طريداً مشرداً بعد أن شنع وألب عليه من قبل شيخه الحافظ الذهلي بسبب مسألة^(٣).

وسيبويه رحمته بعد أن تأمر عليه إمام القراء والنحاة قرينه الكسائي^(٤).

ولما ترجم السخاوي رحمته للسيوطي في «الضوء اللامع» ذكره بترجمة قاسية ظالمة اتهمه فيها بالغباء والكذب وعقوق أمه... إلى آخر ما ذكره فيه مما لا يظن مثله في السيوطي رحمته^(٥).

بل وصل البغي بين بعض أهل المذاهب الفقهية إلى ما هو أبعد من ذلك حيث وصل الخلاف بين الشافعية والحنفية في مدينة أصفهان في وقت من الأوقات إلى الحروب والقتال والله المستعان.

قال ياقوت الحموي رحمته في كتابه «معجم البلدان» حين تكلم عن مدينة أصفهان وذكر مجدها القديم: (وقد فشا الخراب في نواحيها لكثرة الفتن، والتعصب بين الشافعية والحنفية والحروب المتصلة بين الحزبين، فكلما ظهرت طائفة نهبت محلة الأخرى، وأحرقتها وخربتها، لا يأخذهم إلّ ولا ذمة، وكذلك الأمر في رساتيعها وقراها)^(٦).

وقال عن الري بعد مروره بها سنة ٦١٧ هـ ومشاهدته خرابها: (وقعت العصبية بين

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق: (٤٢٩/٥١).

(٢) انظر: الشوكاني، البدر الطالع: (٦٣/١-٦٩).

(٣) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية: (٢٧/١١).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٣٥٢، ٣٥١/٨).

(٥) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع، منشورات مكتبة الحياة، بيروت: (٦٥/٤).

(٦) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت: (٢٠٩/١).

الحنفية والشافعية، ووقعت الحروب بينهم كان الظفر في جميعها للشافعية، هذا مع قلة عدد الشافعية، وكان أهل الرستاق وهم الحنفية يجيئون على البلد بالسلاح الشاكي ويساعدون أهل نخلتهم فلم يغنهم ذلك شيئاً حتى أفنواهم^(١).

وغالباً ما يزيد ويكثر البغي بين الأقران والمتعاصرين، والاختلاف بينهم يكون أشد عمقاً واتساعاً مما هو بين غيرهم؛ ولذا فإن العلماء المحققين لا يعتمدون على جرح وقرح المعاصرين لبعضهم ويردونه ولا يلتفتون إليه، يقول السيوطي رحمته في «ألفيته»^(٢):

واردد مقال بعض أهل العصر في بعضهم عن ابن عبد البر

يشير إلى ما رواه ابن عبد البر عن الحسن بن أبي جعفر قال: (سمعت مالك بن دينار يقول: العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض فإنهم أشد تحاسداً من التيوس في الزريبة تنصب لهم الشاة الضارب فينب هذا من هنا وهذا من هاهنا)^(٣).

بل إن بعض الفقهاء رد شهادة العالم على العالم لمظنة ذلك.

يقول خليل بن إسحاق المالكي رحمته وهو يعد المواطن التي لا تقبل فيها الشهادة لأجل العداوة: (ولا عالم على مثله)^(٤).

وقال ابن وهب رحمته: (لا يجوز شهادة القاري على القاري - يعني العلماء - لأنهم أشد تحاسداً)^(٥).

فلا يجوز لمسلم فضلاً عن عالم أن يقع في هذا الخلق والله الذي قد حرمه الله في كتابه وقرنه بالفواحش والإثم والشرك والقول عليه - سبحانه - بغير علم: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ونهى سبحانه أيضاً عنه مع الفحشاء والمنكر بعد أن أمر بالعدل والإحسان الذي هو ضد الظلم والبغي، فقال - سبحانه -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ

(١) الحموي، معجم البلدان: (١١٧/٣).

(٢) السيوطي، ألفية الحديث: (ص ٥٨).

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (١٥١/٢).

(٤) خليل بن إسحاق بن موسى، مختصر خليل، تحقيق: أحمد علي حركان، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ: (١/٢٦٤).

(٥) محمد عليش، منح الجليل شرح على مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م: (٨/٤٣٠).

وَالْبَغْيُ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ [النحل: ٩٠].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (ما في القرآن آية أجمع لحلال وحرام وأمر ونهي من هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾) ^(١) [النحل: ٩٠].

وعن عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» ^(٢).

ويكفي من بُغِي عليه أجراً وتثبيتاً ومن بَغَى زجراً وتهديداً أن الله وعد بنصر من بُغِي عليه وكفى بالله نصيراً فقال -سبحانه-: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْنَاهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠] في الآخرة والدنيا قال ﷺ: «ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخره في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم» ^(٣).

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٤٧٩/١٠) قال: وسنده صحيح.

(٢) مسلم في صحيحه: (٢١٩٧/٤) برقم (٢٨٦٥).

(٣) أبو داود في سننه: (٦٩٣/٢) برقم (٤٩٠٢) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٨/٨): وفيه رجل لم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات.

المطلب الثالث

الهوى

الهوى: "محبة الإنسان للشيء، وغلبته على قلبه"^(١).

وهذا لا يسلم منه أحدٌ فكل نفس تهوى ولا يَأْثَمُ صاحبها لمجرد الهوى وإنما يَأْثَمُ إذا حكمه ذلك الهوى واتبعه على غير هدى من الله.

قال شيخ الإسلام رحمته: (ونفس الهوى - وهو الحب والبغض الذي في النفس - لا يلام عليه، فإن ذلك قد لا يملك، وإنما يلام على اتباعه)^(٢).

وقال أيضاً: (ومجرد الحب والبغض هوى؛ لكن المحرم اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله)^(٣).

إذن فالهوى المذموم والذي يكون من أسباب الخلاف والفرقة هو: "ميلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير داعية الشرع"^(٤)، وهذا الذي كان سبباً في مخالفة البعض لرسول الله - سبحانه - وكفرهم بما جاءوا به، قال الله - سبحانه -: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

فإذا كان الإنسان يأخذ من الأمور والأقوال والأفعال ما يريد، ويرد منها ما يريد بلا خضوع لقيود الشرع وأحكامه فإنه قد اتبع هواه وضل عن سبيل الله، وهذا ما حذر الله منه عباده حتى أنبياءه ورسله، فأمر نبيه داود - عليه السلام - بمجانبة الهوى واتباع الحق بقوله - سبحانه -: ﴿فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وأمر نبيه محمد صلوات الله عليه بالتزام شريعته، وحذره من متابعة أهواء الكافرين فقال - سبحانه -: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨]، وقال - سبحانه -: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ

(١) ابن منظور، لسان العرب: (٣٧١/١٥).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٣٢/٢٨).

(٣) المصدر نفسه: (١٣٤/٢٨).

(٤) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، دار الكاتب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ: (ص ٣٢٠).

أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرُوا أَن يَقْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴿المائدة: ٤٩﴾.

ونهى الله عباده المؤمنين عن هذا الخلق الذميمة فقال - سبحانه -: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا﴾ [النساء: ١٣٥].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: (فلا تتبعوا الهوى فتذروا الحق فتجوروا)^(١).

وقد بين النبي ﷺ أن اتباع الهوى سبيل الهلاك، بقوله ﷺ: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه»^(٢).

بل ما أرسلت الرسل وأنزلت الكتب وأقيمت الحجج إلا لإخراج الإنسان من عبودية الهوى إلى عبودية الله.

قال الشاطبي رحمته الله: (فإن المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً، كما هو عبد لله اضطراراً)^(٣).

إلا أن من المسلمين من يقدم هواه في كل شيء "إن أحب أحب لهواه، وإن أعطى أعطى لهواه، وإن منع منع لهواه فهو أثر عنده وأحب إليه من رضا مولاه، فالهوى إمامه، والشهوة قائده، والجهل سائقه، والغفلة مركبه"^(٤).

ولا يكتفي بذلك بل يلبس رغباته وأهوائه لباس الشرع، ويخفي حمية لنفسه بستار المنافحة عن الحق ونصرة الشريعة.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: (وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه فلا يستحضر ما لله ولرسوله في ذلك ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله؛ بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وهو الحق وهو الدين، فإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحمية لنفسه وطائفته أو الرياء ليعصم هو ويثنى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعاً أو لغرض في الدنيا لم يكن مجاهداً في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنة هو كنيته معه حق وباطل وسنة

(١) السيوطي، الدر المنثور: (٧١٤/٢).

(٢) البيهقي في شعب الإيمان: (٤٥٢/٥) برقم (٧٢٥٢).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (١٥٣/٢).

(٤) انظر: ابن القيم، إغاثة اللهفان: (٩/١).

وبدعة ومع خصمه حق وباطل وسنة وبدعة.

وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، وكفر بعضهم بعضاً، وفسق بعضهم بعضاً^(١).

فصاحب الهوى عندما يخالف في مسألة ينظر فيها بناءً على ما قرره هواه ومالت إليه نفسه، فيخالف الشرع ويبين الحق متعلقاً بحجج هي أوهى من خيط العنكبوت، وإذا دقت في مستنده الحقيقي في مخالفته لن تجد إلا إعجابه برأيه وغروره بنفسه اتباعاً لهواه الذي زين له الباطل حقاً وقلب له الميزان، كما قال الله - سبحانه -: ﴿فَإِنَّ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التقص: ٥٠].

فصاحب الهوى لا يتعامل مع النصوص الشرعية تعامل المنطلق منها والمؤسس موافقه عليها؛ بل ينطلق من رغباته، ويؤسس موافقه على ذوقه ومصالحته، ثم يبحث عن الأدلة الشرعية لعله يلتمس من متشابهات النصوص والآراء والتأويلات الفاسدة دليلاً لموقفه، وهذا الصنف على شفا هلكة وفي سبيل غواية وإن صادف الحق مصادفة.

قال الشاطبي رحمته: (المبتدع لا بد له من تعلق بشبهة دليل ينسبها إلى الشارع، ويدعي أن ما ذكره هو مقصود الشارع، فصار هواه مقصوداً بدليل شرعي في زعمه)^(٢).

بخلاف من ينطلق من نصوص الشريعة، ويبني موافقه عليها وفق ما تحدده دلالتها، فإنه في سبيل الحق، أخذ بطوق النجاة، وإن أخطأ في اجتهاده.

"وجميع البدع والمعاصي إنما تنشأ من تقديم هوى النفوس على ما يحبه الله تعالى ورسوله صلوات الله وسلاماته"^(٣).

لذا كان السلف يطلقون على أهل البدع: "أهل الأهواء"^(٤) ومتى ما أسلم صاحب الهوى القياد لهواه وصل إلى أن يتخذه إلهاً يعبده ويحكمه في كل شيء ويقدمه على كل شيء كما قال الله - سبحانه -: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غشاوةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: (٢٥٦/٥).

(٢) الشاطبي، الاعتصام: (٩٠/١).

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ٣٨٩، ٣٩٠).

(٤) الشاطبي، الاعتصام: (٤٢٠/١).

تَذَكَّرُونَ ﴿[الحاشية: ٢٣]؛ لذا كان النبي ﷺ يستعيز بالله من منكرات الأهواء، بقوله ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء»^(١).

وجعل الله كف النفس عن الهوى مع خوفه -عز وجل- سبيلاً إلى جنته فقال - سبحانه-: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١].

قال سيد قطب رحمه الله: (ونهي النفس عن الهوى هو نقطة الارتكاز في دائرة الطاعة، فالهوى هو الدافع القوي لكل طغيان وكل تجاوز وكل معصية، وهو أساس البلوى وينبوع الشر، وقل أن يؤتى الإنسان إلا من قبل الهوى، فالجهل سهل علاجه ولكن الهوى بعد العلم هو آفة النفس التي تحتاج إلى جهاد شاق طويل الأمد لعلاجها.

والخوف من الله هو الحاجز الصلب أمام دفعات الهوى العنيفة... ولم يكلف الله الإنسان ألا يستجر في نفسه الهوى؛ فهو سبحانه يعلم أن هذا خارج عن طاقته، ولكنه كلفه أن ينهاها ويكبحها ويمسك بزمامها، وأن يستعين في هذا بالخوف والخوف من مقام ربه الجليل العظيم المهيّب، وكتب له بهذا الجهاد الشاق، الجنة مثابة ومأوى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]^(٢).

وهذا الهوى هو الذي أفسد على كثير من العلماء الوصول إلى الحق، ووسّع دائرة الخلاف فيما بينهم، وحمل بعضهم على عدم قبول الحق من خصمه، وجعل الهنات عظام واللمم كبائر في حق مخالفه، وجعل العكس في حقه وحق موافقيه، وإن كانت منهم الكبائر المهلكات لأجل حب الرياسة أو الجاه أو التصدر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم وإن كان مجتهداً معذوراً لا يغضب الله عليه، ويرضون ممن يوافقهم وإن كان جاهلاً يسيء القصد ليس له علم ولا حسن مقصد، فيفضي هذا إلى أن يحمداوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله)^(٣).

(١) الترمذي في سننه: (٥٧٥/٥) برقم (٣٥٩١) والحاكم في المستدرک: (٧١٤/١) برقم (١٩٤٩) وقال:

حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم.

(٢) سيد قطب، في ظلال القرآن: (٤٤٩/٧).

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة: (٢٥٥/٥).

وما أكثر ما ابتلي به المسلمون اليوم من علماء السوء وفقهاء السلاطين الذين لا هم لهم عند تحرير فتاواهم إلا مواغفة رغبات ذوي السلطان وهؤلاء لهم قدرة على إنفاذ ما يفتي به هؤلاء العلماء وإشاعته في الناس، فيجتمع فساد هؤلاء المفتين مع ما عليه أولئك الملوك من فساد فيشيع ويحل بالأمة الفساد العريض في دينها ودنياها.

ورحم الله عبد الله بن المبارك حين قال:

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها^(١)

فهذا الصنف من العلماء يشري آيات القرآن وأحاديث الرسول وأحكام الشرع بمنفعة أو وظيفة أو عرض من أعراض الدنيا الحقيرة فلا يقول إلا ما يريده الحاكم، ولا ينطق بالحق الذي يجب عليه بيانه، وكلما بدل الحاكم رأيه في قضية أو موقف لبس ذلك المفتي لكل موقف لباساً، ولكل محضر قناعاً، يجعل الباطل حقاً، والسنة بدعة، والطاعة معصية، والله المستعان.

قال الغزالي رحمه الله: (اعلم أن الخلافة بعد رسول الله صلوات الله عليه وآله تولاهم الراشدون المهديون وكانوا أئمة علماء بالله - تعالى - فقهاء في أحكامه، وكانوا مستقلين بالفتاوى في الأقضية، فكانوا لا يستعينون بالفقهاء إلا نادراً في وقائع لا يستغنى فيها عن المشاورة، فتفرغ العلماء لعلم الآخرة وتجردوا لها وكانوا يتدافعون الفتاوى وما يتعلق بأحكام الخلق في الدنيا، وأقبلوا على الله تعالى بكنه اجتهادهم كما نقل من سيرتهم، فلما أفضت الخلافة بعدهم إلى أقوام تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام اضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم لاستفتائهم في مجاري أحكامهم، وكان من بقي من علماء التابعين من هو مستمر على الطراز الأول، وملازم صفو الدين، ومواظب على سمت علماء السلف فكانوا إذا طلبوا هربوا وأعرضوا، فاضطر الخلفاء إلى الإلحاح في طلبهم لتولية القضاء والحكومات، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء وإقبال الأئمة والولادة عليهم مع إعراضهم عنهم فاشربوا لطلب العلم توصلوا إلى نيل العز ودرك الجاه من قبل الولاة، فأكبوا على علم الفتاوى، وعرضوا أنفسهم على الولاة وتعرفوا إليهم، وطلبوا الولايات والصلات منهم، فمنهم من حُرِمَ ومنهم من أنجح والمنجح لم يخلُ من ذل الطلب ومهانة الابتذال، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبيين، وبعد أن كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين أدلة بالإقبال عليهم إلا من وفقه الله تعالى في كل عصر من علماء دين الله)^(٢).

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٤٦١ / ٢) وابن القيم، إغاثة اللهفان: (٣٤٦ / ١).

(٢) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت: (٤١ / ١).

ومثل علماء السلاطين في اتباع الهوى علماء العامة والجماهير، والذين لا هم لهم إلا ملاحقة رغبات الناس وما ترتضيه منهم، فتكون أقوالهم وفتاواهم بحسب ما يطلبه الناس، طلباً لرضاهم، ليكون رأساً ومتبوعاً فيهم يشار إليه بالبنان ولو لم ينل مما في أيديهم شيئاً.

قال الشاطبي رحمته: (المبتدع يزيد في الاجتهاد لينال في الدنيا التعظيم والمال والجاه وغير ذلك من أصناف الشهوات، بل التعظيم على شهوات الدنيا، ألا ترى انقطاع الرهبان في الصوامع والديارات عن جميع الملدوذات ومقاساتهم في أصناف العبادات والكف عن الشهوات، وهم مع ذلك خالدون في جهنم)^(١).

فهذا الصنف يكفيه من هواه أن يرضي شهواته الخفية في البروز والظهور فيركب لهذا المطلب كل صعب وذلول؛ فيفتي بما اتفق مع شهوات الناس ولو أثار بذلك الخلاف وفرق الأمة ما دام أنه في سبيله إلى مجده الموهوم.

وهذا يحمّله على الولوع بالخلاف والجدال بالباطل حتى يتصدر ويلتفت إليه^(٢) شعاره وديده "خالف تعرف".

يقول الخطابي رحمته: (إن من الناس من يولع بالخلاف أبداً حتى إنه يرى أن أفضل الأمور ألا يوافق أحداً، لا يجامعه على رأي، ولا يواتيه على محبة، ومن كان هذا عادته فإنه يضر الحق ولا ينصره، ولا يعتقده ديناً ومذهباً إنما يتعصب لرأيه وينقسم لنفسه ويسعى في مرضاتها حتى إنك لو رمت أن ترضاه وتوخيت أن توافقه الرأي الذي يدعوك إليه، تعمد لخلافك فيه ولم يرض به حتى ينتقل إلى نقيض قوله الأول، فإن عدت في ذلك إلى وفاقه، عاد فيه إلى خلافك! فمن كان بهذه الحالة فعليك بمباعدته والنفار عن قربه، فإن رضاه غاية لا تدرك، ومدى شأوه لا يلحق، ثم ذكر رحمته عن الزجاج أنه قال: كنا عند المبرد فوقف عليه رجل، فقال: أسألك عن مسألة في النحو؟ قال: لا، فقال: أخطأت، فقال: يا هذا، كيف أكون مخطئاً أو مصيباً ولم أجبك عن المسألة بعد؟!)

فأقبل عليه أصحابه يعنفونه فقال لهم: خلوا عنه ولا تعترضوا، أنا أخبركم بقصته، هذا رجل يجب الخلاف، وقد خرج من بيته وقصدي على أن يخالفني في كل شيء أقوله، ويخطئني فيه، فسبق لسانه ما كان في ضميره)^(٣).

(١) الشاطبي، الاعتصام: (١/٩٠).

(٢) انظر: الشاطبي، الموافقات: (٤/٢٢٢).

(٣) الخطابي، أحمد بن محمد البستي، العزلة، المطبعة السلفية، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ: (ص ٦٠، ٥٩).

وما أكثر هذا الصنف في زمننا، ولعله الزمان الذي عناه ابن مسعود رضي الله عنه وتعوذ منه بقوله: (أنتم في زمان يقود الحق الهوى، وسيأتي زمان يقود الهوى الحق، فنعوذ بالله من ذلك الزمان)^(١).

- والهوى يحمل أيضاً صاحبه على التفریط في التكاليف وذلك بتتبع الرخص في المذاهب والتشهي من الأقوال، والأخذ بما يناسب رغبات النفس "فيفسد القلب والعمل والحال والطريق"^(٢).

- ولربما حمله الهوى على الغلو والإفراط فيتجاوز الحد وهذا كله ناتج عن عدم تعظيم الشارع؛ لأنه لو عظمه لعظم أمره ونهيه ووقف بهما عند مراده.

وقد يقود الهوى صاحبه إلى كتمان العلم فيخالف وهو يعلم حجة ما يخالف فيه ولا يسلم بها لخصمه بل لا يظهرها ويتجاهلها ويخون الميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم بقوله - سبحانه -: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لُبِّيئْتُهُ لِنَاسٍ وَلَا تَكْمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

قال قتادة رضي الله عنه: (هذا ميثاق أخذه الله على أهل العلم، فمن علم علماً فليعلمه وإياكم وكتمان العلم فإن كتمانها هلكة)^(٣).

وصاحب الهوى يكتم ما عليه ويظهر ما له في كلامه إن نطق وفي قلمه إن كتب، بخلاف صاحب العلم والهدى فإنه يذكر ما له وما عليه في كل أحواله.

يقول وكيع بن الجراح رضي الله عنه: (أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم)^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه: (فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يجب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه)^(٥).

ويحمل الهوى صاحبه أيضاً على الكبر على المخالفين فيصر على قوله ويعظم حجته

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٢٠٨/١٩).

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين: (٥٢٣/٣).

(٣) الجصاص، أحكام القرآن: (١٢٤/١).

(٤) الدارقطني في سننه: (٢٦/١) برقم (٣٢).

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٦٦/٢٠، ١٦٢).

ويزدري مخالفيه، ويستخف بأقوالهم وحججهم، طاعناً فيهم، متنقصاً لهم، رافضاً الحق إذ جاء على لسان من يخالفه، مغتراً بنفسه معجباً برأيه، لا يرى في الناس إلا نفسه، تدور الأحكام والمواقف والقضايا حوله، الصواب منها ما قرره ورضي به، والخطأ والباطل منها ما نفاه ونفر عنه وصدق النبي ﷺ حيث قال: «الكبر بطل الحق وغمط الناس»^(١).

ولربما حمل الهوى صاحبه على الإكثار من التعمق في المسائل والتشدد في المقال والبحث فيما لا ينبغي عليه عمل وتضييع الأوقات في أغلوطات المسائل.

فما أحوج المسلمين عامة والعلماء خاصة إلى تحرير النفس من هواها وخطمها بزمام الشرع، وكل امرئ أدري بما في نفسه فليتق الله الذي يعلم السر وأخفى، وقد سطر العلامة المعلمي رحمه الله نصيحة في ذلك عنوان بهل بـ "أنت والهوى" مما قال فيها: (افرض أنك قرأت آية فلاح لك منها موافقة قول لإمامك، وقرأت أخرى فلاح لك منها مخالفة قول آخر له، أيكون نظرك إليهما سواء، لا تبالي أن يتبين منها بعد التدبر صحة ما لاح لك أو عدم صحته؟

افرض أنك وقفت على حديثين لا تعرف صحتهما ولا ضعفهما، أحدهما يوافق قولاً لإمامك والآخر يخالفه، أيكون نظرك فيها سواء، لا تبالي أن يصح سند كل منهما أو يضعف؟

افرض أنك نظرت في مسألة قال إمامك قولاً وخالف غيره، ألا يكون لك هوى في ترجيح أحد القولين بل تريد أن تنظر لتعرف الراجح منها فتبين رجحانه؟

افرض أن رجلاً تحبه وآخر تبغضه تنازعا في قضية فاستفتياك فيها ولا تستحضر حكمها وتريد أن تنظر ألا يكون هواك في موافقة الذي تحبه؟

افرض أنك وعالماً تحبه وآخر تكرهه أفنى كل منكم في قضية واطلعت على فتوى صاحبيك فرأيتهما صواباً، ثم بلغك أن عالماً آخر اعترض على واحدة من تلك الفتاوى وشدد النكير عليها أتكون حالك واحدة سواء كانت هي فتواك أم فتوى صديقك أم فتوى مكروهك؟

افرض أنك تعلم من رجل منكرًا وتعذر نفسك في عدم الإنكار عليه، ثم بلغك أن عالماً أنك عليه وشدد النكير، أيكون استحسانك لذلك سواء فيما إذا كان المنكر

(١) مسلم في صحيحه: (٩٣/١) برقم (٩١).

صديقك أم عدوك، والمنكر عليه صديقك أم عدوك؟

فتش نفسك تجدك مبتلى بمعصية أو نقص في الدين، وتجد من تبغضه مبتلى بمعصية أو نقص آخر ليس في الشرع بأشد مما أنت مبتلى به؟ فهل تجد استئناك ما هو عليه مساوياً لاستئناك ما أنت عليه، وتجد مقتك نفسك مساوياً لمقتك إياه؟

وبالجمل فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى، وقد جربت نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعماً أنه لا هوى لي فيلوح لي فيها معنى، فأقرره تقريراً يعجبني، ثم يلوح لي ما يחדش في ذلك المعنى، فأجدني أتبرم بذلك الخادش وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه وغض النظر عن مناقشة ذلك الجواب، وإنما هذا لأنني لما قررت ذلك المعنى أولاً تقريراً أعجبني صرت أهوى صحته، هذا مع أنه لا يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يلح لي الخدش، ولكن رجلاً آخر اعترض عليّ به؟ فكيف إذا كان المعترض ممن أكرهه؟

هذا ولم يكلف العالم بأن لا يكون له هوى؟ فإن هذا خارج عن الوسع، وإنما الواجب على العالم أن يفتش نفسه عن هواها حتى يعرفه، ثم يحترز منه، ويعن النظر في الحق من حيث هو حق، فإن بان له أنه مخالف لهواه أثر الحق على هواه^(١).

(١) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: (٢/٢٥٣).

المطلب الرابع العصبية

العصبية أخلاق الكافرين وأخلاق الجاهلية، كما قال الله - سبحانه -: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ [الفتح: ٢٦]، "وإضافة الحمية إلى الجاهلية يقتضي ذمها"^(١).

وهذا الداء كان وراء حجة الكفار في رد ما أنزل الله، قال - سبحانه - مبيناً ذلك: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَئِكَ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْتَلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]، فلم يكن لهم حجة في رد الحق يتمسكون بها من وحي سابق، ولا عقل راجح يرجعون إليه، وإنما كانت حجتهم تقليد آبائهم، وبرهانهم في ذلك هو المعتاد والموروث عن أسلافهم.

قال سيد قطب رحمه الله: (وهي قولة تدعو إلى السخرية فوق أنها متهافة لا تستند إلى قوة، إنها مجرد المحاكاة ومحض التقليد، بلا تدبر ولا تفكر ولا حجة ولا دليل، وهي صورة مزرية تشبه صورة القطيع يمضي حيث هو منساق، ولا يسأل إلى أين يمضي؟ ولا يعرف معالم الطريق)^(٢).

وهذا الداء ابتلي به كثير من المسلمين فأعمى بصائرهم عن الحق وصددهم عن الصواب وأوقعهم في الفرقة والاختلاف؛ لأنه يجعل منهج الترجيح والتصويب لا لحجة ولا برهان، ولا لعقل، ولا نقل، وبهذا يهدر العقل البشري وتعطل نصوص الشرع، وينساق الناس إلى مسالك الضلال فيتخبطون في الدنيا ويهلكون في الآخرة، لذا فالإسلام حذر وتبرأ من هذا الخلق وأهله، فقال ﷺ: «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية»^(٣).

فكل من دعا إلى عصبية أو نصرها أو مات عليها فلم يحقق الإسلام.

والحزن المبكي أن هذا الداء قد فتك بشريحة واسعة من النخبة العلمية والمدارس

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (ص ٦٩).

(٢) سيد قطب، في ظلال القرآن: في تفسير آية ٢٢ من سورة الزخرف.

(٣) أبو داود في سننه: (٢/٧٥٣) برقم (٥١٢١).

الفقهية، وتمزقت الأمة بسببه فرقاً ومذاهب وجماعات وأفراداً، حتى غدت "كل فرقة وكل طائفة تدعي أنها على الصراط المستقيم، وأن ما سواها منحرف عن الجادة، وراكب بنيات الطريق"^(١).

وإذا رأت الحق مع مخالفتها ثقل عليها قبوله، واستمسكت بما هي عليه ولو كان باطلاً، والأدلة الشرعية شاهدة على بطلانه.

فانظر إلى مقالة الكرخي الحنفي رحمته الله: (إن كل حديث يخالف قول أبي حنيفة فهو إما منسوخاً أو مؤولاً)^(٢).

كيف حملته العصبية لإمامه على أن يجعل أقواله حاكمة على أحاديث رسول الله ﷺ.

قال سليمان بن يوسف بن مفلح -أحد أعلام المذهب الشافعي رحمته الله-: (كنت إذا سمعت شخصاً يقول: أخطأ النووي أعتقد أنه كفر)^(٣).

يقول ابن القيم رحمته الله: (وهكذا شأن جميع أرباب المقالات والمذاهب يرى أحدهم في كلام متبوعه ومن يقلده ما هو باطل، ويتوقف في رد ذلك لاعتقاده أن إمامه وشيخه أكمل منه علماً وأوفر عقلاً، هذا مع علمه وعلم العقلاء أن متبوعه وشيخه ليس بمعصوم من الخطأ)^(٤).

كما تحمل العصبية صاحبها على الطعن والتقص ولربما التكفير لمخالفه فضلاً عن التفريط فيما له من حقوق.

فقد ورد في ترجمة قاضي دمشق الحنفي محمد بن موسى البلاساغوني قوله: (لو كان لي أمر لأخذت الجزية من الشافعية)^(٥).

وقال الغزالي في أبي حنيفة رحمته الله: (وأما أبو حنيفة فقد قلب الشريعة ظهراً لبطن، وشوش مسلكها وغير نظامها)^(٦).

(١) الشاطبي: الاعتصام: (١/٤٩٨).

(٢) الألباني، محمد ناصر الدين، الحديث حجة بنفسه: (ص ٨٨) نقلاً عن حاشية الدر المختار.

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد- الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م: (٢/٣١١).

(٤) ابن القيم، الصواعق المرسلية: (٣/٨٣٦).

(٥) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م: (٦/٣٥٠).

(٦) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المنحول، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٠هـ: (ص ٥٠٠).

في نفس الوقت الذي تحملهم العصبية على الإفراط في مدح من يقلدونه ويتبعونه إلى حد الغلو الشديد.

كقول محمد علاء الدين الحصفكي الحنفي رحمته الله بعد ذكره لأحاديث لا تثبت في فضل أبي حنيفة رحمته الله: (والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم معجزات المصطفى بعد القرآن، وحسبك في مناقبه اشتها مذهب، وما قال قولاً إلا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام، وقد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام إلى أن يحكم بمذهبه عيسى - عليه السلام-) (١).

وهذا أبو المعالي الجويني الشافعي رحمته الله يقول في إمامه: (نحن ندعي أنه يجب على كافة العاقلين، وعامة المسلمين شرقاً وغرباً بعداً وقرباً، انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام والجهال الأندال أيضاً انتحال مذهبهم بحيث لا يبلغون عنه حولاً، ولا يريدون به بدلاً) (٢).

وهذا قول باطل بإجماع المسلمين؛ حيث جعل لإمامه منزلة في الأمة لا تليق إلا بالنبي محمد صلوات الله عليه وآله، وفي نفس الأمر صرح بأن هذه المنزلة التي جعلها لإمامه لا تكون لأحد من الصحابة حتى لأبي بكر الصديق حيث قال: (ومع هذا لا يجب على الخلق انتحال مذهب الصديق والصحابة) (٣).

ومثل هذه العصبية هي التي حملت بعضهم إلى أن وضعوا الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلوات الله عليه وآله نصرة لمذاهبهم، أو تمجيداً لأئمتهم في الوقت الذي ردوا به الحجج الواضحة والبراهين الجلية من الكتاب أو السنة تعصباً لأئمتهم وتقليداً لمذاهبهم.

قال الماوردي رحمته الله: (ولقد رأيت رجلاً يناظر في مجلس حفل، وقد استدل عليه الخصم بدلالة صحيحة، فكان جوابه عنها أن قال: إن هذه دلالة فاسدة ووجه فسادها أن شيخي لم يذكرها، وما لم يذكره الشيخ لا خير فيه) (٤).

وقال فخر الدين الرازي رحمته الله في تفسير قوله -تعالى-: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]: (إني قد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء، قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله -تعالى- في بعض المسائل، وكانت مذاهبهم بخلاف تلك

(١) الحصفكي، محمد علاء الدين الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٨٦ هـ: (١/٥٩).

(٢) السبكي، الإبهاج: (٣/٢٠٦).

(٣) الجويني، عبد الملك بن محمد، البرهان في أصول الفقه، دار الوفاء، المنصورة، ط ٤، ١٤١٨ هـ: (٢/٧٤٥).

(٤) الماوردي، أدب الدنيا والدين: (ص ٧٠).

الآيات، فلم يقبلوا تلك الآيات ولم يلتفتوا إليها، وبقوا ينظرون إلي كالمتعجب، يعني كيف يمكن العمل بظاهر هذه الآيات مع أن الرواية عن سلفنا وردت على خلافها، ولو تأملت حق التأمل وجدت هذا الداء سارياً في عروق الأكثر من أهل الدنيا^(١).

وقال الشوكاني رحمته: (وكثيراً ما تجد الرجلين المنصفين من أهل العلم قد تباريا في مسألة وتعارضاً في بحث، فبحث كل واحد منهما عن أدلة ما ذهب إليه، فجاء بالمتريفة والنطيحة، على علم منه بأن الحق في الجانب الآخر، وأن ما جاء به لا يسمن ولا يغني من جوع، وهذا نوع من التعصب دقيق جداً يقع فيه كثير من أهل الإنصاف، ولا سيما إذا كان بمحضر من الناس، وأنه لا يرجع المبطل إلى الحق إلا في أندر الأحوال، وغالب وقوع هذا في مجال الدرس ومجامع أهل العلم)^(٢).

ويقول العز بن عبد السلام رحمته: (ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، ومع هذا يقلده فيه، ويترك الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جوداً على تقليد إمامه، بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يصير عليه مع علمه بضعفه وبعده، فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه، قال: لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتمد إليه، ولم يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح، فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكر، وفقنا الله لاتباع الحق أين ما كان وعلى لسان من ظهر، وأين هذه من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام، ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم، وقد نقل عن الشافعي رحمته أنه قال: ما نظرت أحداً إلا قلت: اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه فإن كان الحق معي أتبعني وإن كان الحق معه اتبعته)^(٣).

وهكذا أخذ هذا الداء يفتك بالمدارس والمذاهب الفقهية الإسلامية حتى وصلت المذاهب إلى تفرقة المسلمين في أخص مظاهر اجتماعهم وهي صلاة الجماعة في أعظم وأقدس مكان يجتمعون فيه وهو المسجد الحرام.

(١) الرازي، محمد بن عمر التميمي، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ: (٤/٤٣١).

(٢) الشوكاني، محمد بن علي، أدب الطلب ومتهى الأرب، دار ابن حزم، لبنان-بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م: (ص ٨٩).

(٣) ابن عبد السلام، محمد عز الدين السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت: (٢/١٣٥، ١٣٦).

فصاروا يصلون الصلاة فيه وفي غيره من جوامع الحواضر الإسلامية أربع جماعات لكل مذهب جماعة وإمام، ولربما صلوا في وقت واحد فهذا يقرأ وذاك يركع، والله المستعان، ونسوا أن الشارع الحكيم نهى عن اختلاف الصفوف في الصلاة وأمر بتسويتها حتى لا تختلف القلوب فلا تتم الصلاة إلا بائتلاف الأجساد المؤدي إلى ائتلاف القلوب، وكما لم يأذن الشارع بتجزئة جماعة الصلاة للمسلمين وهم يقاتلون العدو فكيف سوغوا اختلاف المسلمين في الصلاة الواحدة في آن ومكان واحد إلى أربع جماعات لكل جماعة إمام.

مثل هذه الصورة المزرية من الفرقة والعصبية استمرت من القرن السادس الهجري وحتى بدايات القرن الرابع عشر.

ووجد من فقهاء المذاهب من جوز مثل هذه الصلاة، وحض عليها وناقش أحكام فروعها دون أن يرجع إلى الأصل وحكم جوازه من عدمه^(١).

قال محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي رحمته الله الشهير بالحطاب أحد فقهاء المالكية عن هذه المسألة: (ولا يشك عاقل في أن هذا الفعل المذكور مناقض لمقصود الشارع من مشروعية صلاة الجماعة وهو اجتماع المسلمين، وأن تعود بركة بعضهم على بعض، وأن لا يؤدي ذلك إلى تفرقة الكلمة، ولم يسمح الشارع بتفريق الجماعة بإمامين عند الضرورة الشديدة وهي حضور القتال مع عدو الدين، بل أمر بقسم الجماعة وصلاتهم بإمام واحد، وقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله صلوات الله عليه وآله بهدم مسجد الضرار لما اتخذ لتفريق الجماعة، ولقد أخبرني والدي رحمته الله عن بعض شيوخه أنه كان يقول: فعل هؤلاء الأئمة في تفريق الجماعة يشبه فعل مسجد أهل الضرار)^(٢).

وكم أحدث التعصب من فتن ووقيعه وتهارج بين الذين ابتلوا به، وغرس في نفوسهم الغل والشحناء والبغضاء وفساد ذات البين، وورثهم القطيعة والهجر وترك النصيحة، وإطلاق الألسنة في الأعراض، واستحلال الغيبة، والانشغال بتجريح وتسفيه المخالف.

كما قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: (ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين وكثر تفرقهم كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم، وكل منهم يظن أنه يبغض لله، وقد يكون في نفس الأمر معذوراً، وقد لا يكون معذوراً، بل يكون متبعاً لهواه مقصراً في البحث

(١) انظر: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل،: (٢/١٠٩-١١٢).

(٢) المصدر نفسه (٢/١١١).

عن معرفة ما يبغض عليه؛ فإن كثيراً من البغض كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع يظن أنه لا يقول إلا الحق، وهذا الظن خطأ قطعاً، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق فيما خولف فيه فهذا الظن قد يخطئ ويصيب، وقد يكون الحامل على الميل إليه مجرد الهوى والألفة أو العادة، وكل هذا يقدر في أن يكون هذا البغض لله، فالواجب على المسلم أن ينصح لنفسه، ويتحرز في هذا غاية التحرز، وما أشكل منه فلا يدخل نفسه فيه خشية أن يقع فيما نهى عنه من البغض المحرم، وهاهنا أمر خفي ينبغي التفتن له وهو أن كثيراً من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً ويكون مجتهداً فيه، مأجوراً على اجتهاده فيه، موضوعاً عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقاتلته تلك بمنزلة في هذه الدرجة؛ لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث لو أنه قد قاله غيره من أئمة الدين لما قبله ولا انتصر له، ولا والى من يوافق، ولا عادى من خالفه، وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه وليس كذلك فإن متبوعه إنما كان قصد الانتصار للحق وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع فقد شاب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه وظهور كلمته، وأنه لا ينسب إلى الخطأ، وهذه دسيئة تقدر في قصده الانتصار للحق، فافهم هذا فإنه مهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم^(١).

وليعلم المتعصب أن مخالفته لمتبوعه في قول أو فعل لا تعني الانتقاص له ولا الهضم لحقه، فإن الصواب إذا لم يخالفه في هذا الأمر فقد يخالفه في أمر آخر، والحق أحق أن يتبع، ولأن يكون الإنسان ذنباً في الحق خير له من أن يكون رأساً في الباطل.

وكما قال الذهبي رحمته: (فلا تعتقد أن مذهبك أفضل المذاهب وأحبها إلى الله - تعالى - ، فإنك لا دليل لك على هذا، ولا لمخالفك أيضاً، بل الأئمة رحمهم على خير كثير، ولهم في صوابهم أجران على كل مسألة، وفي خطئهم أجر على كل مسألة)^(٢).

فعلى العلماء والفقهاء وحمة الشريعة أن يجذروا هذا الخلق وأن يعلموا أنه يفرق ولا يجمع ويضر ولا ينفع، وعليهم سلوك سبيل الحق، وتحكيم الشرع عند اختلافهم، وإلا نأوا عن منازل العلم والعلماء وإن ادعواها.

قال ابن العربي رحمته: (إن العالم لا ينضج حتى يترفع عن العصبية المذهبية)^(٣).

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ٣٣٠).

(٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، زغل العلم: (ص ٣٥).

(٣) أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، ط ١، ١٤١٩ هـ: (ص ٢٩).

المطلب الخامس

كيد الأعداء

أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والمشركون والمنافقون داخل المجتمع الإسلامي وخارجه لم يألوا جهداً في السعي للإفساد بين أهل الإسلام، وبث الشقاق والنزاع بكل ممكن لهم؛ يحملهم على ذلك حقدهم على الإسلام وحسدكم لأهله منذ إشراقة شمسهم على وجه الأرض.

وما تركوا طريقاً لذلك ولا باباً إلا وسلكوه، ولا مرصداً للإسلام وأهله إلا وقعدوه، ومن ذلك النظار بالاسلام ثم الخروج منه لزرع الشكوك حوله وإثارة البلبلة في أذهان من يعتنقه كما قال -تعالى-: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهُ النَّهَارِ وَكُفِّرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢].

قال ابن كثير رحمه الله: (هذه مكيدة أرادوها ليلبسوا على الضعفاء من الناس أمر دينهم، وهو أنهم اشتوروا بينهم أن يظهروا الإيمان أول النهار، ويصلوا مع المسلمين صلاة الصبح، فإذا جاء النهار ارتدوا إلى دينهم؛ ليقول الجهلة من الناس: إنما ردهم إلى دينهم اطلاعهم على نقيصة وعيب في دين المسلمين، ولهذا قالوا: لعلمهم يرجعون)^(١).

وقد حذر القرآن من طاعة الكافرين والاستسلام لوسوستهم التي بها يبثون الفرقة بين المسلمين، ودعا المسلمين إلى الوحدة والاعتصام بحبل الله جميعاً، قال الله -تعالى-: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ، قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَن آمَنَ تَبِعُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ، وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ، وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً قَالَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (١/ ٣٧٤).

قَائِدَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ، وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿

[آل عمران: ٩٨-١٠٥].

وقد جاء في سبب نزولها: "أن شاس بن قيس اليهودي - وكان شيخاً عظيم الكفر شديد الطعن على المسلمين - مر على نفر من الأوس والخزرج - في مجلس جمعهم - يتحدثون فغاظه ما رأى من ألفتهم وصلاح ذات بينهم في الإسلام بعد الذي كان بينهم في الجاهلية من العداوة. قال: قد اجتمع ملاً بني قيلة بهذه البلاد، لا والله ما لنا معهم إذا اجتمعوا بها من قرار، فأمر شاباً من اليهود كان معه، فقال: اعمد إليهم واجلس معهم ثم ذكرهم يوم بعث وما كان قبله، وأنشدهم بعض ما كانوا تناولوا فيها من الأشعار - وكان بعث يوماً اقتتل فيه الأوس مع الخزرج وكان الظفر فيه للأوس على الخزرج - ففعل وتكلم فتكلم القوم عند ذلك فتنازعا وتفاخروا حتى تواتب رجلان من الحيين على الركب، فتناولوا، ثم قال أحدهما لصاحبه: إن شئت والله رددتها الآن جذعة، وغضب الفريقان جميعاً، وقالوا: قد فعلنا السلاح السلاح.. موعدكم الظاهرة - وهي حرة - فخرجوا إليها وانضمت الأوس والخزرج بعضها إلى بعض على دعواهم التي كانوا عليها في الجاهلية، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فخرج إليهم فيمن معه من المهاجرين حتى جاءهم فقال ﷺ: «يا معشر المسلمين: أبدو عوى الجاهلية وأنا بين أظهركم؟! بعد إذ أكرمكم الله بالإسلام وقطع به عنكم أمر الجاهلية وألف بينكم! ترجعون إلى ما كنتم عليه كفاراً؟ الله الله»^(١). فعرف القوم أنها نزغة من الشيطان وكيد من عدوهم؛ فألقوا السلاح من أيديهم، وبكوا وعانق بعضهم بعضاً ثم انصرفوا مع رسول الله ﷺ سامعين مطيعين، فأنزل الله تعالى فيهم هذه الآية.

فقال جابر: فما رأيت قط يوماً أقبح أولاً وأحسن آخراً من ذلك اليوم"^(٢).

يقول سيد قطب رحمه الله معلقاً على الواقعة: (فهذه صورة من جهد يهود لتقطيع حبل الله بين المتحايين فيه، القائمين على منهجه، لقيادة البشرية في طريقه.. هذه صورة من ذلك الكيد الذي تكيده يهود دائماً للجماعة المسلمة، كلما تجمعت على منهج الله واعتصمت بحبله، وهذه ثمرة من ثمرة طاعة أهل الكتاب، كادت ترد المسلمين الأولين

(١) السيوطي، الدر المنثور: (٢/٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) انظر: البغوي، معالم التنزيل: (١/٣٣١، ٣٣٢).

كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض، وتقطع بينهم حبل الله المتين، الذي يتآخون فيه مجتمعين، وهذه صلة هذه الآيات بالآيات قبلها في هذا السياق.

على أن مدلول الآية أوسع مدى من هذه الحادثة، فهي تشير - مع ما قبلها في السياق وما بعدها - بأنه كانت هناك حركة دائبة من اليهود لتمزيق شمل الصف المسلم في المدينة وإثارة الفتنة والفرقة بكل الوسائل، والتحذيرات القرآنية المتوالية من إطاعة أهل الكتاب، ومن الاستماع إلى كيدهم ودسهم، ومن التفرق كما تفرقوا.. هذه التحذيرات تشير بشدة ما كانت تلقته الجماعة المسلمة من كيد اليهود في المدينة، ومن بذرهم لبذور الشقاق والشك والبلبله باستمرار.. وهو دأب يهود في كل زمان، وهو عملها اليوم وغداً في الصف المسلم، في كل مكان!^(١).

وكاليهود المنافقون سلكوا نفس السبيل، اندسوا في المجتمع الإسلامي باسم الإسلام حيث رأوا أن الإسلام قد ظهر وقهر أعداءه وعجزوا عن مناوآته علانية فرأوا أن يلتحفوا الإسلام ظاهراً، ويكفروا به باطناً ويكيدوا له داخل صفوفه بعد أن تعذر عليهم الكيد من خارجه؛ فهرعوا يثبطون المسلمين عن الجهاد ويزرعون الفتنة والشقاق، فأنزل الله فيهم قرآناً كاشفاً حالهم للمسلمين، محذراً من أفعالهم وعدم الانجرار وراء دعاويهم الخبيثة.

قال الله - سبحانه -: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ، عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ، لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ، إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ، وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاتَهُمْ فَتَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ، لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ، لَقَدْ ابْتِغَوْا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٤١ - ٤٨].

فبين القرآن الكريم أن المنافقين لو خرجوا مع المسلمين لما قووهم بخروجهم بل

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن: (١/٤١٢).

لأوهنهم بتخذيلهم ولأوقعوا الفرقة والفتنة في صفوفهم لا سيما وفي المسلمين من يسمع لهمسهم وتلبسهم.

وبين القرآن -أيضاً- صورة أخرى من صور كيدهم وتآمرهم وسعيهم في تفريق جماعة المسلمين وهي حضهم الناس على عدم الإنفاق والبذل للمهاجرين حتى لا يجدوا ما يقتاتون به فينفضوا عن نبيهم ودعوتهم، قال الله - تعالى - : ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَقْفَهُونَ﴾ [المنافقون: ٧].

يقول سيد قطب رحمته معلقاً على مقالته هذه: (وهذه قولة يتجلى فيها خبث الطبع، ولؤم النحيزة^(١) وهي خطة التجويع التي يبدو أن خصوم الحق والإيمان يتواصلون بها على اختلاف الزمان والمكان، في حرب العقيدة ومناهضة الأديان، ذلك أنهم لخسة مشاعرهم يحسبون لقمة العيش هي كل شيء في الحياة كما هي في حسهم فيحاربون بها المؤمنين).

إنها خطة قريش وهي تقاطع بني هاشم في الشعب لينفضوا عن نصرته رسول الله ﷺ ويسلموه للمشركين!

وهي خطة المنافقين كما تحكيها هذه الآية لينفض أصحاب رسول الله ﷺ عنه تحت وطأة الضيق والجوع!

وهي خطة الشيوعيين في حرمان المتدينين في بلادهم من بطاقات التموين، ليموتوا جوعاً ويكفروا بالله، ويتركوا الصلاة!

وهي خطة غيرهم ممن يحاربون الدعوة إلى الله وحركة البعث الإسلامي في بلاد الإسلام، بالحصر والتجويع ومحاولة سد أسباب العمل والارتزاق..

وهكذا يتواصى على هذه الوسيلة الخسيسة كل خصوم الإيمان، من قديم الزمان إلى هذا الزمان.

ناسين الحقيقة البسيطة التي يذكرهم القرآن بها قبل ختام هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَقْفَهُونَ﴾ [المنافقون: ٧].^(٢)

وإذا كان اليهود والمنافقون في صدر الإسلام ما فتئوا يفرقون جماعته بكل سبيل، فإن

(١) الطريقة، انظر: لسان العرب (٤١٦/٥).

(٢) سيد قطب، في ظلال القرآن: (٢١٨/٧).

النصارى -أيضاً- لم يتركوا هذا الأمر فكانوا من خارج المجتمع الإسلامي يرقبون أي فرصة ينفذون بها إلى فرقة المسلمين وتمزيقهم.

فإذا ما رأوا بادرة تباين بين المسلمين طمعوا في استثمارها لمصلحتهم ولزيادة الفرقة بين المسلمين.

كما في قصة الثلاثة الذين خلفوا في غزوة تبوك، هجرهم المسلمون لتخلفهم عن الجهاد، وكان منهم كعب بن مالك، فأراد ملك غسان النصراني استغلال الحادثة، واستمالة كعب بن مالك إليه، قال كعب: (فيينا أنا أمشي في سوق المدينة وإذا نبطي من نبط الشام ممن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة يقول: من يدل على كعب بن مالك؟ قال: فطفق الناس يشيرون له إلي، حتى جاءني فدفع إلي كتاباً من ملك غسان، وكنت كاتباً، فقرأته، فإذا فيه: أما بعد: فإنه قد بلغنا أن صاحبك قد جفاك، ولم يجعلك الله بدار هوان ولا مضیعة، فالحق بنا نواسك، قال: فقلت حين قرأتها: وهذا أيضاً من البلاء، فتيامت بها التنور فسجرتها به)^(١)، وفي رواية ابن أبي شيبية: (نواسك في أموالنا، فقلت: إنا لله، قد طمع في أهل الكفر)^(٢).

ومثل اليهود والنصارى والمنافقين في كيدهم للإسلام وتفرقتهم جماعته المجوس الذين فتحت بلادهم في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورأى كثير منهم زوال ملكهم وذهاب عرشهم على أيدي من كانوا يستضعفونهم ويستعبدونهم من العرب؛ ولذا وجد من المجوس من أضمر الحقد للإسلام فسعى في تفريق جماعته وبذل كل حيلة لذلك حتى أثمر كيدهم تلك الفرق لا سيما الرافضة التي نشأت في صدر التاريخ الإسلامي.

يقول ابن حزم رحمته الله: (والأصل في خروج هذه الطوائف عن ديانة الإسلام أن الفرس كانوا من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم حتى أنهم كانوا يسمون الأحرار والأبناء، وكانوا يعُدُّون سائر الناس عبيداً لهم، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً، تعاضم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى فأروا أن كيده على الحيلة أنجح فأظهر قوم منهم الإسلام واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه واستشناع ظلم علي رضي الله عنه، ثم سلكوا بهم مسالك شتى، حتى أخرجوهم

(١) البخاري في صحيحه: (٤/١٦٠٤)، برقم (٢١٢٠)، مسلم في صحيحه: (٤/٢١٢٠) برقم (٢٧٦٩).

(٢) ابن أبي شيبية، المصنف: (٧/٤٢٣).

عن الإسلام... وقد سلك هذا المسلك عبد الله بن سبأ الحميري اليهودي فإنه - لعنه الله - أظهر الإسلام ليؤكد لأهله فهو - كان - أصل إثارة الناس على عثمان رضي الله عنه، وأحرق علي بن أبي طالب رضي الله عنه طوائف أعلنوا إلهيته، ومن هذه الأصول الملعونة حدثت الإسماعيلية والقرامطة، وهما طائفتان مجاهرتان بترك الإسلام جملة قائلتان بالمجوسية المحضة^(١).

وهكذا استمر كيد هؤلاء الأعداء وغيرهم للإسلام بشتى الصور المباشرة وغير المباشرة. وكان للمسلمين دور - من حيث لم يشعروا - في إنجاح مؤامراتهم، حيث أقبلوا على ثقافات تلك الأمم والشعوب، وجلبوها إلى المجتمع الإسلامي وترجموها، وتلقفها قليلي العلم من المسلمين دون تمحيص ففتنوا بها وأخذوا يمزجون ويخلطون بين ما فيها وما عندهم من دين الإسلام فنشأ عن ذلك مقالات وعقائد وتصورات ومناهج مدخولة؛ مما أسهم في اختلاف المسلمين ووقع بهم ما وقع بغيرهم من التفرق والتمزق، وصدق فيهم قول نبيهم ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل مثلاً بمثل حدو النعل بالنعل، وإن بني إسرائيل تفرقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن أمتي ستفرق على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا واحدة، قيل: من هي يا رسول الله؟! قال ﷺ: ما أنا عليه وأصحابي»^(٢).

وهذا الأمر وإن كان مضى على المسلمين بإرادة الله القدرية إلا أنه سبحانه نهاهم عنه في شرعه، وحذرهم من كيد أعدائهم، وحرّم عليهم اتخاذهم بطانة من دون المؤمنين، وبين - سبحانه - أنهم لا يقصرون ولا يترددون فيما فيه فساد وغضاضة على المسلمين، ويفرحون بكل سيئة تصيب المسلمين، ويجزون لكل خير يناله المسلمون، وما تخفي صدورهم من ذلك أعظم مما يظهر على ألسنتهم وأفعالهم.

قال الله - سبحانه -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ، هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لُفُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ النَّأْمِيلَ مِنَ الْعَيْظِ فُلُ مَوْتُوا بَعِيظِكُمْ إِنْ أَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بَدَاتِ الصُّدُورِ، إِنْ تَمَسَسَكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ

(١) ابن حزم، علي بن أحمد الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة: (٢/٩١).

(٢) الترمذي في سننه: (٢٦/٥) برقم (٢٦٤١).

تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١١٨﴾ [آل عمران: ١١٨-١٢٠].

وهذا الكيد والمكر والحقد هو ما نراه اليوم من أعداء الإسلام فلا نرى منهم إلا ما يسوؤنا ولا يسرنا ويعود علينا بالعت والخبال والفرقة والهلاك، فهل يتنبه المسلمون؟

يقول سيد قطب رحمته الله معلقاً على الآيات السابقة: (هو ما نلمحه من وراء القرون الطويلة، من أن هؤلاء الأعداء هم الذين يلاحقون هذه الدعوة وأصحابها في الأرض كلها، وهم الذين تواجههم هذه العقيدة وأهلها، ومن ثم اقتضت إرادة الحكيم الخبير أن يقيم هذا المشعل الهادي الضخم البعيد المطارح؛ لتراه الأجيال المسلمة قوياً واضحاً عميق التركيز على كشف الأعداء التقليديين لهذه الأمة ولهذا الدين!

وهم لا يريدون للمسلمين إلا الاضطراب والخبال، ولا يقصرون في إعنات المسلمين ونثر الشوك في طريقهم، والكيد لهم والدس ما واتتهم الفرصة في ليلٍ أو نهار^(١).

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن: (١/٤٢٢).

المطلب السادس

الذنوب والمعاصي

العلم النافع والعمل الصالح هو الهدى ودين الحق الذي جاء به النبي ﷺ ومتى زكى عمل المسلمين كان ذلك مقتضياً لجلب الخيرات والنعيم، والآثار الطيبة، ومن ذلك العلم النافع والفهم الصحيح وإدراك الصواب مما يفتح الله به على أهل طاعته كما قال الله - سبحانه - عن يوسف - عليه السلام - : ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢].

وقوله - سبحانه - عن موسى - عليه السلام - : ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤]، فاتاهما الله - سبحانه - الفقه والعقل والعلم في الدين وفي ذكر المحسنين إيماء إلى أن إحسانه هو سبب جزائه بتلك النعمة^(١). قال الطبري رحمه الله: (كذلك نجزي من أحسن من رسلنا وعبادنا فصبر على أمرنا وأطاعنا وانتهى عما نهيناه عنه)^(٢).

فمن اتقى الله بطاعة أمره واجتناب نهيه رزقه من العلم بحسب ذلك؛ وإلى هذا يشير قول الله - عز وجل - : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فالواو في الآية وإن كان لا يقتضي أن الأول سبب للثاني إلا أن واو العطف يتضمن معنى الاقتران والتلازم، فكل من تقوى العبد، وتعليم الرب يقارن الآخر ويلازمه ويقتضيه فمتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك، ومتى اتقاه زاده من العلم وهلم جرا^(٣).

ويؤيد ذلك قوله - تعالى - : ﴿إِنْ تَنَفَّوْا اللَّهُ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [أنفال: ٢٩].

قيل: أي نوراً يفرق به بين الحق والباطل^(٤).

فالعلم النافع والبصيرة الثاقبة التي تفرق بين الحق والباطل والفهم الصحيح الذي به

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (٧/٢٥٣).

(٢) تفسير الطبري: (٤٣/٢٠).

(٣) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٧٨/١٨).

(٤) المصدر نفسه: (٥٦/١٦).

يدرك الصواب من الخطأ يكون من آثار العمل الصالح ومقتضياته.

إلى غير ذلك من الآثار الطيبة كاجتماع الكلمة وزوال الفرقة ونحوها من النعم والخيرات في الدنيا والآخرة.

وإذا كانت عاقبة الأعمال الصالحة خيراً وصلاً وسعادة في الدارين، فإن عاقبة وآثار المعاصي والذنوب كذلك وخيمة وقبيحة في الدنيا والآخرة، ومن عواقبها وآثارها في الدنيا أنها تؤدي إلى ذهاب الفرقان والبصيرة المميزة للحق من الباطل، ومن ثم إلى الاختلاف والنزاع والفرقة بين المسلمين، وهذا كله من باب جزاء الحسنة بالحسنة وجزاء السيئة بالسيئة.

وإبليس -لعنه الله- الذي لا غاية له إلا شقاوتنا في الدارين فهو وإن كان قد يئس من إخراج المسلمين في جزيرة العرب من دينهم فإنه ما يئس من التحريش بينهم.

قال عليه السلام: «إن الشيطان قد يئس أن يعبد المصلون ولكن في التحريش بينهم»^(١).

وللشيطان في تحقيق غايته من التحريش والتفريق بين المسلمين خطواته وسبله وحبائله، ومن ذلك إيقاعهم في الذنوب والمعاصي، قال الله -سبحانه-: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

فإذا أشاع المعاصي بين المسلمين من ترك الفرائض وركوب الحرام وتضييع الحقوق ووقوع المداهنة في الدين والمجادلة في الحق وغيرها من المخالفات الشرعية أوقع بينهم العداوة والبغضاء والفرقة، وتكون بقدر ما هم عليه من المخالفة، وإذا كان ترك شعيرة واحدة من شعائر الشرع وهي تسوية الصفوف في الصلاة والتي هي من متممات الصلاة لا من شروطها وأركانها وفائضها؛ إذا كان تركها يؤدي إلى الاختلاف بين المسلمين فكيف بغيرها من الفرائض والواجبات.

فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول: «استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم»)^(٢).

قال ابن الأثير رحمته الله: (إذا تقدم بعضهم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبهم ونشأ

(١) مسلم في صحيحه: (٢١٦٦/٤) برقم (٢٨١٢).

(٢) أحمد في مسنده: (١٢٢/٤) برقم (١٧١٤٣) وقال الأرئوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

بينهم الخلف^(١)؛ أي: الخلاف.

فانظر كيف كان ترك هذه الشعيرة والوقوع في هذه المخالفة يؤدي إلى ذلك، فكيف بترك ما هو أكد وأجل وأعظم منها من الفرائض والواجبات والوقوع في مخالفات أشنع وأقبح منها.

وقد حذرنا الله سلوك سبيل النصارى حتى لا حل بنا ما حل بهم من الفرقة والعداوة والبغضاء بينهم عقاباً لهم لما وضعوا فرائض الله.

قال الله - عز وجل - مبيناً ما كان منهم وما وقع لهم: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤].

قال قتادة رحمه الله: ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٤]: نسوا كتاب الله بين أظهرهم وعهد الله الذي عهد لهم وأمر الله الذي أمر به وضيعوا فرائضه ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ١٤]، قال: بأعمالهم أعمال السوء، ولو أخذ القوم بكتاب الله وأمره ما تفرقوا وما تباغضوا^(٢).

ومن ينظر في حال أمة الإسلام اليوم يجد أن بعدها عن كتاب الله وعهده، وتضييعها لفرائضه وحدوده جلب عليها النقم وأذهب عنها النعم، من ذلك نقمة الفرقة والنزاع والاختلاف، بدلاً عن نعمة الجماعة والأخوة والائتلاف؛ فذهبت ريحها وتسلمت عليها عدوها وأخذ ما في قصعتها، وكل ذلك بما اقترفته وقدمته يداها جزاءً وفاقاً، وما ربك بظلام للعبيد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهذا التفريق الذي حصل بين الأمة علمائها ومشائخها وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسليط الأعداء عليها وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ١٤] فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب)^(٣).

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: (١٤٣/٢).

(٢) السيوطي، الدر المنثور: (٤٢/٣).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤٢١/٣).

الفصل الثالث ضوابط الخلاف

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ضوابط التلقي والاستدلال للأحكام الشرعية.

المبحث الثاني: ضوابط الرد على المخالف.

المبحث الأول

ضوابط التلقي والاستدلال للأحكام الشرعية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الغاية المطلوبة من الأحكام الشرعية.

المطلب الثاني: الأصل الذي تبني عليه الأحكام الشرعية.

المطلب الثالث: الطريق المسلوكة لمعرفة الأحكام الشرعية.

منهج التلقي للنصوص الشرعية والاستدلال بها على الأحكام له أصوله وضوابطه، التي جاءت بها الشريعة والتي لو سلكت واتبعت لضاق الخلاف حتى لم يكد يوجد، وإن وجد فسيكون خلافاً لا يضر، ولا يؤدي إلى خصومة واختلاف القلوب، بل تبقى عصمة الأخوة الإسلامية تحوطهم، وكنف الجماعة يضمهم، ويتنفعون مع غيرهم بتنوع اجتهادهم، ويكون ذلك الاجتهاد الناتج عن التباين والاختلاف سعة ورحمة، لا عذاباً وفرقة.

وإن بقي لأسباب الخلاف أثرها في بقاءه فإن سلوك أصول وضوابط الاستدلال الصحيحة سيحيل كثيراً من مسائل الخلاف إلى مسائل اتفاق، وقد حصرت الكلام عن منهج التلقي والاستدلال في ثلاثة أصول رئيسة وهي:

- ١- تحقيق الغاية المطلوبة من الأحكام وهي طاعة الله ورسوله ﷺ.
- ٢- تحقيق الأصل الذي تبنى عليه الأحكام الشرعية وهو الكتاب والسنة بنصوصهما ومعانيهما.
- ٣- تحقيق الطريق التي تسلك لمعرفة الأحكام الشرعية وهي النظر الصحيح المحقق في النصوص الشرعية.

وإذا تحققت هذه الأصول لم يكد وقع اختلاف.

قال ابن القيم رحمته: (إذا كان الأصل واحداً، والغاية المطلوبة واحدة، والطريق المسلوكة واحدة، لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافاً لا يضر، كما تقدم من اختلاف الصحابة، فإن الأصل الذي بنوا عليه واحد، وهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والقصد واحد، وهو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد، وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمها على كل قول ورأي وقياس وذوق وسياسة)^(١).

ويندرج تحت هذه الأصول الثلاثة قواعد وضوابط عديدة، ولتوضح هذه الأصول الثلاثة وما تحتها نأتي عليها بشيء من التفصيل.

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلّة: (٢/٥١٩).

المطلب الأول

الغاية المطلوبة من الأحكام الشرعية

الغاية التي يطلبها الباحث أو السائل عن الأحكام الشرعية أو المفتي أو العامل أو القاضي بها هي طاعة الله ورسوله، فما بعث الله -عز وجل- رسوله ﷺ بدين الإسلام إلا ليطاع ويعبد بما شرعه سبحانه، بل ما خلق الله الإنس والجن إلا لهذه الغاية قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وهذه الغاية أرسل الرسل، وأنزل الكتب، وشرع الشرائع، وعلى ذلك وضع الثواب والعقاب، وأسست الجنة والنار، وانقسم الناس إلى شقي، وسعيد، فريق في الجنة وفريق في السعير^(١)، وهي الغاية التي يشمر إليها السالكون إلى الله، ويؤمها العابدون، ويدندن حولها العارفون.

وعباداة الله سبحانه مطلوبة من المسلم في كل حالة وفي كل شأن من شؤونه؛ فما من شيء إلا والله عز وجل فيه حكم إما طلب فعل أو طلب ترك أو تخيير بين الفعل وتركه، أو وضع علامات تدل على أن الله -عز وجل- عندها حكماً.

إذا أراد المسلم معرفة حكم الله في أمر ما، فإنه يسأل عنه لينقاد لهذا الحكم طاعة وعبادة لله -عز وجل- وتصديقاً واتباعاً لرسول الله ﷺ وهذه العبادة كغيرها من العبادات لا تتحقق إلا بشرطين:

١- الإخلاص فيها لله عز وجل.

٢- المتابعة فيها لرسول الله ﷺ.

وعلى كل مسلم مفتياً كان أو قاضياً، أو عاملاً، عالماً كان أو عامياً، أن يحقق هذين الشرطين لتصح منه الطاعة وتقبل منه العبادة.

فالاتجاه في معرفة الأحكام الشرعية التي بها يعبد الله ويطاع هو في ذاته عبادة، بل إن مقام الإفتاء وبيان الأحكام الشرعية للناس من أفضل وأعلى مراتب العبادة، فعلى أهله أن يصححوا هذه العبادة ويرعوا شرطها:

(١) انظر: ابن القيم، إغاثة اللهفان: (٢/١٩٦).

- الشرط الأول: الإخلاص لله عز وجل فيها.

فعلى العلماء وطلاب العلم وهم يبحثون عن مراد الله -عز وجل- ومراد رسوله ﷺ فيما يستجد من وقائع أو يعرض لهم من مسائل أن يدركوا أن الغاية من معرفة الأحكام هي طاعة الله ورسوله، أن ما يقومون به هو طاعة الله عز وجل وطاعة لرسوله ﷺ ببيان تلك الأحكام للناس، وهذه الطاعة تحتاج منهم إلى إخلاص القصد لله فيها فإن النية إذا فسدت فسدت العمل.

يقول ابن القيم رحمته: (العمل بغير إخلاص ولا اقتداء كالمسافر يملاً أجرابه رملاً يثقله ولا ينفعه)^(١).

فالعامل بلا إخلاص جسد لا روح فيه^(٢) لذا أمرنا الله أن لا نتوجه بعبادة إليه إلا إذا أخلصناها له.

قال عز وجل: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

وإذا غاب الإخلاص من القلب اعتل بالنفاق.

فعن ابن مسعود رضي عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث لا يُغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن الدعوة تحيط من وراءهم»^(٣).

قال ابن عبد البر رحمته: (لا يغل عليهن قلب مؤمن فمعناه لا يكون القلب عليهن ومعهن غليلاً أبداً، يعني لا يقوى فيه مرض ولا نفاق إذا أخلص العمل لله ولزم الجماعة وناصح أولي الأمر)^(٤).

وطلب العلم والبحث في مسائله والتصدر لبيان الأحكام من أجل الأعمال التي يجب أن تُخلص فيها النية، ويُحسن فيها القصد، ومن فاته ذلك مرض قلبه ولم ينتفع بعلمه ولم يرفع به رأساً.

كما قال الماوردي رحمته: (ليحذر أن يطلبه -أي العلم- لمراء أو رياء فإن المماري به مهجور لا ينتفع والمرائي به محقور لا يرتفع)^(٥).

(١) ابن القيم، الفوائد: (ص ٤٩).

(٢) انظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م: (٣/ ٧٠٦).

(٣) الترمذي في سننه: (٥/ ٣٤) برقم (٢٦٥٨).

(٤) ابن عبد البر، التمهيد: (٢١/ ٢٧٧).

(٥) الماوردي، أدب الدنيا والدين: (ص ٤٥) الباب الثاني، أدب العلم.

هذا في الدنيا، أما الآخرة فالنار وبئس القرار، قال النبي ﷺ: «من طلب العلم ليجادل به العلماء أو ليماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار»^(١).

وهذا الحديث إن كان بعض أهل العلم ضعفه، إلا أن معناه قد ورد في الحديث الصحيح عن الثلاثة الذين تسعر بهم النار، ومنهم ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن ليقال عالم فيؤمر به فيسحب على وجهه حتى يلقي في النار^(٢).

فعلى العالم أن يسأل نفسه لم يبين الأحكام الشرعية ويتعلمها ويعلمها ويبحثها وينظر فيها هل عبادة الله سبحانه وابتغاء مرضاته وخوفاً من عقابه أم ليرى مكانه في الناس وليبزن نظيره ويتفوق على قرينه وليقال عالم، فكل أدرى بنفسه وبباعثها!

قال الماوردي رحمه الله: (واعلم أن لكل مطلوب باعثاً والباعث على المطلوب شيان رغبة ورهبة، فليكن طالب العلم راغباً راهباً، أما الرغبة ففي ثواب الله تعالى لطالبي مرضاته، وحافظي مفترضاته، وأما الرهبة فمن عقاب الله تعالى لتاركي أوامره ومهملي زواجره، فإذا اجتمعت الرغبة والرهبة أديا إلى كنه العلم وحقيقة الزهد؛ لأن الرغبة أقوى الباعثين على العلم والرهبة أقوى السببين في الزهد)^(٣).

ويقول ابن القيم رحمه الله: (ما من فعلة وإن صغرت إلا وينشر لها ديوانان لم وكيف؟ أي لم فعلت وكيف فعلت).

فالأول: سؤال عن علة الفعل وباعثه وداعيه: هل هو حظ من حظوظ العامل، وغرض من أغراض الدنيا من حب المديح من الناس أو خوف ذمهم، أو استجلاب محبوب عاجل، أو دفع مكروه عاجل.

أم الباعث على الفعل القيام بحق العبودية وطلب التودد والتقرب إلى الرب سبحانه وتعالى، وابتغاء الوسيلة؟

ومحل هذا السؤال أنه: هل كان عليك أن تفعل هذا الفعل لمولاك، أم فعلته لحظك وهواك.

(١) الترمذي في سننه: (٣٢/٥) برقم (٢٦٥٤) وحسنه السيوطي.

(٢) انظر: مسلم في صحيحه: (١٥١٣/٣) برقم (١٩٠٥).

(٣) الماوردي، أدب الدنيا والدين (ص ٤٥) الباب الثاني، أدب العلم.

والثاني: سؤال عن متابعة الرسول عليه الصلاة والسلام في ذلك التعبد، أي هل كان ذلك العمل مما شرعته لك على لسان رسولي أم كان عملاً لم أشرعه ولم أرضه؟

فالأول: سؤال عن الإخلاص والثاني عن المتابعة، فإن الله لا يقبل عملاً إلا بهما.

وطريق التخلص من السؤال الأول بتجريد الإخلاص.

وطريق التخلص من السؤال الثاني بتحقيق المتابعة وسلامة القلب من إرادة تعارض الإخلاص، وهوى يعارض الاتباع.

فهذه حقيقة سلامة القلب التي ضمنت له النجاة والسعادة^(١).

ولو أن العالم في مواطن النزاع والتباس الأمور جرد النية من حظوظ النفس لسُدَّ إلى الحق، ووفق إلى الصواب، كما قال بعض السلف: (ما أخلص عبداً قط أربعين يوماً إلا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه)^(٢).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (من خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس، ومن تزين بما ليس فيه شأنه الله)^(٣).

وذكر ابن القيم رحمه الله عن ابن عقيل:

(أن أبا إسحاق الفيروزبادي كان لا يخرج شيئاً إلى فقير إلا أحضر النية، ولا يتكلم في مسألة إلا قدم الاستعانة بالله، وإخلاص القصد في نصرة الحق دون التزين والتحسين للخلق، ولا صنف مسألة إلا بعد أن صلى ركعات، فلا جرم شاع اسمه، واشتهرت تصانيفه شرقاً وغرباً؛ هذه بركات الإخلاص)^(٤).

فرحم الله صالحى هذه الأمة الذين عظموا الله في خواطرهم، وراقبوه في قلوبهم، ولم يلتفتوا بأعمالهم إلى غيره سبحانه.

فعلى أهل العلم عند اختلافهم وفي كل حال أن لا تغيب عنهم ملاحظة إخلاص القصد لله في ذلك، والمخلص لله -عز وجل- في عمله لا يبالي إن أظهر الله الحق على

(١) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (٨/١).

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين: (٩٢/٢).

(٣) البيهقي في السنن الكبرى: (١٥٠/١٠) برقم (٢٠٣٢٤).

(٤) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م: (٦٩٤/٣).

يده أو يد غيره؛ لأن إخلاصه يحمله على الرجوع إلى الحق ولو كان مع خصمه، ويسعى لموافقته؛ لأن طلب الحق منتهى غايته، وطاعة الله ورضوانه غاية رغبته.

الشرط الثاني: المتابعة لرسول ﷺ

كل طريق إلى الله مسدود إلا الطريق التي جاء بها رسول الله ﷺ وسلوك هذه الطريق مع الإخلاص لله - سبحانه - في العمل هو موطن الابتلاء الذي يتحتم على كل مسلم أن يفوز فيه كما قال - سبحانه - : ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] وأحسن العمل إخلاصه وأصوبه، والخالص ما كان لله والصواب ما وافق شريعة الله، وهذا هو تحقيق معنى الشهادتين (لا إله إلا الله محمد رسول الله).

وهو تحقيق معنى الإسلام الذي هو الخضوع لله وحده والانقياد لشرعه في كل أمر من أموره كما قال الله - سبحانه - : ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

قال ابن كثير رحمته : (قال الله - تعالى - : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجَهَهُ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥] أخلص العمل لربه - عز وجل - فعمل إيماناً واحتساباً، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي: اتبع في عمله ما شرعه الله له وما أرسل به رسوله من الهدى ودين الحق، وهذان الشرطان لا يصح عمل عامل بدونهما، أي يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون متابعاً للشريعة فيصح ظاهره بالمتابعة وباطنه بالإخلاص، فمتى فقد العمل أحد هذين الشرطين فسد.

فمن فقد الإخلاص كان منافقاً وهم الذين يراءون الناس، ومن فقد المتابعة كان ضالاً جاهلاً، ومتى جمعهما كان عمل المؤمنين الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا ويتجاوز عن سيئاتهم^(١).

وقال ابن رجب رحمته : (إن الدين كله يرجع إلى فعل المأمورات، وترك المحظورات والتوقف عن الشبهات، وهذا كله تضمنه حديث النعمان بن بشير^(٢)، وإنما يتم ذلك بأمرين أحدهما: أن يكون العمل في ظاهره على موافقة السنة، وهذا الذي تضمنه حديث عائشة: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(٣)، والثاني: أن يكون

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (١/٥٦٠).

(٢) أي حديث: "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات... إلخ، انظر: صحيح البخاري: (٢٨/١) برقم (٥٢) ومسلم في صحيحه: (٣/١٢١٩) برقم (١٥٩٩).

(٣) البخاري في صحيحه: (٢/٩٥٩) برقم (٢٥٥٠) ومسلم في صحيحه: (٣/١٣٤٣) برقم (١٧١٨).

العمل في باطنه يقصد به وجه الله - عز وجل - كما تضمنه حديث عمر: «الأعمال بالنيات»^(١).

فمتابعة الشريعة هي الميزان الظاهر للعمل، كما أن الإخلاص هو الميزان الباطن له. ولا يسع أحداً من الناس أن يخرج عن شريعة الله التي ارتضاها لعباده وأمرهم باتباعها.

قال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجن: ١٨].

ومن اتبع الهدى في غير شريعة الله أضله الله، ومن تركها لجبار قصمه الله، ومن عارض شريعة الله برأيه أو بعقله أو بذوقه أو سياسته فقد جعل من نفسه نداً لله.

كما قال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْ لَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١]، فليس هناك ما هو أصح ولا أوضح ولا أشرح من الحق الذي جاء به رسول الله ﷺ والله ما بعده إلا الزيغ والضلال.

كما قال الله سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصِرُّونَ﴾ [يونس: ٣٢]، والانقياد للشريعة والالتزام بها مما يورث الأخوة والمحبة بينهم، كما أن مخالفتها مما يورث الفرقة والخصومة والعداوة والبغضاء كما سبق بيانه.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخواناً»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في قول النبي ﷺ: «وكونوا عباد الله إخواناً»: (هذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم كأنه قال إذا لم تتركوها تصيروا أعداءً، ومعنى «كونوا إخواناً» اكتسبوا: ما تصيرون به إخواناً مما سبق ذكره وغير ذلك من الأمور المقتضية لذلك إثباتاً ونفيًا)^(٣).

فلا يكفي في الطاعة النية الخالصة ما لم تكن موافقة للشرع الذي جاء به النبي ﷺ فالنية قد تحسن لكن العمل فاسد، إما لكونه معصية أو بدعة، كما أن العمل وفق السنة

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ١٣).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢٢٥٣/٥) برقم (٥٧١٧) ومسلم في صحيحه: (٤/١٩٨٥) برقم (٢٥٦٣).

(٣) ابن حجر، فتح الباري: (١٠/٤٨٣).

لا يكفي مع النية الفاسدة التي يبتغي بها غير الله.

فلا يقبل الله العمل إلا بالشرطين السالفين، ولا يتوصل إلى فضل الله إلا بهما
قال الله سبحانه: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ
رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

فلابد مع الإخلاص من صلاح العمل، ولا يصلح العمل إلا بموافقة الشرع.

وبهذا يتحقق الأصل الأول وهو تحقيق الغاية المطلوبة وهي طاعة الله ورسوله.

وإذا استحضر المرء هذه الغاية دفعته لبذل جهده واستفراغه في تحري الحق ومعرفة
مراد الله، وإذا غابت هذه الغاية حال البحث والطلب دخلت أهواء النفس ورغباتها
وأثرت في استنباط الحكم، وتحكمت في موافقة المنازع أو مخالفته.

فعلى المستدل والباحث وهو يحزر مسائل الخلاف ويبحثها أو يقررها أو يناظر فيها
أن يتحرز من حظوظ النفس ومطامع الدنيا حتى لا يذهب عمله سدى.

وعليه أن يتحرز عند استدلاله وبجثه من الخروج عن منهج الشريعة وأصولها
وضوابطها المقررة وإلا كان عمله فاسداً مردوداً.

المطلب الثاني

الأصل الذي تبني عليه الأحكام الشرعية

التعاطي للأحكام الشرعية وبيانها يحتاج إلى أمرين النقل المصدق والنظر المحقق^(١).
والنظر المحقق أو الاستدلال الصحيح سيأتي بيانه في بيان الطريقة المسلوكة لمعرفة الأحكام وهو الأصل الثالث.

أما النقل المصدق أو الدليل الصحيح فهو الأصل الذي تبني عليه وتستند إليه الأحكام الشرعية وهو أحد ركني عملية الاستنباط والاجتهاد، بل هو الركن الأول المقدم فلا يصح الاستدلال ولا يتحقق النظر إلا إذا صح الدليل من جهة الثبوت، كما قيل "ثبت العرش ثم انقش".

أي لا يتجه المستدل إلى دليل للاستدلال به على حكم معين إلا بعد التثبت من صحته.

وإذا صح الدليل من جهة نقله وثبوته نُظِرَ فيه بعد ذلك من جهة دلالاته.

والأدلة التي تبني عليها الأحكام هي نصوص القرآن والسنة وعند التحقق من صحة هذه النصوص فإن جزءاً منها لا يحتاج إلى ذلك القطع لصحته وتواتر نقله، وهي نصوص القرآن الكريم وتلحق بها نصوص السنة المتواترة، أما بقية السنة وهي سنة الآحاد فتحتاج إلى التحقق من ثبوتها وصحتها؛ لأن منها الصحيح الذي يقطع بثبوته، ومنها الصحيح الذي رجح قبوله على رده وغلب الظن على عدم ضعفه، ومنها ما يُحتاج فيه إلى نظر المحدثين للحكم عليه بالقبول أو الرد. وقد نصب الله لذلك أئمة السنة وعلماء الحديث الجهابذة في معرفتها والأعلام في حفظها، والنقاد المميزين لصحيحها من سقيمها، الذين يعتمد عليهم ويحتج بكلامهم في الرجال والأسانيد جرحاً وتعديلاً، وفي الأحاديث قبولاً أو رداً.

فما أجمع عليه هؤلاء فهو المقبول، وما أجمعوا على رده فهو المردود، وما تنازعوا في صحته كان الترجيح بما يعرف من قواعد علم الحديث للمتخصصين في ذلك أو بتقليد الأوثق منهم إما بكثرة عددهم عند تساويهم أو بالنظر في الأحفظ والأتقن عند تباينهم.

وبهذا يسلم المستدل من أن يبني أحكامه على أصول وأدلة سقيمة يكون قد حقق

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٢/٦٣).

الأصل الذي تبنى عليه الأحكام الشرعية وهنا لا بد لنا من تقرير قواعد تتعلق بهذا الأصل:

الأولى: نصوص الشريعة كاملة وشاملة لكل مصالح العباد في الدنيا والآخرة:

فالنصوص الشرعية كاملة تامة شاملة وافية لكل مصالح العباد في معاشهم ومعادهم وما ترك الله شيئاً مما يحتاج العباد إليه إلا وبينه.

قال الله - سبحانه -: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وما مات رسول الله ﷺ إلا وقد بين لأُمَّته جميع ما يحتاجون إليه، كما قال ﷺ: «تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك»^(١).

فرسول الله ﷺ بين أمور الدين جميعاً قواعده وأصوله وشرائعه وفصوله وبلغه على كماله وتمامه، وبهذا أتم الله علينا النعمة ورضي لنا الإسلام ديناً كما قال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فما من واقعة إلا والله فيها حكم، ولا معضلة إلا وفي الشريعة حلها.

قال الشافعي رحمه الله: (كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم)^(٢).

وقال النووي رحمه الله: (اعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة إلا وفي كتاب الله أو السنة بيانها نصاً أو دلالة)^(٣).

ويقول الشاطبي رحمه الله: (فلا عمل يفرض ولا حركة ولا سكون يدعى إلا والشريعة حاكمة عليه إفراداً أو تركيباً)^(٤)؛

الثانية: النقصان أو الزيادة في الشريعة منازعة لها وابتداع فيها:

منشأ البدع والفرق والتنازع والاختلاف يرجع إلى الزيادة في الشريعة أو النقصان منها.

قال محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله: (فإن قيل: فمن أين جاء الاختلاف الشديد؟ فاعلم

(١) أحمد في مسنده: (١٢٦/١) برقم (١٧١٨٣) وابن ماجه في سننه: (١/٤) برقم (٥).

(٢) الشافعي، الرسالة: (٤٧٧/١).

(٣) النووي، شرح مسلم: (٩١/١١).

(٤) الشاطبي، الموافقات: (٧٨/١).

أن منشأ معظم البدع يرجع إلى أمرين واضح بطلانهما، فتأمل ذلك بإنصاف وشد عليه يدك، وهذان الأمران الباطلان هما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله تعالى ورسله -عليهم السلام- من مهمات الدين الواجبة.

والنقص فيه، بنفي ما ذكره الله تعالى ورسله في ذلك بالتأويل الباطل^(١).

وكل من زعم أنه سيضيف إلى الشريعة ما ليس منها، أو أنها تحتاج إلى إكمال فقد زعم أن الله -عز وجل- لم يكمل هذا الدين، ولم يتم به النعمة على عباده المؤمنين، أو أن رسول الله ﷺ خان الرسالة وما بلغها بتمامها وكما لها.

قال الإمام مالك رحمته الله: (من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقد أنكر الله -عز وجل- على من لم يكتف بالوحي بقوله - سبحانه -: ﴿وَأَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وكم أحدثت في الإسلام من أمور ومحدثات نسبت إلى الشريعة، بل جعلت أصولاً بنيت عليها كثير من الأحكام والعقائد وهي ظنون وإن حسبها محدثوها علوماً، وجهليات وإن زعم أصحابها أنها عقليات.

الثالثة: نصوص الشريعة هي الإمام عند التوافق والتنازع وما سواها مأموم:

كما أن نصوص الكتاب والسنة لعصمتها من الخطأ، ولشمول أحكامها، ولغنيتها هي الأصل الذي تبنى عليه الأحكام فهي أيضاً المعتمد والمرد عند التنازع والاختلاف.

لقول الله - سبحانه -: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقوله - سبحانه -: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

ولا خلاف بين المسلمين أن حقيقة الرد إلى الله -عز وجل- هو الرد إلى كتابه، والرد إلى رسوله ﷺ هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد مماته^(٢).

(١) ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، إشار الحق على الخلق، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م: (ص ٨٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٥/ ١٥٠) وابن القيم، إعلام الموقعين: (١/ ٥٠).

والنبي ﷺ لما بين أن الاختلاف واقع في الأمة بين المخرج منه ومن المحدثات والفتن بقوله ﷺ: «إنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(١).

وحقيقة الاعتماد على الكتاب والسنة وبناء الأحكام عليهما والرد إليهما عند التنازع يكون من وجهين:

الرد إلى المنصوص أولاً.

وإلا فالرد إلى ما يحمل النص عليه.

ولن يعدم صاحب مسألة ما أن يجد لها حكماً إما نصاً وإما قياساً، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص وهو الميزان الذي أنزله الله مع الكتاب^(٢).

كما قال -سبحانه-: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧].

وقال -سبحانه-: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

والرجوع إلى نصوص الكتاب والسنة للتحاكم إليها والبناء عليها هو حقيقة الاستسلام والخضوع والانقياد لها والذي هو "الإسلام".

ومن أبى الرد والرجوع إلى نصوص الكتاب والسنة عند الاختلاف فقد انسلخ من الإسلام واستحق العقوبة الشرعية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (أمر الله المؤمنين بالرد فيما تنازعوا فيه إلى الله والرسول وهو الرد إلى الكتاب والسنة، فمن قال: إنه ليس لأحد أن يرد ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة: بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر من غير أن يقيم دليلاً شرعياً كالأستدلال بالكتاب والسنة على صحة قوله؛ فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وتجب استتابة مثل هذا، وعقوبته كما يعاقب أمثاله)^(٣).

فالإمام المتبوع نصوص الكتاب والسنة وما سواها تابع مأموم، وما أجمل ما سطره

(١) أبو داود في سننه: (٦١٠/٢) برقم (٤٦٠٧) والترمذي في سننه: (٤٤/٥) برقم (٢٦٧٦) وقال: هذا حديث صحيح.

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٣٣٧/١).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٣٤/٣٣)، (١٣٥).

الإمام ابن دقيق العيد رحمته الله في خطبة كتابه «شرح الإمام» حيث بين هذا الأصل العظيم وحال من حاد عنه بقوله رحمته الله:

(أما بعد حمد الله، فإن الفقه في الدين منزلة لا يخفى شرفها وعلاؤها، ولا تحتجب عن العقول طوالها وأضواؤها، وأرفعها بعد فهم كتاب الله المنزل البحث عن معاني حديث نبيه المرسل؛ إذ بذلك تثبت القواعد ويستقر الأساس، وعنه يقوم الإجماع ويصدر القياس، وما تعين شرعاً تعين تقديمه شروعاً، وما يكون محمولاً على الرأس لا يحسن أن يجعل موضوعاً، لكن شرط ذلك عندنا أن يحفظ النظام ويجعل الرأي هو المأموم والنص هو الإمام، وترد المذاهب إليه، وترد الآراء المنتشرة حتى تقف بين يديه، وأما أن يجعل الفرع أصلاً، ويرد النص إليه بالتكلف والتحيل، ويحمل على أبعد المحامل بلطافة الوهم وسعة التخيل، ويرتكب في تقرير الآراء الصعب والذلول، ويحتمل من التأويل ما تنفر منه النفوس وتستنكره العقول؛ فذلك عندنا من أردأ مذاهب وأسوأ طريقتة، ولا نعتقد أنه يحصل معه النصيحة للدين على الحقيقة، وكيف يقع أمر مع رجحان منافيه، وأنى يصح الوزن بميزان مال أحد الجانبين فيه؛ ومتى ينصف حاكم ملكته غضبية العصبية، وأين يقع الحق من خاطر أخذته العزة بالحمية ..)^(١).

الرابعة: لا فرق بين نصوص القرآن ونصوص السنة من جهة الاحتجاج بها:

نصوص القرآن والسنة كلها حجة شرعية في الجملة، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين، وظل هذا الأمر ولا زال محل التسليم والقبول بين المسلمين، لا يفرقون في حجية النصوص بين ما مصدره القرآن وبين ما مصدره السنة.

لأن صدر عن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه من أقوال أو أفعال أو تقارير على وجه التشريع هي وحي من الله - عز وجل - لقوله - سبحانه - : ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤].

والنبي صلوات الله وسلامه عليه أعطي القرآن ومثله معه، وهو السنة، فعن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أنه قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه لا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوا وما وجدتم فيه من حرام فحرموه»^(٢).

(١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣ هـ: (٢٣١/٩).

(٢) أحمد في المسند: (٤/١٣٠) برقم (١٧٢١٣)، والدارقطني في سننه: (٤/٢٨٧)، وابن حبان في صحيحه: (١٨٩/١) برقم (١٢) بالفاظ متقاربة.

ففي قوله ﷺ: «يوشك رجل شعبان... إلخ» نبوءة منه ﷺ أنه سيأتي قوم يتمسكون بظاهر القرآن ولا يقبلون السنة، ومن يسمون اليوم بالقرآنيين، وغيرهم من جهلة الكتاب ومتعلمي المثقفين والصحفيين الذين يزعمون أن لا حجة إلا في القرآن تصدق فيهم هذه النبوءة، والله - سبحانه - وتعالى قد أمر بطاعة رسوله ﷺ وقرنها بطاعته وجعل الرد عند التنازع إلى كتابه - عز وجل - وسنة رسوله ﷺ فقال - سبحانه -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال ابن القيم رحمه الله عقيب استشهاده بهذه الآية: (أمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله وأعاد الفعل إعلماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه فإنه أوتي الكتاب ومثله معه ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول)^(١).

وقال - سبحانه -: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقد حذر الله - عز وجل - من مخالفة أمر رسوله ﷺ فقال - سبحانه -: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فالذي أمر باتباع السنة والانقياد لها هو القرآن الكريم، فمن آمن بالقرآن آمن بالسنة، ومن كفر بالسنة كفر بالقرآن.

كما قال رسول الله ﷺ: «فمن أطاع محمداً ﷺ فقد أطاع الله ومن عصى محمداً ﷺ فقد عصى الله»^(٢).

روى الطبراني عن حبيب بن أبي فضالة المكي أن عمران بن حصين رحمه الله ذكر الشفاعة، فقال رجل من القوم: (يا أبا نجيذ إنكم تحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، فغضب عمران رحمه الله وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: فهل وجدت فيه صلاة العشاء أربعاً، ووجدت المغرب ثلاثاً، والغداة ركعتين، والظهر أربعاً، والعصر أربعاً؟ قال: لا. قال: فعن من أخذتم ذلك؟ قال: أخذتموه وأخذناه عن رسول الله ﷺ ثم

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١/٤٨).

(٢) البخاري في صحيحه: (٦/٢٦٥٥) برقم (٦٨٥٢) عن جابر بن عبد الله.

ذكر أشياء في أنصبة الزكاة وتفصيل الحج وغيرها، وختم بقوله: أما سمعتم الله قال في كتابه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، قال عمران: فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أشياء ليس لكم بها علم^(١).

ومن المعلوم ضرورة أنه لا يمكن الاستغناء بنصوص القرآن عن السنة؛ لأنها الشارحة والمفصلة والمبينة للقرآن الكريم، تخصص عامه وتقيده مطلقه، وتبين مجمله، كما استقلت بأحكام ليست في القرآن، وقد بين الله سبحانه ذلك بقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

قال الطحاوي رحمه الله: (جميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع كله حق)^(٢).

الخامسة: لا فرق بين متواتر السنة وأحاديها من جهة الاحتجاج:

لا نفرق بين أحاديث رسول الله ﷺ الثابتة عنه بنقل العدول سواء كانت متواترة أو أحاداً، والأخذ ببعضها دون بعض بحجة أن ما نقل بغير طريق التواتر لا يحتج به فعل أهل البدع والضلال من قديم وحديث، حيث زعموا أن خبر الواحد ولو كان بنقل العدول الثقات لا يحتج به لأن طريق ثبوته ظنية لا قطعية.

وهذه البدعة ما أحدثت إلا بعد المائة الأولى من صدر الإسلام على يد بعض المتكلمين، قال ابن حزم رحمه الله: (صح إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجري على ذلك كل فرقة في عملها كأهل السنة والخوارج والشيعية والقدرية، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ مخالفاً للإجماع في ذلك)^(٣).

ووافقهم عليه قوم من الرافضة والخوارج، وتأسى بهم حثالة في عصرنا يتشدقون ببدعة سلفهم زاعمين أن لا حجة في السنة إلا ما كان منها قطعي الثبوت.

قال الحسن بن علي البربهاري رحمه الله: (إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله ﷺ فاتهمه على الإسلام فإنه رديء المذهب والقول)^(٤).

(١) الطبراني، المعجم الكبير: (٢١٩/١٨) برقم (٥٤٧).

(٢) الطحاوي، أبو جعفر، العقيدة الطحاوية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م: (ص ٤٣).

(٣) ابن حزم، الأحكام: (١/١٠٨).

(٤) ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت: =

وقيل للإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: إن قوماً يدعون الحديث ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره. فقال: (أعجب لقوم سمعوا الحديث وعرفوا الإسناد وصحته يدعون، ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره. قال الله -تعالى-: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. أتدري ما الفتنة: الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيع فيهلك) ^(١).

وروى الخلال عن أبي ثابت الخطاب قال: (لقيني أبو عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- فقال: من أين يا أبا ثابت؟ قلت: أشتري دقيقاً لأبي سليمان الجوزجاني، فقال: تشتري لأبي سليمان دقيقاً؟ فقلت: وما بأس؟ فقال: ما يحل لك، قال: فقلت: من أي شيء تقول يا أبا عبد الله؟ قال: لا يحل أن تشتري دقيقاً لرجل يرد أحاديث رسول الله ﷺ؟) ^(٢).

وروى الشافعي يوماً حديثاً وقال: إنه صحيح، فقال له قائل: أتقول به يا أبا عبد الله؟ فاضطرب، وقال: (يا هذا أرأيتني نصرانياً؟ أرأيتني خارجاً من كنيسة؟ أرأيت في وسطي زناراً؟ أروي حديثاً عن رسول الله ﷺ ولا أقول به؟! ^(٣)).

وذكر الشافعي أن ابن أبي ذئب روى حديثاً لسماك بن الفضل، فقال له سماك: (أتأخذ بها الحديث يا أبا الحارث؟ قال سماك: فضرب صدري وصاح صياحاً كثيراً ونال مني، وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول: تأخذ به؟ نعم آخذ به وذلك فرض عليّ وعلى من سمعه) ^(٤).

بل إن بعض العلماء حكموا على من يرد الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ بالكفر.

قال السيوطي رحمته الله: (فاعلموا رحمكم الله أن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة، كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع

(٢/٢٥).

(١) سليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض: (ص ٤٨٤).

(٢) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (ص ٣١٠).

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ٣، ١٣٩٩هـ: (ص ٦).

(٤) الشافعي، الرسالة: (ص ٤٥٠).

اليهود والنصارى، أو مع من شاء الله من فرق الكفرة^(١).

والإجماع منعقد على قبول خبر الآحاد والعمل به لا ينافي فيه إلا من أعمى الله بصره بالجهالة، وطمس بصيرته بالضلالة، قال الإمام الشافعي رحمته: (لو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتفاء إليه، بأنه لم يُعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبتت جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد، بما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم)^(٢).

ورد حديث الآحاد وعدم العمل به رد لجملة السنة لأن جملها وأكثرها آحاد.

قال ابن حبان رحمته في مقدمة صحيحه: (فأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد إلى أن قال: وأن من تنكب عن قبول أخبار الآحاد فقد عمد إلى ترك السنن كلها، لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد)^(٣).

ولو اقتصر في الاحتجاج بالسنة على المتواتر منها لبطلت الشريعة.

قال ابن العربي رحمته: (لو وقف الأمر فيها على التواتر لما حصل علم ولا تم حكم)^(٤).

وقال أبو إسحاق الفقيه إبراهيم بن محمد بن شاقلا رحمته: (من خالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل موصولة بلا قطع في إسناد ولا جرح في ناقلها، وتجراً على ردها فقد تهجم على الإسلام؛ لأن الإسلام إنما نقل إلينا بمثل ما ذكرت)^(٥).

السادسة: آحاد السنة حجة في العقائد كما هي حجة في الأحكام؛

قال قوم: إن أحاديث الآحاد يعمل بها وتكون حجة في الأحكام والمسائل العملية، أما في العقائد والمسائل الخبرية فإنها ليست بحجة. وهذا القول محدث أيضاً، مخالف لإجماع السلف، وما علم ضرورة من قبولهم خبر الواحد في الدين كله عقائده وأحكامه.

(١) السيوطي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: (ص ٥).

(٢) الشافعي، الرسالة: (ص ٤٥٨).

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤١٤، ٢/١٩٩٣ م: (١/١٥٦).

(٤) ابن العربي، أحكام القرآن: (٢/٦٠٧).

(٥) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة: (٢/١٣٥).

قال الإمام أبو المظفر السمعاني رحمته الله: (أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله وفي مسائل القدر، والرؤية، وأصل الإيمان، والشفاعة والحوض، وإخراج الموحدين المذنبين من النار، وفي صفة الجنة والنار، وفي الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، وفي فضائل النبي صلوات الله وسلامه عليه ومناقب أصحابه، وأخبار الأنبياء المتقدمين عليهم السلام، وكذلك أخبار الرقائط والعظات، وما أشبه ذلك مما يكثر عدّه وذكره، وهذه الأشياء كلها علمية لا عملية، وإنما تروى لوقوع علم السامع بها)^(١).

وقال الإمام ابن عبد البر رحمته الله: (وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة)^(٢).

ومن نظر في مصنفات السلف والمحدثين كالبخاري ومسلم وأبي داود وأحمد وغيرهم، وجد أنهم أثبتوا أحاديث الآحاد المتعلقة بالعقائد في مصنفاتهم مما يدل على تقريرهم العملي للاحتجاج بها في العقائد.

وقد أرسل النبي صلوات الله وسلامه عليه رسله وكتبه إلى الملوك يدعوهم فيها إلى الإسلام وعبادة الله وحده فحصل بها البلاغ وقامت بها الحجة مع أن الرسل كانوا آحاداً.

وبعث صلوات الله وسلامه عليه أصحابه إلى أطراف البلاد ليعلموا الناس الدين عقائده وأحكامه.

فأرسل علياً وأبا موسى ومعاذاً وأبا عبيدة كلاً إلى ناحية في اليمن، ومما قال لمعاذ رحمته الله: «إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»^(٣).

فأمره أولاً بدعوتهم إلى التوحيد والإيمان قبل أركان الإسلام الأخرى.

وعن أنس رحمته الله أن أهل اليمن قدموا على رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فقالوا: ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام فأخذ النبي صلوات الله وسلامه عليه بيد أبي عبيدة فقال: «هذا أمين هذه الأمة»^(٤).

فكل هؤلاء الرسل كانوا آحاداً وكانوا يعلمون ويبلغون الإسلام أصوله وفروعه.

(١) أبو القاسم إسماعيل بن محمد التميمي، الحجة في بيان المحجة، دار الراجعية، السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م: (٢/٢٣٠).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد: (٨/١).

(٣) البخاري في صحيحه: (٢/٥٤٤) برقم (١٤٢٥).

(٤) مسلم في صحيحه: (٤/١٨٨١) برقم (٢٤١٩).

كما أن الأدلة من الكتاب والسنة الآمرة باتباع النبي ﷺ وطاعته والتحذير من مخالفة أمره جاءت عامة دون تفریق في طاعته واتباعه بين الأحكام والعقائد.

وقد عمل الصحابة وتابعوهم ﷺ بحديث الأحادي في كل مسائل الدين العلمية والعملية، ووقائعهم في ذلك لا تحصر دون نكير أحد منهم فكان إجماعاً منهم على ذلك وصحته.

والقول بأن هذه الأحاديث ليست حجة في العقائد يستلزم تفاوت المسلمين فيما يجب عليهم اعتقاده، مع بلوغ الخبر إليهم جميعاً، فالصحابي الذي سمع من النبي ﷺ حديثاً يتضمن عقيدة ما، كحديث النزول مثلاً، هو الذي يجب عليه أن يعتقد ذلك لأن الخبر بالنسبة إليه يقين، وأما الذي تلقى الحديث عنه كصحابي آخر أو تابعي فهذا لا يجب عليه أن يعتقد موجهه، حتى وإن بلغته الحجة وصحت عنده؛ لأنها ما جاءت إلا من طريق أحادي، وهذا كلام باطل قطعاً لأن الله - عز وعل - يقول: ﴿لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ويقول ﷺ: «نصّر الله امرأ سمع مقالتي فآداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى له من سامع»^(١).

"والقول بأن حديث الأحادي لا تثبت به عقيدة، هو قول في حد ذاته عقيدة استلزمت رد مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وبالتالي فإن القائل به مطالب بأن يأتي بالدليل القاطع المتواتر على صحته عنده بما لا يدع مجالاً للشك، وإلا فهو متناقض حيث قد وقع فيما رمى به غيره"^(٢).

كما أن قبول الأحادي في الأحكام دون العقائد تناقض لأن الأحكام مقترنة بعقيدة وليست عملاً مجرداً عن العلم.

كما أن ما اشترطوه من اليقين في كل أبواب العقائد فيه نظر؛ لأن بعضها يكفي فيه الظن الغالب، وهو حاصل بخبر الأحادي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في قضية مباهاة الله ملائكته بالحاج عشية عرفة:

(فإن قيل هذه الأخبار رواها آحاد غير مشهورين ولا هي بتلك الشهرة فلا توجب علماً والمسألة علمية، قلنا أولاً: من قال إن المطلق في هذه القضية اليقين الذي لا يمكن

(١) الترمذي في سننه: (٣٤ / ٥) برقم (٢٦٥٧) والطبراني في الأوسط: (٥ / ٢٧٢) برقم: (٥٢٩٢)، وقال أبو

عيسى الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) انظر: الألباني، الحديث حجة بنفسه: (ص ٥٤-٥٥).

تقيضه؟ بل يكفي فيها الظن الغالب وهو حاصل^(١).

هذا الكلام على التسليم بأن أحاديث الآحاد هنا تفيد الظن الراجح لا اليقين، وإلا فإن أحاديث الآحاد في باب العقائد تفيد اليقين؛ لأن تلقي الأمة لها بالقبول قرينة تجعلها تفيد العلم.

ومسألة القطع والظن مما يعرض للناظر بحسب ما يظهر له من الخبر، أما الخبر ذاته فلا يكتسب تلك الصفة.

ولذا فقد تحتف القرائن بخبر الآحاد، إما في المخبر أو في الخبر نفسه أو في ظروفه فتجعله يفيد اليقين.

ومن هذه القرائن تلقي الأمة له بالقبول تصديقاً له أو عملاً به.

قال ابن قدامة المقدسي رحمته الله: (اتفق السلف في نقل أخبار الصفات وليس فيها عمل وإنما فائدتها وجوب تصديقها واعتقاد ما فيها؛ لأن اتفاق الأمة على قبولها إجماع منهم على صحتها، والإجماع حجة قاطعة)^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله:

(ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك؛ ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية كأبي إسحاق، وابن فورك، وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك وتبعه مثل أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء، والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو إسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، وهو الذي ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب وأبو الحسن بن الزاغوني وأمثالهم من الحنبلية، وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية، وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به فالاعتبار في ذلك بإجماع

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤/٣٧٠).

(٢) ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر: (١/٩٩).

أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة^(١).

وقال الجصاص رحمته الله: (خير الواحد إذا تلقاه الناس بالقبول صار بمنزلة التواتر)^(٢).

فأخبار الآحاد لا يضر أنها في نفسها لا تنفيذ العلم ما دام أفادت العلم بإجماع الأمة على قبولها؛ لأنها لو كانت باطلاً لم يقبلوها لامتناع اجتماعهم على الخطأ^(٣).

السابعة: نصوص الشريعة حاكمة على العقل لا العكس:

هذه العلاقة للعقل مع النصوص الشرعية هو الذي عليه أهل الحق أهل السنة والجماعة، وهو الذي دلت عليه النصوص الشرعية ودل عليه العقل نفسه.

وليست هذه القاعدة دعوة إلى إلغاء العقل وإهماله وإطراحه وعدم إعماله في فهم النصوص الشرعية.

فهذا لا يقول به عاقل وهو مصادم للشرع قبل مناقضته للعقل.

فمن له أدنى معرفة بنصوص القرآن والسنة يجد تكريم الإسلام للعقل واعتباره له، بل ما كرم الله الإنسان وفضله على بقية المخلوقات في الأرض إلا بالعقل؛ لذا كان الخطاب في النصوص الشرعية بالنظر والتفكير والاعتبار في النفس والكون والآفاق موجهاً إلى العقل؛ لأن هذه الآيات الكونية التي نصبها الله للدلالة على ربوبيته وألوهيته لن يعتبر بها إلا من كان له عقل قال الله - سبحانه -: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ٥٤]، أي العقول، وقال - سبحانه -: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥]، أي لذي عقل.

وكما أقام الله الأدلة العقلية في كونه ومخلوقاته على ربوبيته ووحدانيته فقد أقامها كذلك في وحيه وشرعه، وأمر سبحانه باستماع آيات القرآن وتدبرها، وعقل معناها فقال - سبحانه -: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال - جل وعلا -: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وأثنى - عز وجل - على أولي الألباب الذين سمعوا الوحي وعقلوه، وذم - سبحانه - من لا يعقلون الخطاب، وجعلهم من شرار

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٥٢/١٣).

(٢) الجصاص، أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ: (١/١٧٤).

(٣) الجصاص، الفصول: (١/١٧٥).

خلقه قال - سبحانه -: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [أنفال: ٢٢].

بل بين أن ترك إعمال العقل فيما أنزل الله - سبحانه - موجب لدخول النار فقال - سبحانه -: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]. فالعقل هو المدرك لحجة الله على خلقه؛ لذا جعله الله مناط التكليف بدينه، وشرطاً في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال.

ومسلوب العقل في الإسلام القلم مرفوع عنه لا يؤخذ بعقاب، ولا يصح منه إيمان ولا عبادة ولا شيء من الأعمال؛ لأن الأعمال كلها لا تصح ولا تقبل إلا مع العقل^(١) ومن لا عقل له سقط عنه التكليف والتكريم بهذا الدين.

غير أن بعض المسلمين ممن استسلمت عقولهم لداعية الهوى ولم تدعن كل الإذعان لمن خلقها عارضت وحيه المنزل بما ظنته عقلاً وهو غاية الجهالة.

وجعلوا العقل هو القاضي بالأحكام والمدرك لها، ومصدر تلقيها، و كان منطلقهم في ذلك أن الحسن والقبح صفات ذاتية للأفعال تدرك بالعقل، والنقل إنما يأتي موافقاً وكاشفاً لما أدركه العقل. ولازم قولهم هذا أن إنزال الكتب والشرائع وإرسال الرسل ضرباً من العبث.

وقابلهم آخرون ببدعة أخرى وهي أن الأفعال ليس لها صفات ذاتية حسنة أو قبيحة، وإنما تعلق الحسن أو القبح بها لتعلق الأمر أو النهي الشرعي بها، وهذا يستلزم إنكار ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد والمعروف والمنكر وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وإنكار للفقه في الدين الذي هو معرفة حكمة التشريع ومقاصدها ومحاسنها^(٢).

والذي عليه أهل الحق، الوسط بين القولين وهو أن الحسن والقبح قد يكونان صفة للأفعال بعضها قد يدرك بالعقل، وإذا جاء الشرع وأمر بها أو نهى عنها فيكون كاشفاً لصفات الفعل ومؤكداً لها.

وتارة تكون صفات الفعل مما لا تدركه العقول، فإذا جاء الشرع بالأمر به أو النهي

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٠/٤٣٥).

(٢) المصدر نفسه: (١١/٣٥٤).

عنه فيكون الشرع هنا مبيناً للفعل لصفات لم تكن معلومة من قبل ذلك، أي أن الفعل يكون حسنه من جهة نفسه تارة، ومن جهة الأمر به تارة، ومن الجهتين جميعاً تارة أخرى. فالعقل لا يمكنه الاستقلال بإدراك الأحكام الشرعية كما لا يمكنه ترتيب الثواب والعقاب على الأفعال؛ لأن المثوبة والعقوبة لا تكون إلا بعد قيام الحججة الرسالية.

ومن تكريم الله للعقل أنه منعه من الولوج فيما لا يهتدي إليه، رحمةً به، وإبقاء على قوته وجهده فيما يقدر عليه؛ لأن للعقل حداً يعجز أن يتجاوزه ويدرك ما وراءه، وإقحامه فيما لا يدرك "محاولة فاشلة أولاً، وعابثة أخيراً، فاشلة لأنها تستخدم أداة لم تخلق لرصد ما تعجز عنه، وعابثة لأنها تبدد طاقة العقل، التي لم تخلق لمثل هذا، وعلى العقل أن يتلقى ما يعجز عن إدراكه من النقل، ووضع العقل في هذا الإطار هو احترام لمنطق العقل وهو الذي يتحلى به المؤمنون"^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده أن أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبين لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم بل أشر حالاً منها..)^(٢).

ومن أعمل عقله يجد أن كل ما جاء به الشرع حسن مقبول وإن احتار العقل لضعفه في أجزاء من ذلك؛ لأن العقول قد تقصر عن معرفة تفصيل ما جاء به الشرع^(٣).

أي أن الشرع قد يأتي بما يعجز العقل عن معرفته ويحتار فيه، لكنه لا يأتي أبداً بما يعلم العقل بطلانه؛ لأن الرسل -عليهم الصلاة والسلام- قد تخبر بما تحار فيه العقول لكنها لا تخبر أبداً بما تحيله العقول.

وفرق بين ما لا تدرك العقول حسنه وبين ما تشهد بقبحه، فالأول يأتي به الشرع دون الثاني^(٤).

وما صح من المنقول شرعاً يكون موافقاً لصريح المعقول ولا تعارض بينهما.

إلا أن يكون حديثاً لا يصح فهذا مما لا يبني عليه ولا يصح الاستدلال به.

(١) انظر: سيد قطب، في ظلال القرآن (٤٠/١) بتصرف.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٠٠/١٩).

(٣) المصدر نفسه: (٤٤٤/١٧).

(٤) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية، بيروت: (٥٩/٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارض الشرع البتة، بل المنصوص الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط..)^(١).

فلا انفكاك بين النقل الصحيح والعقل الصريح "بل هما أخوان نصيران، وصل الله بينهما، وقرن أحدهما بصاحبه أصلاً فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه"^(٢).

بل إن كل ما جاء به النقل لا يقال فيه إن العقل لا يعارضه فحسب بل إن العقل يوافقه ويصدق له.

وقد صنف شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة مؤلفاً ضخماً سماه "درء تعارض العقل والنقل" وبين -رحمه الله- في هذه المسألة أربع مقامات: أن العقل لا يناقض النقل وأن العقل يوافقه، وأن عقلياتهم التي عارضوا بها النقل باطلة، وأن العقل الصريح يخالفهم^(٣).

وحقاً من أمعن النظر فيما زعموه معقولاً وجده غاية في الجهل والفساد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

(وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة، يعلم العقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع... ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟!)^(٤).

ويقول ابن أبي العز الحنفي رحمته: (كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً: فما وافقه قال: إنه محكم وقبله واحتج به!!، وما خالفه قال: إنه متشابه ثم رده وسمى رده تفويضاً، أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلاً!!)

فلذلك اشتهد إنكار أهل السنة عليهم، وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: (١/٨٣).

(٢) انظر: ابن القيم، الصواعق المرسلات: (٢/٤٥٧).

(٣) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٦/٤٤٢).

(٤) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: (١/٨٣).

الصحيح، ولا يعارضون بمعقول، ولا قول فلان...) (١).

ومعارضة النصوص بالآراء وتقديم الأهواء عليها هدم للشريعة وفتح باب كل شر وبلية.

كما قال الشهرستاني رحمته: (أصل كل بلية في العالم من معارضة النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع) (٢).

وقال ابن القيم رحمته معلقاً على هذا: (والناس إلى اليوم في شرور هذه المعارضة وشؤم عاقبتها) (٣)، فانعدام ميزان الشريعة الضابطة لأحكام وشؤون الخلق يؤدي إلى الفوضى التي لا حد لها؛ لأن الخلق يصبحون بلا ضابط يرجعون إليه فعقولهم متعددة ومتنوعة فبأي عقل سيحكمون، ولعقل من سيسلمون وإلى أي عقل عند الاختلاف سيرجعون؟!!

يقول محمد قطب: (ولا عجب في ذلك فما دام العقل هو الحكم! إن العقل المطلق أو العقل المثالي المجرد لا وجود له في عالم الواقع، إنما الموجود عقل هذا المفكر وذاك المفكر، ولكل منهم طريقته الخاصة في "تعقل الأمور"، ولكل منهم نوازعه الخاصة التي يحسبها بعيدة عن التأثير في عقله، وهو واهم في حسابه، ولكل منهم اهتماماته الخاصة التي تجعله يركز على أمور ويغفل عن غيرها من الأمور، ومن ثم لا تصبح تلك الفلسفة في هذه القضية بالذات أداة هداية وإنما أداة تشتيت وتضليل) (٤).

وشبه ابن القيم رحمته أهل هذه الدعوة بقوله: (فمثلهم كمثل قوم نزلوا بفلاة من الأرض في ليلة ظلماء، فهجم عليهم العدو، فقاموا في الظلمة هارين على وجوههم في كل ناحية) (٥).

واليوم هناك من يحاول تجديد وتمجيد صنم صنموه عقلاً يحكمونه في الوحي بدعوى أنهم "أهل الحرية الفكرية في الإسلام، ولا يخفى ما وراء هذه الدعوة من حرب على الإسلام وأحكامه وإن لبست ثوب التجديد في الإسلام" (٦).

(١) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٣٩٩).

(٢) ابن القيم، الصواعق المرسلية: (٣/١٠٧٨).

(٣) المصدر نفسه: (٣/١٠٧٨).

(٤) محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، فصل العقلانية، دار الشروق، ط ٧، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م: (ص ٥٠٥، ٥٠٦).

(٥) ابن القيم، الصواعق المرسلية: (٢/٨٤٠).

(٦) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ط ٢، =

بل إن خطورة هذه الدعوة على الإسلام تجاوزت خطورة دعوة المعتزلة ومن وافقهم.

إذ مآل هذه الدعوة إلى إخراج الناس من التكليف الشرعي بتحريفه لا بتغيير ألفاظ نصوصها وإنما بتحريف معانيها ودلالاتها بما يتوافق مع أهوائهم ورغباتهم. كما فعل قديماً الملاحدة من القرامطة والباطنية ومن شابههم من ملاحدة التصوف.

وإذا كانوا أهل عقل بحق فإن العقل قد جزم بربوبية الله وألوهيته وصدق رسوله ﷺ ودل على ذلك دلالة عامة مطلقة فعليهم أن يسلموا بما جاء به الشرع وإن عجزت عقولهم عن ما جاء به الشرع واحتارت فيه؛ لأن الإشكال ليس في نصوص الشرع وإنما في ضعف العقل وعجزه عن إدراك كل شيء.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (والعقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة، وهذا كما أن العامي إذا علم عين المفتي ودل غيره عليه وبين له أنه عالم فقه، ثم اختلف العامي الدال والمفتي وجب على المستفتي أن يقدم قول المفتي)^(١).

ولو قلنا -جداً- بتعارض العقل مع النقل لكان لزاماً أن يقدم النقل "لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع للنقيضين، والنقيضان لا يرتفعان، وتقديم العقل ممنوع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه على النقل"^(٢).

كما أن العقل غير معصوم من الخطأ والزلل والشرع معصوم محفوظ من ذلك، فلا يصح عقلاً أن يقدم غير المعصوم على المعصوم.

لذا لم يكن القياس عند العلماء إلا في حالة الضرورة وهي انعدام النص.

هذا الكلام في القياس الصحيح الذي هو قياس على النقل وإلحاق حكمه في الوقائع بنظائرها وأشباهاها، فكيف بالرأي المحض والقياس الفاسد الذي يعارض النص

١٤٠٩هـ/١٩٨٩م. بتصرف.

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: (١/٨٠).

(٢) انظر: ابن تيمية، المصدر نفسه: (١/٩٦).

ويقابله (فله كم من سنة صحيحة صريحة قد عطلت به، وكم من أثر درس حكمه بسببه، فالسنن والآثار عند الأرائين والقياسيين خاوية على عروشها، معطلة أحكامها، معزولة عن سلطانها وولايتها، لها الاسم ولغيرها الحكم، لها السكة والخطبة ولغيرها الأمر والنهي)^(١).

وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى إذا تعارضت النصوص مع ما خطر في عقولهم أخذوا بالنصوص ورموا تلك الخواطر تحت أقدامهم.

يقول الشاطبي رحمته الله عنهم: (لم يعارضوا ما جاء في السنة بأرائهم وعقولهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا، فليعتبر بذلك من قدم الناقص، وهو العقل على الكامل وهو الشرع)^(٢).

ولذا حذروا رحمته الله من تقديم الرأي على النص.

روى اللالكائي أن عمر بن الخطاب رحمته الله قال: (إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعييتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا)^(٣).

قال ابن حجر رحمته الله: (أراد ذم من قال بالرأي مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه فهذا يلام، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي وتكلف لرده بالتأويل)^(٤).

و عن ابن مسعود رحمته الله أنه قال: (ليس عام إلا الذي بعده شر منه، لا أقول عام خير من عام، ولا أمير خير من أمير، ولكن ذهاب العلم ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيهدم الإسلام)^(٥).

وكان عمر رحمته الله يقول: (يا أيها الناس اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو استطعت لرددت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره، والله ورسوله أعلم)^(٦).

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١/٢٤٦).

(٢) الشاطبي، الاعتصام: (١/٥٢٦).

(٣) اللالكائي، شرح اعتقاد أهل السنة: (١/١٢٣).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: (١٣/٢٨٩).

(٥) الطبراني، المعجم الكبير: (٩/١٠٥) برقم (٨٥٥١).

(٦) الطبراني، المعجم الكبير: (١/٧٢) برقم (٨٢).

وقال أحمد بن حنبل رحمته: (لا تكاد ترى أحداً نظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل) ^(١).

«وكل من له مسكة من عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحکم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحکم هلاكه، وفي أمة إلا فسد أمرها أتم فساد، فلا إله إلا الله كم نفي بهذه الآراء من حق، وأثبت بها من باطل، وأميت بها من هدى، وأحيي بها من ضلالة» ^(٢).

فالعقل من النقل بمنزلة قوة البصر من النور، فإن كان هناك نور وجد الإبصار، وإن انعدم النور فلم ولن تستقل قوة الإبصار بالرؤية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (العقل شرط في معرفة العلوم وصلاح الأعمال وكمال العلم والعمل لكنه ليس مستقلاً بذلك، وهو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس أو النار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها) ^(٣).

وإذا ظهرت معارضة في ذهن الناظر بين عقلي ونقلية فهما إما أن يكونا قطعيين فلا يسلم بإمكانية التعارض، وإما أن يكونا ظنيين فالتقديم للراجح مطلقاً، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً فالقطعي هو المقدم مطلقاً سواء كان القطعي عقلياً أو نقلياً ^(٤).

الثامنة: استفتاء القلب ليس دليلاً يبني عليه:

ذهب زنادقة الباطنية المبتدعة من المتصوفة ومن وافقهم من جهلة الناس إلى أن قلوبهم هي الأدلة على البر من الإثم، والصواب من الخطأ وأنها حجة في ذلك.

ويستدلون على هذا بما رواه وابصة بن معبد رحمته أن رسول الله صلوات الله وآلائه قال: «جئت تسأل عن الإثم؟» قلت: نعم، قال: «استفت قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك» ^(٥).

وهو حديث صحيح، إلا أن هؤلاء الجهلة وضعوا الحديث في غير موضعه وجعلوا

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٢٨٩/١٣).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٦٨/١).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٣٩/٣).

(٤) المصدر نفسه: (٤٩/١).

(٥) أحمد في مسنده: (٢٨٨/٤) برقم (١٨٠٣٥).

دلالته وفقهه، بل جهلوا بديهات الشريعة فإن هذا الفهم الخاطئ للحديث لو كان كما ظنوا لبطلت الشرائع وتعطلت الرسالة والنبوة في الناس.

قال القرطبي رحمته في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأأنعام: ٩٣]: (ومن هذا النمط من أعرض عن الفقه والسنن وما كان عليه السلف من السنن فيقول: وقع في خاطري كذا أو أخبرني قلبي بكذا فيحكمون بما يقع في قلوبهم ويغلب عليهم من خواطرهم، ويقولون هذه الأحكام الشرعية العامة إنما يحكم بها على الأغبياء والعامة، وأما الأولياء وأهل الخصوص فلا يحتاجون لتلك النصوص.

وقد جاء فيما ينقلون: «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون» ويستدلون على هذا بالخضر، وأنه استغنى بما تجلى له من تلك العلوم عما كان عند موسى من تلك الفهوم.

وهذا القول زندقة وكفر يقتل قائله ولا يستتاب ولا يحتاج معه إلى سؤال وجواب، فإنه يلزم منه هذ الأحكام وإثبات أنبياء بعد نبينا ﷺ (١).

وأكمل الكلام في موطن آخر من تفسيره نقلاً عن أحد مشايخه قوله: (لأنه إنكار ما علم من الشرائع، فإن الله تعالى قد أجرى سنته وأنفذ حكمته بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه وهم المبلغون عنه رسالته وكلامه، المبينون شرائعه وأحكامه، اختارهم لذلك وخصهم بما هنالك... وعلى الجملة فقد حصل العلم القطعي واليقين الضروري واجتماع السلف والخلف على أن لا طريق لمعرفة أحكام الله تعالى التي هي راجعة إلى أمره ونهيه ولا يعرف شيء منها إلا من جهة الرسل.

فمن قال إن هناك طريقاً آخر يعرف بها أمره ونهيه غير الرسل بحيث يستغنى عن الرسل فهو كافر يقتل ولا يستتاب، ولا يحتاج معه إلى سؤال ولا جواب.

ثم هو قول بإثبات أنبياء بعد نبينا -عليه الصلاة والسلام- الذي قد جعله الله خاتم أنبيائه ورسله فلا نبي بعده ولا رسول.. وبيان ذلك أن من قال يأخذ عن قلبه وأن ما يقع فيه حكم الله تعالى وأنه يعمل بمقتضاه، وأنه لا يحتاج مع ذلك إلى كتاب ولا سنة، فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة فإن هذا نحو ما قاله ﷺ: «إن روح القدس قد نفث في

(١) القرطبي، أحكام القرآن: (٣٩/٧).

روعي^(١) «...» الحديث^(٢).

ولو كان للقلب أن يدرك الأحكام استقلالاً بخواطره فأولى بذلك رسل الله ﷺ لكنهم يبينوا الأحكام اعتماداً على ما يوحى إليهم، وهذا هو الطريق الوحيد الذي بها تعرف أوامر الله ونواهيه، قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

قال الشنقيطي رحمه الله: (وقد حصر تعالى طرق الإنذار في الوحي في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] وإنما صيغة حصر.

فإن قيل: قد يكون عن طريق الإلهام؟ فالجواب: أن المقرر في الأصول أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء؛ لعدم العصمة، وعدم الدليل على الاستدلال به، بل لوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به، وما يزعمه بعض المتصوفة من جواز العمل بالإلهام في حق الملهم دون غيره، وما يزعمه بعض الجبرية أيضاً في الاحتجاج بالإلهام في حق الملهم وغيره جاعلين الإلهام كالوحي المسموع مستدلين بظاهر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وبخبر: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» كله باطل لا يعول عليه لعدم اعتضاده بدليل، وغير المعصوم لا ثقة بخواطره لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان وقد ضمنت الهداية في اتباع الشرع، ولم تضمن في اتباع الخواطر والإلهامات.

والإلهام في الاصطلاح: إيقاع شيء في القلب يثلج له الصدر من غير استدلال بوحي ولا نظر في حجة عقلية، يختص الله بها من يشاء من خلقه، أما ما يلهمه الأنبياء مما يلقيه الله في قلوبهم فليس كالإلهام لغيرهم؛ لأنهم معصومون بخلاف غيرهم...

وبالجمله فلا يخفى على من له إمام بمعرفة دين الإسلام أنه لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه، وما يتقرب إليه به من فعل وترك إلا عن طريق الوحي، فمن ادعى أنه غني في الوصول إلى ما يرضي ربه عن الرسل، وما جاءوا به ولو في مسألة واحدة فلا شك في زندقته، والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تحصى...

وبذلك تعلم أن ما يدعيه كثير من الجهلة المدعين التصوف من أن لهم ولأشياخهم طريقاً باطنة توافق الحق عند الله ولو كانت مخالفة لظاهر الشرع، كمخالفة ما فعله الخضر

(٢) ابن أبي شيبة في مصنفه: (٨٩/٧) برقم (٣٤٣٣٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٦٧/٢) برقم (١١٨٥) وتكملة الحديث: ((... أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب)).

(٢) القرطبي، أحكام القرآن: (٤١/١١).

لظاهر العلم الذي عند موسى، زندقة وذريعة إلى الانحلال بالكلية من دين الإسلام بدعوى أن الحق في أمور باطنة تخالف ظاهره^(١).

ومن يحتاج بإلهام القلب مقدماً له على الشرع، كناقض لأصله هذا باحتجاجة له بالأدلة الشرعية وإن احتج للإلهام بالإلهام كان في ذلك استدلالاً على محل النزاع بمحل النزاع^(٢).

وأما ما ورد في استفتاء القلب كحديث: «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون»^(٣) فالمراد به القلب المؤمن الذي لا يوسوس ولا يتساهل ويكون استفتاءه في حالتين:

الحالة الأولى: في المسائل المشتبهة التي تتعارض فيها الأدلة وليس في الحلال البين والحرام البين، ويكون استفتاء القلب هنا بالتثبت وأن يدع ما يريبه إلى ما لا يريبه.

قال الطبري رحمته: (حق الله على العبد فيما اشتبه عليه مما هو في سعة من تركه والعمل به أو مما هو غير واجب أن يدع ما يريبه إلى ما لا يريبه إذ يزيل بذلك عن نفسه الشك)^(٤).

وقال الشوكاني رحمته: (وأما الاستدلال بمثل حديث: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» و«استفت قلبك»، فليس فيهما إلا الإرشاد إلى الورع والتوقف عند الاشتباه وتوقي المشتبهات)^(٥).

وقال أيضاً رحمته: (استفت قلبك وإن أفتاك الناس فذلك في الواقعة التي تتعارض فيها الأدلة)^(٦).

قال الشنقيطي رحمته: (لا شك أن المراد بهذا الحديث ونحوه الحث على الورع وترك الشبهات فلو التبست مثلاً ميتة بمذكاة أو امرأة محرمة بأجنبية، وأفتاك بعض المفتين بجملة إحداهما لاحتمال أن تكون هي المذكاة في الأول والأجنبية في الثاني، فإنك إذا استفتيت قلبك علمت أنه يحتمل أن تكون هي الميتة أو الأخت، وإن ترك الحرام والاستبراء للدين

(١) الشنقيطي، أضواء البيان: (٣/٣٢٤).

(٢) انظر: الشوكاني، إرشاد الفحول: (ص ٣٦٠).

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٣٦).

(٤) الشاطبي، الاعتصام: (١/٤٠٣).

(٥) الشوكاني، السيل الجرار: (١/٥٦).

(٦) الشوكاني، إرشاد الفحول: (ص ٣٦٠).

والعرض لا يتحقق إلا بتجنب الجميع؛ لأن ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه واجب فهذا يحيك في النفس ولا تشرح له، لاحتمال الوقوع في الحرام فيه كما ترى^(١).

قال الحافظ ابن رجب رحمته: (دل حديث وابصة وما في معناه على الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه فما سكن إليه القلب وانشرح إليه الصدر فهو البر والحلال، وما كان خلاف ذلك فهو الإثم والحرام).

وقال الشاطبي رحمته: (فإذا فرضنا لحماً أشكل على المالك تحقيق مناطه لم ينصرف إلى إحدى الجهتين كاختلاط الميتة بالذكية، واختلاط الزوجة بالأجنبية، فهانها قد وقع الريب والشك والإشكال والشبهة، وهذا المناط محتاج إلى دليل شرعي يبين حكمه وهي تلك الأحاديث المتقدمة كقوله رحمته: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» وقوله: «البر ما اطمأنت إليه النفس والإثم ما حاك في صدرك».

كأنه يقول إذا اعتبرنا باصطلاحنا ما تحققت مناطه في الحلية أو الحرمة فالحكم فيه من الشرع بين، وما أشكل عليك تحقيقه فاتركه وإياك والتلبس به، وهو معنى قوله -إن صح- «استفت قلبك وإن أفتوك» فإن تحقيقك لمناط مسألتك أخص بك من تحقيق غيرك له إذا كان مثلك، ويظهر ذلك فيما إذا أشكل عليك المناط ولم يشكل على غيرك لأنه لم يعرض له ما عرض لك وليس المراد بقوله «وإن أفتوك» أي إن نقلوا إليك الحكم الشرعي فاتركه وانظر ما يفتيك به قلبك؛ فإن هذا باطل وتقول على التشريع الحق وإنما المراد ما يرجع إلى تحقيق المناط^(٢).

الحالة الثانية: هي ما يستنكره القلب إذا أفتاه من لا يوثق بعلمه، وفي مسألة ليس فيها نص عن الله -سبحانه- ولا عن رسوله رحمته ولا عن من يقتدى بهم من الصحابة وسلف الأمة.

قال الحافظ ابن رجب رحمته: (قوله في حديث وابصة وأبي ثعلبة: «وإن أفتاك المفتون» يعني أن ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم، فهذه مرتبة ثانية وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره^(٣) وقد جعله أيضاً إثمًا، وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره للإيمان وكان المفتي يفتي له بمجرد ظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي فالواجب على المستفتي

(١) الشنقيطي، أضواء البيان: (٣/٣٢٦).

(٢) الشاطبي، الاعتصام: (١/٤٠٩).

(٣) وذكر قبلها أن المرتبة الأولى أن يكون مستنكراً عنده وعند الناس.

الرجوع إليه وإن لم ينشرح له صدره... وقد كان النبي ﷺ أحياناً يأمر أصحابه بما لا تشرح به صدور بعضهم فيمتنعون من قوله فيغضب من ذلك كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة فكرهه من كرهه منهم، وكما أمرهم بنحر هديهم والتحلل من عمرة الحديبية فكرهوه وكرهوا مفاوضته لقريش على أن يرجع من عامه وعلى أن ما أتاه منهم يرد إليه، وفي الجملة فما ورد النص به فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله كما قال - تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] وينبغي أن يتلقى ذلك بانسراح الصدر والرضا فإن ما شرعه الله ورسوله يجب الإيمان والرضا به والتسليم له كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وأما ما ليس فيه نص من الله ولا رسوله ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء وحك في صدره بشبهة موجودة ولم يجد من يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه وهو ممن لا يوثق بعلمه ودينه بل هو معروف باتباع الهوى فهنا يرجع المؤمن إلى ما حاك في صدره وإن أفتاه هؤلاء المفتون^(١).

التاسعة: أقوال العلماء لا يحتج بها وإنما يحتج لها:

آراء واجتهادات أئمة الفقه والعلم ليست حجة شرعية إلا أن يجمعوا على قول فيكون إجماعهم حينئذ حجة وأصلاً تبني عليه الأحكام.

أما ما لم يجمعوا عليه من الأقوال والمذاهب فلا يستدل بها على الأحكام وإنما يستدل لها فما وافق النصوص الشرعية قبل وما خالفها رد.

إلا أنه وجد من أتباع المذاهب الفقهية من جعل آراء وأقوال متبوعه من الأئمة أصولاً تبني عليها الأحكام ويستدل بها عليها.

قال الماوردي رحمته: (ربما غلا بعض الأتباع في عالمهم حتى يروا أن قوله دليل وإن لم يستدل، وأن اعتقاده حجة وإن لم يحتج، فيفرضي بهم الأمر إلى التسليم فيما أخذ منه)^(٢).

بل وصل الأمر ببعضهم إلى تقديم أقوال إمامه على نصوص الكتاب والسنة عند التعارض، فيطرح نصوص الكتاب والسنة ويفتي ويقضي ويعمل بأقوال يعلم مخالفتها

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ٢٥٤).

(٢) الماوردي، أدب الدنيا والدين: (ص ٧٧) فصل في أدب المتعلم.

للدليل الشرعي الواضح.

قال العز بن عبد السلام رحمته: (ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ومع هذا يقلده فيه، ويترك من الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة جموداً على تقليد إمامه، بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده)^(١).

ولقد آل هذا الجمود على تلك الأقوال إلى الدعوة بغلق باب الاجتهاد ومنع النظر في النصوص الشرعية عند أخذ الأحكام، وإذا أراد العالم أو المفتي أو القاضي حكماً شرعياً فما عليه إلا أن يقلد في ذلك إماماً من الأئمة المعترين الذين سلفوا إلى القرن الرابع الهجري، وتكون مذاهب هؤلاء الأئمة هي المستند والمعتمد والأصل الذي تبنى عليه الأحكام وتعرف به فيكون الاجتهاد فيها فقط؛ مبررين ذلك بضبط الأحكام وعدم العبث بها نتيجة جهل الكثير بالأصول التي تبنى عليها وعدم تأهل المتأخرين للاجتهاد والنظر في النصوص الشرعية.

بل منعوا تقليد المجتهدين السالفين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الهدى والفقهاء والدين وحصروا التقليد فقط في الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل -رحمهم الله- بحجة أن مذاهب غيرهم لم تحفظ ولم تدون وماتت بموت أصحابها، رغم أن الأصول والنصوص الشرعية التي بنيت عليها تلك الاجتهادات مدونة محفوظة فتركوا الأصل وبنوا على الفرع.

يقول الزركشي رحمته: (والحق أن العصر خلا عن المجتهد المطلق لا عن مجتهد في مذهب أحد الأئمة الأربعة، وقد وقع الاتفاق بين المسلمين على أن الحق منحصر في هذه المذاهب، وحينئذ فلا يجوز العمل بغيرها، ولا يجوز أن يقع الاجتهاد إلا فيها)^(٢).

وقال أحمد النفراوي رحمته: (وقد انعقد إجماع المسلمين اليوم على وجوب متابعة واحد من الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رحمهم وعدم جواز الخروج عن مذاهبهم، وإنما حرم تقليد غير هؤلاء الأئمة الأربعة من المجتهدين مع أن الجميع على هدى لعدم حفظ مذاهبهم لموت أصحابهم وعدم تدوينها)^(٣).

(١) ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام: (٢/١٣٥).

(٢) الزركشي، البحر المحيط: (٤/٤٩٨).

(٣) النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بيروت، =

ولا يدري المرء أيعجب من هذا الاتفاق الذي نقله؟! أم من هذا الكلام الذي سطره؟! أم من صدور هذا الكلام ممن يظن أن له قدم في العلم والدين؟! فمثل هذا الكلام لا يستند إلى دليل شرعي، بل يعارض ما تواتر واستفاض من الأدلة الشرعية الآمرة باتباع ما جاء به الرسول ﷺ والأخذ به وتدبره وتعقله.

قال الشوكاني رحمه الله: (فانظر كيف خصوا بعض علماء المسلمين واقتدوا بهم في مسائل الدين ورفضوا الباقيين، بل جاوزوا هذا إلى أن الإجماع ينعقد بأربعة من علماء هذه الأمة، وأن الحججة قائمة بهم مع أن في عصر كل واحد منهم من هو أكثر علماً منه فضلاً عن العصر المتقدم على عصره والعصر المتأخر عن عصره، وهذا يعرفه كل من يعرف أحوال الناس، ثم تجاوزوا في ذلك إلى أنه لا اجتهاد لغيرهم بل هو مقصور عليهم فكأن هذه الشريعة كانت لهم لا حظ لغيرهم فيها ولم يتفضل الله على عباده بما تفضل عليهم، وكل عاقل يعلم أن هذه المزايا التي جعلوها لهؤلاء الأئمة -رحمهم الله تعالى- إن كانت باعتبار كثرة علمهم وزيادته على علم غيرهم فهذا مدفوع عند كل من له اطلاع على أحوالهم وأحوال غيرهم؛ فإن اتباع كل واحد منهم من هو أعلم منه ولا ينكر هذا إلا مكابر أو جاهل فكيف بمن لم يكن من أتباعهم من المعاصرين لهم والمتقدمين عليهم والمتأخرين عنهم، وإن كانت تلك المزايا بكثرة الورع والعبادة فالأمر كما تقدم فإن في معاصريهم والمتقدمين عليهم والمتأخرين عنهم من هو أكثر عبادة وورعاً منهم، لا ينكر هذا الأمر إلا من لم يعرف تراجم الناس بكتب التواريخ، وإن كانت تلك المزايا بتقدم عصورهم فالصحاباء رضي الله عنهم والتابعين أقدم منهم عصراً بلا خلاف وهم أحق بهذه المزايا ممن بعدهم لحديث: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١). وإن كانت تلك المزايا لأمر عقلي فما هو؟ أو لأمر شرعي فأين هو؟ ولا ننكر أن الله قد جعلهم بمحل من العلم والورع وصلابة الدين وأنهم من أهل السبق في الفضائل والفواضل، ولكن الشأن في المتعصب لهم من أتباعهم القائل إنه لا يجوز تقليد غيرهم ولا يعتد بخلافه إن خالف، ولا يجوز لأحد من علماء المسلمين أن يخرج عن تقليدهم وإن كان عارفاً بكتاب الله وسنة رسوله قادراً على العمل بما فيهما متمكناً من استخراج المسائل الشرعية منهما)^(٢).

١٤١٥هـ: (٣٥٦/٢).

(١) البخاري في صحيحه: (٩٣٨/٢) برقم (٢٥٠٩) ومسلم في صحيحه: (١٩٦٢/٤) برقم (٢٥٣٣).

(٢) الشوكاني، الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد: (ص ٥٣).

بل إن التقليد الأعمى وصل ببعضهم إلى أن أوجب على جميع المكلفين -أيما كانوا- الرجوع إلى أقوال إمام واحد معين وانتحال مذهبه دون غيره من مجتهدي الأمة من الصحابة فمن دونهم.

كما قال أبو المعالي الجويني: (نحن ندعي أنه يجب على كافة العاقلين، وعامة المسلمين شرقاً وغرباً بعداً وقرباً، انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام، والجهال الأندال أيضاً انتحال مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولاً، ولا يريدون به بدلاً)^(١).

بينما يقول في تقليد أبي بكر الصديق أو غيره من صحابة رسول الله ﷺ: (ومع هذا لا يجب على الخلق انتحال مذهب الصديق والصحابة)^(٢).

فانظر كيف أوى به الجمود إلى هذه المقالة الشنيعة فجعل للشافعي ﷺ في الناس منزلة ليست لأحد من الخلق إلا لرسول ﷺ. وغاية ما يمكن قوله في هذا الباب هو تسويغ التقليد ممن عجز عن الاستدلال لمجتهد من المجتهدين من غير تعيين، أما إيجاب تقليد الأمة لواحد من العلماء بعينه فهذا لا يقوله مسلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: (متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الإمام والآخر فإنه يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل، بل غاية ما يقال إنه يسوغ أو ينبغي على العامي أن يقلد واحداً لا بعينه من غير تعيين زيد ولا عمرو، وأما أن يقول قائل إنه يجب على العامة تقليد فلان أو فلان فهذا لا يقوله مسلم)^(٣).

وبمثل هذه المقالات طرحت النصوص الشرعية وهجرت، وعظم الاختلاف واتسعت رقعته.

قال ابن القيم ﷺ: (وإنما كثر الاختلاف وتفاقم أمره بسبب التقليد وأهله، وهم الذين فرقوا الدين وصيروا أهله شيعاً، كل فرقة تنصر متبوعها، وتدعو إليه، وتذم من خالفها، ولا يرون العمل بقولهم حتى كأنهم ملة أخرى سواهم، يدأبون ويكدحون في الرد عليهم، ويقولون: كتبهم، وكتبنا، وأئمتهم وأئمتنا، ومذهبهم ومذهبنا).

هذا والنبي واحد والقرآن واحد، والدين واحد، والرب واحد، فالواجب على

(١) سبق تخريجه، ص (١٩٣).

(٢) الجويني، البرهان (٢/٧٤٥).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٢/٢٤٩).

الجميع أن ينقادوا إلى كلمة سواء بينهم كلهم، وأن لا يطيعوا إلا الرسول، ولا يجعلوا معه من يكون أقواله كنصوصه، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، فلو اتفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل واحد منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله، وتحاكموا كلهم إلى السنة وآثار الصحابة لقل الاختلاف وإن لم يعدم من الأرض، ولهذا تجد أقل الناس اختلافاً أهل السنة والحديث، فليس على وجه الأرض طائفة أكثر اتفاقاً وأقل اختلافاً منهم لما بنوا على هذا الأصل، وكلما كانت الفرقة عن الحديث أبعد كان اختلافهم في أنفسهم أشد وأكثر، فإن من رد الحق مرج عليه أمره واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب فلم يدر أين يذهب، كما قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [ق:٥] (١).

وإن الإنسان ليعجب من تناقض هؤلاء الجامدين المقلدين فهم يخطئون ويصوبون في المذاهب ويرجحون وقد قطعوا على أنفسهم بالتقليد.

والترجيح والتصويب والتخطئة لا يكون إلا بعلم ودليل، والتقليد ليس بعلم ولا يستند إلى دليل، يقول الغزالي رحمته: (العلم هو ما قام عليه الدليل) (٢).

ويقول أيضاً: (التقليد قبول قول بلا حجة وليس ذلك طريقاً إلى العلم لا في الأصول ولا في الفروع) (٣).

ويقول ابن عبد البر رحمته: (حد العلم: التبين وإدراك المعلوم على ما هو به فمن بان له الشيء فقد علمه والمقلد لا علم له، ولم يختلفوا في ذلك) (٤).

وقال ابن القيم رحمته: (التقليد ليس بعلم باتفاق العلماء) (٥).

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي رحمته: (التقليد لا يثمر علماً فالقول به ساقط، وهذا الذي قلناه قول كافة أهل العلم) (٦).

فعلى المقلدة أن يلزموا محلهم الذي ارتضوه ولا يتقحموا الترجيح والتصويب

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢/٢٤٥).

(٢) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ: (ص ٣٥٠).

(٣) المصدر نفسه: (ص ٣٧٠).

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٢/١١٧).

(٥) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١/٤٥).

(٦) نفسه.

والتخطة في الأقوال والأحكام.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فمن صار إلى قول مقلد لقائله لم يكن له أن ينكر على من صار إلى القول الآخر مقلد لقائله، لكن إن كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت).

ولا يجوز لأحد أن يرجح قولاً على قول بغير دليل، ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة، بل من كان مقلداً لزم محل التقليد، فلم يرجح ولم يزيّف ولم يصوب ولم يخطئ، ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه، فقبل ما تبين أنه حق، ورد ما تبين أنه باطل، ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين، فأما من لم يعرف إلا قول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته، فإنه من العوام المقلدين لا من العلماء الذي يرجحون ويزيفون^(١).

وقد اختلف العلماء في حكم التقليد فمنهم من أوجبه ومنهم من حرمه ومنهم من سوغه وعند التحقق من أقوالهم نجد أنهم متفقون جميعاً على أن العوام فرض عليهم أن يسألوا العلماء فيما احتاجوا إليه من معرفة الأحكام الشرعية، لقول الله سبحانه: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾.

وقال أبو بكر بن العربي رحمته الله في حكم التقليد: (لبابه أنه فرض على العامي إذا نزلت به نازلة أن يقصد أعلم من في زمانه وبلده فيسأله عن نازلته، فيمثل فيها فتواه، وعليه الاجتهاد في معرفة أعلم أهل وقته بالبحث عن ذلك حتى يتصل له الحديث بذلك ويقطع عليه الاتفاق من الأكثر من الناس).

وقال الشاطبي رحمته الله: (فتاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين، والدليل عليه أن وجود الأدلة بالنسبة إلى المقلدين وعدمها سواء، إذا كانوا لا يستفيدون منها شيئاً فليس النظر في الأدلة والاستنباط من شأنهم، ولا يجوز لهم ذلك المقام وقد قال تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [النحل: ٤٣] والمقلد غير عالم فلا يصح له إلا سؤال أهل الذكر، وإليهم مرجعه في أحكام الدين على الإطلاق، فهم إذاً القائمون له مقام الشارع، وأقوالهم قائمة مقام الشارع، فإذا لم يوجد دليل على العمل سقط التكليف به، فكذلك إذا لم يوجد مفت في العمل فهو غير مكلف به فثبت أن قول

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: (١/١٦٤).

المجتهد دليل العامي^(١).

وقال ابن عبد البر رحمته الله: (وهذا كله لغير العامة فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تصل بعدم الفهم إلى علم ذلك؛ لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة والله أعلم، ولم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها وأنهم المرادون بقول الله - عز وجل -: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه، فكذلك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه، وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا. وذلك والله أعلم لجهلها بالمعاني التي منها يجوز التحليل والتحرير والقول في العلم)^(٢).

وحتى من حرم التقليد على العامة أو شدد فيه فليس مرادهم أن للعامي أن ينظر في الأدلة وأن يجتهد في استنباط الأحكام منها، وإنما مرادهم أن العامي يلزمه أن يسأل العالم عن حكم الشرع لا عن رأيه ولا رأي غيره من أهل العلم.

قال ابن حزم رحمته الله: (فإن قال قائل: فكيف يصنع العامي إذا نزلت به النازلة؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق: أنا قد بينا تحريم الله تعالى للتقليد جملة، ولم يخص الله تعالى بذلك عامياً من عالم، ولا عالماً من عامي، وخطاب الله تعالى متوجه إلى كل أحد، فالتقليد حرام على العبد المجلوب من بلده، والعامي، والعذراء المخدرة، والراعي في شعف الجبال، كما هو حرام على العالم المتبحر ولا فرق.

والاجتهاد في طلب حكم الله - تعالى - ورسوله ﷺ في كل ما خص المرء من دينه لازم لكل من ذكرنا، كلزومه للعالم المتبحر ولا فرق، فمن قلد من كل من ذكرنا فقد عصى الله - عز وجل - وأثم، ولكن يختلفون في كيفية الاجتهاد، فلا يلزم المرء منه إلا مقدار ما يستطيع عليه، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] - إلى أن قال ابن حزم - فاجتهاد العامي إذا سأل العالم عن أمور دينه فأفتاه -: أن يقول له: هكذا أمر الله ورسوله؟ فإن قال له: نعم، أخذ بقوله، ولم يلزمه أكثر من هذا البحث، وإن قال له: لا، أو قال له: هذا قولي، أو

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٤/٢٩٣).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٢/١١٤، ١١٥).

قال له: هذا قول مالك أو ابن القاسم أو أبي حنيفة أو أبي يوسف أو الشافعي أو أحمد أو داود أو سمي له أحداً من صاحب أو تابع فمن دونهما غير النبي ﷺ، أو انتهره أو سكت عنه حرام على السائل أن يأخذ بفتياه وفرض عليه أن يسأل غيره من العلماء وأن يطلبه حيث كان؛ إذ إنما يسأل المسلم من سأل العلماء عن نازلة تنزل به ليخبروه بحكم الله تعالى وحكم محمد ﷺ في ذلك، وما يجب في دين الإسلام في تلك المسألة^(١).

وقال الشوكاني: (وأما ما ذكره من استبعاد أن يفهم المقصرون نصوص الشرع وجعلوا ذلك مسوغاً للتقليد، فليس الأمر كما ذكره، فهاهنا واسطة بين الاجتهاد والتقليد، وهي سؤال الجاهل للعالم عن الشرع فيما يعرض له، لا عن رأيه البحت واجتهاده المحض، وعلى هذا كان عمل المقصرين من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومن لم يسعه ما وسع أهل هذه القرون الثلاثة الذين هم خير قرون هذا الأمة على الإطلاق فلا وسع الله عليه، وقد ذم الله تعالى المقلدين في كتابه العزيز في كثير من الآيات ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزحرف: ٢٢] و﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] و﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾^(٢) [الأحزاب: ٦٧].

وقال صالح بن محمد الفلاني رحمه الله: (نقل الأصفهاني في تفسيره عن الإمام ابن دقيق العيد ما ملخصه أن اجتهاد العامي عند من قال به من العلماء هو أنه إذا سئل في هذه الأعصار التي غلب فيها الفتوى بالاختيارات البشرية غير المعصومة بل المختلفة المتضادة أن يقول للمفتي هكذا أمر الله تعالى ورسوله، فإن قال نعم أخذ بقوله، ولم يلزمه أكثر من هذا البحث، ولا يلزم المفتي أن يذكر له الآية والحديث، وما دلا عليه واستخرج منها بطريق الأصول الصحيح، وإن قال له هذا قولي أو رأيي أو رأي فلان أو مذهبه فعين واحداً من الفقهاء أو انتهره أو سكت عنه فله طلب عالم غيره حيث كان يفتيه بحكم الله وحكم نبيه محمد ﷺ في ذلك وما يجب في دين الإسلام في تلك المسألة، ومن تأمل أقوال السلف والأئمة الأربعة في الحث على أن لا يستفتى إلا العالم بالكتاب والسنة عرف ما ذكرناه)^(٣).

فلا خلاف بين أهل العلم في رجوع العامي في معرفة الأحكام الشرعية إلى العلماء، وإن اختلفوا فيما يسأل عنه وفي تسمية هذا الرجوع فمنهم من يسميه تقليداً، ومنهم من

(٢) ابن حزم، الإحكام: (٦/٢٩٦).

(٢) الشوكاني، إرشاد الفحول: (ص ٤٤٨).

(٣) العمري، صالح بن محمد بن نوح، إيقاظ همم أولي الأبصار، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ: (١/٣٩).

يسميه اجتهاداً ومنهم من يسميه اتباعاً.

يقول ابن عبد البر رحمته الله: (كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده، والتقليد في دين الله غير صحيح، وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع)^(١).

وقال ابن القيم رحمته الله: (وإنما الذي من لوازم الشرع المتابعة.. فإن أبيتم إلا تسميتها تقليداً فالتقليد بهذا الاعتبار حق وهو من الشرع)^(٢).

ويلحق بالعامي ممن يجوز له التقليد العاجز عن الاستدلال لضيق وقت أو ضعف بحث، أو تكافؤ أدلة وغير ذلك ولو كان مجتهداً، فله أن يقلد من يرتضيه علمه ودينه^(٣).

وأما التمكن من الاستدلال ومعرفة حكم الشرع من غير طريق التقليد فيحرم عليه التقليد.

وكذلك يحرم تقليد العامي أو العاجز عن الاستدلال لعالم بعد قيام الحجة على ضعف قوله ومخالفته للنصوص الشرعية^(٤).

كما يحرم تقليد من لا يعلم أنه أهل؛ لأنه يؤخذ قوله في الشرع مما عرف بالجهل أو جهل حاله في العلم أو عرف بالتساهل في الفتوى أو الأخذ بالأقوال الشاذة التي ينكرها جمهور العلماء^(٥).

وإذا نزلت به نازلة أخرى لم يرتبط بالصحابي الذي أفتاه أولاً بل يسأل عنها من شاء من أصحاب رسول الله ﷺ ثم يعمل بفتياه^(٦).

وإنما مرادهم أن العامي إذا أراد معرفة حكم واقع فإنه يسأل العالم عن حكم الشرع فيها ولا يسأله عن رأيه، وإذا بين له الحكم قبل منه وإن لم يذكر له دليله ويكفيه أن يقول له هذا حكم الشرع ونحو ذلك، أما إذا بين له الحكم على أنه رأيه أو رأي أحد فلا يجوز له قبوله وعليه سؤال عالم غيره ولا يلزمه أكثر من هذا.

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (١١٧/٢).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢٦٧/٢).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢١٢/٢٠)، وابن القيم، إعلام الموقعين: (١٨٨/٢).

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: (٢٤٤/٢) والشنقيطي، أضواء البيان: (٣٥١/٧).

(٥) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: (١٦١/١٤).

(٦) الشنقيطي، أضواء البيان: (٣٠٦/٧).

إذن فالأصل في التقليد المنع والذم، ولا يباح إلا عند العجز على الاستدلال، ولا يجوز عند القدرة عليه.

قال ابن القيم رحمته: (وهذا فعل أهل العلم وهو الواجب فإن التقليد إنما يباح للمضطر، وأما من عدل عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه إلى التقليد فهو كمن عدل إلى الميتة مع قدرته على المذكي فإن الأصل أن لا يقبل قول الغير إلا بدليل إلا عند الضرورة^(١)).

وهذا الأمر يقودنا إلى معرفة حكم تقليد من لم يكن عامياً ولم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق وكان له حظ من العلوم الشرعية يؤهله للنظر في أقوال العلماء والأئمة ودلائلهم. وهذا حال معظم العلماء الذين لم يبلغوا درجات الاجتهاد المطلق، فهذا حاله كمن بلغ مرتبة الاجتهاد المعبر يلزمه النظر في أقوال الأئمة ويجتهد في ترجيح الصواب، ويتبع القول الذي ثبت فيه النص وأيده البرهان.

ومثل هذا الاجتهاد يسير لأن صاحبه في غالب أحواله لن يستقل باستنباط حكم شرعي جديد، وإنما يجتهد وينظر فيما سبق للعلماء المتقدمين الخوض فيه فغاية جهده سيكون في اختيار أحد هذه الأقوال وترجيحها، لا سيما والاجتهاد مما يقبل التجزي والانقسام فقد يكون العالم مجتهداً في فن أو باب أو مسألة بحسب وسعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وجمهور علماء المسلمين على أن القدرة على الاجتهاد والاستدلال مما ينقسم ويتبعض فقد يكون الرجل قادراً على الاجتهاد والاستدلال في مسألة أو نوع من العلم دون الآخر، وهذا حال أكثر المسلمين لكن قد يتفاوتون في القوة والكثرة فالأئمة المشهورون أقدر على الاجتهاد والاستدلال في أكثر مسائل الشرع من غيرهم، وأما أن يدعى أن واحداً منهم قادر على أن يعرف حكم الله في كل مسألة من الدين بدليلها فقد ادعى ما لا علم له به بل ادعى ما يعرف أنه باطل^(٢)).

فمن تأهل للنظر في أقوال الأئمة والعلماء والتمييز بينها فلا يسعه التقليد، وإنما الذي يسعه اتباع ما قام عليه الدليل وأيده البرهان.

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢/ ٢٦٠).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: (٢/ ٢٤٥).

يقول الحافظ الذهبي رحمته الله: (من بلغ رتبة الاجتهاد وشهد له بذلك عدة من الأئمة، لم يسغ له أن يقلد، كما أن الفقيه المبتدئ والعامي الذي يحفظ القرآن أو كثيراً منه لا يسوغ له الاجتهاد أبداً، فكيف يجتهد وما الذي يقول؟ وعلام يبني؟ وكيف يطير ولما يريش؟ والقسم الثالث: الفقيه المنتهي اليقظ الفهم المحدث، الذي قد حفظ مختصراً في الفروع، وكتاباً في قواعد الأصول وقرأ النحو، وشارك في الفضائل، مع حفظه لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته، فهذه رتبة من بلغ الاجتهاد المقيد، وتأهل للنظر في دلائل الأئمة، فمتى وضح له الحق في مسألة وثبت فيها النص وعمل بها أحد الأئمة الأعلام، كأبي حنيفة -مثلاً- أو كمالك أو الثوري أو الأوزاعي أو الشافعي وأبي عبيد وأحمد وإسحاق فليتبع الحق ولا يسلك سبيل الرخص، ولا يسعه فيها بعد قيام الحجة عليه تقليد^(١)).

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمته الله: (فمن وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه نظر إن كملت آليات الاجتهاد فيه مطلقاً، أو في ذلك الباب أو المسألة كان له الاستقلال بالعمل به، وإن لم يكن وشق عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث، فلم يجد لمخالفته عنه جواباً شافياً، فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي، ويكون هذا عذراً له في ترك مذهب إمامه هنا).

قال النووي رحمته الله بعد نقله لهذا: (وهذا الذي قال حسن متعين والله أعلم)^(٢).

وقال العز بن عبد السلام رحمته الله: (ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ومع هذا يقلده فيه، ويترك من الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جموداً على تقليد إمامه، بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده، وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فإذا ذكر لأحدهم في خلاف ما وطّن نفسه عليه تعجب غاية العجب من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهبه.... فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يصبر عليه مع علمه بضعفه وبعده، فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذي إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتد إليه، ولم يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح، فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكر، وفقنا الله لاتباع

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٨/١٩١).

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب: (٤/١٩٩).

الحق أين ما كان وعلى لسان من ظهر، وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم، وقد نقل عن الشافعي رحمته أنه قال: ما ناظرت أحداً إلا قلت اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي اتبعني، وإن كان الحق معه اتبعته^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (فمن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ورأى مع أحد القولين نصوصاً لم يعلم معارضاً بعد نظر مثله فهو بين أمرين إما أن يتبع قول القائل الآخر لمجرد كونه الإمام الذي اشتغل على مذهبه، ومثل هذا ليس بحجة شرعية بل مجرد عادة يعارضها عادة غيره، واشتغال على مذهب إمام آخر، وإما أن يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه، وحينئذ فتكون موافقته لإمام يقاوم ذلك الإمام، وتبقى النصوص سالمة عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح، وإنما تنزلنا هذا التنزل لأنه قد يقال: إن نظر هذا قاصر وليس اجتهاده قائماً في هذه المسألة لضعف آلة الاجتهاد في حقه، أما إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص وإن لم يفعل كان متبعاً للظن وما تهوى الأنفس وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله، بخلاف من يقول: قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لا أعلمها، فهذا يقال له قد قال الله -تعالى-: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد ذلك على أن هذا القول هو الراجح فعليك أن تتبع ذلك، ثم إن تبين لك فيما تبين أن للنص معارضاً راجحاً كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل إذا تغير اجتهاده وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق هو محمود بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه، وترك القول الذي وضحت حجته أو الانتقال عن قول إلى قول لمجرد عادة واتباع هوى فمذموم.

... وإذا قيل لهذا المستهدي المسترشد أنت أعلم أم الإمام الفلاني كانت هذه معارضة فاسدة لأن الإمام الفلاني قد خالفه في هذه المسألة من هو نظيره من الأئمة، ولست أعلم من هذا، ولا هذا، ولكن نسبة هؤلاء إلى الأئمة كنسبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي ومعاذ ونحوهم إلى الأئمة وغيرهم، فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أخرى، فكذلك موارد النزاع بين الأئمة وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة.. وأخذوا بقول من هو دونهما

(١) ابن عبد السلام، قواعد الأحكام: (٢/١٣٥).

كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة، وتركوا قول عمر في دية الأصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه من السنة أن النبي ﷺ قال: «هذه وهذه سواء».

ولو فتح هذا الباب لوجب أن يعرض عن أمر الله ورسوله ويبقى في كل إمام في إتباعه بمنزلة النبي ﷺ في أمته وهذا... للدين يشبه ما عاب الله به النصارى في قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١) [التوبة: ٣١].

قال المناوي رحمه الله: (على الإنسان تحري أعدل المذاهب واختيار أثبتها عند السبك، وأقواها عند السبر، وأبينها دليلاً وأماراً، وأن لا يكون في مذهبه كما قيل: ولا تكن كعير قيد فانقاد)^(٢).

وكما أن الفتيا بخلاف الأدلة خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين فإنه جهل بقدر علمهم وورعهم، وفضل الإمام الذي زعموا تقليده فمثله لا يرضى بأن يقدم قوله على نصوص الشرع، بل في هذا التقليد المزعوم إهدار لقول هؤلاء الأئمة ومذاهبهم الداعية إلى اتباع النصوص وترك أقوالهم إذا خالفتها، فمن رجع إلى النصوص فلم يهدر أقوالهم بل اعتبرها واعتمدها.

قال ابن القيم رحمه الله: (وليس من هذا إهدار لأقوال العلماء؛ لأن العلماء أنفسهم يتبرءون من كل قول قالوه يخالف ما ثبت بالحديث الصحيح، بل من أخذ بأقوالهم المخالفة للنصوص الذي أهدر أقوالهم القاطعة بأن الحديث إذا صح فهو مذهبهم)^(٣).

إلا أننا في هذا المقام يجب أن نفرق بين تلقي أقوال العلماء والأئمة عند الفتيا والعمل والترجيح بينها لأهل النظر والمعرفة في دلائل الأئمة وأقوالهم وبين منهج تلقي أقوالهم عند التعليم والتدريس، فيبدأ بتعلم الفقه عن طريق أحد المذاهب الأربعة ثم يترقى فيه ثم يترقى إلى مقارنة هذا المذهب بغيره من المذاهب المعتمدة وأقوال الأئمة والمجتهدين، فلا يجمد عليه ولا يتعصب له بل يتبع الحق أينما كان ويلحق بالدليل أينما اتجه، ولعل هذا يوصلنا إلى التوسط بين الغلاة والمتعصبين للمذاهب والجامدين على أقوال الرجال الطارحين لنصوص الشرع الداعين إلى عدم الالتفات إليها، وبين العابثين بالنصوص المتطاولين على الاستنباط والقول على الله بغير علم والهادرين لجهود العلماء السابقين

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠/٢١٦).

(٢) المناوي، فيض القدير: (٥/٤٤٥).

(٣) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الروح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م: (ص ٢٦٤).

وفقههم والطارحين له والداعين إلى عدم الالتفات إليه.

يقول المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمته الله: (..إن الواجب على الناس في زماننا هذا، أن يبدأوا تعلم الفقه عن طريق أحد المذاهب الأربعة، ويدرسوا الدين من كتبها، ثم يتدرجوا في طريق العلم الصحيح، بأن يختاروا كتاباً من كتب مذهبهم ككتاب المجموع للنووي عند الشافعية، وكتاب فتح القدير لابن الهمام عند الحنفية، وغيرها من الكتب التي تبين الأدلة وتشرح طريق الاستنباط، ثم يتركوا كل قول ظهر لهم ضعف دليله، وخطأ استنباطه، ثم يتدرجوا خطوة ثالثة بأن ينظروا في كتب المذاهب الأخرى التي تناقش الأدلة أيضاً وتبين طريق الاحتجاج بها، ويأخذوا من هذه الكتب ما ظهر لهم صحته وصوابه)^(١).

(١) محمد عيبد عباسي، بدعة التعصب المذهبي: (ص ٦٩) والاختلاف في مرتبة الاتباع للصاوي: (ص ١٨-٢٠).

المطلب الثالث

الطريق المسلوكة لمعرفة الأحكام الشرعية

توطئة:

بعد أن عرفنا الغاية المطلوبة من معرفة الأحكام والأصل الذي تبني عليه فلا بد من معرفة الطريق المسلوكة إليها، فمن أراد استنباط الأحكام الشرعية أو معرفة الراجح من المرجوح منها عند تباين العلماء فيها فلا بد له أن يسلك الطريق الموصلة إلى ذلك؛ لأن من حاد عن هذه الطريق ضل السبيل وتاه في سبيل الجهل والهوى، بخلاف من وفق لسلك الطريق الموصلة إلى الأحكام فقد وفق للصراط المستقيم، ومضى في سبيل الفلاح والنجاح، وسلوك هذه الطريق يحتاج إلى زاد البصيرة والهدى؛ لأن الناظر في أدلة الكتاب والسنة إما أن ينظر فيها بهدى وإما أن ينظر فيها بهوى «فما هو إلا الهوى أو الوحي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤] فجعل الله سبحانه النطق نوعين نطقاً عن الوحي الذي هو الهدى ونطقاً عن الهوى، وهذا النطق الثاني هو الذي صد كثيراً من المسلمين عن هدى الوحي بما لا ضابط له.

فقائل منهم: إن في العقل ما لا يقتضيه الدليل.

وقال الآخر: إن في الرأي والقياس ما لا يجيزه النص.

وقال الآخر: إن في الذوق والحقيقة ما لا تسوغه الشريعة.

وقال الآخر: إن في السياسة ما تمنع منه الشريعة.

وقال الآخر: إن في الباطن ما يكذبه الظاهر^(١).

وإن الإنسان ليعجب كيف أن بعض المسلمين لا يجوز لأحد أن يستغني ببعض النصوص الشرعية عن البعض الآخر، إلا أنه يستغني بأراء الرجال وأقيستهم وسياستهم وأذواقهم عن نصوص الكتاب والسنة.

ومثل هذا لا يسلم منه المرء إلا إذا سلك السبيل والطريق الصحيحة عند النظر في النصوص الشرعية، وهذه الطريق هو العلم بأصول وضوابط الاستدلال بنصوص

(١) انظر: ابن القيم، الصواعق المرسلات: (٣/١٠٥٢).

الكتاب والسنة والنظر فيها، وبهذا العلم يكون استدلاله صحيحاً ونظيره محققاً؛ فلا يكفي في معرفة الأحكام واستنباطها صحة الدليل الذي تبنى عليه والنقل المدقق له، بل لابد أيضاً لمعرفة الأحكام واستنباطها من صحة الاستدلال بالأدلة والنظر المحقق فيها.

فبصحة الدليل وصحة الاستدلال تقوم الأحكام الشرعية المعتمدة.

وقد مر معنا أن الأحكام لابد أن تبنى على الأدلة الشرعية الصحيحة وعرفنا كيف تتلقى تلك الأدلة، وما المعتبر منها وما لا يعتبر، والآن لابد لنا أن نعرف كيف تبنى الأحكام على تلك الأدلة وكيف يستدل بها عليها، وهذه الثانية هي الطريق الصحيحة التي لابد من سلوكها في معرفة الأحكام وهي تقوم على أمرين:

الأمر الأول: العلم بأصول وضوابط وقواعد الاستدلال.

الأمر الثاني: العلم بالوقائع والحوادث التي يراد لها الحكم وتصورها تصوراً صحيحاً؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وهذان الأمران بهما يُعصم العالم من الزلل في فتواه، ويقبل خطؤه فيها ويضيق بعدها عن الحق إلى أبعد حد.

فالأمر الأول منهج علمي للنظر والاستدلال لمعرفة الحكم وإدراكه.

والأمر الثاني منهج عملي تطبيقي للحكم أي يحقق العالم مناهج الحكم في الواقعة بتنزيله وتطبيقه عليها.

قال ابن القيم رحمته الله: (ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً.

والنوع الثاني: فهم الواجب من الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر، فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً...

ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة وجدها طافحة بهذا، ومن سلك غير هذا أوضاع على الناس حقوقهم ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله^(١).

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١/ ٨٧، ٨٨).

وتحقيق مناط الحكم وفقه الوقائع والنوازل على ما هي عليه قد يحصله العالم المجتهد، وقد يحصله من دونه من الناس، والخطأ فيه أهون من الخطأ في الأمر الأول؛ "لأن سوء الفهم عن الله ورسوله ﷺ أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد"^(١).

وشروط الاستنباط والاجتهاد قد بينها العلماء في كتب الأصول سواء كان الاجتهاد المطلق أو الاجتهاد الجزئي فكل اجتهاد له من الشروط بحسبه.

قال ابن عبد البر رحمه الله بعد ذكره لبعض الآثار: (هذا يوضح لك أن الاجتهاد لا يكون إلا على أصول يضاف إليها التحليل والتحرير، وأنه لا يجتهد إلا عالم بها، ومن أشكل عليه شيء لزمه الوقوف، ولم يجوز له أن يحل على الله قولاً في دينه لا نظير له من أصل ولا هو في معنى أصل، وهو الذي لا خلاف فيه بين أئمة الأمصار قديماً وحديثاً)^(٢).

منصب الفتوى كبير القدر عظيم الخطر:

منصب الفتوى وبيان الأحكام الشرعية وإن كان كبير القدر فإنه عظيم الخطر يوجب على المسلم توقيه والحذر منه والاحتياط فيه؛ لذا كان أروع الناس من أزهدهم فيه، وكان الأجراً عليه بغير علم هو الأجر على النار.

قال محمد بن المنكدر رحمه الله: (إن العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده ليطلب لنفسه المخرج)^(٣).

وقد حرّم الله - عز وجل - المحرمات المغلظة من الخبائث والفواحش والأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة وجعل أعلاها حرمة وأعظمها جرماً القول عليه بغير علم.

قال - سبحانه -: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأْتَمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

(فبدأ - سبحانه - بالأسهل تحريماً ثم ما هو أشد منه إلى أن ختم المحرمات بأغلظها وهو القول على الله بغير علم)^(٤).

(١) ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٤٥٢).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٥٧/٢).

(٣) الدارمي في سننه: (٦٥/١).

(٤) انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين: (٣٨/١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (هذه أجناس المحرمات التي لا تباح بحال ولا في شريعة أو ما سواها وإن حرم في حال فقد يباح في حال) ^(١).

ومن قال على الله بغير العلم وتناول على الفتوى في أحكام شريعته بدون بصيرة فقد سلك سبيل الشيطان وانقاد لأمره، وقد حذرنا الله من ذلك بقوله - سبحانه -:

﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩].

وقال الزمخشري رحمته معلقاً على قوله - سبحانه -:

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

(كفى بهذه الآية زاجرة زجراً بليغاً عن التجوز فيما يسأل عنه من الأحكام، وباعثة على وجوب الاحتياط فيه، وأن لا يقول أحد في شيء جائز أو غير جائز، إلا بعد إيقان وإتقان، ومن لم يوقن فليثق بالله، وليصمت، وإلا فهو مفتر على الله) ^(٢).

وقد عد العلماء جهل المفتي من المسائل التي لا يعذر بها ورتبوا على ذلك تضمينه.

إلا إن منصب الفتوى وبيان الأحكام الشرعية أصبح اليوم كلاً مباحاً لكل متناول على الشريعة، متعالم في أحكامها، فمن تحلى بسوء السيرة وشؤم السريرة ولهث في المجالس والمحافل ووسائل الإعلام وراء السمعة والوصيت قدم للفتوى وصدر لبيان الأحكام، فطار ولما يريش وسبح في أعماق بحار المسائل والأحكام وهو لا يحسن العوم في شطآنها.

وتعجب أن تجد فتاماً من عامة المسلمين يستمعون لأمثال هؤلاء ويرجعون إليهم في بيان الأحكام مع أن هؤلاء العامة في مسائل وأمور دنياهم لا يرجعون إلا إلى المختصين دون غيرهم فإذا مرض لم يذهب إلى الخياط مثلاً، وإنما يسأل عن الطبيب وليس أي طبيب؛ بل يتحرى ويسأل عن مهرة الأطباء المختصين والبارعين، فكيف لا يتحرى في أمر دينه ويتساهل في ذلك ولا يأبه بمن أفتاه في أمر دينه، وكان الأحرى به أن يتحرى في أمر دينه أعظم من تحريه في أمر علاجه لأن خطأ الطبيب يفسد الأبدان بينما خطأ المفتي

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٣٤/١٥).

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (٣٧٧/٢).

يفسد الأديان، والأولى بالناس والواجب عليهم أن يحتسبوا على هؤلاء المتعالين الذين تطاولوا على الشريعة واستخفوا بمقام الإفتاء فضلوا وأضلوا وعلى من له ولاية أن يزرهم ويؤدبهم، وقد كان العلماء ينكرون هذا المنكر أعظم الإنكار.

قال ابن القيم رحمته: (كان شيخنا - يعني ابن تيمية رحمته - شديد الإنكار على هؤلاء فسمعته يقول يوماً من الأيام: قال لي بعض هؤلاء أجعلت محتسباً على الفتوى؟ فقلت له: يكون على الخبازين والطباخين محتسب ولا يكون على الفتوى محتسب)^(١).

وعلاج هذه الفتنة - فتنة المتعالين - الرجوع في بيان الأحكام ومعرفة علوم الشريعة إلى العلماء المحققين وأخذ العلم والأحكام عنهم.

وقال عقبة بن عامر رحمته: (تعلموا العلم قبل الظانين)^(٢).

قال البخاري رحمته: (يعني الذين يتكلمون بالظن)^(٣).

وقال النووي رحمته: (ومعناه تعلموا العلم من أهله المحققين الورعين قبل ذهابهم ومجيء من يتكلمون في العلم بمثل نفوسهم وظنونهم التي ليس لها مستند شرعي)^(٤).

ومن علاج هذه الفتنة الترقى في درجات طلب العلم؛ فالعلم له سلم على الراقي فيه أن لا يتجاوز بعض درجاته وإلا زلت به قدمه فهوى.

قال ابن عبد البر رحمته: (طلب العلم درجات ومنازل ورتب لا ينبغي تعديها، ومن تعداها جملة فقد تعدى سبيل السلف - رحمهم الله - ومن تعدى سبيلهم عامداً ضل، ومن تعداه مجتهداً زل)^(٥).

فالترقي في طلب العلم والرجوع فيه إلى أهله نجاة من هذه الفتنة وسبيل فلاح وصلاح في علومها وأعمالها.

قال محمد الخضر حسين رحمته: (إن فلاح الأمة في صلاح أعمالها، وصلاح أعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أن يكون رجالها أمناء فيما يروون أو يصفون، فمن تحدث

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٤/٢١٧).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢٢/٢٠١).

(٣) البخاري في صحيحه: (٢/٢٠١).

(٤) النووي، المجموع شرح المذهب: (١/٢٠).

(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٢/١٦٦).

في العلم بغير أمانة فقد مس العلم بقرحة ووضع في سبيل فلاح الأمة حجر عثرة.

ولا تخلو الطوائف المتمية إلى العلوم من أشخاص لا يطلبون العلم ليتحلوا بأسنى فضيلة، أو لينفعوا الناس بما عرفوا من حكمة، وأمثال هؤلاء لا تجد الأمانة في نفوسهم مستقرة فلا يتخرجون أن يرووا ما لم يسمعوا أو يصفوا ما لم يعلموا، وهذا ما كان يدعو جهابذة أهل العلم إلى نقد الرجال وتمييز من يُسرف في القول ممن يصوغه على قدر ما يعلم^(١).

إذاً فالطريق المسلوكة إلى معرفة الأحكام الشرعية بعد معرفة الأصل التي تبنى عليه هي التأهل بمعرفة قواعد وشروط وأصول الاجتهاد والاستدلال؛ ولكي يتم للسالك في هذه الطريق وصوله إلى غرضه يلزمه أن يلحظ معلماً في هذا الطريق والذي بدون رعايته وملاحظته سيضل طريقه ويخطئ غرضه. هذا المعلم: هو اتباع سبيل السلف الصالح في الفهم والاستدلال.

معلم الطريق فهم السلف الصالح:

السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم وتابعي التابعين رضي الله عنهم أهل القرون المفضلة هم أولى الناس بهذا الدين في الاعتقاد والقول والعمل، ومن ذلك فهمهم لنصوصه واستنباطهم لأحكامه وتطبيقهم لها على وقائعها، وفي سبيلهم هذا عصمة للمفتي والحاكم من الخطأ والزلل لأنه ما من مبتدع ولا صاحب مخالفة إلا ويستدل لها بظواهر من نصوص الشريعة، لينفق باطله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فلا ينفق الباطل في الوجود إلا بثوب من الحق)^(٢).

وقال ابن القيم رحمته الله: (كل صاحب باطل لا يتمكن من ترويح باطله إلا بإخراجه في قالب الحق)^(٣).

وقال الشوكاني رحمته الله: (لا محرم من محرمات الشريعة في الغالب إلا وفيه قول لقائل أو شبهة من الشبه)^(٤).

(١) رسائل الإصلاح لمحمد الخضر حسين (١/١٣).

(٢) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: (١/٥٧).

(٣) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (٢/٨٢).

(٤) الشوكاني، السيل الجرار: (٣/٨١).

وقال الشاطبي رحمته الله: (لا تجد فرقة من الفرق الضالة ولا أحداً من المختلفين في الأحكام يعجز عن الاستدلال على مذهبه بظواهر من الأدلة، بل قد رأينا من الفساق من يستدل على مسائل الفسق بأدلة ينسبها إلى الشريعة المنزهة... فهذا كله يوجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم الأولون وما كانوا عليه في العمل فهو أحرى بالصواب وأقوم في العلم والعمل)^(١).

إذاً فلزوم هدي السلف وطريقتهم في الفهم والقول والعمل هي ضمان من التناقض والتخبط في الأحكام وسلامة الخلط بين الحق والباطل، وكل من خرج عن هذا السبيل تناقض لا محالة، لا سيما والمستدل على أي حكم شرعي لا بد له من معرفة أقوال من سبقه من العلماء ومنهجهم في ذلك، ومعرفة أقوال السلف ومنهجهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة أقوال وأعمال غيرهم من المتأخرين في جميع علوم الدين وأعماله، والافتداء بهم خير من الافتداء بمن بعدهم وخطؤهم -رضوان الله عليهم- أخف وأقل من خطأ غيرهم^(٢) لا سيما الصحابة الكرام رحمهم الله لما شرفوا به من صحبة النبي صلوات الله عليه وآله مع حضورهم تنزل الوحي وشهودهم ومعرفتهم أسباب ورود تلك الأقوال وما أحاط أعمال وأقوال رسول الله صلوات الله عليه وآله وأحكامه من وقائع نزلت عليها، إلى جانب ما عرفوا به من فصاحة وسليقة اللسان فلم يصبهم من الجهل بالعربية ما أصاب غيرهم من المتأخرين بسبب لوثة اللغات الدخيلة عليهم.

فكانوا رحمهم الله أقدر الناس على معرفة دلالات نصوص الكتاب والسنة من غيرهم مع ما حباهم الله به من كمال الإيمان والتقوى والورع والذي لم يكن مثله لمن تلاهم، حملهم على تحري الحق غاية التحري والتثبت في القول في شريعة الله غاية التثبت.

وبهذا وغيره وفقهم الله للصواب في أحكام الشريعة وأمور الدين أكثر من غيرهم، قال الشاطبي رحمته الله: (السلف الصالح كانوا أعرف بالقرآن وبعلمومه وما أودع فيه)^(٣).

وكلما بعد الناس عن قرنهم وعصرهم قل ذلك الخير بقدر ذلك البعد، كما قال النبي صلوات الله عليه وآله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»^(٤).

(١) الشاطبي، الموافقات: (٣/٧٦).

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٣/٢٤).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (٢/٧٩).

(٤) البخاري في صحيحه: (٢/٩٣٨) برقم (٢٥٠٩) ومسلم في صحيحه: (٤/١٩٦٢) برقم (٢٥٣٣).

وهكذا كلما زاد البعد عن هذه القرون المفضلة قل الفضل وكثر الخطأ وعظم الاختلاف، وقد سأل عمر رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنهما: (كيف يختلفون وإلهمم واحد وكتابهم واحد وملتهم واحدة؟! فقال: إنه سيجيء قوم لا يفهمون القرآن كما نفهمه فيختلفون فيه، فإذا اختلفوا اقتتلوا، فأقر عمر بن الخطاب بذلك)^(١).

ويقول عروة بن الزبير -رحمهما الله- وهو ممن أدرك كثيراً من الصحابة يقول: (قلت لعائشة -زوج النبي ﷺ وأنا يومئذ حديث السن-: رأيت قول الله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] فما نرى على أحد شيئاً أن لا يطوف بهما، فقالت عائشة: (كلا؛ لو كانت كما تقول كانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حذو قديد، وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله ﷻ ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨])^(٢).

فانظر إلى هذا التابعي الجليل كيف استشكل فهم الآية وأخطأ في استنباط الحكم منها حتى بينت له خالته عائشة رضي الله عنها سبب نزول الآية ومعناها فأدرك خطأه ورجع عنه.

ولقد ضل من ضل من أهل البدع كالخوارج مثلاً -رغم توافر الصحابة رضي الله عنهم حينئذٍ- بسبب أنهم اكتفوا بفهمهم للنصوص وأحكامها، وأبوا فهم الصحابة وأعرضوا عنه؛ فأنزلوا الأحكام في غير منازلها وضلوا وأضلوا كثيراً.

قال ابن عمر رضي الله عنهما فيهم: (إنهم انطلقوا إلى الآيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين)^(٣)، ولو أنهم رجعوا إلى فهم الصحابة الكرام لما وقعوا فيما وقعوا فيه ولكن ذلك تقدير العزيز العليم.

وعامة المبتدعة أو المخالفين يرجع ضلالهم إلى أصلين فاسدين:

الأول: حمل ألفاظ النصوص الشرعية على غير معناها عند نزول الوحي.

الثاني: عدم الاستدلال بجميع نصوص المسألة وضم بعضها إلى بعض.

فعالباً ما يحاكمون دلالات نصوص الكتاب والسنة إلى دلالات محدثة اصطلاح عليها

(١) سبق تخريجه ص (١٧١).

(٢) البخاري في صحيحه: (٤/١٦٣٥) برقم (٤٢٢٥).

(٣) البخاري في صحيحه: (٦/١٥٣٩).

المتأخرون فيحملون نصوص الكتاب و السنة لا على مراد الله - عز وجل -
ورسوله ﷺ وإنما على مراد المتأخرين في تلك الاصطلاحات.

قال ابن الوزير رحمه الله بعد أن ذكر أن الزيادة في الدين والنقص منه هما منشأ البدع
والاختلاف: (ويلحق بهما التصرف فيه بالعبارات المبتدعة بعد رسول الله ﷺ وليس بأمر
ثالث؛ لأنه من الزيادة في الدين، لكنه تفرد بالكلام عنه وحده لطول القول فيه وعظيم
المفسدة المتولدة عنه)^(١).

فعلى المستدل والعالم أن يجري الألفاظ على دلالتها الشرعية، فإن لم يبين الشارع
مراده منها أجراها على معهود العرب عند نزول الوحي، فإن لم يعرف حده بالشرع ولا
باللغة أجراه على مراده في عرف المخاطبين به^(٢) ومما يساعد على معرفة الدلالة الشرعية
للفظ جمع نظائر الألفاظ في الكتاب والسنة ومراد الله - عز وجل - ورسوله ﷺ بها. قال
شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وينبغي أن يقصد إذا ذكر لفظ من القرآن أو الحديث، أن
يذكر نظائر ذلك اللفظ، ماذا عنى بها الله ورسوله فيعرف بذلك لغة القرآن
والحديث)^(٣).

ومثله أيضاً أن يجمع أدلة المسألة أو الباب ويضم بعضها إلى بعض ليعرف مجموع
دلالتها، وهذا هو الأمر الثاني الذي بسببه ضل وأخطأ كثير من المبتدعة والمخالفين؛
حيث تكون في الباب أو المسألة نصوص كثيرة من الكتاب أو السنة أو من كليهما فيأخذ
بجزء منها ويهمل البعض الآخر، فقد يستدل بعام ويترك أو يغفل عما يخصه، أو يأخذ
بالمطلق ويترك أو يغفل عما يقيد، أو يعمل بالمنسوخ مع وجود ناسخه، أو يستدل
بالمتشابه دون رده إلى الحكم، وهكذا دون أن يضم ويجمع النصوص بعضها إلى بعض
ليدرك الدلالة الشرعية على الحكم من مجموعها مثال ما فعله المرجئة - حيث
اكتفوا بنصوص الوعد وتركت نصوص الوعيد، وقابلهم المعتزلة والخوارج
فاكتفوا بنصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، ولو جمعوا لوقفوا إلى الصواب.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (إذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة
ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة تبين لك فساد القولين)^(٤).

(١) ابن الوزير، إثبات الحق على الخلق: (ص ١٠٠).

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٧/ ٢٨٦).

(٣) ابن تيمية، المصدر نفسه: (٧/ ١١٥).

(٤) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٣٦٢).

وقال الشاطبي رحمته الله بعد ذكره المناظرة في بدعة القول بخلق القرآن: (ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد وهو الجهل بمقاصد الشرع وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بينها إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك الذي نظمت به حين استنبطت.

فشأن الراسخين في تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضاً كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة مثمرة، وشأن متبعي المتشابهات أخذ دليل ما أي دليل كان عفواً وأخذاً أولياً، وإن كان ثم ما يعارضه من كلي أو جزئي، فكأن العضو الواحد لا يعطي في مفهوم أحكام الشريعة حكماً حقيقياً، فمتبعه متبع متشابه ولا يتبعه إلا من في قلبه زيغ كما شهد الله به ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(١) [النساء: ١٢٢].

وهكذا كل من سلك سبيل السلف تبين له فساد كل قول أو عمل، وسبيلهم هي الطريق التي ينبغي لكل سالك لمعرفة الأحكام أو أي أمر من أمور الدين أن لا يجيد عنها لا يميناً ولا شمالاً وإلا ضل ضلالاً مبيهاً.

قال حذيفة رحمته الله: (اتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من كان قبلكم، والله لئن سبقتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً)^(٢).

وكتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز رحمته الله يسأله عن القدر، فكتب: (أما بعد: أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به سنته وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة؛ فإنها لك -بإذن الله- عصمة، ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها، فإن السنة إنما سننها من قد علم ما في خلافها، من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارض لنفسك ما رضي به القوم؛ لأنفسهم فإنهم على علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، وهم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلت إنما حدث بعدهم ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم،

(١) الشاطبي، الاعتصام: (١/١٨١).

(٢) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ: (٢١٨/٩).

فإنهم هم السابقون فقد تكلموا فيه بما فيه يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مقصر، وما فوقهم من محسر، وقد قصر قوم دونهم فجفوا، وطمح عنهم أقوام فغلوا وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم...^(١) إلى آخر ما قال.

لذا كان فهم السلف أصلاً من أصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة، قال الإمام أحمد رحمته الله: (أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وآله والافتداء بهم وترك البدع)^(٢).

وقال الشاطبي رحمته الله: (إن الكتاب -أي: القرآن الكريم- قد تقرر أنه كلية الشريعة وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة غيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة، وإذا كان كذلك لزم ضرورة لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها واللحاق بأهلها أن يتخذ سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الأيام والليالي نظراً وعملاً لا اقتصاراً على أحدهما فيوشك أن يفوز بالبغيه، وأن يظفر بالطلبة، ويجد نفسه من السابقين وفي الرعيل الأول، فإن كان قادراً على ذلك ولا يقدر عليه إلا من زاول ما يعينه على ذلك من السنة المبينة للكتاب، وإلا فكلام الأئمة السابقين والسلف المتقدمين آخذ بيده في هذا المقصد الشريف والمرتبة المنيفة)^(٣).

فهذا هو المعلم الذي ينبغي للمستدل أن يلحظه في طريق الاستدلال وسبيل معرفة الأحكام، لكن عليه وهو سالك هذا الطريق أن يحذر فيه منزلقات ثلاثة، هي:

١- منزلق الترخص والإضاعة والتفريط.

٢- منزلق الغلو والتشدد والإفراط.

٣- منزلق تعليل الأحكام بالعلل الواهية لتوخي الانقياد لها.

وهذه منزلقات خطيرة تنافي تعظيم النصوص الشرعية، والذي هو ينافي تعظيم الشارع الحكيم.

(١) أبو داود في سننه: (٢/٦١٣) برقم (٤٦١٢).

(٢) ابن خليل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، أصول السنة، دار المنار، الخرج، السعودية، ط ١، ١٤١١هـ: (ص ١٤).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (٣/٣٤٦).

قال ابن القيم رحمته: (تعظيم الأمر والنهي ناشئ عن تعظيم الأمر الناهي فإن الله تعالى ذم من لا يعظم أمره ونهيه قال - سبحانه وتعالى -: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، قالوا في تفسيرها: ما لكم لا تخافون الله - تعالى - عظمة، ما أحسن ما قال شيخ الإسلام في تعظيم الأمر والنهي: هو أن لا يعارضاً بترخص جاف ولا يعرضاً لتشديد غال ولا يجملاً على علة توهن الانقياد، ومعنى كلامه: أن أول مراتب تعظيم الحق - عز وجل - تعظيم أمره ونهيه، وذلك المؤمن يعرف ربه - عز وجل - برسالته التي أرسل بها رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه إلى كافة الناس ومقتضاها الانقياد لأمره ونهيه وإنما يكون ذلك بتعظيم أمر الله - عز وجل - واتباعه، وتعظيم نهيه واجتنابه، فيكون تعظيم المؤمن لأمر الله - تعالى - ونهيه دالاً على تعظيمه لصاحب الأمر والنهي، ويكون بحسب هذا التعظيم من الأبرار المشهود لهم بالإيمان والتصديق، وصحة العقيدة، والبراءة من النفاق الأكبر^(١).

وهذا المنزقات الخطيرة ، نبينها كالتالي:

أولاً: منزلق الترخص والإضاعة والتفريط:

ليس المراد بالرخصة هنا الرخصة الشرعية، وإنما المراد بها الأخذ من أقوال أهل العلم عند الاختلاف بما خف على النفس واشتهته دون اعتبار للراجح من المرجوح من الأقوال^(٢) والتي هي نزغة من نزغات الشيطان لابن آدم في أوامر الله - عز وجل.

قال ابن القيم رحمته: (فما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: إما إلى تفريط وإضاعة، وإما إلى إفراط وغلو، ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين، فكما أن الجافي عن الأمر مضيع له فالغالي فيه مضيع له هذا بتقصيره عن الحد وهذا بتجاوزه الحد)^(٣).

وهذا الترخص كان من طرائق اليهود للتفلت من أحكام الله فاستحقوا بذلك غضب الله ولعنته، قال - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أوتِينَا هَذَا

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب، الوابل الصيب من الكلم الطيب، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م: (ص ١٥).

(٢) الأسنوي، التمهيد: (١ / ٧٠).

(٣) ابن القيم، مدارج السالكين: (٢ / ٤٩٦).

فَقَدْوَهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ [المائدة: ٤١].

جاء في سبب نزولها عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (زنى رجل من أهل فذك فكتب أهل فذك، إلى ناس من اليهود بالمدينة أن سلوا محمداً عن ذلك، فإن أمركم بالجلد فخذوه وإن أمركم بالرجم فلا تأخذوه.. فنزلت)^(١).

فلا هم لهم إلا السؤال عن الخفيف من الأحكام والعمل به، أما ما يثقل على نفوسهم منها فلا يبحثون عنه ولا ينقادون له، وهذا المسلك من الترخيص ووجد في المسلمين من يسلكه فلا يزال يترخص ويتبع من أقوال العلماء ما يروق له ويخف على نفسه حتى يؤول به الأمر إلى التحلل من جملة التكليف الشرعية.

قال الشاطبي رحمته الله: (الترخيص إذ أخذ به في موارده على الإطلاق كان ذريعة إلى انحلال عزائم المكلفين في التعبد على الإطلاق، فإذا أخذ بالعزيمة كان حرياً بالثبات في التعبد والأخذ بالحزم فيه.. فإذا اعتاد الترخيص صارت كل عزيمة في يده كالشاقة الحرجة، وإذا صارت كذلك لم يقم بها حق قيامها وطلب طريق الخروج منها، وهذا ظاهر، وقد وقع هذا المتوقع في أصول كلية وفروع جزئية كمسألة الأخذ بالهوى في اختلاف أقوال العلماء، ومسألة إطلاق القول بالجواز عند اختلافهم بالمنع والجواز)^(٢).

وقد حذر العلماء من تتبع الرخص والأخذ بها، وبينوا أن هذا سبيل إلى الفسق والانحلال من التكليف، قال عبد الرحمن بن مهدي رحمته الله: (لا يكون إماماً في العلم من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون إماماً في العلم من روى عن كل أحد، ولا يكون إماماً في العلم من روى كل ما سمع)^(٣).

وقال سليمان التيمي رحمته الله: (لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله)^(٤).

قال ابن عبد البر رحمته الله بعد أن نقل كلامه هذا: (وهذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً)^(٥).

(١) تفسير القرطبي: (١٧٧/٦).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٣٣١/١).

(٣) البحصي، عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، ط ١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٧٠م: (ص ٢١٥).

(٤) ابن حزم، الأحكام: (٣١٧/٦) والشاطبي، الموافقات: (١٦٩/٤).

(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٩٢/٢).

وقال الأوزاعي رحمته الله: (من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام)^(١).
 وذكر الشاطبي رحمته الله: (أن ابن حزم حكى الإجماع على أن ذلك فسق لا يجل)^(٢).

وقال النووي رحمته الله: (لو جاز اتباع أي مذهب شاء لأفضى إلى أن يلتقط رخص المذاهب متتبعاً هواه، ويتخير بين التحليل والتحريم والوجوب والجواز، وذلك يؤدي إلى الانحلال من ربقة التكليف)^(٣).

وقال الذهبي رحمته الله: (من تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين فقد رقى دينه، كما قال الأوزاعي وغيره: من أخذ بقول المكيين في المتعة، والكوفيين في النبيذ، والمدنيين في الغناء، والشاميين في عصمة الخلفاء فقد جمع الشر، كذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيل عليها، وفي الطلاق ونكاح التحليل بمن توسع فيه، وشبه ذلك، فقد تعرض للانحلال فنسأل الله العافية والتوفيق)^(٤).

وقال المرادوي الحنبلي رحمته الله: (من تتبّع الرخص فأخذ بها فسق نص عليه - أي الإمام أحمد)^(٥).

وقال ابن القيم رحمته الله: (ليس كل خلاف يستروح إليه ويعتمد عليه، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد)^(٦).

فعلى المفتي والمستدل للأحكام الشرعية أن يتقي الله في ما يقول فإنه في منصب عظيم وخطير كما مر معنا.

فلا يترخص في فتواه ولا يتساهل متخيراً بين أقوال العلماء بالتشهي والهوى، فهذا وإن كان يؤول إلى الفسق والزندقة فإنه أيضاً من الافتراء على الله - عز وجل - في شرعه، والله قد حذر من ذلك فقال - سبحانه -: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلالاً قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَىٰ اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

(١) البيهقي في السنن الكبرى: (٢١١ / ١٠) برقم (٢٠٧٠٧).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (١٣٤ / ٤).

(٣) النووي، آداب الفتوى: (ص ٧٦).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٩٠ / ٨).

(٥) المرادوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (٥٠ / ١٢).

(٦) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (٢٨٨ / ١).

قال أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمته الله: (وكفى بهذه الآية زاجرة زجرأً بليغاً عن التجوز فيما يسأل عنه من الأحكام، وباعثة على وجوب الاحتياط فيه، وأن لا يقول أحد في شيء جائز أو غير جائز، إلا بعد إيقان وإتقان، ومن لم يوقن فليثق بالله وليصمت وإلا فهو مفتر على الله)^(١).

فالتكليف بالأحكام الشرعية باب من أبواب الابتلاء الذي يمتحن فيه دين الإنسان، قال الله -تعالى-: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ [المك: ٢].

وقد حرم العلماء على المفتي أن يسرع في جواب السائل وعدوا ذلك من التساهل الذي يمنع من استفتائه؛ وذلك لما هو مطلوب منه من تحري الحق والتدقيق لمعرفة الصواب.

قال الحافظ ابن الصلاح رحمته الله: (لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، ومن عرف بذلك لم يجز أن يستفتي، وذلك قد يكون بأن لا يتثبت ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقاها من النظر والفكر، وربما يحمله على ذلك توهمه أن الإسراع براعة والإبطاء عجز ومنقصة، وذلك جهل؛ ولأن يبطن ولا يخطئ أجمل به من أن يعجل فيضل ويضل...)^(٢).

وقال ابن مفلح الحنبلي رحمته الله: (يحرم التساهل في الفتيا واستفتاء من عرف بذلك، فإن عرف ما سئل عنه وجوابه أجاب سريعاً، ويحرم أن يتبع الحيل المحرمة والمكروهة والترخص لمن أراد نفعه والتغليظ لمن أراد ضرره)^(٣).

فهذا الدين جد ليس بالهزل، وهو نبأ عظيم ليس فيه شيء حقير يسوغ للإنسان أن يتساهل فيه، وقد سئل الإمام مالك عن مسألة فقال: لا أدري، فقيل: هي مسألة خفيفة، فغضب وقال: (ليس في العلم شيء خفيف)^(٤).

وإن من أسوأ الأحوال التي يقع فيها المفتي والمستفتي أن يتخذوا شريعة الإسلام ألعوبة يفعلون بها ما شاءوا ويأخذون منها بمقتضى أهوائهم، وما أكثر هؤلاء المترخصين والمتساهلين في زماننا، فلا هم لأحدهم إلا البحث عن الأيسر والأخف من الأحكام ولو من شواذ الأقوال التي لا يعتد بها في وفاق ولا خلاف، ولو كان قائله من سقط الناس

(١) سبق تخريجه ص (٢٥٧).

(٢) ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح: (ص ٤٦).

(٣) ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ: (٢٥/١٠).

(٤) النووي، آداب الفتوى: (ص ١٦).

فيكفيه أنه تصدر للفتيا وقد أفتاه، ويتعلل في فعله هذا بشبه ينسبها إلى الشريعة يسلي بها نفسه ويبرر بها ترخصه وتشهيه وعبثه، فهم كما قال ابن حزم رحمته الله: (قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى إلى طلب ما يوافق أهواءهم في كل قول قائل، فهم يأخذون ما كان رخصة من قول كل عالم، مقلدين له غير طالبين ما أوجبه النص عن الله -تعالى- وعن رسوله ﷺ)^(١).

ومن هذه الشبه: أن الشريعة الإسلامية جاءت برفع الحرج عن الناس، ونصوص التيسير في الشريعة لا تحصر فلماذا نشدد على أنفسنا، فمتى ما وجد في المسألة أقوالاً لأهل العلم أخذنا بالأسر، انطلاقاً من نصوص التيسير التي جاءت بها الشريعة.

وهذا كلام ظاهر بعضه حق، فالتيسير ورفع الحرج من أهم مقاصد وسمات الشريعة الإسلامية ولا جدال في ذلك، لكن هل التيسير ورفع الحرج الذي جاءت به الشريعة هو ما يقصده أولئك المترخصون المتساهلون في أحكام الشريعة من أنه اختيار الأسر والأخف من أقوال العلماء بحسب ما تشتهيه النفس وتهواه؟

أم أن المراد أن الشريعة الإسلامية لم تأت بما فيه مشقة بالغة وحرج على المكلف في جميع أحكامها، وهذا هو المراد بالتيسير الشرعي فالحرج متنف في شريعة الإسلام ولا وجود له في أحكامها، ولم يقصده الشارع الحكيم في أوامره ونواهيه.

قال الشاطبي رحمته الله: (الإجماع على عدم وقوعه -أي الحرج- وهو يدل على عدم قصد الشارع إليه ولو كان واقعاً لحصل التناقض والاختلاف)^(٢).

لكن قصد الشارع الحكيم من وضع الشريعة للمكلفين هو إخراجهم من عبودية أهوائهم إلى عبودية الله -تعالى-.

قال الشاطبي رحمته الله: (المقصد من وضع الشريعة هو إخراج المكلف من داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبداً لله اضطراراً)^(٣).

فالأوامر والنواهي الشرعية هي التي تخرج المرء من تشهيه وهواه إلى ما فيه كلفة عليه، إلا أنها ليست كلفة تشق على النفس وتثقلها ولا تلحق الضرر بها؛ لا بتعطيل مصلحة ولا بجلب مفسدة، وإنما هي كلفة في حدود الطاقة والسعة والاستطاعة، كما قال

(١) ابن حزم، الإحكام: (٦٥/٥).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (١٢٢/٢، ١٢٣).

(٣) الشاطبي، المصدر نفسه: (١٦٨/٢).

—سبحانه—: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولو جاز للمترخّصين والمتساهلين ترك أي حكم فيه كلفة ومشقة على النفس لآل الأمر إلى ترك التكليف بالكلية؛ لأنه لا يوجد تكليف شرعي خالٍ من المشقة المقدور عليها.

قال ابن القيم رحمته: (لو جاز لكل مشقوق عليه الترخيص ضاع الواجب واطمحل بالكلية)^(١).

وهذا هو موطن الابتلاء فلا ينال المرء سعادة الدنيا والآخرة إلا بالتعب والكد بالقيام بتكاليف العبودية لله —عز وجل—، فعلى أن نفرق بين الحرج والمشقة التي تثقل النفس، والتي جعل لها الشارع من الرخص الشرعية ما يرفعها، وبين تعب القيام بالتكاليف المقدور عليها.

قال ابن القيم رحمته: (إن المشقة قد علق بها من التخفيف ما يناسبها فإن كانت مشقة مرض وألم يضر به جاز معها الفطر والصلاة قاعداً أو على جنب، وذلك نظير قصر العدد، وإن كانت مشقة تعب فمصالح الدنيا والآخرة منوطة بالتعب ولا راحة لمن لا تعب له، بل على قدر التعب تكون الراحة فتناسبت الشريعة في أحكامها ومصالحها بحمد الله ومنه)^(٢).

فالمشقة والتعب المصاحب للتكليف لا أثر له في جلب التيسير والتخفيف، فما كلف به المرء وجب عليه القيام به قدر استطاعته، والميسور لا يسقط بالمعسور^(٣).

فالنهي عن الترخّص هنا كما قلنا ليس المراد به الرخصة الشرعية التي تقابل العزيمة فهي مما شرعه الله في كتابه وسنة رسوله صلوات الله وسلاماته من الأحكام تخفيفاً عن المكلفين لعذر مع قيام السبب الموجب للحكم الأصلي.

وهذه هي الرخصة هي التي أرادها النبي صلوات الله وسلاماته بقوله: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته»^(٤).

وهي المرادة بأقوال العلماء الدالة على مشروعية الأخذ بها كقول

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢/ ١٣٠).

(٢) المصدر نفسه: (٢/ ١٣١).

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر: (ص ١٥٩).

(٤) أحمد في المسند: (٢/ ١٠٨) برقم (٥٨٦٦) وابن حبان في صحيحه: (٦/ ٤٥١) برقم (٢٧٤٢).

سفيان الثوري رحمته الله: (إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة، فأما التشديد فيحسنه كل أحد)^(١).

وقول قتادة رحمته الله: (ابتغوا الرخصة التي كتب الله لكم)^(٢)، فهذه رخصة شرعية ولا خلاف في مشروعيتها الأخذ بها متى تحققت دواعيها، ووجدت أسبابها، وروعت فيها الشروط المقررة شرعاً للأخذ بها؛ ولذا قال سفيان: (الرخصة عن ثقة): أي عن عالم يميز الحلال من الحرام، والاستثناء من القاعدة، والفروع من الأصل.

وهذا الترخيص المضبوط بقواعد الشرع، الصادر عن الثقة العالم بمواطن الرخص من مواطن العزائم مما يتفاوت العلماء فيه فيميل بعضهم إلى الرخصة أخذاً باليسر، ويأخذ بعضهم نفسه بالعزيمة احتياطاً ورغبة في الأجر كما كان ابن عمر وابن عباس رحمتهما الله؛ فالأول كان يميل إلى التشديد، والآخر يميل إلى الترخيص في غير مسألة^(٣).

وكلاهما رحمتهما الله بعيد عن التفريط والجفاء وكذلك الإفراط والشطط؛ لأنهما يدركان جميعاً ضوابط وقواعد الأخذ بالرخصة والعزيمة.

وأما إذا أخذ بالرخصة الشرعية دون مراعاة شروطها الشرعية فإنها تخرج من الرخصة المشروعة إلى الرخصة غير المشروعة، فهذه الرخصة نوع والرخصة الشرعية نوع آخر.

قال ابن القيم رحمته الله: (الرخصة نوعان: أحدهما: الرخصة المستقرة المعلومة من الشرع نصاً كأكل الميتة والدم ولحم الخنزير عند الضرورة، وإن قيل لها: عزيمة باعتبار الأمر والوجوب فهي رخصة باعتبار الإذن والتوسعة، وكفطر المريض والمسافر وقصر الصلاة في السفر وصلاة المريض إذا شق عليه القيام قاعداً، وفطر الحامل والمرضى خوفاً على ولديهما، ونكاح الأمة خوفاً من العنت، ونحو ذلك فليس في تعاطي هذه الرخص ما يوهن رغبته ولا يرد إلى غثاثة ولا ينقص طلبه وإرادته البتة، فإن منها ما هو واجب كأكل الميتة عند الضرورة، ومنها ما هو راجح المصلحة كفطر الصائم المريض وقصر المسافر وفطره، ومنها ما يصلحته للمترخص وغيره ففيه مصلحتان قاصرة ومتعدية كفطر الحامل والمرضع، ففعل هذه الرخص أرجح وأفضل من تركها. النوع الثاني:

(١) النووي، آداب الفتوى: (ص ٣٨).

(٢) مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ، رواية محمد بن الحسن، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م: (٢/ ١٦٤) برقم (٣٥٠).

(٣) ابن القيم، زاد المعاد: (٢/ ٤٧).

رخص التأويلات واختلاف المذاهب فهذه تتبعها حرام ينقص الرغبة ويوهن الطلب ويرجع بالمرخص إلى غثاثة الرخص.. فهذا لون والأول لون^(١).

- ومن الشبه الحاملة للمترخصين على تساهلهم في التكاليف الشرعية: أن مجرد وجود الخلاف بين العلماء مسوغ للأخذ بأي قول من أقوالهم؛ لأن كل مجتهد مصيب، وصار كثير من المتعاملين والمتساهلين المترخصين يردد "المسألة فيها خلاف" وكأن هذا أصل شرعي تبنى عليه الأحكام، وليت هؤلاء اكتفوا ببليتهم هذه بل زادوا الأمر فضاة أنهم شئعوا على من أخذ بالراجح وتحري الحق بدليله.

قال الشاطبي رحمته عن مثل هؤلاء من: (يقول إن الاختلاف رحمة وربما صرح صاحب هذا القول بالتشنيع على من لازم القول المشهور، أو الموافق للدليل أو الراجح عند أهل النظر، والذي عليه أكثر المسلمين، ويقول له: لقد حجرت واسعاً، وملت بالناس إلى الحرج، وما في الدين من حرج، وما أشبه ذلك)^(٢).

وقد مر معنا المراد بالإصابة عند اختلاف المجتهدين وأنها إصابة الأجر، وأما إصابة نفس الحق فليس كل مجتهد مصيب، بل إن الحق يكون في قول دون بقية الأقوال المعارضة لها وفي جهة دون الأخرى عند التعارض.

وعلى المكلف أن يتحرى الحق والصواب من الأقوال؛ لأن الحق لا يتعدد فيها عند تعارضها، ولا يكون الخلاف دليلاً بحال^(٣).

قال الشاطبي رحمته: (وقد زاد هذا الأمر - أمر تتبع الرخص وإفتاء الناس بالأيسر تارة، وبالأشد تارة، وعدم الانضباط بمنهج محدد - على قدر الكفاية، حتى صار الخلاف في المسائل معدوداً في حجج الإباحة.. وربما وقع الإفتاء في المسألة، فيقال: لم تمنع والمسألة مختلف فيها؟ فيجعل الخلاف حجة في الجواز لمجرد كونها مختلفاً فيها، لا لدليل يدل على صحة الجواز، ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع، وهو عين الخطأ على الشريعة حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمداً، وما ليس بحجة حجة..)^(٤).

(١) ابن القيم، مدارج السالكين: (٥٨، ٥٧/٢).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (١٤٢/٤).

(٣) انظر: (ص ٦١-٦٧).

(٤) الشاطبي، الموافقات: (١٤١/٤).

وقال ابن عبد البر رحمته: (الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة إلا من لا بصر له ولا معرفة عنده ولا حجة في قوله)^(١).

ولو كان كل مجتهد مصيباً، والخلاف دليل على جواز أخذ أي قول من الأقوال المختلف فيها.. لأصبحت قواعد الترجيح والتعارض المعروفة عند أهل العلم لا قيمة لها، ولأصبح إعمالها والنظر فيها ضرباً من العبث؛ لأن المكلف -بزعمهم- مخير في ما اختلف فيه الناس بما شاء من أقوالهم، ولكان كلام أهل العلم في مراعاة الخلاف والخروج منه وذكرهم لشروط ذلك لا قيمة له وضرباً من العبث -أيضاً-.

"والشريعة لا يجوز أن تكون تابعة للشهوات؛ إذ لو كان الشرع تابعاً للهوى والشهوة لكان في الطباع ما يغني عنه، ولكانت شهوة كل أحد وهواه شرعاً له، وهذا عين الفساد، قال -سبحانه-: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾"^(٢) [المؤمنون: ٧١].

وقد يعترض بعضهم على ذلك بأن للعامي اختيار أحد الأقوال عند اختلافها عليه من عالم واحد، أو اختياره لمن يقلده من العلماء عند تعدد المفتين عليه، فإذا ساغت هذه المسألة فإنه يسوغ للمكلف تتبع الرخص كذلك^(٣).

وهناك فرق بين المسألتين، يبينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته بقوله: (التخير في الفتوى والترجيح بالشهوة ليس بمنزلة تخير العامي في تقليد أحد المفتين، ولا من قبيل اختلاف المفتين على المستفتي؛ بل كل ذلك راجع إلى شخص واحد وهو صاحب المذهب، فهو كاختلاف الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم راجع إلى شخص واحد وهو الإمام، فكذلك اختلاف الأئمة راجع إلى شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أن من يقول: "إن تعارض الأدلة يوجب التخير" لا يقول أنه يختار لكل مستفتٍ ما أحب، بل غايته أنه يختار قولاً يعمل به ويفتي به دائماً)^(٤).

فاختلاف العلماء بالنسبة للعامي كاختلاف الأدلة بالنسبة للعالم، أما تخير العالم أو العامل من التكاليف بحسب رغبات نفسه فهذا هو التشهي والترخص الذي يوصل صاحبه إلى خلع ربقة التكليف.

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (١٩/٢).

(٢) ابن القيم، بدائع الفوائد: (٩٥٣/٤).

(٣) الزركشي، البحر المحيط: (٦٠٢/٤).

(٤) آل تيمية، المسودة، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: (ص ٤٧٩).

وقد يعترض آخر على منع الترخيص أن عائشة رضي الله عنها قالت: «وما خير النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يَأْثِم، فإذا كان إثماً كان أبعدهما منه»^(١).

فيقال للمعترض: هذا استدلال بالحديث في غير موضعه؛ فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يختار الأيسر فيما خير فيه لا في ما كلف به دون تخيير؛ أي: أنه يختار الأيسر في الأمور المباح له فعلها وتركها؛ ولذا قيدت عائشة رضي الله عنها هذا التخيير بقولها (ما لم يَأْثِم؛ فإذا كان إثماً كان أبعدهما منه)، وفي رواية للطبراني: «اختار أيسرهما ما لم تكن معصية»^(٢).

فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم حاشاه في اختيار الأيسر أن يخالف أوامر الشرع أو ينتهك نواهيه؛ بل يكون كما قالت عائشة رضي الله عنها أبعد من أيسرهما إذا كان فيه إثم.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (قوله: «بين أمرين»: أي من أمور الدنيا لأن أمور الدين لا إثم فيها... وقوله: «ما لم يكن إثماً»؛ أي: ما لم يكن الأسهل مقتضياً للإثم فإنه حينئذ يختار الأشد)^(٣).

كما أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم كان يختار الأشد من العبادات لما فيها من خير؛ فكان يقوم الليل حتى تتورم قدماه.

ومن يختار الأشد لأجل عظيم الأجر لا يتصور منه مجال أن يختار الأيسر على نفسه وما تهواه دون اعتبار الدليل الشرعي في ذلك.

والمحقق للنظر والمدقق في أحوال المترخصين في زماننا يجد أن مما حملهم على ذلك مجارة واقع المجتمعات الإسلامية الذي انحرف كثيراً عن منهج الإسلام، فنضع أولئك لضغط هذا الواقع المنحرف، لا سيما أولئك الذين حاولوا إصلاح هذا الواقع المنحرف فعرضوا لامتحان صعب واجههم فيه أعداء الإسلام والحاقدون إلى جانب ضغط الواقع وصراع البيئة المنحرفة التي يعيشونها.

ونتيجة لذلك انهزم كثير من المسلمين في هذا المعترك وجارى الواقع المنحرف وخضع له واسترسل في استسلامه حتى وصل الأمر إلى أن يطوع الشريعة ونصوصها لذلك الواقع المنحرف، بعد أن كان يريد تطويع ذلك الواقع للشريعة ونصوصها.

ولو أنهم اعترفوا بعجزهم وبتعثر محاولات إصلاحهم وخطئها لكان خيراً لهم مما

(١) البخاري في صحيحه: (٢٤٩١/٦) برقم (٦٤٠٤).

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: (٢٥٦/٧) برقم (٧٤٣٤).

(٣) ابن حجر، فتح الباري: (٥٧٥/٦).

وصلوا إليه، والمصيبة كل المصيبة أن نجعل الواقع المنحرف يملي علينا ما يشاء في الفكر والثقافة والاجتماع والاقتصاد والسياسة وغيرها من المجالات.

أو نجعل الأحكام الشرعية صادرة عن إفرازات الانهزام النفسي، أو منبعثة عن رغبات النفس لا سيما مع رواج الشهوات، وكثرة من رق دينهم وضعفت نفوسهم في هذا الزمان، فبدلاً من أن نجتهد في بيان أحكام الدين للناس أصبحنا مجتهدين في تبديل وتحريف أحكامه ومحوها من أعمال الناس، فنخرج ونُخرج غيرنا معنا من التكليف ونحسب أننا ندخل وندخلهم فيه.

قال الدكتور أحمد عبد الرحمن الصويان: (والعجيب أنك تجد من بعض المتسبين إلى الفتوى من المفكرين والدعاة من يسوغ هذا التميع ببعض الأدلة المتكلفة، وأذكر أن أحد الأشياخ المحاضرين في أحد المؤتمرات الإسلامية في أمريكا بدأ محاضرتة بهجوم صارخ على إدارة المؤتمر التي فصلت الرجال عن النساء، وينعي هذا التخلف الفكري والعقلية البدائية التي لا زالت تسيطر علينا حتى ونحن في أمريكا!!)، وفي نهاية المحاضرة قام مدير المؤتمر معلقاً، وكنا نظنه سوف يدافع عن موقفه، وإذا به يعترف بالخطأ ويعتذر للأخوة والأخوات.. ويذكر أن سبب الفصل سبب فيني وليس سبباً فكرياً.. ووعد بإصلاح الوضع في اليوم التالي، ثم وفّى بما وعد..!!

إن اندماج المسلمين في البيئة الغربية أدى إلى ذوبان مذهب في الشخصية الإسلامية، وميوعة شديدة في تلقي الأحكام الشرعية، وميل ظاهر إلى البحث عن الرخص بدون فقه ولا بصيرة، ويصدق في وصف كثير منهم قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، والطريف في الأمر أن المسلمين -حديثاً- من الغربيين الأصليين ربما يكون بعضهم أكثر جرأة وصدقاً في الالتزام بالأحكام الشرعية والاعتزاز بها وعدم التحرج من إظهارها أمام الملأ.

أذكر أنني زرت في الولايات المتحدة الأمريكية منطقة تنتشر فيها طائفة من طوائف النصرى البروستانت تسمى بـ(الأمش) يرون أن من أسباب البلاء الذي تعيشه الإنسانية تلك الحضارة المادية التي سيطرت على الإنسان الغربي، وجرتة إلى مستنقع الرذيلة والانحطاط، ولهذا انعزلوا عن المجتمع وتركوا كل ألوان الحضارة، وامتنعوا عن استخدام كافة المخترعات التقنية الحديثة، وأسسوا مجتمعهم الخاص بما في ذلك مدارسهم التي ترعاها الكنيسة، وراحوا يشتغلون بالزراعة وتربية المواشي بوسائله البدائية المتاحة

وامتنعوا عن شرب الخمر والزنا..! والعجيب أن نساءهم لا زلن يلبسن اللباس الطويل الساتر، ويضعن منديلاً على الرأس، ولا يختلطن بالرجال، وعلى الرغم من ازدراء بعض إخوانهم الأمريكان لهم إلا أنهم فخرون بمبادئهم ومعتزون بمسلكهم..!

ولست هاهنا في صدد تحليل ظاهرة (الأمش) هذه، ولكنني أشير هنا إلى أن هؤلاء القوم على الرغم من أنهم رأوا أن بلادهم وصلت إلى قمة التقدم المادي والمعاصر إلا أنهم انعزلوا عنه، وراحوا يمارسون معتقدهم الفكرية والسلوكية بكل اعتزاز، أفلا نقوى - نحن المسلمين الذين نعتقد يقيناً - بحمد الله تعالى - أننا نملك الدين الحق - أن نعتز بديننا ونتمسك بشرائعنا ونعص عليها بالنواجذ ونشمخ برؤوسنا أنفةً وافتخاراً بعقيدتنا وآدابنا السامية..!؟^(١).

فهؤلاء يعتزون بدينهم المنسوخ الذي دخله التحريف والتبديل أمام ثقافة وواقع بني دينهم وجلدتهم، ومن المسلمين بل من خواصهم من لم يكتف بمجاراته لواقع أمتنا عند بيانه لأحكام الإسلام؛ بل وصل به الأمر إلى مجاراته لواقع أعداء الإسلام في ذلك بحجة جلب رضاهم عن الإسلام ولو برد النصوص الشرعية التي جاء بها الإسلام.

فمثلاً الشيخ محمد الغزالي رحمته عند كلامه عن الحديث الذي رواه البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(٢)، بين فيه كيف أن الإنجليز حققوا بعض مطامعهم في ظل ملك ورئاسة المرأة مدلاً بذلك على عدم اعتبار الحديث في ولاية المرأة العامة^(٣).

وما ظنه الشيخ رحمته من فلاح القوم بتوليبتهم تلك المرأة لا يُقرُّ عليه؛ إذ من يدرك حقيقة الإسلام يدرك أن القوم ما أفلحوا، ولن يفلحوا هم ولا غيرهم في ذلك؛ فغفر الله للشيخ الغزالي هذا الزلة التي ما كانت تليق بمثله، فكأن الشيخ يريد منا نحن المسلمين أن نخفي أو نلوي أعناق النصوص الشرعية الثابتة لمخالفتها لما عليه آل بريطانيا أو غيرهم من بني الأصفر حتى لا نفتضح نحن أو لا ينكشف عوار ديننا عندهم!

والمسلم الحق يدرك أن ما عليه أولئك القوم من الكفر والزيغ والضلالة والجهالة والانحراف والانحلال والفسق والمجون كفيل باطراح آرائهم ومواقفهم في أي قضية

(١) مجلة البيان عدد (١٥٥) رجب ١٤٢١هـ: (ص ٧٤-٧٥).

(٢) البخاري في صحيحه: (٤/١٦١٠) برقم (٤١٦٣).

(٣) محمد الغزالي، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، ط ١، ١٤٠٩هـ. (ص ٤٨ - ٥٠).

أخلاقية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية دينية، فضلاً أن نعتبر أقوالهم وآراءهم التي يعيرون بها الإسلام وتعود عليه بالغضاضة - فكيف بمن يجعل لها اعتباراً، وأي اعتبار؟! اعتبار يطوع الإسلام ونصوصه لتلك الأقوال.

ولا يجهل عامة المسلمين فضلاً عن علمائهم أن الدفاع عن الإسلام وشرائعه ضد معييه أو منتقصه والذود عنه بالمال واللسان والسنان من أوجب الواجبات، وأن من سمع انتقاص الإسلام وعيب شرائعه وهو قادر على دحض ذلك فقصر فقد فرط وأثم.. فكيف إذا هو يستسلم أمام تنقص أعدائه، وأدبر منهزماً على نصوص الكتاب والسنة يلوي أعناقها ويبدد بعضها، ظناً منه أنه يزيل منها وعنهما ما يبعد القوم عن الإسلام، أو أنه بذلك يذود عن الشريعة ويحميها من الشبه التي يتعلق بها الخصوم للطعن فيها، لا سيما وقد كثرت الاتهامات للإسلام وشرائعه وأحكامه في هذا الوقت الذي استعلى فيه الكافرون ونجم فيه النفاق.

لكن - والله المستعان - قد وقع منا في فخ القوم من أعمال يده ولسانه في الإسلام معهم من حيث لا يشعرون.

وأضاف إلى ذلك خيانتته لما كُلف به شرعاً من إقامة الحجة على المخالفين ودعوتهم إلى الحق وبيان أحكام الإسلام وشرائعه لهم حيث كتمها عنهم وجاراهم في ذوقهم فأساء إلى نفسه ودينه وإلى من ظن أنه أحسن إليهم.

فالذي يجب على المكلف عند طريق معرفة الأحكام أن يبحث عن الأصوب والأأنفع له عند الله وعليه التوقف عند التعارض سواء كان مستفتياً أو مفتياً.

قال الشاطبي رحمته الله: (ليس للمقلد أن يتخير في الخلاف، كما إذا اختلف المجتهدون على قولين فوردت كذلك على المقلد فقد يعد بعض الناس القولين بالنسبة إليه مخيراً فيها كما يخير في خصال الكفارة فيتبع هواه وما يوافق غرضه دون ما يخالفه وربما استظهر على ذلك بكلام بعض المفتين المتأخرين.. فليس إلا الترجيح بالأعلمية وغيرها وأيضاً فالمجتهدان بالنسبة إلى العامي كالدليلين بالنسبة إلى المجتهد فكما يجب على المجتهد الترجيح أو التوقف كذلك المقلد، ولو جاز تحكيم التشهي والأغراض في مثل هذا لجاز للحاكم^(١)).

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٣٢، ١٣٣).

ويقول الشوكاني رحمته: (إن ما تعارضت فيها الأدلة ولم يتميز للناظر الراجح من المرجوح، لا يصح أن يقال هذا من الحلال البين ولا من الحرام البين؛ لأن الأمر الذي تعارضت فيه أدلته وخفي راجحه من مرجوحه لم يتبين أمره بلا ريب، إذ المتبين هو ما ليس فيه إشكال، وما تعارضت فيه أدلته فيه أعظم الإشكال، وهذا ما اختلف فيه العلماء بالنسبة إلى المقلد لأنه لا يعرف الحق ولا الباطل ولا يميز بينهما إلا بوساطة أقوال أهل العلم الذي يأخذ عنهم ويقلدهم، وليس له من الملكة العلمية ما يقتدر به على الوصول إلى دلائل المسائل ومعرفة العالي منها والسافل، فإذا اختلف عالمان في شيء فقال أحدهما: إنه حلال، وقال الآخر: إنه حرام، وكان كل واحد منهما محل من العلم يساوي الآخر في نظر المقلد، فلا شك ولا ريب أن هذا الشيء الذي اختلف فيه العالمان فقال أحدهما حلال وقال الآخر حرام، لا يصح أن يقال هو من الحلال البين ولا من الحرام البين بالنسبة إلى ذلك المقلد، وكل شيء لا يصح أن يكون أحد هذين الأمرين لا ريب أنه من المشتبهات)^(١).

وليس المراد بالتوقف والتحري أن لا يعمل بقول، وإنما يعمل بالقول الذي يخرجه عن الحرج، ولربما جمع به بين القولين.

يقول الخطيب البغدادي رحمته: (وإذا اختلف جواب المفتين على وجهين، فينبغي للمستفتي أن يجمع بين الوجهين إذا أمكنه ذلك للاحتياط والخروج من الخلاف، مثاله: أن يفتيه بعض الفقهاء أن الفرض عليه في الطهارة مسح جميع رأسه، ويفتية بعضهم أنه يجزئه مسح بعض الرأس وإن قل، فإذا مسح جميعه كان مؤدياً فرضه على القولين جميعاً)^(٢).

وقال الشوكاني رحمته: (ليس المراد بالوقوف عند المشتبهات أن يترك القولين جميعاً؛ بل المراد الأخذ بما لا يعد حرجاً عند القائلين كليهما، مثلاً: لو قال أحدهما: لحم الخيل أو الضبع حلال، وقال الآخر: حرام، وقال أحدهما: شراب النبيذ أو المثلث حلال، وقال الآخر: حرام، وقال أحدهما: بيع النساء حلال، وقال الآخر: حرام، ونحو ذلك من الأحكام، فالوقف الذي هو من شأن أهل الإيمان أن يترك المقلد أكل لحم الخيل ولحم الضبع وشرب النبيذ والمثلث ولا يعامل ببيع النساء، فهذا الوقف مسلك مريض لكل واحد من العالمين المختلفين)^(٣).

(١) الشوكاني، محمد بن علي، كشف الشبهات عن المشتبهات ضمن الرسائل السلفية-بيروت- ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م: (ص ٥).

(٢) الخطيب، أحمد بن علي البغدادي، الفقيه والمتفقه: (٢/ ٤٢٨).

(٣) الشوكاني، كشف الشبهات عن المشتبهات: (ص ٥-٦).

وقال ابن القيم رحمته: (إذا اعتدل عند المفتي قولان، ولم يترجح له أحدهما على الآخر، فقال القاضي أبو يعلى: له أن يفتي بأيهما شاء، كما يجوز له أن يعمل بأيهما شاء، وقيل: بل يخير المستفتي فيقول له: أنت مخيرٌ بينهما؛ لأنه إنما يفتي بما يراه والذي يراه هو التخير، وقيل: بل يفتيه بالأحوط من القولين.

قلت: الأظهر أنه يتوقف، ولا يفتيه بشيء حتى يتبين له الراجح منهما؛ لأن أحدهما خطأ، فليس له أن يفتيه بما لا يعلم أنه صواب، وليس له أن يخيره بين الخطأ والصواب، وهذا كما إذا تعارض عند الطبيب في أمر المريض أمران خطأً وصواباً، ولم يتبين له أحدهما لم يكن له أن يقدم على أحدهما، ولا يخيره، وكما لو استشاره في أمر فتعارض عنده الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له أن يشير بأحدهما ولا يخيره، وكما لو تعارض عنده طريقان مهلكة وموصلة، ولم يتبين له طريق الصواب لم يكن له الإقدام ولا التخير، فمسائل الحلال والحرام أولى بالتوقف. والله أعلم^(١).

وكل اختيار لقول في الأحكام بمجرد التشهي والهوى دون ترجيح بالحجج والبراهين الشرعية، فإنه مضاد لأمر الله بالرجوع عند الاختلاف والتنازع إلى الكتاب والسنة، والذي بهما يتنفي الهوى ويرتفع الخلاف وينضبط الفهم.

قال الشاطبي رحمته: (فإن في مسائل الخلاف ضابطاً قرآنياً ينفي اتباع الهوى جملة وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].. وهو الرجوع إلى الأدلة الشرعية وهو أبعد من متابعة الهوى والشهوة، فاختياره أحد المذهبين بالهوى والشهوة مضاد للرجوع إلى الله والرسول، وهذه الآية نزلت على سبب فيمن اتبع هواه بالرجوع إلى حكم الطاغوت ولذلك أعقبها بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ..﴾^(٢) [النساء: ٦٠].

فالترجيح بين الأقوال في الشريعة لا يكون بالهوى والتشهي وإنما "بالوجوه المعتمدة شرعاً، وهذا متفق عليه بين العلماء، فكل من اعتمد على تقليد قول غير محقق، أو رجح بغير معنى معتبر، فقد خلع الربقة، واستند إلى غير شرع، عافانا الله من ذلك بفضلته"^(٣).

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٤/٢٣٨).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٣٤).

(٣) الشاطبي، الاعتصام: (١/٤٢٠).

ثانياً: منزلق الغلو والتنطع والإفراط:

وهذا المنزلق هو النزعة الثانية للشيطان من نزغته لابن آدم في أوامر الله تعالى، الأولى نزعة التفريط والإضاعة، والثانية نزعة الإفراط والغلو^(١).

قال الذهبي رحمته الله عن مخلد بن حسين أنه قال: (ما ندب الله العباد إلى شيء إلا اعترض فيها إبليس بأمرين ما يبالي بأيهما ظفر إما غلو فيه وإما تقصير عنه)^(٢).

فكما أن المستدل لا بد أن يسلك سبيلاً بعيداً عن الترخص والإضاعة، فلا بد له أيضاً من سلوك سبيل بعيد عن الغلو والتنطع، وكثير من الانحرافات والخلافات العلمية والعملية كانت بسبب هاتين النزعتين.

قال محمد بن إبراهيم الوزير رحمته الله: (فإن قيل: من أين جاء الاختلاف الشديد؟ فاعلم أن منشأ معظم البدع يرجع إلى أمرين واضح بطلانهما، فتأمل ذلك بإنصاف وشد عليه يدك، وهذان الأمران الباطلان هما الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله تعالى ورسله -عليهم السلام- من مهمات الدين الواجبة، والنقص منه بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله -عليهم السلام- من ذلك التأويل الباطل)^(٣).

وقد تضافرت أدلة الشريعة على ذم الغلو في الدين وذم أهله، قال الله -تعالى- زاجراً النصراني عن ذلك: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمْتُهُ الْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٧١]، إلا أنهم لم ينزجروا وغلوا وأفرطوا حتى قادهم غلوهم إلى الكفر والضلال، وساقهم إلى الهلاك؛ ولذا حذر النبي صلوات الله عليه وآله أمته من ذلك حتى لا يصيبها ما أصاب من قبلهم فقال صلوات الله عليه وآله: «هلك المتنطعون -ثلاثاً»^(٤).

قال النووي رحمته الله: (المتنطعون أي المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم)^(٥).

وقال صلوات الله عليه وآله: «إياكم والغلو في الدين؛ فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين»^(٦).

(١) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (١/١١٦).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٩/٢٣٦).

(٣) ابن الوزير، إثبات الحق على الخلق: (ص ٨٥).

(٤) مسلم في صحيحه: (٤/٢٠٥٥) برقم (٢٦٧٠).

(٥) النووي، شرح مسلم: (١٦/٢٢٠).

(٦) أحمد في المسند: (١/٢١٥) برقم (١٨٥١).

وقال عليه السلام: «بشروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا»^(١).

قال النووي رحمته الله: (إنما جمع في هذه الألفاظ بين الشيء وضده لأنه قد يفعلها في وقتين، فلو اقتصر على "يسروا" لصدق ذلك على من يسر مرة أو مرات وعسر معظم الحالات، فإذا قال: "ولا تعسروا" انتفى التعسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه وهذا هو المطلوب)^(٢).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسمعته يقول: «نهينا عن التكلف»^(٣).

وقال النبي عليه السلام: «لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم؛ فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم فتلك بقاياهم في الصوامع والديار ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾»^(٤) [الحديد: ٢٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (التشديد تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب، ولا مستحب، بمنزلة الواجب والمستحب في العبادات، وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم، ولا مكروه، بمنزلة المحرم والمكروه في الطيبات، وعلى ذلك فإن الذين شددوا على أنفسهم من النصارى، شدد الله عليهم لذلك، حتى آل الأمر إلى ما هم عليه من الرهبانية المبتدعة، وفي هذا تنبيه على كراهة النبي عليه السلام لمثل ما عليه النصارى من الرهبانية المبتدعة، وإن كان كثير من عبادنا قد وقعوا في بعض ذلك، متأولين معذورين، أو غير متأولين ولا معذورين)^(٥).

وقال ابن القيم رحمته الله: (نهى النبي عليه السلام عن التشديد في الدين، وذلك بالزيادة على المشروع، وأخبر أن تشديد العبد على نفسه هو السبب لتشديد الله عليه؛ إما بالقدر وإما بالشرع؛ فالتشديد بالشرع كما يشدد على نفسه بالنذر الثقيل، فيلزمه الوفاء به، وبالقدر كفعل أهل الوسواس فإنهم شددوا على أنفسهم فشدد عليهم القدر حتى استحکم ذلك وصار صفة لازمة لهم)^(٦).

(١) البخاري في صحيحه: (٣٨/١) برقم (٦٩) ومسلم في صحيحه: (١٣٥٨/٣) برقم (١٧٣٢).

(٢) النووي، شرح مسلم: (٢٤١/١٢).

(٣) البخاري في صحيحه: (٢٦٥٩/٦) برقم (٦٨٦٣).

(٤) أبو داود في سننه: (١٩٣/٢) برقم (٤٩٠٤).

(٥) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (ص ١٠٣).

(٦) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (١٣٢/١).

وقال النبي ﷺ: «إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة»^(١).

فالغلو في الدين ينافي مقصد الشريعة في اليسر ورفع الحرج والعنت عن المكلفين، ومن قصد الغلو كان ما قصده مضاداً لمراد الشارع.

قال ابن حجر رحمه الله: (والمعنى لا يتعمق أحدٌ في الأعمال الدينية، ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب)^(٢).

وقال الشاطبي رحمه الله: (إذا لم يكن من قصد الشارع التشديد على النفس، كان قصد المكلف إليه مضاداً لما قصد الشارع من التخفيف المعلوم المقطوع به، فإذا خالف قصد الشارع بطل ولم يصح)^(٣).

والأدلة من السنة النبوية وآثار الصحابة في ذم التنطع وأهله لا تحصر، وما كان أحد أشد على المنتطعين من النبي ﷺ وأصحابه.

روى الدارمي في سننه أن عبد الله بن مسعود رحمه الله قال: (والله الذي لا إله إلا هو ما رأيت أحداً كان أشد على المنتطعين من رسول الله ﷺ، ولا رأيت بعده أحداً أشد عليهم من أبي بكر رحمه الله، وإنني لأظن عمر رحمه الله كان أشد أهل الأرض خوفاً عليهم أو لهم)^(٤).

وقد أدرك الصحابة رحمه الله هذا الأمر فنأوا بأنفسهم عنه، وسلكوا سبيل نبيهم ﷺ فكانوا أقل الأمة تكلفاً كما قال عنهم عبد الله بن مسعود رحمه الله: أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، اختارهم الله لصحبة نبيه ولإقامة دينه؛ فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم على أثرهم وسيرتهم، فإنهم على الهدى المستقيم.

وسبيل الغلو ما سلكه أحدٌ إلا ضل وأضل، وما خرج الناس من توحيد الله إلى الشرك والوثنية إلا بسببه بعد أن زين الشيطان لهم.

فعن ابن عباس رحمه الله قال: (صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد،

(١) البخاري في صحيحه: (٢٣/١) برقم (٣٩).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: (٩٤/١).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (١٣٣/٢).

(٤) الدارمي في سننه: (٦٥/١) برقم (١٣٨).

أما ود كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبت^(١).

فانظر كيف زين لهم الشيطان هذا الغلو مستغلاً محبتهم لصالحهم لعلمه - الخبيث - أن اندراس العلم كفيل بأن تؤول هذه المحبة إلى عبادة لتلك النصب.

وأما حبيبة وأم سلمة رضي الله عنهما ذكرتا كنيسة - رأتها بالحيشة فيها تصاوير - فذكرتا للنبي ﷺ فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(٢).

فغلوهم في محبة أهل الصلاح جعلهم من شرار الخلق عند الله.

ومن يستقري تاريخ الفرق الضالة التي نشأت في صدر الإسلام يجد أن الغلو كان السبب الرئيس في ظهورها ونشأتها، فالخوارج هم أول فرقة شقت عصا المسلمين ومرقت من جماعتهم، كان ضلالهم بسبب غلوهم في آيات الوعيد، فآل بهم إلى تكفير المسلمين واستباحة دمائهم وأموالهم.

ومثلهم الشيعة نشأت بعد الخوارج، وكان ضلالهم من جهة غلوهم في محبة آل بيت النبي ﷺ حتى آل بهم الأمر إلى جعل أئمتهم في مقام النبوة بل إلى مرتبة الألوهية، وفرقة المعتزلة لما غالوا في العقل والرجوع إليه في الحسن والقبح آل بهم الأمر إلى أن جعلوه حاكماً على نصوص الوحي مقدماً عليها، ومن يرى حال فرقة الصوفية يجد أنهم لم يغلوا في رسول الله ﷺ كما غلت النصارى في المسيح بن مريم، بل غالوا بأناس في أحسن أحوالهم يكونون من صالحى المسلمين فبنوا عليهم القباب والمساجد، ودعوهم من دون الله في قضاء حاجاتهم، وتنافسوا في التقرب إليهم بالصدقات والندور والعبادات فوقعوا في الشرك والوثنية، وسوغوه ودعوا إليه في كثير من بلدان المسلمين.

قال الشوكاني رحمته: (واعلم أن من الشبهه الباطلة التي يوردها المعتقدون في الأموات أنهم ليسوا كالمشركين من أهل الجاهلية؛ لأنهم إنما يعتقدون في الأولياء والصالحين، وأولئك اعتقدوا في الأوثان والشياطين وهذه الشبهه داحضة تنادي على صاحبها بالجهل

(١) البخاري في صحيحه: (٤/١٨٧٣) برقم (٤٦٣٦).

(٢) البخاري في صحيحه: (١/١٦٥) برقم (٤١٧) ومسلم في صحيحه: (١/٣٧٥) برقم (٥٢٨).

فإن الله - سبحانه - لم يعذر من اعتقد في عيسى - عليه السلام - وهو نبي من الأنبياء بل خاطب النصراني بتلك الخطابات القرآنية ومنها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أُلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال - سبحانه - لمن كان يعبد الملائكة: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ، قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ..﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، ولا شك أن عيسى والملائكة أفضل من هؤلاء الأولياء والصالحين الذين صار هؤلاء القبوريون يعتقدونهم ويغفلون في شأنهم، مع أن رسول الله ﷺ هو أكرم الخلق على الله وسيد ولد آدم قد نهى أمته أن تغلوا فيه كما غلت النصراني في عيسى - عليه السلام - ولم يتمثلوا أمره ولم يتمثلوا ما ذكره الله في كتابه العزيز.. إلى أن قال ﷺ: انظر - رحمك الله تعالى - ما وقع من كثير من هذه الأمة من الغلو المنهي عنه المخالف لما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كما يقول - صاحب البردة ﷺ:

يا أكرم الخلق ما لي من ألؤذ به سواك عند حلول الحادث العمم

فانظر كيف نفى كل ملاذ ما عدا عبد الله ورسوله ﷺ وغفل عن ذكر ربه ورب رسول الله ﷺ - إنا لله وإنا إليه راجعون - وهذا باب واسع قد تلاعب الشيطان بجماعة من أهل الإسلام حتى ترقوا إلى خطاب غير الأنبياء بمثل هذا الخطاب.

ودخلوا من الشرك في أبواب بكثير من الأسباب، ومن ذلك قول من يقول مخاطباً لابن العجيل:

هب لي منك يا بن موسى إغاثه عاجلاً في سيرها حثائه

فهذا محض الاستغاثة - التي لا تصلح لغير الله - لميت من الأموات قد صار تحت أطباق الثرى منذ مئتين من السنين، ويغلب الظن أن مثل هذا البيت والبيت الذي قبله إنما وقعا من قائلتهما لغفلة وعدم تيقظ، ولا مقصد لهما إلا تعظيم جانب النبوة والولاية، ولو نبها لتنبها ورجعا وأقرا بالخطأ، وكثيراً ما يعرض ذلك لأهل العلم والأدب والفتنة، وقد سمعنا ورأينا، فمن وقف على شيء من هذا الجنس لحي من الأحياء فعليه إيقاظه بالحجج الشرعية، فإن رجع وإلا كان الأمر فيه كما أسلفناه، وأما إذا كان القائل قد صار تحت أطباق الثرى فينبغي إرشاد الأحياء إلى ما في ذلك الكلام من الخلل^(١).

(١) الشوكاني: الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد: (ص ٤٧ - ٤٩).

بل إن لوثة الغلو وغباره أصاب بعض أهل الحق من أهل السنة في أقوالهم ومذاهبهم حتى تعصبوا لها وردوا كل قول أو مذهب سواها، بل بلغ ببعضهم أن رد قول كل من لا يوافق على مذهبه.

قال الذهبي رحمته: (كان ابن أبي ليلى لا يميز قول من لا يشرب النبيذ، فقلت -أي الذهبي- هذا غلو)^(١).

وقال -أيضاً-: (وقال بعضهم عن الإمام أحمد بن حنبل رحمته: نظرة عندنا من أحمد تعدل عبادة سنة، قلت: -أي الذهبي- هذا غلو لا ينبغي، لكن الباعث له حب ولي الله في الله)^(٢).

ودين الله وسط بين الجفاء والغلو، فمن أقصر به عن حده أو تجاوز به الحد فقد خرج عن الوسطية التي هي سمة دين الإسلام الذي شرفنا الله به وجعلنا به شهداء على الناس، فعلى المفتي أن يسلك سبيل الوسط في بيان الأحكام أو استنباطها، ولا يسلك سبيل التشديد والتتبع، ولا سبيل التضييع والجفاء؛ "لأن المستفتي إذا ذهب به مذهب العنت والخرج بغض إليه الدين، وأدى إلى الانقطاع عن سلوك طريق الآخرة، وهو مشاهد، وأما إذا ذهب به مذهب الانحلال كان مظنة للمشي مع الهوى والشهوة"^(٣).

قال الشاطبي رحمته: (المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال، والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم، الذي جاءت به الشريعة، فإنه قد مر أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط، ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين)^(٤).

ثالثاً: منزلق التعليل الواهي للأحكام:

مما يجب على المستدل أن يجذره هو أن لا يسلك سبيل التعليل الواهي للأحكام ذريعة للتوصل من التكليف؛ فكل أحكام الشريعة معللة لأنها خطاب العليم الحكيم المنزه عن العبث فلا يأمر ولا ينهى عباده إلا لحكمة بالغة تحقق لهم مصالح الدارين.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٣١٢/٦).

(٢) المصدر نفسه: (٢١١/١١).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (٢٥٩/٤).

(٤) المصدر نفسه: (٢٥٨/٤).

فالحكمة والمقصد هي غاية الأمر والنهي.

قال الشاطبي رحمته الله: (الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها وإنما قصد بها أمور هي معانيها وهي المصالح التي شرعت لها)^(١).

وبعض الأحكام قد تكون علتها مما تتجلى وتدرك بالعقول، وبعضها قد تكون علتها خفية تعجز العقول عن إدراكها.

وما كان من العلل معقولاً يصح القياس فيها، أي أن كل حكم نص عليه الشرع وعلته مما يدرك بالعقل فإن هذا الحكم يلحق بكل واقعة مستجدة لم ينص عليها الشارع إذا توفرت لها علة ذلك الحكم المنصوص عليه.

فالحكم الشرعي يدور مع علته وجوداً وعدمًا كما هو مقرر عند العلماء^(٢)، وهذه العلل قد تكون منصوص عليها من قبل الشارع، وقد تكون مستنبطة يجتهد العالم في استنباطها واستخراجها؛ لذا فإن الكشف عن علل الأحكام ومعرفتها بما يعرف عند الأصوليين بتنقيح وتخريج وتحقيق مناطات وعلل الأحكام من أهم ما يقوم به المجتهد ويلاحظه في بيان الأحكام الشرعية ليتمكن من إلحاق الوقائع والحوادث المستجدة بنظائرها من الوقائع المنصوص على حكمها.

وهذا التعليل هو في حقيقة الأمر بحث عن حكم ومقاصد الشريعة من الأحكام.

وهذا من أهم ما يحتاج إليه المفتي والمستنبط للأحكام الشرعية، وإذا فاته ذلك أدى إلى تفويت كثير من الأحكام الشرعية وإلى مخالفة الشريعة بما يصدر فيه من أحكام لا تستقيم عللها، لاسيما مع كثرة الاختلاف والتنوع والتجدد في الحوادث والوقائع التي يحتاج الناس إلى معرفة حكم الشريعة فيها.

فمما يقوي آلة الاجتهاد عند العالم ترقيه في معرفة تعليل الأحكام، وهذا ما يغفل عنه كثير من المتصدرين لبيان الأحكام أو تعليمها فيضعف تعليلهم فتزل بهم الأقدام، وهذا ما نلاحظه لا سيما في بعض المسائل في كتب الفقه المذهبي لإهمال نصوص الشريعة ومقاصدها.

قال الشاطبي رحمته الله: (زلة العالم أكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع في

(١) الشاطبي، الموافقات: (٢/٣٥٨).

(٢) أصول السرخسي: (٢/١٨٠) والآمدني، الإحكام: (٢/٥١).

ذلك المعنى الذي اجتهد فيه^(١).

وقال الطاهر بن عاشور: (من أسباب انحطاط الفقه وتخلفه إهمال النظر في مقاصد الشريعة من أحكامها)^(٢).

وبعض المفتين والمستدلين للأحكام قد يسلكون في التعليل سبيلاً واهياً، ويحاول أن يربط الأحكام بغير عللها وإنما بعلل معلولة سقيمة؛ فيدخل في دين الإسلام ما ليس منه ويخرج منه ما هو أصل فيه، ومثل هذا لا يكون تعليلاً صحيحاً ولا يعتبر في الشريعة وإنما يكون لعباً وعبثاً بأحكامها "ربما عدّه الأغبياء مبنياً على أصل فمالوا إليه، وحقيقة أصله وهم وتخيل، مع ما يضاف إليه من الأغراض والأهواء"^(٣).

فصاحبه قد مالت نفسه ابتداءً إلى أمر ثم أخذ يفتش عن علة لهذا الحكم توافق هواه وتناسب ما وطن نفسه عليه ليتعلق بها عند الحاجة والمخاصمة.

ولربما كان يعتقد الأمر حراماً أو واجباً لكن يبحث له عن علة يوهم بها نفسه أن الحكم بها قد تغير.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وقد نص الإمام أحمد وغيره على أنه ليس لأحد أن يعتقد الشيء واجباً أو حراماً ثم يعتقد غير واجب ولا حرام بمجرد هواه)^(٤).

وهذا النوع من الناس هم الذي يبدؤون بأهوائهم قبل أعمالهم، كما قال ابن مسعود رحمته الله: (سيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه، تضع فيه حدود القرآن وتحفظ حروفه، كثير من يسأل قليل من يعطي، يقصرون فيه الصلاة ويطيلون فيه الخطبة ويبدون أهواءهم قبل أعمالهم)^(٥).

فالمنطلق هو الهوى ثم يأتي العمل موافقاً له، وهذا ما يفعله منتحلو العلم في زماننا والذين لا يستطيع أحدهم أن يقضي بين بهائم في علفها ومرعاها لكنه جعل من نفسه قاضياً على نصوص الشريعة وخاض في أحكامها برأيه وهواه، وولغ في الدين بالانتحال والتحريف والتأويل الباطل، لا هم له إلا التنصل والتنصیل من التكليف الشرعي وتوهين الانقياد له.

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٧٠).

(٢) ابن عاشور، مقاصد الشريعة: (ص ٥٩) وما بعدها.

(٣) الشاطبي، الموافقات: (١/٨٥).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠/٢٢٠).

(٥) البيهقي، شعب الإيمان: (٤/٢٥٨).

وهؤلاء تارة يعطلون الأحكام، ويعبثون بها متعللين بمقاصد الشريعة فما دام أن الشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد، فإنهم يسوغون مخالفة أحكامها ومعارضة نصوصها لما يزعمونه من المقاصد التي يزعمون أنهم لاحظوها وهم يجهلهم ظنوها من مقاصد الشريعة وهي من بنيات أفكارهم وآرائهم، بل غالباً لا يحددون مقصداً معيناً وإنما يتكلمون بعموميات وشنشنة دون تحديد المقاصد الشرعية أو كيف مراعاتها وتحقيقها.

ومن لم يمض معهم في جهالتهم فهو جاحد متحجر لا يفقه نصوص الشريعة ولا أحكامها ولا يعي مقاصدها.

فهؤلاء الجهلة جعلوا الشريعة تتناقض مع مقاصدها، حيث قرروا مخالفة أحكام الشريعة لتحقيق مقاصدها؛ لأن المقاصد هي ما جاءت الشريعة تقررها وتحققها بنصوصها وأحكامها، وهؤلاء يعطلون الشريعة بنصوصها وأحكامها لما يزعمونه تحقيق مقاصدها!! كما سلبوا الشريعة خصيصة هي أهم خصائصها وهي أنها الحاكمة على تصرفات الناس وأذواقهم وأهوائهم وآرائهم لا محكوم عليها، فمن وقف عند أحكام الشريعة واتبع نصوصها فهو الذي حقق مقاصدها ومن خالفها وعبث بنصوصها فهو الذي ضاد ونافى مقاصد الشريعة.

والشريعة كلها كما قال ابن حزم رحمته: (إما فرض يعصي من تركه، وإما حرام يعصي من فعله، وإما مباح لا يعصي من فعله ولا من تركه، وهذا المباح ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إما مندوب إليه يؤجر من فعله ولا يعصي من تركه، وإما مكروه يؤجر من تركه ولا يعصي من فعله، وإما مطلق لا يؤجر من فعله ولا من تركه، قال -عز وجل-: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ٢٩]، وقال -تعالى-: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]، فصح أن كل شيء حلال إلا ما فصل تحريمه في القرآن والسنة^(١).

وتارة يعطلون أحكام الشريعة ويعبثون بنصوصها بحجة أن الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، فسلبوا الشريعة خصيصة من أهم خصائصها حيث جعلوها زائلة متبدلة وهي ثابتة مطردة.

قال الشاطبي رحمته: (فلا تجد فيها بعد كمالها نسخاً، ولا تخصيصاً لعمومها، ولا تقييداً لإطلاقها، ولا رفعاً لحكم من أحكامها، لا بحسب عموم المكلفين ولا بحسب خصوص

(١) ابن حزم، الإحكام: (٤٩٦/٨).

بعضهم، ولا بحسب زمان دون زمان ولا حال دون حال؛ بل ما أثبت سبباً فهو سبب أبداً لا يرتفع، وما كان شرطاً فهو أبداً شرط، وما كان واجباً فهو واجب أبداً أو مندوباً فمندوب، وهكذا جميع الأحكام فلا زوال لها ولا تبدل، ولو فرض بقاء التكليف إلى غير نهاية لكانت أحكامها كذلك^(١).

فبعد وفاة النبي ﷺ وانقطاع الوحي كمل الدين فلا ينقص، وثبت فلا يزول ولا يتبدل ولا يتغير لا في عقائده ولا في شرائعه.

وإنما الذي يتغير باعتبار الزمان والمكان والظروف والأحوال هو الفتوى لا الحكم الشرعي.

قال ابن القيم رحمته: (الفتوى تتغير بحسب العوائد والأحوال والأزمنة والأمكنة والنيات)^(٢).

ومرادُه أن الواقعة بظروف وأحوال معينة لها حكم في الشريعة وإذا تغيرت أحوالها وظروفها فلها حكم شرعي آخر، فلا تغير ولا تبدل في الحكم الشرعي بل لكل من الواقعتين حكم في الشريعة غير الحكم الآخر لتغير مناسبات الأحكام، فمثلاً حكم أكل الميتة حرام، فإذا وجدت ظروف اضطر فيها الإنسان لأكلها أبيع له ذلك.

فهنا لم يتغير ولم يتبدل حكم أكل الميتة، وإنما الذي تغير وتبدل الظروف المحيطة بالواقعة وفي الشريعة للأولى حكم وللثانية حكم وهما حكمان شرعيان ثابتان، وهكذا في سائر الأحكام المتنوعة في الشريعة بحسب تعدد الوقائع وظروفها.

فما من نازلة ولا واقعة ولا قضية إلا للشريعة فيها حكم يناسبها.

- وتارة يعطلون الأحكام ويعبثون بالنصوص بحجة أن الضرورات تبيح المحظورات، وهذه القاعدة وإن كانت شرعية إلا أنهم يفهمونها على غير وجهها فيجعلونها أصلاً وهي استثناء، ويعطلون الأحكام لما يظنون ضرورة وليس كذلك.

فالضرورة في الشريعة هي: بلوغ المكلف حداً إن لم يتعاط فيها المحذور شرعاً هلك أو قارب^(٣).

وغالباً ما ادعوه ضرورة لا يكون ضرورة بل ولا حاجة بل ولا تحسينياً من تحسينات

(١) الشاطبي، الموافقات: (٧٨/١، ٧٩).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢٠٥/٤).

(٣) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: (١٧٢/١).

الشريعة وإنما اتباع للهوى ومطاوعة للشهوات.

فيقال لهؤلاء ما هي الضرورة الشرعية؟ وما حدودها؟ وما أحكامها وشروطها؟ هل عرفتموها؟ وإذا عرفتموها؟ - ولا أظن - هل حققتموها؟

ومثلها المصلحة الشرعية، فتارة يعطلون الأحكام باسم المصلحة، فيهملون النصوص ويتقحمون الحرام ويضيعون الفرائض حجتهم ودليلهم المصلحة الشرعية، ولا ينكر أحد أن الشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد، ولكن هؤلاء يجهلون أن ما نص عليه الشارع وحكم به هو المصلحة التي يجب تحصيلها، ولذا فهم يخالفون أحكام الشريعة ونصوصها بحجة تحصيل المصلحة، وهذا اتهام منهم لتلك الأحكام والنصوص الشرعية بأنها تفوت المصالح لذا خالفوها لتحقيق تلك المصالح، وقد استرسل القوم في باب المصلحة أيضاً دون علم ونظر ومعرفة وإعمال لأحكامها وشروطها وضوابطها.

كما قال ابن دقيق العيد رحمته: (لست أنكر على من اعتبر أصل المصالح لكن الاسترسال فيه وتحقيقها محتاج إلى نظر سديد)^(١).

- وتارة يعطلون الأحكام بحجة تجديد وتحديث أصول الفهم والاجتهاد ليدلسوا بهذا الأمر على الجهال من الناس جاهلين أن هذا الأمر هو جزء من الشريعة رعته وجاءت به نصوص الكتاب والسنة ورسم معالمه وشيد أركانه الفقهاء والعلماء الراسخون ونقحه الجهابذة المحققون، به تحفظ الشريعة وتصان الملة وبه يصح الاجتهاد وتكون الأحكام الصادرة عنه بتلك الأصول فقهاً وإلا كانت بدونه عبثاً ولغوياً.

ومن دعا إلى ترك أصول الاستدلال الشرعية جملة وإلى عدم اعتبارها فقد طعن في الشريعة نفسها وجرح حرمتها.

فحرمة الشريعة كما قال الطاهر بن عاشور رحمته: (بجفظ أصولها وعدم التساهل فيها)^(٢).

إلى غير ذلك من التعليقات المعلولة والمغالطات المكشوفة التي يأتي بها هؤلاء الجهلة والتي غايتها التنصل من التكاليف الشرعية وعدم الانقياد لها.

(١) الشوكاني، إرشاد الفحول: (ص ٤٥٠).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير: (٨٧/٩).

فعلى العلماء العاملين العاملين أن يقوموا بواجبهم في حماية أحكام الشريعة ونصوصها من عبث هؤلاء وتلاعبهم؛ فالعلماء هم حماة الشريعة من كل دخيل فيها من غير أهلها وهم حراسها من كل عابث بما هو منها.

قال النبي ﷺ: «يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين»^(١).

قال ابن القيم رحمه الله: (فالنبي ﷺ أخبر أن الغالين يحرفون ما جاء به، والمبطلون ينتحلون بباطلهم غير ما كان عليه، والجاهلون يتأولونه على غير تأويله، وفساد الإسلام من هؤلاء الطوائف الثلاث، فلولا أن الله يقيم لدينه من ينفي عنه ذلك لجرى عليه ما جرى على أديان الأنبياء قبله من هؤلاء)^(٢).

وقال ابن عقيل الحنبلي رحمه الله: (إنما أهل الدولة الإسلامية والشريعة المحمدية المحدثون والفقهاء: هؤلاء يروون أحاديث الشرع وينفون الكذب عن النقل ويحسون النقل عن الاختلاف، وهؤلاء المفتون ينفون عن الأخبار تحريف الغالين وانتحال المبطلين هم الذين سماهم النبي ﷺ الحملة العدول)^(٣).

(١) البيهقي، السنن الكبرى: (٢٠٩/١٠).

(٢) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (ص ١٥٩).

(٣) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: (٤/١٣٣).

المبحث الثاني

ضوابط الرد على المخالف ومعاملته

وفيه: توطئة وأربعة مطالب:

المطلب الأول: الرد على المخالف بقصد النصيحة.

المطلب الثاني: الرد على المخالف بعلم.

المطلب الثالث: الرد على المخالف بعدل.

المطلب الرابع: الرحمة بالمخالف.

توطئة في مشروعية نقد المخالف

الكذب أو الخطأ في نقل أخبار الناس له مضار وخيمة عليهم وفي شؤونهم، لذا أوجب الله - عز وجل - على عباده المؤمنين الثبوت في النقل والتبين فيه فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

هذا إذا كان النقل في أخبار الناس وشؤونهم فكيف إذا كان النقل عن الله ورسوله ﷺ فإن الثبوت والتبين فيه يكون أعظم وأشد؛ لأن الكذب والخطأ فيه ضرره أفضع وأشنع من ضرر الكذب أو الخطأ في نقل أخبار الناس.

ولذا ثبت العلماء فيما نقل عن رسول الله ﷺ ومحض المحدثون المنقول وميزوا بين السقيم والصحيح والمقبول والمردود من المرويّات، وفحصوا النقلة ونقدوهم وبينوا حالهم جرحاً وتعديلاً، بغض النظر عن مكانة وقدر ومنزلة الناقل فلربما طعنوا في رواية إمام من أئمة المسلمين لعدم ضبطه فكان مجروحاً من هذه الجهة، وجرحه من هذه الجهة لا ينافي فضله وعدالته من جهات أخرى؛ ولا ينافي ذكر محاسن الموتى إن كان قد مات فالأمر كما قال يحيى بن معين رحمته الله: (إنا لنطعن في أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة)^(١).

ومثلما تصدر المحدثون للنقد في باب نقل النصوص وثبوتها فقد تصدر الفقهاء للنقد في باب فهم النصوص ودلالاتها، كما قال ابن عقيل الحنبلي رحمته الله: (إنما أهل الدولة الإسلامية والشريعة الحممدية المحدثون والفقهاء: هؤلاء يروون أحاديث الشرع وينفون الكذب عن النقل ويحتمون النقل عن الاختلاف، وهؤلاء المفتون ينفون عن الأخبار تحريف الغالين وانتحال المبطلين هم الذين سماهم النبي ﷺ الحملة العدول)^(٢).

فلا ينكر أحدٌ أن هناك من العابثين من ينسب إلى الشريعة ما ليس منها من أحكام، ولا ينكر أيضاً أن هناك من العلماء من قد يخطئ في نسبة بعض الأحكام إلى الشريعة.

ولو سكت الفقهاء والعلماء عن بيان هذه الأخطاء سواء كان صاحبها مأزوراً أو

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي: (٢/٢٠١).

(٢) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: (٤/١٣٣).

معذوراً، لاندرست الشريعة وبدلت وحرفت مع تطاول الزمان لكثرة ما لحق بها من الزلات والأخطاء والمقالات الباطلة؛ وحينما يجتمع التكلم بالباطل مع السكوت عن بيان الحق يتولد الجهل والضلال.

قال ابن القيم رحمته: (ومعلوم أنه إذا ازدوج التكلم بالباطل والسكوت عن بيان الحق تولد بينهما جهل الحق وإضلال الخلق)^(١).

وإذا سكت العلماء عن بيان الحق واكتفوا ببيانه سراً في مجالسهم وخفية مع أقرانهم دون أن يفشوه في الناس ويعلم من لا يعلم؛ فإنهم يمتنون العلم ويهلكون الحق.

قال عمر بن عبد العزيز رحمته: (ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً)^(٢).

وبيان هذا الحق والرد على المخالف في خطئه وتحذير الناس منه هو من النصيحة لله ولرسوله وللمؤمنين، ومن التواصي بالحق الذي أمرنا الله به ورسوله عليه، ولو أن رجلاً حدث الناس في دواء لأبدانهم وحضره أو بلغ به من يعلم أن هذا الدواء فيه ضرر عليهم أو لا ينفع لهم وسكت هذا العالم عن بيان ذلك للناس كان بسكوته هذا غاشاً لهم تاركاً لواجب نصحتهم فيما فيه ضرر على أبدانهم ولربما ضمن ما لحقهم من تلف.

فكيف بمن يرى أو يسمع خطأ أو باطلاً فيه ضرر على دين الأمة ويسكت عن ذلك وهو يعلم ذلك الخطأ أو الباطل مع قدرته على بيانه لا ريب أنه يكون بذلك غاشاً لله ولرسوله وللمؤمنين.

وعليه فإن بيان الأخطاء في أقوال العلماء والرد عليهم يكون من أكد الواجبات الشرعية، وهو من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يثاب عليه المسلم إن حسن قصده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل وقصد النصيحة فالله -تعالى- يثيبه على ذلك، لاسيما إذا كان المتكلم فيه داعياً إلى بدعة

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلّة: (٣١٥/١).

(٢) البخاري في صحيحه: (٤٩/١).

فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق^(١). وقال أبو إسحاق الجويني رحمته: (فإذا رأى العالم مثله، يزل ويخطئ في شيء من الأصول والفروع، وجب عليه من حيث وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاؤه عن الباطل وطريقه، إلى الحق وطريق الرشد والصواب فيه، فإذا لح في خطابه، وقوى على المحق شبهته، بما أمكنه من طريق البرهان، وحسن الجدل، فحصل - إذ ذاك - بينهما المجادلة من حيث لم يجد بدأ منها في تحقيق ما هو الحق، وتحقيق ما هو الشبهة والباطل).

وصار - بذلك بهذا المعنى -: الجدل، من أكد الواجبات، والنظر من أولى المهمات، وذلك يعم أحكام التوحيد والشريعة^(٢).

وأما منع الرد على العلماء بحجة أنه لا إنكار في مسائل الخلاف والاجتهاد فليس المراد عدم إنكار المقالة وإنما الإنكار في العمل والقضاء في مسائل الاجتهاد، وأما مسائل الخلاف فإنها تنكر المقالة وينكر على فاعلها وينقض حكم القاضي بها كما مر معنا^(٣).

ومن منع ذلك فقد سد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال الشوكاني رحمته: (فالواجب على من علم بهذه الشريعة ولديه حقيقة من معرفتها ومنكرها أن يأمر بما علمه معروفاً وينهى عما علمه منكراً، فالحق لا يتغير حكمه ولا يسقط وجوب العمل به والأمر بفعله والإنكار على من خالفه بمجرد قول قائل أو اجتهاد مجتهد أو ابتداء مبتدع، فإن قال تارك الواجب أو فاعل المنكر قد قال بهذا فلان أو ذهب إليه فلان أجاب عليه بأن الله لم يأمرنا باتباع فلانك بل قال لنا في كتابه العزيز: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فإن لم يقنع بهذا حاكمه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كما أمرنا الله - سبحانه - في كتابه بالرد إليهما عند التنازع^(٤).

ولم يزل منهج العلماء سلفاً وخلفاً يرد بعضهم على بعض قولاً وكتابة، قال

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: (٥/٤٩).

(٢) الكافية في علم الجدل: (ص ٢٤).

(٣) انظر: (ص ٨٠).

(٤) الشوكاني، السيل الجرار: (٤/٥٨٩).

الذهبي رحمته الله: (وما زال العلماء قديماً وحديثاً يرد بعضهم على بعض في البحث والتوايف، وبمثل ذلك يتفقه العالم وتبرهن له المشكلات)^(١).

والعالم - وإن كانت منزلة ومكانة - إلا أنه أولى الناس بأن يرد عليه خطؤه؛ لأنه الموكل إليه حفظ الشريعة وبيانها، وزلته في ذلك أعظم من زلة غيره.

لأن صاحب الشرف والفضل يعظم في حقه ما لا يعظم في حق غيره، فنساء النبي صلوات الله وسلامته عليه لما كن في الشرف والفضل لسن كسائر النساء؛ كان ما يقبح منهن أعظم مما يقبح من غيرهن فنبههن الله على ذلك بقوله - سبحانه -: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ اتَّقِيْنَ فَلَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قال ابن العربي رحمته الله: (فإن من يقتدى به وترفع منزلته على المنازل جدير بأن يرتفع فعله على الأفعال، ويربو حاله على الأحوال)^(٢).

والرد على العلماء ونقدهم لا ينافي تعظيمهم ومعرفة قدرهم ولا يؤدي إلى مفارقتهم وتأثيرهم، فأهل السنة لا يعصمون علماءهم ولا يؤثمونهم بأخطاء اجتهاداتهم وهذا ما عليه الصحابة والسلف الصالح.

قال القرطبي رحمته الله: (وما زالت الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث، وهم مع ذلك متآلفون)^(٣).

فهذا يونس بن عبد الأعلى تلميذ الشافعي - رحمهما الله تعالى - يقول: (ما رأيت أعقل من الشافعي ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستيقم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة!)^(٤).

قال الذهبي رحمته الله معلقاً على ذلك: (هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه، فما زال النظراء يختلفون)^(٥).

وقول الحق وبيان الصواب لا ينافي الاجتماع والأخوة، ومن يسكت عن بيان

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٠٠).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن: (٣/٥٦٨).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٤/١٥٩).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٥/١٠).

(٥) المصدر نفسه: (١٧/١٠).

الحق لأجل اجتماع الكلمة بإطلاق فإنه يؤسس اجتماعاً مغشوشاً مبنياً على منافرة باطنة تؤدي إلى التباين والاختلاف في الظاهر، فلا بد أن يكون الاجتماع والاعتصام على الهدى، ولا بأس بأن يسكت عن بعض المسائل التي يقوى فيها الخلاف لما هو أعظم منها كما هو مقرر في بابه، أما السكوت عن الأخطاء بإطلاق لأجل اجتماع الكلمة فلا، بل إن السكوت عن ذلك يفرق المسلمين وبذل الجهد في بيان الصواب من الخطأ في الأقوال والأعمال مما يساعد على جمع كلمة المسلمين وتضييق الخلاف بينهم؛ لأن من أسباب تفرقهم وتنافرهم تباين تصوراتهم في كثير من القضايا والمسائل؛ لذا على العالم الرباني أن يجتهد في بيان الحق مع الحرص الشديد على تأليف المخالف ليسلك سبيل الصواب، فإن وفق لذلك فليحمد الله أن هُدي هذا المخالف إلى الحق والصواب على يديه، وإن مضى المخالف في رأيه فيكفيه أنه قام بواجبه في نصرة الحق وتبيينه، وأدى ما عليه من واجب النصيحة؛ ولربما مضى المخالف في رأيه لاعتقاده أن ما هو عليه هو الحق والصواب، وقد يكون الأمر كذلك لأن الناقد مجتهد فقد يكون مصيباً في اجتهاده ونقده، وقد يكون مخطئاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وحكم المتكلم باجتهاده في العلم والدين حكم أمثاله من المجتهدين، ثم قد يكون مجتهداً مخطئاً أو مصيباً، وقد يكون كل من الرجلين المختلفين باللسان أو اليد مجتهداً يعتقد الصواب معه، وقد يكونان جميعاً مخطئين مغفوراً لهما)^(١).

فإذا أمنت الحق وأخلصت القصد فيه لله وسلكت فيه سبيل النصيحة والعلم والعدل فلا يضريك من رده، فالناس في قبول الحق متعاونون بحسب أحوالهم في العلم وقلته والتقوى وقلتها.

قال ابن قتيبة رحمه الله: (سيوافق قولي هذا من الناس ثلاثة: رجلاً منقاداً سمع ما يقولون فقال كما قالوا، فهو لا يروع ولا يرجع لأنه لم يعتقد الأمر بنظر فيرجع عنه بنظر، ورجلاً تطمح به عزة الرياسة وطاعة الإخوان وحب الشهرة، فليس يرد عزته ولا يثني عنانه إلا الذي خلقه؛ لأن في رجوعه إقراره بالغلط واعترافه بالجهل وتأبى عليه الأنفة، وفي ذلك أيضاً تشتت جمع وانقطاع نظام واختلاف إخوان

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: (١٤٦/٥).

عقدتهم له النحلة والنفوس لا تطيب بذلك إلا من عصمه الله ونجّاه، ورجلاً مسترشداً يريد الله بعمله لا تأخذه فيه لومة لائم، ولا تدخله من مفارق وحشة، ولا تلفته عن الحق أنفة، فإلى هذا بالقول قصدنا وإياه أردنا^(١).

والرد على المخالفين وبيان أخطائهم والتكلم في دين الله وعقائد الأشخاص والطوائف ليس متاحاً لكل أحد من الناس ولا لكل عالم، وإنما لمن يتحقق فيه العلم والقسط، فالله - سبحانه وتعالى - أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم وأمرنا بالعدل والقسط، ومن لم يتكلم بعلم وعدل قال وحكم بجهل وظلم كما هو حال أهل البدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم كحال أهل البدع)^(٢).

وقال ابن عبد البر رحمته: (لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المتناظرين حتى يكونا متقاربين أو مستويين في مرتبة واحدة من الدين والفهم والعقل والإنصاف، وإلا فهو مرء ومكابرة)^(٣).

فالعلم والعدل بهما يصح جدل المجادل، ويظهر له أو به الحق، وإن أضاف إليهما قصد النصيحة والرحمة بالمخالف بلغ في جدله ومناظرته الكمال.

(١) ابن قتيبة، اختلاف الحديث: (١٣).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: (٤/٣٣٧).

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٢/١٠٨).

المطلب الأول

الرد على المخالف بقصد النصيحة

بيان الحق للمخالف فيه أمر مشروع إذ النصيحة لكل مسلم واجبة^(١)، لا سيما إذا كان الخطأ فيما ينسب إلى الشريعة من أقوال وأحكام؛ لأن تنزيه دين الله عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله ﷺ وبيان نفيها عن الدين وإخراجها منه من النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولدينه وللمؤمنين، والتي لا يقوم بها إلا الصادقون في إيمانهم والقائمون بدينهم.

قال الله -تعالى-: ﴿وَالْعَصْرُ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣].

وقال النبي ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٢).

إلا أن من يتصدر للرد وبيان أخطاء المخالفين لا بد له أن يسأل نفسه لم يفعل هذا؟ هل هو ابتغاء مرضاة الله أم ليرى مكانه ويزن نظيره ويتفوق على قرينه، ويقال عالم؟ فكل أدري بنفسه وبياعثها.

يقول ابن القيم رحمته: (ما من فعلة وإن صغرت إلا وينشر لها ديوانان لم وكيف؟ أي لم فعلت وكيف فعلت).

فالأول: سؤال عن علة الفعل وباعثه وداعيه: هل هو حظ من حظوظ العامل، وغرض من أغراض الدنيا من حب المديح من الناس أو خوف ذمهم، أو استجلاب محبوب عاجل، أو دفع مكروه عاجل.

أم الباعث على الفعل القيام بحق العبودية وطلب التودد والتقرب إلى الرب سبحانه وتعالى، وابتغاء الوسيلة؟

ومحل هذا السؤال أنه: هل كان عليك أن تفعل هذا الفعل لمولائك، أم فعلته لحظك وهواك.

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (٨٢/١).

(٢) مسلم في صحيحه: (٧٤/١) برقم (٥٥) وابن حبان في صحيحه: (٤٣٥/١٠) برقم (٤٥٧٥).

والثاني: سؤال عن متابعة الرسول عليه الصلاة والسلام في ذلك التعبد، أي هل كان ذلك العمل مما شرعته لك على لسان رسولي أم كان عملاً لم أشرعه ولم أرضه؟^(١)

ومن تعقب مخالفه لقصد الغلبة والظهور كان مذموماً عند الله عز وجل محموداً عند إبليس -لعنه الله-.

قال الغزالي رحمته الله: (المناظرة الموضوعة لقصد الغلبة والإفحام وإظهار الفضل والشرف والتشدد عند الناس وقصد المباهاة والمماراة واستمالة وجوه الناس هي منبع جميع الأخلاق المذمومة عند الله المحمودة عند عدو الله إبليس)^(٢).

لذا كان العلماء الربانيون الراسخون في العلم شديدي الملاحظة لقلوبهم وأعمالهم، خشية أن يختلط بنيتهم حظ من حظوظ النفس، أو غرض من أغراض الدنيا فنفع الله بهم وبعلمهم، وأعلى شأنهم ورفع منزلتهم.

قال ابن عبد الهادي رحمته الله: (أخبرت عن القاضي علاء الدين بن اللحام البعلي المشهور صاحب الاختيارات أنه قال: ذكر لنا مرة الشيخ ابن رجب مسألة فأطنب فيها، فعجبت من ذلك، ومن إتقانه لها، ف وقعت بعد ذلك في محضر من أرباب المذاهب، وغيرهم، فلم يتكلم فيها الكلمة الواحدة!

فلما قدم قلت له: أليس قد تكلمت فيها بذلك الكلام؟!)

قال: إنما أتكلم بها أرجو ثوابه، وقد خفت من الكلام في هذا المجلس، أو ما هذا معناه)^(٣).

فلا بد من تجريد القصد لله في نصيحة المخالف ووصايته بالحق، لكن ينبغي أن تكون النصيحة بآدابها، يخلصه بها دون أن يؤنبه أو يعيره بذلك أو يشهر به في الناس فتكون فضيحة لا نصيحة، وأهل الحق يتناصحون وأهل الباطل يتفاضحون، قال الفضيل رحمته الله: (المؤمن يستر وينصح، والفاجر يهتك ويعير)^(٤).

وقال الشافعي رحمته الله: (من وعظ أخاه سراً فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية،

(١) ابن القيم، إغاثة اللهفان: (٨/١).

(٢) الغزالي: إحياء علوم الدين: (٤٥/١).

(٣) ذيل ابن عبد الهادي على ذيل ابن رجب على طبقات الحنابلة (/) .

(٤) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (٣٠٣/١).

فقد فضحه وشانه^(١).

وقد قيل لبعض السلف: أتحب أن يخبرك أحد بعيوبك؟ فقال: (إن كان يريد أن يوبخني فلا)^(٢).

وقيل: (من وعظ أخاه على رؤوس الناس فإنما وبخه)^(٣).

والغرض من النصيحة إزالة الخطأ والرجوع إلى الصواب، وليس إشاعة العيوب والتشهير بأصحابها، وهتك أعراضهم وذكرهم في غيبتهم بما يكرهون.

قال ابن كثير رحمته: (قال بعضهم: أوصى ابن عباس بكلمات خير من الخيل الدهم، قال: لا تكلمن بما لا يعينك حتى ترى له موضعاً، ولا تمار سفياً ولا حليماً، فإن الحليم يغلبك والسفيه يزدريك، ولا تذكرن أخاك إذا توارى عنك إلا بمثل الذي تحب أن يتكلم فيك إذا تواريت عنه، واعمل عمل من يعلم أنه مجزي بالإحسان، مأخوذ بالإجرام).

فقال رجل عنده: يا ابن عباس: هذه خير من عشرة آلاف، فقال ابن عباس: كلمة منه خير من عشرة آلاف^(٤).

ومن المسلمين من يتكلم في إخوانه إذا تواروا عنه في المحافل والمجالس مغتاباً لهم مخرجاً ذلك مخرج النصيحة، والحرص على المتكلم فيه، مخادعاً الله في ذلك ومخادعاً خلقه، والنصيحة منه براء وإنما "يغتاب موافقة جلسائه وأصحابه وعشائره، مع علمه أن المغتاب بريء مما يقولون، أو فيه بعض ما يقولون؛ لكن يرى أنه لو أنكر عليهم قطع المجلس واستثقله أهل المجلس ونفروا عنه، فيرى موافقتهم من حسن المعاشرة وطيب المصاحبة وقد يغضبون فيغضب لغضبهم فيخوض معهم.

ومنهم من يخرج الغيبة في قوالب شتى: تارة في قالب ديانة وصلاح، فيقول: ليس لي عادة أن أذكر أحداً إلا بخير، ولا أحب الغيبة ولا الكذب، وإنما أخبركم بأحواله، ويقول: والله؛ إنه مسكين، أو: رجل جيد ولكن فيه كيت وكيت، وربما يقول: دعونا منه، الله يغفر لنا وله، وإنما قصده استنفاصه وهضم جنبه، ويخرجون الغيبة في

(١) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (٣٠٣/١).

(٢) الغزالي، الإحياء: (١٨٢/٢).

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (٨٢/١).

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية: (٣٠٥/٨).

قوالب صلاح وديانة، يخادعون الله بذلك، كما يخادعون مخلوقاته، وقد رأينا منهم ألواناً كثيرة من هذا وأشباهه...

ومنهم من يحمل الحسد على الغيبة؛ فيجمع بين أمرين قبيحين: الغيبة، والحسد، وإذا أثنى على شخص أزال ذلك عنه بما استطاع من تنقصه في قالب دين وصلاح، أو في قالب حسد وفجور وقبح؛ ليسقط ذلك عنه.

ومنهم من يخرج الغيبة في قالب تمسخر ولعب ليضحك غيره باستهزائه ومحاكاته واستصغار المستهزأ به.

ومنهم من يخرج الغيبة في قالب التعجب، فيقول: تعجبت من فلان! كيف لا يفعل كيت وكيت؟! ومن فلان كيف وقع منه كيت وكيت، وكيف فعل كيت وكيت؟! فيخرج اسمه في معرض تعجبه.

ومنهم من يخرج الاغتمام، فيقول: مسكين فلان، غمني ما جرى له وما تم له، فيظن من يسمعه أنه يغتم له ويتأسف وقلبه منطوٍ على التشفي به، ولو قدر لزيد على ما به، وربما يذكره عند أعدائه ليشتفوا به، وهذا وغيره من أعظم أمراض القلوب والمخادعات لله ولخلقه.

ومنهم من يظهر الغيبة في قالب غضب وإنكار منكر، فيظهر في هذا الباب أشياء من زخارف القول، وقصده غير ما أظهر والله المستعان^(١).

ومثل ذلك لا يفعله أهل المروءة فضلاً عن أهل الديانة، قال عدي بن حاتم رحمته الله:
(الغيبة مرعى اللئام)^(٢).

والغيبة والكلام في الآخرين مما يبعث على العداوة والبغضاء ويغري المتكلم فيه بالخطأ أو الإصرار عليه، ويجعل بينه وبين الحق حاجزاً، قال سليمان التيمي رحمته الله:
(قلما أغضبت أحداً فقبل منك)^(٣).

وقد بين ابن القيم رحمته الله الفرق بين النصيحة والتأنيب بقوله: (والفرق بين النصيحة والتأنيب أن النصيحة إحسان إلى من تنصحه بصورة الرحمة والشفقة عليه والغيرة له

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٣٨/٢٨).

(٢) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (٣١/١).

(٣) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، التبصرة، تحقيق: د. مصطفى عبد الواحد، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، مصر- لبنان، ط ١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م: (٣٣١/٢).

وعليه فهو إحسان محض يصدر عن رحمة ورقة، ومراد الناصح بها وجه الله ورضاه والإحسان إلى خلقه، فيتلطف في بذلها غاية التلطف، ويحتمل أذى المنصوح ولائتمه، ويعامله معاملة الطبيب العالم المشفق للمريض المشبع مرضاً وهو يحتمل سوء خلقه وشراسته ونفرتة ويتلطف في وصول الدواء إليه بكل ممكن، فهذا شأن الناصح.

وأما المؤنب فهو رجل قصده التعيير والإهانة وذم من أنبه وشتمه في صورة النصح فهو يقول له: يا فاعل كذا وكذا، يا مستحقاً للذم والإهانة في صورة ناصح مشفق، وعلامة هذا أنه لو رأى من يجبه ويحسن إليه على مثل عمل هذا أو شر منه لم يعرض له ولم يقل له شيئاً، ويطلب له وجوه المعاذير، فإن غلب قال: وأنى ضمنت له العصمة؟! والإنسان عرضة للخطأ ومحاسنه أكثر من مساويه والله غفور رحيم، ونحو ذلك، فيا عجباً كيف كان هذا لمن يجبه دون من يبغضه؟! وكيف كان حظ ذلك منك التأنيب في صورة النصح وحظ هذا منك رجاء العفو والمغفرة وطلب وجوه المعاذير؟!!

ومن الفروق بين الناصح والمؤنب أن الناصح لا يعاديك إذا لم تقبل نصيحته وقال: قد وقع أجري على الله قبلت أو لم تقبل ويدعو لك بظهر الغيب ولا يذكر عيوبك ولا يبينها في الناس، والمؤنب ضد ذلك^(١).

(١) ابن القيم، الروح: (ص ٢٥٧).

المطلب الثاني

الرد على المخالف بعلم

أولاً ينبغي أن نفرق بين مسألتين: الأولى: مخالفة العالم بعدم الأخذ بقوله، والثانية: تخطئه في قوله ورده عليه.

فالأولى: لا يحتاج فيها المخالف إلى أن يكون له من العلم ما يساوي أو يقارب ذلك العالم، بل قد يكون المخالف عامياً ارتضى تقليد عالم آخر في المسألة.

وأما الثانية: وهي تخطئة العالم في قوله ورده عليه ونقده فيه، فلا بد لمن يفعل ذلك أن يكون لديه من العلم في المسألة المختلف فيها ما يجعله متأهلاً للاجتهاد فيها؛ لأن تصويب وتخطئة العلماء في مقالاتهم واجتهاداتهم ليس متاحاً لكل من هب ودب، والكلام في العلم والدين والقول على رسول الله ﷺ مسؤولية عظيمة كما مر تقريره^(١).

إلا أن الكلام في أمر العلم والدين ينطق به اليوم كل تافه، وكأننا في الزمن الذي أخبر به النبي ﷺ بقوله: «سيأتي على الناس سنوات خداعات يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق ويؤتمن فيها الخائن، وينطق فيها الروبيضة، قيل: وما الروبيضة؟ قال: الرجل التافه يتكلم في أمر العامة»^(٢).

والحكم على قول أو اجتهاد بأنه خطأ أو صواب هو من نوع الاجتهاد الجزئي الذي يفتقر صاحبه إلى العلم بالنصوص الشرعية ودلالاتها وعلم العربية ودلالات ألفاظها، وغير ذلك من أصول وشروط الاجتهاد المتعلقة بتلك المسألة وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت وإلا يبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم)^(٣).

(١) انظر: ص (١٧٣).

(٢) أحمد في مسنده: (٢٢٠/٣) برقم (١٣٣٢٢) وابن ماجه في سننه: (١٣٣٩/٢) برقم: (٤٠٣٦) والحاكم في المستدرک: (٥٥٧/٤) برقم (٨٥٦٤).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠٣/١٩).

وحتى المتأهل لمعرفة الخطأ والصواب في العلم والدين الأولى له أن ينشغل بعيوبه وتخطئة نفسه، ولا يقتحم نقد الآخرين وتخطئتهم في العلم والدين إلا عند وجود الخطأ الذي يستحق الرد والبيان مع انعدام من يكفيه ذلك من العلماء.

والمختلفان إن توحدت غايتهم واحدة وأصلهم الذي بنوا عليه اختلافهم، وسلوكوا لذلك طريقاً واحدة كما بينا فيما سبق^(١)، لم يكد يقع اختلاف بينهم وإن وقع كان اختلافاً لا يضر.

وعليه فإن الكلام في مسائل الاختلاف والتصويب والتخطئة فيها يترك لأهله القادرين عليه، العالمين بطريقه، والراعيين لأصوله وقواعده وضوابطه.

ونبه هنا على جملة من هذه الضوابط التي يقتضيها العلم ويجب مراعاتها عند الاختلاف:

الضابط الأول: تحرير موطن الخلاف وضبط الألفاظ والمصطلحات:

أحياناً يحصل الخلاف ويشمر كل طرف فيه لمواجهة خصمه والرد عليه، ويخوضون معركاً كبيراً في الجدل والنقاش ثم يجد كل طرف أو أحدهم أنه لم يفهم مراد وقول الآخر، في الموطن المختلف فيه أو أنه تصوره على غير ما هو عليه.

وهكذا بعد أخذ ورد في حوار وجدل أشبه بحوار وجدل الطرشان يجدون أنفسهم متفقين لا مختلفين، أو يجد أحدهم أنه نازع في أمر ليس هو ما عليه الطرف الآخر، لكن بعد أن أهدروا أوقاتاً وبددوا جهوداً في غير محلها، لذا قيل: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فقبل أن تثبت أمراً لشيء أو تنفيه عنه أدرك حقيقته وماهيته حتى لا يلتبس عليك بغيره، أو يفوت عليك بعضه فتحكم له بما لا يكون حكماً له.

فقبل الخوض في الردود والجدل والتعمق في البحث والمناظرة تحرر موطن النزاع، وتحدد المسائل المختلف فيها بشكل دقيق وواضح، ومما يجب التنبيه له هنا أنه في حالة تعدد أقوال المخالف في المسألة فعلى الإحاطة بجميعها وضم بعضها إلى بعض، ورد متشابهها إلى محكمها حتى يتحرر لنا مذهبه أو مذاهبه في المسألة المختلف فيها، ومن ثم نعرف موطن نزاعنا وخلافنا معه.

ويلحق بذلك تحرير دلالات الألفاظ والمصطلحات التي أرادها المخالف في

(١) انظر: (ص ٥٤).

مسألته.

فأحياناً قد يجهل المخالف حقيقة قول خصمه ومقصده من تلك الألفاظ والمصطلحات التي قررها فيحملها على غير مقصود خصمه، وينقلها ويحكيها عنه بناءً على فهمه لها لا على فهم خصمه فيقع في الكذب على خصمه من حيث لم يشعر ويخلق معه موطن نزاع لم يردده المتكلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر على بعض الناس ويتعذر على بعضهم)^(١).

وهذا غالباً لا يكون في الألفاظ الشرعية وإنما يكون في الألفاظ المستحدثة الغامضة والمجتملة التي يكثر بسببها النزاع بين المختلفين لعدم تصورهم أو بعضهم للمراد منها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجتملة مبتدعة ومعانٍ مشتبهة حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها، ولو سئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره فضلاً عن أن يعرف دليله، ولو عرف دليله لم يلزم أن من خالفه يكون مخطئاً، بل يكون في قوله نوع من الصواب، وقد يكون هذا مصيباً من وجه، وهذا مصيباً من وجه، وقد يكون الصواب في قول ثالث)^(٢).

ومثل هذه الألفاظ الأسماء المستحدثة غير المعروفة في الشرع إذا أطلقها الخصم فلا تثبتها ولا نفيها ولا نرتب عليها مدحاً ولا ذماً له حتى نستبين المراد منها ثم نعرف حكم هذا المراد في الشريعة من جهة إثباته أو نفيه أو من جهة مدحه أو ذمه^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (فأما الأسماء التي لم يدل الشرع على ذم أهلها ولا مدحهم فيحتاج فيها إلى مقامين: أحدهما: بيان المراد بها، والثاني: بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة)^(٤).

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: (٦/٣٠٣).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٢/١١٤).

(٣) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: (١/١٤٠).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤/١٤٧).

الضابط الثاني: التثبيت والضبط في النقل والنفي:

على من انبرى للرد على الأخطاء أو من تكلم في مسائل العلم ونحوها أن يتثبت من نسبة القول أو الفعل إلى صاحبه، ومع التثبت من صحة هذه النسبة إليه ولا يتسرع في إصدار الأحكام وتحديد المواقف من تلك الأقوال أو الأفعال وأصحابها قبل أن يتثبت منها.

قال الحافظ ابن حجر رحمته: (إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال يلزمه التحري من النقل فلا يجوز إلا بما حققه ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح، وإن كان في الواقعة أمر فادح في حق المستور فينبغي أن لا يبالغ في إفشائها ويكتفي بالإشارة لئلا يكون وقعت منه فلتة؛ ولذلك يحتاج المسلم أن يكون عارفاً بمقادير الناس وبأحوالهم ومنازلهم فلا يرفع الوضيع ولا يضع الرفيع) ^(١).

فالاستعجال في إصدار الأحكام دون التثبت يوقع صاحبه في الخطأ والزلل؛ لذا أمرنا الله - عز وجل - أن نتثبت فيما ينقل إلينا حتى لا نخطئ ونظلم في أحكامنا فقال - سبحانه -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقد أنكر الله - عز وجل - على من يسارع في نقل الأمور وإشاعتها قبل أن يتثبت ويتحقق منها فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

قال ابن كثير رحمته: (إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها فيخبر بها ويفشيها وقد لا يكون لها صحة) ^(٢).

وهذه الآية كان سبب نزولها ما بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ طلق نساءه، فجاء من منزله حتى دخل المسجد فوجد الناس يقولون ذلك، فلم يصبر حتى استأذن على النبي ﷺ فسأله: أطلقت نساءك؟ فقال ﷺ: «لا»، فقال عمر رضي الله عنه: الله أكبر، وقام على باب المسجد، فنادى بأعلى صوته: "لم يطلق

(١) السخاوي، ذيل التبر المسبوك: (ص ٤).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (١/ ٥٣٠).

رسول الله ﷺ نساء"، ونزلت هذه الآية، فقال عمر: (فكنت أنا استنبطت ذلك الأمر)^(١).

ونقل المرء لكل ما يسمعه يوقعه في الكذب، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»^(٢).

قال النووي رحمته الله: (فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب؛ فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن، والكذب الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، ولا يشترط فيه التعمد)^(٣).

فالمؤمن لا يحدث بكل ما سمع، ولا يصدق كل ما يقال، ولا يتسرع في إصدار الأحكام بمجرد قول قائل أو نقل ناقل، وإنما يفتش ويتثبت فيما يقال ويتأنى في إصدار الأحكام، قال الحسن البصري رحمته الله: (المؤمن وقاف متأن وليس كحاطب ليل)^(٤).

ومن الثابت في المنقول التأكد من الناقل ودينه وضبطه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (من أراد أن ينقل مقالة عن طائفة، فليسم القائل وإلا فكل أحد يقدر على الكذب)^(٥).

ومن الثابت معرفة طريقة تحمل الناقل للمنقول هل حضره أم سمع به أم قرأه، فعن أبي مسعود الأنصاري رحمته الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بئس مطية الرجل زعموا»^(٦)، "أي أسوأ عادة للرجل أن يتخذ لفظ زعموا مركباً إلى مقاصده فيخبر عن أمر تقليداً من غير تثبت فيخطئ"^(٧).

قال ابن حجر رحمته الله: (والأصل في زعم أنها تقال في الأمر الذي لا يوقف على

(١) البخاري في صحيحه: (١٩٩١/٥) برقم (٤٨٩٥) ومسلم في صحيحه: (١١٠٥/٢) برقم (١٤٧٩).

(٢) مسلم في صحيحه: (١٠/١) برقم (٥).

(٣) النووي، شرح مسلم: (٧٥/١).

(٤) الغزالي، إحياء علوم الدين: (١٨٦/٣).

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة: (٥١٨/٢).

(٦) أبو داود في سننه (٧١٢/٢) برقم (٤٩٧٢) وابن أبي شيبة في مصنفه: (١٤٥/٦) والبيهقي في السنن الكبرى: (٢٤٧/١٠).

(٧) انظر: محمد شمس الحق آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود: (٢١٤/١٣).

حقيقته^(١).

وكم من نقل لا خطام له ولا زمام، نسب إلى العلماء وأهل الفضل وهم منه براء.

"ومن خان في نقل كلام عالم، وقوله ما لم يقل، أو لبس فيه ببترو ونحوه: فهذا ضرب من التحريف والخيانة، حاشا الغلط والوهم، وإذا كان السطو على كلام عالم وانتحاله بدون عزو "قرصنة فكرية" تعد من نواقض "الأمانة العلمية فكيف بمن حرّف ولبس"^(٢).

وأحياناً يكون التسرع في إصدار الأحكام لا من جهة عدم الثبوت في القول ونسبته، وإنما يكون من التسرع في النفي وعدم التأني والثبوت من ذلك، فهذا الإمام الشعبي رحمته وهو هو في حفظ السنة والعلم بها، ذكر عنده واعظ حديثاً، فقال له الشعبي: (لم يرد هذا في سنة النبي صلى الله عليه وسلم فجلس الواعظ، فقال غلام: يا إمام، قال: نعم، قال: أحفظت السنة كلها؟ قال: لا، قال: أحفظت ثلثيها؟ قال: لا، قال: أحفظت شطرها؟ قال: لا، قال: هب أنك حفظت شطرها، فاجعل حديث الشيخ في الشطر الذي لم تحفظه، فسكت الشعبي، وأقر بحجة هذا الصبي^(٣).

فإذا لم تعلم أمراً فلا تنف وجوده فإن عدم العلم بالشيء لا يدل على عدمه، فعلة أهل العلم وغيرهم هند الاختلاف وغيره أن يتحروا في النقل والإثبات والنفي، وأن يضبطوا ما ينقلوا ويتحققوا من نسبه إلى أهله، ويحذروا من بناء الأحكام على الشائعات والأراجيف والمزاعم، ويستفرغوا الوسع في معرفة حقائق الأمور وثبوتها، وهذا مقتضى الأمانة العلمية التي يجب أن يتحلى بها كل مسلم فضلاً عن علماء المسلمين، ولو التزم أهل العلم ذلك لزال معظم الخلاف الذي بينهم في كثير من القضايا.

الضابط الثالث: لازم القول ليس قولاً لقائله ما لم يلتزمه:

من جملة دلالات الألفاظ عند العلماء دلالة الالتزام، واللازم هو ما لا يمكن وجود الملزوم بدونه، وما من شيء إلا وله لازم لا يوجد بدونه، ومن أثبت ملزوماً

(١) ابن حجر، فتح الباري: (١٠/٥٥١).

(٢) انظر: أبو زيد، بكر بن عبد الله، الردود، دار العاصمة، السعودية، ١٤١٤هـ: (ص ١١٥).

(٣) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، الأذكياء، مكتبة الغزالي: (ص ١٣١).

دون لازم كان قوله باطلاً؛ إذ متى ما وجد الملزوم وجد لازمه، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم.

مثاله: الحياة لازمة للسمع والبصر، فمتى ما ذهب الحياة ذهب السمع والبصر، ومتى وجد السمع والبصر وجدت الحياة، لكن لا يلزم من ذهاب السمع والبصر ذهاب الحياة، وفي المسائل العلمية يكون اللازم دليلاً على لازمه لمن شعر بالتلازم؛ أي: إذا كان اللازم باطلاً فالملزوم كذلك، وإذا كان الملزوم حقاً فاللازم كذلك، وأما إذا كان الملزوم باطلاً فلا يلزم أن يكون اللازم كذلك^(١).

مثاله: الوضوء لازم للصلاة، فإذا بطل الوضوء بطلت الصلاة، وإذا صحت الصلاة لزم من ذلك صحة الوضوء، لكن إذا بطلت الصلاة فلا يلزم بطلان الوضوء.

وعليه فإن العالم قد يقول قولاً ويخفي عليه لازمه الباطل، ولو علم أن قوله يفضي إلى هذه اللوازم ما قاله للتناقض بين ما أراده من القول وبين لازمه، فهل يجوز أن يقال هذا اللازم هو قوله ومذهبه؟

هذه مسألة اختلف فيها الأصوليون، والذي عليه جمهورهم وهو الحق: أن لازم القول ليس بقول ما لم يلتزمه، إلا أن يكون هذا اللازم حقاً ويُعلم من حال القائل أنه لا يمتنع من التزامه إذا ظهر له، فيجوز أن ينسب إليه قولاً ومذهباً. وهذا كله في اللوازم التي لم يصرح القائل بعدم التزامها، فأما إذا نفى هذا اللازم عن نفسه فلا يجوز أن يضاف إليه بحال.

"والناس يتفاوتون في معرفة لوازم الأقوال فمنهم من يكون أفتن من غيره في ذلك فيستدل بالملزوم على اللازم، ومن الناس من لا يتصور اللازم ولو تصوره لم يعرف الملزوم، بل يقول يجوز أن يلزم ويجوز أن لا يلزم ويحتمل، وتردد الاحتمال هو من عدم العلم"^(٢).

وكثيراً ما يحكى وينسب إلى بعض العلماء ما لا حقيقة له بناء على لوازم قوله، ومن هنا يقع كثير من الغلط على العلماء في نسبة المسائل إليهم وتقويلهم ما لم

(١) ابن تيمية، درء التعارض: (٢٦٧/٥).

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤١٨/١٦).

يقولوه، وهذا افتراء عليهم فما يستفاد من معرفة لازم قوله إذا كان فاسداً بيان تناقضه مع قوله لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

إذاً فالقول قد يكون لازمه حقاً وقد يكون باطلاً بحسبه إلا النصوص الشرعية فإن لازمها حق لأنها حق لا يجوز عليها التناقض، قال ابن القيم رحمته: (فلازم المذهب ليس بمذهب وإن كان لازم النص حقاً؛ لأن الشارع لا يجوز عليه التناقض فلازم قوله حق، وأما من عداه فلا يمتنع عليه أن يقول الشيء ويخفى عليه لازمه، ولو علم أن هذا لازمه لما قاله، فلا يجوز أن يقال هذا مذهبه ويقول ما لم يقله)^(١).

لذا على المسلم التحري فلا يحكم على المخالفين بلوازم أقوالهم دون أن يكونوا قد التزموها، وإن كنا نستدل بلوازم أقوالهم على صحتها أو على فسادها.

الضابط الرابع: التفرقة بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف:

عرفنا فيما سبق أن المختلف فيه بين أهل العلم من المسائل ينقسم إلى نوعين:

- المسائل الاجتهادية، والمسائل الخلافية.

على اصطلاح بعض أهل العلم في ذلك، وإن كان بعض أهل العلم يطلق هذا على هذا ولا يفرق في الإطلاق، وإن كان يفرق بين المعبر من المسائل في الخلاف من غير المعبر.

وقد عرفنا أن المسائل الاجتهادية هي ما تعتبر في الخلاف دون ما يسمى بالمسائل الخلافية وأن الإنكار يختلف في الثانية عن الأولى؛ فمسائل الاجتهاد ينكر فيها القول فقط ويرد عليه، أما العمل والحكم بها فلا ينكر ولا ينقض، وأما مسائل الخلاف فينكر فيها القول ويفند ويحتسب على من عمل بها، وينقض حكم القاضي بها، ولا يجوز الإفتاء بها^(٢).

وعرفنا أن من يقول من الفقهاء: "لا إنكار في المسائل المختلف فيها" لا يصح إطلاقه.

قال ابن القيم رحمته: (وقولهم: إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها. ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل.

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٣/٢٨٦).

(٢) انظر: (ص ٧٨).

أما الأول: فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعاً شائعاً، وجب إنكاره اتفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع، وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيهه: "لا إنكار في المسائل المختلف فيها"، والفقهاء وسائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتاباً أو سنة، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء!

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً (وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل اجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم)^(١).

نتيجة لعدم هذه التفرقة تناقض بعض العلماء في موقفه من مسائل الخلاف فهو يقرر أن لا إنكار فيها من جهة، ثم من جهة أخرى ينكر على مخالفه في مسائل كثيرة، ولربما أوجب عليه الحد.

ولقد تعجب ابن مفلح الحنبلي رحمته من قول بعض الحنابلة حيث منعوا الإنكار في هذه المسائل وتناقضهم في ذلك بقوله: (وهذا الكلام منهم مع قولهم: يحد شارب النبيذ متأولاً ومقلداً. أعجب؛ لأن الإنكار يكون وعظاً وأمرأً ونهياً وتعزيراً وتأديباً، وغايته الحد فكيف يحد ولا ينكر عليه؟ أم كيف يفسق على رواية ولا ينكر على فاسق)^(٢).

ومثل هذا التناقض والخلل واللبس يكون في كل مقالة مجملة تؤخذ بإجمالها وإطلاقها دون تفصيل يتبع ذلك.

قال ابن القيم رحمته:

فعليك بالتفصيل والتمييز؛ فالإطلاق، والإجمال دون بيان
قد أفسد هذا الوجود، وخبط الـ أذهان والآراء كل زمان^(٣)

وعدم ضبط هذه المسألة أدى إلى رد كثير من النصوص ومخالفتها لمجرد وجود قول لبعض أهل العلم في المسألة، وعطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتثبتت

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٣/٢٨٨).

(٢) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (١/١٨٨).

(٣) نونية ابن القيم مع شرحها، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ: (١/٣٢٥).

بسبب هذا زلات العلماء وشواذ أقوالهم وعمل بها واستلزمت فساداً عريضاً.

قال الشوكاني رحمته الله عن قول بعضهم: "لا إنكار في مختلف فيه": (تلك مقالة تستلزم طي بساط غالب الشريعة)^(١).

وقال أيضاً: (فالواجب على من له علم بهذه الشريعة، ولديه حقيقة من معروفها ومنكرها أن يأمر بما علمه معروفاً وينهى عما علمه منكراً فالحق لا يتغير حكمه ولا يسقط وجوب العمل به، والأمر بفعله والإنكار على من خالفه بمجرد قول قائل أو اجتهاد مجتهد، أو ابتداع مبتدع، فإن قال تارك الواجب أو فاعل المنكر: "قد قال بها فلان"، أجيب عليه بأن الله لم يأمر باتباع فلانك، بل قال لنا في كتابه العزيز: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فإن لم يقنع بهذا حاكمه إلى كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه، كما أمرنا الله - سبحانه - في كتابه بالرد إليهما عند التنازع)^(٢).

ويقول أيضاً: (وربما يقوم في وجه من يريد تقويم الباطل فيقول له: لا إنكار في مسائل الاجتهاد، فيقال له: ومتى فوض الله من يدعي الاجتهاد على الشريعة التي أنزلها على رسوله وجعله حاكماً فيها بما شاء وعلى من شاء، فإن هذه نبوة لا اجتهاد، وشريعة حادثة غير الشريعة الأولى ولم يرسل الله سبحانه وتعالى إلى هذه الأمة إلا رسولاً واحداً)^(٣).

كما أن عدم التفرقة بين هذين النوعين من المسائل جعلت البعض ينكر على من عمل بمسائل الاجتهاد مجتهداً أو مقلداً، وأخذ يشنع عليه في ذلك، بل جعل من هذه المسائل أصولاً يوالي ويعادي عليها وسبباً للتفرقة بين المسلمين.

يقول ابن عثيمين رحمته الله: (ومن الناس من يجعل الاختلاف في الرأي الذي يسوغ فيه الاجتهاد مسبباً للتفرقة والشتات، حتى إنه ليضلل أخاه بأمر قد يكون فيه هو الضال، حتى أصبح بعض الناس يبغض أخاه في الدين، أخاه في القوة الإسلامية، أخاه في الغيرة أكثر مما يبغض الفاسق - والعياذ بالله -، وهذا لا شك أنه ضرر، وينبغي لطلبة العلم أن يدركوا ضرر هذا علينا جميعاً.

وهل جاءك وحي من الله أن قولك هو الصواب؟! وإذا لم يأت وحي أن قوله هو

(١) الشوكاني، السيل الجرار: (٣/٢١٨).

(٢) المصدر نفسه: (٤/٥٨٩).

(٣) المصدر نفسه: (٣/٢١٨).

الصواب فما الذي يدرية لعل قول صاحبه هو الصواب وهو على ضلال؟!، وهذا هو الواقع...، وإذا كان الأمر قابلاً للاجتهاد فليعذر أحدنا أخاه فيما اجتهد فيه، ولا بأس من النقاش المفيد الهادئ بين الأخوة، وأفضل أن يكون النقاش بين المختلفين في غير حضور الآخرين^(١).

إذاً فليس كل ما اختلف فيه العلماء يكون سائغاً ومعتبراً، وأيضاً ليس كل ما اختلفوا فيه يستقبح ويستشنع ويؤدي إلى فرقة وشقاق بين المسلمين.

فلابد من التمييز والتفريق بين المسائل الاجتهادية والمسائل الخلافية، وبين اختلاف التنوع واختلاف التضاد، وبين مسائل الأصول ومسائل الفروع، وبين ما ينبغي فيه الإنكار وما لا ينبغي فيه ذلك.

الضابط الخامس: عدم الجزم في مسائل الاجتهاد أنها من الشرع المنزل:

على العالم في مسائل الاجتهاد أن يتحرى ما يراه موافقاً للحق - لا أنه يتخير ما يشتبهه - وذلك بطرق الترجيح المعروفة عند العلماء، لكن إذا ترجح عنده قول لقوة دلائله بالنسبة إليه فلا يسوغ له أن يجزم أن ما أداه إليه اجتهاده هو الحق الذي لا يجوز خلافه، ولا يجوز له أن ينسب هذا القول إلى الشرع المنزل وإن كان ينسب هذا القول إلى الشرع المؤول لاعتماده في الجملة على نصوص الشريعة وأصولها فليس مع العالم المجتهد دليل شرعي يقيني جازم بأن هذا القول هو الحق الذي أراده الله ولو كان معه هذا الدليل لما كانت المسألة اجتهادية.

وقد كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه ومما يقول له: «وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا»^(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله: معلقاً على وصية رسول الله ﷺ لأمرأء جيشه: (فيه حجة ظاهرة على أنه لا إطلاق حكم الله على ما لا يعلم العبد أن الله حكم به يقيناً من مسائل الاجتهاد، كما قال بعض السلف: ليتق أحدكم أن يقول أحل الله كذا أو حرم

(١) ابن عثيمين، محمد بن صالح، الشرح الممتع على زاد المستقنع: (٥/١٦٥-١٧٨).

(٢) مسلم في صحيحه: (٣/١٣٥٦) برقم (١٧٣١) والترمذي في سننه: (٤/١٦٢) برقم (١٦١٧).

كذا فيقول الله له كذبت لم أحل كذا ولم أحرمه^(١).

وقال الشنقيطي رحمته الله عن الحديث: (وفيه النهي الصريح من النبي ﷺ عن نسبة حكم إلى الله، حتى يعلم بأن هذا حكم الله الذي شرعه على لسان رسوله ﷺ ولأجل هذا كان أهل العلم لا يتجرؤون على القول بالتحريم والتحليل إلا بنص من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ)^(٢).

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كتب الكاتب بين يديه حكماً حكماً به فقال: هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر، فقال: (لا تقل هكذا، ولكن قل: هذا ما رأى أمير المؤمنين عمر)^(٣).

وقال الإمام مالك بن أنس رحمته الله: (لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ولا أدركت أحداً أقتدي به يقول في شيء: هذا حلال وهذا حرام، ما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره هذا، ونرى هذا حسناً ونتقي هذا، ولا نرى هذا؛ أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً قُلْ اللَّهُ أذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾^(٤) [يونس: ٥٩].

قال ابن عبد البر رحمته الله: (معنى قول مالك هذا أن ما أخذ من العلم رأياً واستحساناً لم نقل فيه حلال ولا حرام، والله أعلم)^(٥).

وقال القرطبي رحمته الله في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]: (ومعنى هذا أن التحليل والتحريم إنما هو لله -عز وجل- وليس لأحد أن يقول أو يصرح بهذا في عين من الأعيان، إلا أن يكون الباري -تعالى- يخبر بذلك عنه، وما يؤدي إليه الاجتهاد في أنه حرام يقول: إنني أكره كذا، وكذلك كان مالك يفعل اقتداءً بمن تقدم من أهل الفتوى)^(٦).

وقال الشنقيطي رحمته الله: (وإذا كان مالك وإبراهيم النخعي وغيرهما من أكابر أهل العلم لا يتجرؤون أن يقولوا في شيء من مسائل الاجتهاد والرأي: هذا حلال أو حرام، فما ظنك بغيرهم من المقلدين الذين لم يستضيئوا بشيء من نور الوحي،

(١) ابن القيم، أحكام أهل الذمة: (١/١١٤، ١١٥).

(٢) الشنقيطي، أضواء البيان: (٧/٣٤٩).

(٣) البيهقي، السنن الكبرى: (١٠/١١٦).

(٤) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١/٣٩) وابن عبد البر، جامع بيان العلم: (٢/١٤٦).

(٥) ابن عبد البر، جامع بيان العلم: (٢/١٤٦).

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (١٠/١٩٦).

فتجرؤهم على التحريم والتحليل بلا مستند من الكتاب إنما نشأ لهم من الجهل بكتاب الله وسنة رسوله، وآثار السلف الصالح^(١).

وقال ابن القيم رحمته: (سمعت شيخ الإسلام يقول: حضرت مجلساً فيه القضاة وغيرهم، فجرت حكومة حكم فيها أحدهم بقول زفر، فقلت له: ما هذه الحكومة؟ فقال: هذا حكم الله، فقلت له: صار قول زفر هو حكم الله الذي حكم به وألزم به الأمة؟! قل: هذا حكم زفر، ولا تقل هذا حكم الله، أو نحو هذا من الكلام)^(٢).

وقال الشاطبي رحمته: (ولم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا الذي يقتدى بهم ومعوّل الإسلام عليهم أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام ولكن يقول: أنا أكره كذا، وأرى كذا. وأما حلال وحرام فهذا هو الافتراء على الله)^(٣).

الضابط السادس: مراعاة الخروج من الخلاف ما أمكن ذلك:

الخلاف ليس بدليل يحتج به ولا أصل تبنى عليه الأحكام، والأصل عند الاختلاف ترجيح ما تظهر قوة دلائله، ومتى ما رجح للمجتهد أحد القولين وجب التعويل عليه وإلغاء ما سواه على ما هو مقرر في الأصول^(٤)، إلا أن هذا لا ينافي مراعاة الخلاف في بعض المسائل المتنازع فيها عند إمكان ذلك دون طرده في كل خلاف. وقد استشكل بعض أهل العلم القول بمراعاة الخلاف مع القول بأن الخلاف ليس بدليل.

قال الشاطبي رحمته: (فاعلم أن المسألة قد أشكلت على طائفة منهم ابن عبد البر فإنه قال: الخلاف لا يكون حجة في الشريعة وما قاله ظاهر، فإن دليلي القولين لا بد أن يكونا متعارضين، كل واحد منهما يقتضي ضد ما يقتضيه الآخر، وإعطاء كل واحد منهما ما يقتضيه الآخر، أو بعض ما يقتضيه، هو معنى مراعاة الخلاف وهو جمع بين متنافيين)^(٥).

وسبب هذا الإشكال والتناقض هو اعتبار الخلاف ومراعاته بإطلاق وطرده ذلك في كل خلاف، لكن من قال بمراعاة الخلاف فإنه قصد الخروج من الخلاف حيث

(١) الشنقيطي، أضواء البيان: (٣٥٠/٧).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١٧٦/٤).

(٣) الشاطبي، الموافقات: (٢٧٨/٤).

(٤) الشاطبي، الاعتصام: (٣٩٠/١).

(٥) الشاطبي، الموافقات: (١٥١/٤).

يكون أفضل من التورط فيه^(١).

وهذا في المسائل التي تقاربت فيها الأدلة والمآخذ ولم يتبين فيها الراجح، أما ما كان الخلاف فيها ضعيفاً فلا نظر إليه ولا اعتبار له؛ قال القرافي رحمته الله: (وهذا مع تقارب الأدلة، أما إذا كان أحد المذهبين ضعيف الدليل جداً بحيث لو حكم به حاكم لنقضناه لم يحسن الورع في مثله، وإنما يحسن إذا كان مما يمكن تقريره شريعة)^(٢).

وذكر السيوطي لمراعاة الخلاف شروطاً ثلاثة هي^(٣):

الأول: أن لا توقع مراعاته في خلاف آخر.

الثاني: أن لا يخالف سنة ثابتة.

الثالث: أن يقوى مدركه بحيث لا يعد هفوة من قائله.

وقال العز بن عبد السلام رحمته الله في ضابط الخروج من الخلاف: (والضابط في هذا أن مأخذ المخالف إن كان في غاية الضعف والبعد من الصواب فلا نظر إليه ولا التفات إليه إذا كان ما اعتمد عليه لا يصح نصه دليلاً شرعاً ولا سيما إذا كان مأخذه مما ينقض الحكم بمثله، وإن تقاربت الأدلة في مسائل الخلاف بحيث لا يبعد قول المخالف كل البعد فهذا مما يستحب الخروج من الخلاف فيه حذراً من كون الصواب مع الخصم والشرع يحتاط لفعل الواجبات والمندوبات كما يحتاط لترك المحرمات والمكروهات)^(٤).

وذكر الزركشي رحمته الله شروطاً ثلاثة أيضاً هي^(٥):

الأول: أن يكون مأخذ المخالف قوياً فإن كان واهياً لم يراع.

الثاني: أن لا تؤدي مراعاته إلى خرق الإجماع.

الثالث: أن يكون الجمع بين المذاهب ممكناً.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وأما الخروج من الخلاف فإنما يفعل احتياطاً

(١) ابن عبد السلام، الأحكام: (١/٢١٥).

(٢) القرافي، الفروق: (٤/٣٧٠).

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر: (ص١٣٦).

(٤) ابن عبد السلام، قواعد الأحكام: (١/٢١٦).

(٥) انظر: الزركشي، محمد بن بهادر، المنثور من القواعد الفقهية، وزارة الشؤون الإسلامية - الكويت، ط٢، ١٤٠٥هـ: (٢/١٢٩).

إذا لم تعرف السنة ولم يتبين الحق؛ لأن من اتقى الشبهات استبرأ عرضه ودينه، فإذا زالت الشبهة وتبينت السنة فلا معنى لمطلب الخروج من الخلاف^(١).

إذاً نخلص من أقوال أهل العلم هؤلاء إلى أن المسألة إذا كانت من مسائل الاجتهاد روعي فيها الخلاف واعتبر، وإن كانت من مسائل الخلاف فلا يراعى ولا يعتبر، وبهذا يزول الإشكال والتناقض بين القول بعدم اعتبار الخلاف دليلاً وبين القول بمراعاته في مسائل الاجتهاد.

وتكون مراعاة الاختلاف في المسائل الاجتهادية بالأخذ بالأحوط من باب اتقاء الشبهات بشرط إمكانية ذلك، قال الليث بن سعيد رحمته: (إذا جاء الاختلاف أخذنا بالأحوط)^(٢).

أي يسلك سبيل الكف والترك عند الاختلاف في الحل والحرمة، ويسلك سبيل الفعل عند الاختلاف في المشروعية.

قال القرافي رحمته: (قوله -عليه السلام- «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه، وعرضه»^(٣) وهو مندوب إليه، ومنه الخروج عن خلاف العلماء بحسب الإمكان فإن اختلف العلماء في فعل هل هو مباح أو حرام فالورع الترك، أو هو مباح أو واجب، فالورع الفعل مع اعتقاد الوجوب حتى يجزئ عن الواجب على المذهب، وإن اختلفوا فيه هل هو مندوب أو حرام فالورع الترك، أو مكروه أو واجب فالورع الفعل حذراً من العقاب في ترك الواجب وفعل المكروه لا يضره، وإن اختلفوا هل هو مشروع أم لا فالورع الفعل لأن القائل بالمشروعية مثبت الأمر لم يطلع عليه الثاني، والمثبت مقدم على النافي لتعارض البيئات)^(٤).

وكان المازري رحمته -من فقهاء المالكية- ييسم سرأً مراعاة لخلاف الشافعية لمالك في هذه المسألة؛ لأن البسمة عند مالك لا تجب، ف قيل له في ذلك، فقال: مذهب مالك رحمته على قول واحد من بسمل لم تبطل صلاته، ومذهب الشافعي رحمته على قول واحد من تركها بطلت صلاته، قال محمد عليش المالكي رحمته

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح العمدة في الفقه، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ: (١/٤١٧).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم: (٢/٨١).

(٣) البخاري في صحيحه: (١/٢٨) برقم (٥٢) ومسلم في صحيحه: (٣/١٢١٩) برقم (١٥٩٩).

(٤) القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس، أنواء الفروق وأنوار البروق مع الهوامش، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م: (٤/٣٦٨).

معلقاً: (وصلاة متفق عليها خير من صلاة قال أحدهما بطلانها)^(١).

وتتأكد هذه المراعاة لهذا النوع من المسائل إذا كان في مراعاته واعتباره مصلحة شرعية أرجح من تفويته وإلغائه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ولذلك استحب الأئمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل، إذا كان فيه تأليف المأمومين، مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل، بأن يسلم في الشفع، ثم يصلي ركعة الوتر، وهو يؤم قوماً لا يرون إلا وصل الوتر، فإذا لم يمكنه أن يتقدم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقته لهم بوصل الوتر أرجح من مصلحة فصله مع كراهتهم للصلاة خلفه، وكذلك لو كان ممن يرى المخافة بالبسملة أفضل أو الجهر بها وكان المأمومون على خلاف رأيه ففعل المفضول عنده لمصلحة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان جائزاً حسناً، وكذلك لو فعل خلاف الأفضل لأجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها كان حسناً، مثل أن يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو البسملة ليعرف الناس أن فعل ذلك حسن مشروع في الصلاة، كما ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب رحمته الله جهر بالاستفتاح)^(٢).

الضابط السابع: التفرقة بين القول أو الفعل وبين قائله أو فاعله المعين:

العلماء يطلقون الأحكام على الأقوال أو الأفعال، كقولهم هذا القول كفر أو قائله كافر، أو هذا الفعل بدعة أو فاعله مبتدع ونحو ذلك، وهذا لا يلزم منه إسقاط ذلك الحكم على المعين القائل لذلك القول، أو الفاعل لذلك الفعل سواء كان ذلك في مسائل الأصول أو مسائل الفروع؛ لأن الحكم على المعين لا بد له من ثبوت شروط وانتفاء موانع في حقه، وعدم الشرط مانع من موانع الحكم، وعدم المانع شرط من شروطه، وهذه الشروط والموانع هي: أن يكون مكلفاً عالماً بالمسألة لا جاهلاً بها، مختاراً لها لا مكرهاً عليها، متأولاً في ذلك نصوصاً لا قائللاً بهواه، قاصداً لا مخطئاً أو غافلاً أو ناسياً أو ذاهلاً ونحو ذلك مما يسلبه قصده للأفعال والأقوال.

وعليه فإن المعين المكلف إذا وقع في كفر أو بدعة أو فسق أو خطأ فإنه لا يكفر ولا يبدع ولا يفسق ولا يؤثم إلا إذا علم انتفاء عوارض الجهل والإكراه والخطأ

(١) محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل: (١/٦٦).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٤/١٩٦).

والتأويل عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق، ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع)^(١).

والجهل بهذا الضابط أوقع بعض الناس في تبديع أو تكفير أو تفسيق أعيان من الأمة لمجرد قولهم أو وقوعهم في بعض الأقوال أو الأفعال البدعية؛ ظناً منهم أن هناك تلازماً بين الفعل والفاعل في الحكم.

والحق أن نصوص الوعيد والتكفير والتفسيق والتخطئة والتأثيم تطلق على الأفعال والأقوال كل بحسبه، ولا يحكم بدخول شخص معين في ذلك الإطلاق حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له.

والأدلة الشرعية على التفريق بين القول وقائله أو الفعل وفاعله في الحكم كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار.

من الكتاب قول الله -تعالى-: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [الأحزاب: ٥]، وقوله -سبحانه وتعالى-: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ثبت عن النبي ﷺ أن الله -تعالى- قال: «قد فعلت»^(٢).

ومن السنة ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قصة الرجل الذي خرج في الفلاة بناقته وعليها طعامه وشرابه وفي آخره قال من شدة الفرح: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك! أخطأ من شدة الفرح»^(٣).

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه في الصحيحين -أيضاً- عن النبي ﷺ في قصة الرجل الذي أسرف على نفسه وقال لأبنائه عند موته: «إذا أنا مت فأحرقوني ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين»^(٤).

فالرجل الأول قال كفوراً، والرجل الثاني اعتقد كفوراً بشكه في قدرة الله -عز

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٧٢/١٠).

(٢) مسلم في صحيحه: (١١٦/١) برقم (١٢٦).

(٣) مسلم في صحيحه: (٢١٠٤/٤) برقم (٢٧٤٧).

(٤) البخاري في صحيحه: (١٢٨٢/٣) برقم (٣٢٩١)، ومسلم في صحيحه: (٢١٠٩/٤) برقم (٢٧٥٦).

وجل - ومع ذلك لم يحكم النبي ﷺ بكفر واحد منهما، بل إن الثاني غفر الله له وأدخله الجنة كما جاء في نهاية الحديث.

وأيضاً فإن السلف أخطأ كثير منهم في كثير من المسائل وتفوقوا على عدم التكفير أو التفسيق بذلك، مثل ما أنكر بعض الصحابة سماع الميت نداء الحي، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة، وأنكر بعضهم رؤية محمد ﷺ ربّه - تعالى - وكان لبعضهم في قتال بعض ولعنه وتكفيره أقوال معروفة^(١).

- وأيضاً دل الكتاب والسنة على أن الله لا يعذب أحداً إلا بعد إبلاغ الرسالة - فمن لم تبلغه الرسالة جملة لم يعذبه رأساً، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية^(٢).

كقول الله - تعالى -: ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، أو كقوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥]، ونحو هذا في القرآن في مواضع متعددة، ولهذا لا يكفر ولا يفسق ولا يائثم الجاهل إلا بعد قيام الحجة عليه ما لم يمنع مانع آخر من ذلك، مع ملاحظة أن مراعاة الجهل تختلف باختلاف الواقعة والحال والمكان.

- وأيضاً ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن من موانع تكفير أو تبديع أو تفسيق المعين التأويل، مثل: استحلال بعض السلف للربا، واستحلال آخرين لبعض أنواع الخمر، واستحلال آخرين للقتال في الفتنة^(٣).

ومثل أكل عدي بن حاتم رضي الله عنه في نهار رمضان متعمداً متأولاً قوله - تعالى -: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فهمها على غير وجهها. فلم يؤثمه النبي ﷺ ولم يعنفه، بل لم يأمره بإعادة صيام ما أفطر وإن كان بين له خطأ فعله وفهمه^(٤).

وقد كان الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وغيره من الأئمة يكفرون الجهمية القائلين بخلق القرآن، ومع ذلك دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه لأجل ذلك القول، واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤٩٢/١٢).

(٢) المصدر نفسه: (٤٩٣/١٢).

(٣) المصدر نفسه: (٤٩٥/١٢).

(٤) انظر: صحيح البخاري: (١٦٤٠/٤) برقم (٤٢٣٩) وصحيح مسلم: (٧٦٦/٢) برقم (١٠٩٠).

كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم بالكتاب والسنة والإجماع^(١).

لأنهم كانوا متأولين للنصوص، ومن لم يكن منهم عالم بالنصوص كان مقلداً لغيره من العلماء في ذلك، والتقليد من العامي للعالم يقوم مقام تأويل النصوص من العالم.

الضابط الثامن: مراعاة رتب المشروعات عند التزاحم وتقدير الراجح:

مع اندراس العلم، ونقص الدين، وكثرة الجهالة، وانتشار الضلالة، تتزاحم الواجبات، وتتعارض المصالح مع تباين الآراء وكثرة الأهواء، فيحتاج الأمر إلى العالم المجتهد الذي يستطيع أن يوازن بين المصالح والمفاسد، ويقدم العمل بالراجح ولو أدى ذلك إلى فوات واجب أو ارتكاب محذور؛ لأن بعض المشروع إذا ازدحم مع غيره من المشروعات وتعذر الجمع بينهما ترك المرجوح وقدم الراجح، ويكون فاعل ذلك معذوراً لا مأزوراً، بل يكون هذا هو الواجب المتعين عليه، ومن ذلك نهى الله -عز وجل- عن سب آلهة المشركين لما يترتب عليه من مفسدة أعظم وهي سب الله -عز وجل- فقال -سبحانه-: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وقد ترك النبي ﷺ إعادة بناء الكعبة على قواعد إبراهيم، لدفع مفسدة أرجح من مصلحة ذلك العمل، لقرب الناس بالجاهلية، وقصور فهمهم عن هذه المصلحة، فقال ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «ألم تري أن قومك بنوا الكعبة واقتصروا عن قواعد إبراهيم، فقلت: يا رسول الله، ألا تردها على قواعد إبراهيم؟ قال: لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت»^(٢).

وقد بوب البخاري لمثل هذا الحديث في صحيحه ب: باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه^(٣).

قال ابن حجر رحمته الله: (ويستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة، ومنه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أنكر منه)^(٤).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤٨٩/١٢).

(٢) البخاري في صحيحه: (٥٧٣/٢) برقم (١٥٠٦) ومسلم في صحيحه: (٩٦٨/٢) برقم (١٣٣٣).

(٣) البخاري في صحيحه: (٥٨/١).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: (٢٢٥/١).

وأيضاً ترك النبي ﷺ قتل المنافقين مع استحقاقهم لذلك، وقال ﷺ: «أخاف أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»^(١)، أي إن قتلهم سيؤدي إلى مفسدة أعظم من مفسدة بقائهم وهي نفور الناس عن الإسلام خشية أن يقتلوا؛ لأن من كان بعيداً عن رسول الله ﷺ وعن المنافقين يظنهم من أصحابه، فيظن أن رسول الله ﷺ لا يأمنه أصحابه على أنفسهم فينفرون من الإسلام خوفاً منه، فالموازنة بين المفسد والمصالح عند تزامم الواجبات تزامماً يصعب الجمع بينها فيه أمر لا بد منه للعالم وإلا أفسد وظن أنه يصلح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدم أو كدهما، لم يكن الآخر في هذه الحال واجباً، ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب في الحقيقة، وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما، لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرماً على الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واجب وسمي هذا فعل محرم باعتبار الإطلاق لم يضر، ويقال في مثل هذا: ترك الواجب لعذر، وفعل المحرم للمصلحة الراجحة أو للضرورة أو لدفع ما هو أحرم... وهذا باب التعارض باب واسع جداً، لاسيما في الأزمنة والأمكنة التي نقصت فيه آثار النبوة وخلافة النبوة، فإن هذه المسائل تكثر فيها، وكلما ازداد النقص ازدادت هذه المسائل، ووجود ذلك من أسباب الفتنة بين الأمة، فإنه إذا اختلطت الحسنات بالسيئات وقع الاشتباه والتلازم فأقوام قد ينظرون إلى الحسنات فيرجحون هذا الجانب وإن تضمن سيئات عظيمة، وأقوام قد ينظرون إلى السيئات فيرجحون الآخر وإن ترك حسنات عظيمة، والمتوسطون الذين ينظرون الأمرين قد لا يتبين لهم أو لأكثرهم مقدار المنفعة والمضرة، أو تبين لهم، فلا يجدون من يعينهم على العمل بالحسنات وترك السيئات لكون الأهواء قد قارنت الآراء)^(٢).

واليوم تجد من أئمة الصلاة في المساجد من يحدث فرقة في الناس، وينفر القلوب ويشتت الجماعة لأجل تحصيل بعض المستحبات والسنن بسبب غياب فقه الموازنة الذي يفوت على المسلم وعلى دعوته كثيراً من المصالح، كما يجلب له كثيراً من المفسد، ولو تدرج مع الناس في ذلك لوصل إلى مبتغاه ولو أدى ذلك إلى ترك بعض السنن والمستحبات.

(١) البخاري في صحيحه: (١٢٩٦/٣) برقم (٣٣٣٠) ومسلم في صحيحه: (١٩٩٨/٤) برقم (٢٥٨٤).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٥٧/٢٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف هذه القلوب بترك هذه المستحبات؛ لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة مثل هذا كما ترك النبي ﷺ تغيير بناء البيت لما رأى في بقاءه من تأليف القلوب، وكما أنكر ابن مسعود على عثمان إتمام الصلاة في السفر ثم صلى خلفه تماماً وقال: «الخلاف شر»^(١)).

وقال أبو بكر بن العربي رحمته عند تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١]: (لما أمت بالناس تركت قراءتها لأنني إن سجدت أنكرته وإن تركتها كان تقصيراً مني، فاجتنبتها إلا إذا صليت وحدي).

وهذا تحقيق وعد الصادق بأن يكون المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وقد قال النبي ﷺ لعائشة: «لولا حدثان قومك بالكفر هدمت البيت ورددته على قواعد إبراهيم»^(٢)^(٣).

ومثل هذه الموازنات في مثل هذه الظروف تحتاج إلى العلم الدقيق والنظر المحقق من أهل الاجتهاد، وقد كان لغياب هذه الموازنة سلبات كثيرة، كما كان لتعاطي الجهال والمتعلمين لها وتقحمهم أسوارها أيضاً مفاصد عظيمة، ونتائج خطيرة، عادت على الشريعة بالمخالفة العريضة، فاعتبار المصالح والمفاصد لا يكون بالأهواء، وإنما يكون بميزان ونصوص الشريعة وأحكامها ومقاصدها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاصد هو بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها، وإلا اجتهد برأيه في معرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدالاتها على الأحكام)^(٤).

ومن هذه الموازنة اعتبار من فيه شر، ولا يمكن إقامة الواجبات الشرعية إلا به، ومضرة شره أهون من ترك تلك الواجبات كالصلاة خلف الإمام المبتدع أو الفاسق، ومثله الجهاد مع الإمام الجائر، والتعلم عند من فيه بدعة، ونحو ذلك،

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، القواعد النورانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، ١٣٩٩ هـ: (ص ٤٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٢٢).

(٣) ابن العربي، أحكام القرآن: (٤/٣٦٩).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٢٩/٢٨).

ولا يجوز عيب ذلك ولا النهي عنه، وهذا كله إذا لم يتم تحصيل هذه الفرائض إلا بهؤلاء.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فإذا تعذر إقامة الواجب من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب، كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس)^(١).

وقال -أيضاً-: (وقد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة إلا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريق المشروعة علماً وعملاً، فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصافٍ، وإلا بقي في الظلمة، فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة، إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه، وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية، إذا خرج غيره عن ذلك، لما رآه في طرق الناس من الظلمة)^(٢).

وقال -أيضاً-: (وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين، من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً)^(٣).

واليوم بعض المنتسبين إلى بعض الدعوات الإسلامية إذا رأى لمخالفه من الدعاة إلى الله جهداً في دعوة الناس في بلاد الكفر زعم أن حال الكفار على ما هم عليه خير من دخولهم إلى الإسلام على يد أولئك المسلمين المتلبسين ببعض البدع والمخالفات.

وبعض المنتسبين إلى الدعوة الإسلامية يرى تكالب اليهود والنصارى على بعض إخوته المسلمين قتلاً وأسراً وتشريداً في أنحاء العالم، فلا ينصروهم، بل يخذلوا عن نصرتهم بدعوى تضليله لهم في أمور قد يكون هو الضال فيها؛ فالله المستعان! كيف وصل المسلمون إلى هذه الحال، وإلى هذا الفهم للإسلام.

ومن الموازنة المطلوبة أيضاً أن المتلبس بمنكر ومعروف جامع بينهما لا يمكن أن يفعلهما إلا جميعاً أو يتركهما جميعاً قد يؤمر بالمعروف الذي هو عليه، ولو تلبس

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٨/٢١٢).

(٢) المصدر نفسه: (١٠/٣٦٤).

(٣) المصدر نفسه: (١٣/٩٦).

ببعض المنكر الذي لا انفكاك له عنه وقد ينهى وقد لا يؤمر ولا ينهى، وذلك بحسب الموازنة بين المصالح والمفاسد في الجهتين، وهذا باعتبار الموازنة في واقعة معينة، أما باعتبار عموم المعروف والمنكر فيؤمر بالمعروف مطلقاً وينهى عن المنكر مطلقاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما؛ بل إما أن يفعلوهما جميعاً أو يتركوهما جميعاً، لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر؛ بل ينظر: فإن كان المعروف أكثر أمر به وإن استلزم ما هو دونه من المنكر، ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه؛ بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات، وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف، ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمراً بمنكر وسعياً في معصية الله ورسوله، وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم يئنه عنهما).

فتارة يصلح الأمر، وتارة يصلح النهي، وتارة لا يصلح لا أمر ولا نهى، حيث كان المعروف والمنكر متلازمين، وذلك في الأمور المعينة الواقعة.

وأما من جهة النوع؛ فيؤمر بالمعروف مطلقاً وينهى عن المنكر مطلقاً، وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن منكرها، ويحمد محمودها ويذم مذمومها، بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو حصول منكر فوقه، ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه أو فوات معروف أرجح منه.

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية، وإذا تركها كان عاصياً، فترك الأمر الواجب معصية، وفعل ما نهى عنه من الأمر معصية، وهذا باب واسع ولا حول ولا قوة إلا بالله^(١).

الضابط التاسع: مراعاة القرائن المحتضنة بالأقوال أو الأفعال أو الأحكام:

لا بد للعالم قبل أن يحكم على قول أو فعل، أو يحكم به أن يراعي القرائن التي أحاطت بذلك القول أو الفعل عند صدوره من قائله أو فاعله؛ لأن الجهل بهذه القرائن يجعل الحكم على ذلك القول أو الفعل أو الحكم به موجباً للخطأ في غالب

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٣٠، ١٢٩/٢٨).

الأحيان.

فأحياناً قد ينقل عن بعض السلف قولاً أو فعلاً في اعتبار شخص أو طائفة أو فعل ونحو ذلك فيأتي متأخر ويأخذ ما نقل عنهم وينزله دون مراعاة دلالات الأحوال التي أحاطت بكلامهم واستدعت حكمهم.

قال ابن القيم رحمته: (فالشارع لم يبلغ القرائن والأمارات ودلالات الأحوال، بل من استقرأ الشرع في مصادره وموارده وجده شاهداً لها بالاعتبار مرتباً عليها الأحكام)^(١).

فهذا ابن عباس رحمته (جاءه رجل يسأله هل لمن قتل مؤمناً متعمداً توبة؟ قال: لا إلا النار، فلما ذهب السائل قيل لابن عباس: أهكذا! كنت تفتينا أنه لمن قتل توبة مقبولة؟ قال: إني لأحسبه رجلاً مغضباً يريد أن يقتل مؤمناً)^(٢).

فهذه الفتوى لها ظرفها الخاص بها فلا يأت أحد يعممها في كل قاتل معتمداً على قول ابن عباس رحمته هذا.

وهكذا كان هدي النبي ﷺ في فتاويه وأقضيته يراعي قرائن الأحوال المختلفة بالواقعة.

فعن أبي هريرة رحمته قال: «أتى رسول الله ﷺ رجل فسأله أيأشهر الصائم؟ فرخص له، وأتى آخر فنهاه، وكان الذي رخص له شيخاً والذي نهاه شاباً»^(٣).

ومن هذا القبيل سأل رجل شاب ابن عمر رحمته عن القبلة للصائم، فقال: أنهاك، فسأله شيخ، فقال: أمرك بها، فقام إليه الشاب فقال: إنا على دين واحد؛ فيحل لهذا ويحرم علي؟! فقال ابن عمر رحمته: (إن عروق الخصيتين متعلقة بطرف الأنف فإذا شم تحرك العرق)^(٤).

قال الخطيب البغدادي رحمته: (أراد ابن عمر أن الشاب قوي الشهوة فلا يؤمن أن

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة: (ص ١٦).

(٢) ابن أبي شيبة في مصنفه: (٤٣٥ / ٥).

(٣) أبو داود في سننه: (٧٢٦ / ١) برقم (٢٣٨٧).

(٤) الخطيب، الفقيه والمتفقه: (٤٠٧ / ٢).

تحدث له القبلة ما يفسد صومه^(١).

وأيضاً روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه»^(٢).

قال ابن قتيبة رحمه الله: (الناس جميعاً على أنه لا يقتل رجل بعبده ولا يقتص منه لعبده وإنما يختلفون في عبد غيره، وأراد ﷺ ترهيب السيد وتحذيره أن يقتل عبده أو يمثل به ولم يرد إيقاع الفعل)^(٣).

ولذا روى الدارقطني (أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به)^(٤).

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسقط القطع عن السارق في عام الجماعة وقال: (لا تقطع اليد في عذق ولا عام سنة)^(٥).

وهذا ليس تعطيلاً للحد وإنما الظروف التي احتفت بموجب الحد من جوع الناس وحاجتهم الشديدة جعلت موجب الحد غير معتبر.

وأحياناً قد تكون هذه القرائن والأحوال المؤثرة في الحكم متعلقة بصاحب القول أو الفعل لا بهما؛ فعند الحكم على قوله أو فعله أو الحكم به ينبغي مراعاة حال صاحبه.

فهذا أحمد بن عبد الملك الحاراني رحمه الله روى عنه البخاري وأحمد وأبو زرعة وغيرهم قال فيه الإمام أحمد رحمه الله: (رأيتُه حافظاً لحديثه، صاحب سنة، فقيل له: أهل حران يسيؤون الثناء عليه، فقال: أهل حران، قل ما يرضون عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له)^(٦).

فانظر كيف راعى الإمام أحمد في الحكم على هذا الشخص الحامل له على فعله بيان سبب دخوله على السلطان الذي أوجب ذم أولئك له.

(١) الخطيب، الفقيه والمتفقه: (٤٠٨/٢).

(٢) الترمذي في سننه: (٢٦/٤) برقم (١٤١٤) وقال: هذا حديث حسن غريب، وأبو داود في سننه (١٧٩/٤) و النسائي، في سننه: (٢١٨/٤) برقم (٦٩٣٩).

(٣) ابن قتيبة، تأويل الحديث: (ص ٩٦).

(٤) الدارقطني في سننه: (١٤٣/٣) برقم (١٨٧) والبيهقي في السنن الكبرى: (٣٦/٨) برقم (١٥٧٢٩).

(٥) ابن القيم، إعلام الموقعين: (١١/٣).

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٦٦٠/١٠).

وهذا الإمام محمد بن يحيى الذهلي - شيخ البخاري - رحمهما الله تعالى - حين بلغته وفاة الإمام أحمد رحمته قال: (ينبغي لكل أهل دار ببغداد أن يقيموا عليه النياحة في دورهم)^(١)، قال الذهبي رحمته معلقاً على مقالته: (تكلم الذهلي بمقتضى الحزن لا بمقتضى الشرع)^(٢).

فالذهبي راعى حال صدور هذه المقالة المنافية للشرع عن الذهلي رحمته والتي لا تليق أن تصدر من مثله، بل أحياناً يقول شخصان كلمة واحدة في موطن فيكون أحدهما مريداً بها حقاً ويكون الآخر مريداً بها باطلاً، ويكون التمييز بسيرة القائل ودلالات وقرائن حاله.

قال ابن القيم رحمته: (والكلمة الواحدة يقوفاً اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه وينظر عليه)^(٣).

فعلى العالم أن يعتبر قرائن ودلالات وأمارات الأحوال المحيطة بالشخص، أو قوله أو فعله أو حكمه قبل الحكم عليه أو الحكم به.

الضابط العاشر: مراعاة حال المخاطب عند البيان:

يجب على العالم وهو يعرض أو يناقش المسائل لا سيما مسائل الاختلاف أن يراعي حال المخاطب؛ لأن إلقاء بعض المسائل على العقول العاجزة عن إدراكها قد يوقعها في الحيرة أو يوقعها في فتنة تكذيب الشرع ورده.

قال علي بن أبي طالب رحمته: (حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله)^(٤).

قال الحافظ ابن حجر رحمته: (فيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر أمام العامة، ومثله قول ابن مسعود رحمته: "ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"^(٥) رواه مسلم)^(٦).

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٢٠٣/١١).

(٢) المصدر نفسه: (٢٠٤/١١).

(٣) ابن القيم، مدارج السالكين: (٥٢١/٣).

(٤) البخاري في صحيحه: (٥٩/١) برقم (١٢٧).

(٥) مسلم في صحيحه: (١٠/١) برقم (٥).

(٦) ابن حجر، فتح الباري: (٢٢٥/٢).

فلا ينبغي نشر كل قول ولو كان حقاً لا ريب فيه؛ إذ ليس كل حق قابلاً لنشره على جميع الناس وفي كل الأحوال والأوقات.

قال الشاطبي رحمته الله: (ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره، وإن كان من علم الشريعة ومما يفيد علماً بالأحكام؛ بل ذلك ينقسم: فمنه ما هو مطلوب النشر، وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلى حال أو وقت أو شخص)^(١).

يفرق عند عرض بعض المسائل بين العامي من المبتدئ في طلب العلم وبين المتوسط من المنتهي، وبين حال وحال، وبين وقت ووقت، فكل شخص يقال له من العلم ما يناسبه ويخص من الكلام ما يفهمه مع اعتبار الحال والوقت المناسبين، وهكذا كان هدي النبي صلوات الله وسلامته عليه.

فمن معاذ رحمته الله قال: إنه سمع النبي صلوات الله وسلامته عليه يقول: «حق على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً، قلت: يا رسول الله، أفلا أخبر الناس؟ قال: إذا يتكلموا. فأخبر بها معاذ آخر حياته تأثماً»^(٢).

قال ابن الصلاح رحمته الله: (منعه من التبشير العام خوفاً من أن يسمع ذلك من لا خبرة له ولا علم فيغتر ويتكل، وأخبر به صلوات الله وسلامته عليه على الخصوص من أمن عليه الاغترار والاتكال من أهل المعرفة، فإنه أخبر به معاذاً، فسلك معاذ هذا المسلك فأخبر به من الخاصة من رآه أهلاً لذلك)^(٣).

وعمر بن الخطاب رحمته الله يزجر أبا هريرة رحمته الله أن يحدث بما سمع من قول رسول الله صلوات الله وسلامته عليه: «من لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة»^(٤) حتى لا يتكل الناس، وقد أقر النبي صلوات الله وسلامته عليه عمر على ما فعل.

وروى ابن عباس رحمته الله أن عمر رحمته الله وهو في آخر حجة حجها بلغه قول من قال: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت، فغضب عمر، ثم قال: (إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس فمحذرهم هؤلاء

(١) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٨٩).

(٢) البخاري في صحيحه: (٣/١٠٤٩) برقم (٢٧٠١) ومسلم في صحيحه: (١/٦١) برقم (٣٢).

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم: (١/٢٤١).

(٤) مسلم في صحيحه: (١/٥٩) برقم (٣١).

الذين يريدون أن يغضبوهم أمورهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: يا أمير المؤمنين لا تفعل؛ فإن الموسم يجمع رعاك الناس وغوغاءهم فإنهم هم الذي يغلبون على قربك حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها وأن لا يضعوها على مواضعها، فأهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة فتخلص بأهل الفقه وأشرف الناس فتقول ما قلت متمكناً فيعي أهل العلم مقاتلتك ويضعونها على مواضعها، فقال عمر: والله -إن شاء الله- لأقومنّ بذلك أول مقام أقومه بالمدينة...^(١).

وعن ثابت البناني أن الحجاج قال لأنس بن مالك رضي الله عنه: (حدثني بأشد عقوبة عاقب النبي صلى الله عليه وآله، فحدثه بهذا -أي بقصة العرنين، فبلغ الحسن فقال: وددت أنه لم يحدثه بهذا)^(٢).

وكان رأي الحسن البصري رضي الله عنه في ذلك صواباً؛ لأن الحجاج ما انتهى من سؤال أنس رضي الله عنه حتى قام بها على المنبر، فقال: (حدثنا أنس وقال: قطع النبي صلى الله عليه وآله الأيدي والأرجل وسمل الأعين في معصية الله؛ أفلا نفعل نحن ذلك في معصية الله)^(٣).

فكان الحجاج يصنع هذه العقوبة في غير موضعها معللاً فعل رسول الله صلى الله عليه وآله لها فندم أنس رضي الله عنه بعد ذلك على تحديثه إياه، فقد أخرج الإسماعيلي عن ثابت أن أنساً رضي الله عنه قال: (ما ندمت على شيء ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج فذكره)^(٤).

قال الحافظ ابن حجر رضي الله عنه: (وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مسرفاً في العقوبة وكان يتعلق بأدنى شبهة)^(٥).

واليوم نجد من يعرض مسائل الشرع للحكام فيضعونها في غير موضعها ويستخدمونها لربما في معرضة الشريعة ومناوأة الملة ومعاداة أولياء الله، والمتكلم لهم بذلك يبرر لنفسه أنه ما ردد إلا ما يعلم من الشرع، جاهلاً أو متجاهلاً لزوم مراعاة المخاطب ولربما سُنفت بمقالته دماء وانتهكت حرمان كما نجد من يخاطب العوام بما

(١) البخاري في صحيحه: (٢٥٠٣/٦) برقم (٦٤٤٢).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢١٥٣/٥) برقم (٥٣٦١).

(٣) ابن حجر، فتح الباري: (١٠/١٢٤).

(٤) المصدر نفسه: (١٠/١٤٢).

(٥) نفسه

لا تبلغه عقولهم ويحدث لهم فتنة وريباً وشكاً، وهكذا يمضي أولئك في نشر الفتنة وإثارتها معللين فعلهم بالنطق بالحق ونشره والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته - أثناء كلامه عن مسألة رؤية الكفار ربهم يوم القيامة -: (وكذلك لا يفتاحوا فيها عوام المسلمين الذين هم في عافية وسلام عن الفتن، ولكن إذا سئل الرجل عنها أو رأى من هو أهل لتعريفه ذلك ألقى إليه مما عنده من العلم ما يرجو النفع به، بخلاف الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة فإن الإيمان بذلك فرض واجب لما قد تواتر فيها عن النبي صلوات الله وصحابته وسلف الأمة^(١)).

وقال أيضاً رحمته: (والواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم الفرقة والاختلاف، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله صلوات الله)^(٢).

فإن كان بعض العوام قادراً على استيعاب بعض الأدلة التفصيلية في مسائل الاختلاف فلا بأس بعرضها عليه.

قال الخطيب البغدادي رحمته: (فإن قال قائل: فكيف تقول في المستفتي من العامة إذا أفتاه الرجلان واختلفا، فهل له التقليد؟ قيل له: - إن شاء الله - هذا على وجهين: أحدهما: إن كان العامي يتسع عقله ويكمل فهمه إذا عقل أن يعقل، وإذا فهم أن يفهم فعليه أن يسأل المختلفين عن مذاهبهم وعن حججهم، فيأخذ بأرجحها عنده، فإن كان له عقل يقصر عن هذا، وفهمه لا يكمل له، وسعه التقليد لأفضلها عنده)^(٣).

وعدم مراعاة هذا الضابط ممن "يتبجح بذكر المسائل العلمية لمن ليس من أهلها، أو ذكر كبار المسائل لمن لا يحتمل عقله إلا صغارها على ضد التربية المشروعة، ومثل هذا يوقع في مصائب ومن أجلها أن يكذب الله ورسوله"^(٤).

وفي قوله -تعالى-: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٥٠٤/٦).

(٢) المصدر نفسه: (٢٣٧/١٢).

(٣) الخطيب، الفقيه والمتفقه: (٤٣٢/٢).

(٤) انظر: الشاطبي، الموافقات: (٨٧/١).

تَذْرُسُونُ ﴿[آل عمران ٧٩]﴾. قال البخاري رحمته الله: (يقال الرباني الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره)^(١).

وهكذا ينبغي للعالم المربي أن يعلم وأن يخاطب الناس بحسب عقولهم، وضابط ذلك أن يعرض مسألته على الشريعة، فإن صحت في ميزانها فليُنظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلى مفسدة فليعرضها في ذهنه على العقول، فإن قبلتها فله أن يتكلم بها إما على العموم إن كانت مما تقبلها العقول على العموم، وإما على الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألته هذا المساغ، فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية^(٢).

(١) البخاري في صحيحه: (٣٧/١).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٩١).

المطلب الثالث

الرد على المخالف بعدل

جبل الله النفوس على حب العدل ومدحه كما جبلها على بغض الظلم وذمه، وجعل أمور الناس وحياتهم ومجتمعاتهم ودولهم لا تستقيم إلا بالعدل، ذلك أن العدل نظام كل شيء وإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت. وإن لم يكن صاحبها من أهل الدين، ومتى لم تقم بالعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة^(١) فالعدل تقوم عليه السماوات والأرض.

قال - سبحانه -: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [الحائية: ٢٢]؛ أي: بالعدل^(٢).

وكم من الآيات القرآنية التي جاءت تقرر مبدأ العدل والقسط والإنصاف وتأمّر به وتحث عليه وتحذر من مخالفته، من ذلك:

قوله - سبحانه -: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

وقوله - سبحانه -: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩].

وقوله - سبحانه -: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

قال الشوكاني رحمه الله: (أي يتبعوا ما أمروا به من العدل فيتعاملوا فيما بينهم بالنصفه والقسط والعدل)^(٣).

وقال - سبحانه -: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥].

وقال - سبحانه -: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٩] إلى

غير ذلك من الآيات في مواضع متعددة من القرآن الكريم.

والعدل مما يحتاج إليه وتعظم الحاجة إليه ويتأكد العمل به عند الكلام في مسائل

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٤٦/٢٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (١٧٥/٣).

(٣) الشوكاني، فتح القدير: (١٧٧/٥).

العلم والدين؛ لأن الظلم في ذلك يهدم العدل الذي يجب للخالق -عز وجل- والعدل الذي يجب مع النفس، والعدل الذي يجب مع المخلوق.

"فالعدل بين العبد وربّه بامثال أوامره واجتناب مناهيه، وبين العبد ونفسه بمزيد من الطاعات وتوقّي الشبهات، وبين العبد وبين غيره بالإنصاف"^(١).

ولا يمكن أن يظهر الحق وينجلي الصواب عند التنازع في مسائل العلم إذا افتقد العدل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (فإذا كان من يقضي بين الناس في الأموال والدماء والأعراض، إذا لم يكن عالماً عادلاً كان في النار، فكيف بمن يحكم في الملل والأديان وأصول الإيمان والمعارف الإلهية والمعالم الكلية بلا علم ولا عدل)^(٢).

وقال الذهبي رحمته: (وإنما الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع)^(٣).

وإذا غاب هذا العدل عظم الخلاف وفتنا الظلم، ولغياب الظلم وافتقاده كثيراً من الأحيان بين أهل العلم وطلابه أسباب ذكرها الشوكاني رحمته في كتابه "أدب الطلب" وهي:

- ١- نشأة طالب العلم في بيئة تمذهب أهلها بمذهب معين أو تلقوا عن عالم مخصوص فيتعصب ولا ينصف.
- ٢- الخوض في الجدال والمراء مع أهل العلم والتعرض للمناظرات، وطلب الظهور والغلبة، فيقوى تعصبه لما أيده ولا ينصف.
- ٣- حب الشرف والمال، ومداراة أهل الوجاهة والسلطان، والتماس ما عندهم، فيقوى ما يناسبهم ولا ينصف.
- ٤- الميل لمذهب الأقرباء، والبحث عن الحجج المؤيدة له، للمباهاة بعلم أقربائه، فيتعصب لأخطائهم ولا ينصف.
- ٥- الحرج من الناس في الرجوع عن فتوى قالها، أو قول أيده أو اشتهر عنه ثم يتبين بطلانه، فيتعصب دفعا للحرج ولا ينصف.

(١) انظر: ابن حجر، فتح الباري: (٤٨٠/١٠).

(٢) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (١٠٨/١).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٤٤٨/٨).

(٤) انظر: الشوكاني، أدب الطلب ومنتهى الأرب: (ص ٣٩ وما بعدها).

٦- الزلة في المناظرة مع من هو أصغر سناً أو أقل علماً وشهرة، تجعله يتعصب للخطأ ولا ينصف.

٧- التعلق بقواعد معينة يصحح ما وافقها ويخطئ ما خالفها وهي نفسها غير مسلمة على الإطلاق، فيتعصب بالبناء عليها ولا ينصف.

٨- اعتماد أدلة الأحكام من كتب المذاهب، لأنه سيجد ما يؤيد المذهب باستبعاد دليل المخالف، فيتعصب ولا ينصف.

٩- الاعتماد في الجرح والتعديل على كتب المتعصبين؛ إذ يعدلون الموافق ويجرحون المخالف، فمن بنى على كتبهم يتعصب ولا ينصف.

١٠- التنافس بين المتقاربين في الفضيلة أو المنزلة، قد يدفع أحدهما لتخطئة صواب الآخر تعصباً ومجانبة للإنصاف.

١١- الاعتماد على الآراء والأقوال -من علم الرأي- المخلوطة بعلوم الاجتهاد كأصول الفقه، مما يترتب عليه تعصب للرأي وخروج عن الإنصاف.

وجميع هذه الأسباب يؤول إلى اتباع الهوى والحكم به؛ والله - عز وجل - قد نهى عباده عن اتباع الهوى بعد أن أمرهم بالقيام بالعدل، فقال - سبحانه -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُوا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

"فصاحب الهوى يعميه هواه ويصمه فلا يستحضر ما لله ولرسوله ولا يطلبه ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا ما حصل ما يغضب له بهواه، ويزعم أن الذي رضي له أو غضب له هو الحق والدين، وإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحمية لنفسه أو طائفته أو جماعته أو الرياء، أو فعل ذلك شجاعة وطبعاً، أو لغرض من أغراض الدنيا، لم يكن ما قام به لله، ولم يكن ما فعل في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي معه ليس هو الحق" (١).

(١) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة: (٢٥٦/٥).

وإن العدل ليشكو من قلة المتحلين به، حتى أصبح أهله غرباء في هذا الزمان وقد شكى السلف أزمته من قلة الإنصاف فيها فكيف إذا رأوا حالنا وعاشوا زماننا.

كقول الإمام مالك رحمته الله: (ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف)^(١).

فكيف إذا رأى حالنا وعاش زماننا ما عساه أن يقول؟!!

فعلى المسلم فضلاً عن العالم أن يسلك سبيل العدل والإنصاف، وأن يضع نفسه موضع مخالفه وأن يلحظ باعته على محاجة خصمه، ويراقب الله في ذلك ويستشعر أنه مسؤول عن كل ما يصدر منه، وأن خصومته بالباطل وكلامه في الآخرين بغير الحق موجب لعقاب الله وسخطه عليه.

قال النبي ﷺ: «ومن خصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وليس بخارج»^(٢).

ونبه هنا إلى جملة من الضوابط التي يقتضيها العدل ويجب مراعاتها عند الاختلاف:

الضابط الأول: وجوب العدل لكل أحد من كل أحد وفي كل حال:

فليس العدل واجباً على المسلم مع الموافق له أو مع من لهم عليه حق أو مع أهل ملته أو مقيداً في مكان دون مكان أو وقت دون وقت أو حال دون حال، بل هو واجب على كل أحد لكل أحد وفي كل زمان ومكان وحال.

فما أرسل الله الرسل وأنزل الكتب إلا ليقوم الناس جميعاً بالقسط، وحرمة الظلم مطلقاً فلا يباح بحال قط.

فالعدل واجب مع العدو والصديق، مع البعيد والقريب، مع النفس والغير، مع من ترجو منه ومن لا ترجو منه.

يقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا قَانَ اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (١/١٣٢).

(٢) أبو داود في سننه: (٢/٣٢٩) برقم (٣٥٩٧) والطبراني في الكبير: (١٢/٣٨٨) برقم (١٣٤٣٥).

خَيْرٌ أَلَيْسَ [النساء: ١٣٥].

قال الطبري رحمه الله: (يعني بذلك -جل ثناؤه-: يا أيها الذين آمنوا بالله وبرسوله محمد، ليكن من أخلاقكم وصفاتكم القيام لله شهداء بالعدل في أوليائكم وأعدائكم، ولا تجوروا في أحكامكم وأفعالكم فتجاوزوا ما حددت لكم في أعدائكم لعداوتهم لكم، ولا تقصروا فيما حددت لكم من أحكامي وحدودي في أوليائكم لولايتهم لكم، ولكن انتهوا في جميعهم إلى حدي واعملوا فيه بأمري)^(١).

يقول -سبحانه-: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

قال عبد الرحمن السعدي رحمه الله في هذه الآية: (بمراعاة الصدق فيمن تجبون ومن تكرهون، والإنصاف وعدم كتمان ما يلزم بيانه، فإن الميل على من تكره بالكلام فيه أو في مقالته من الظلم المحرم، بل إذا تكلم العالم على مقالات أهل البدع، فالواجب عليه أن يعطي كل ذي حق حقه، وأن يبين ما فيها من الحق والباطل، ويعتبر قربها من الحق وبعدها منه)^(٢).

وعداوة اليهود للإسلام وأهله وكيدهم له وسعيهم في كل ما فيه غضاضة على المسلمين لا تحفى، ومع ذلك أخبر الله عز وجل أن منهم الأمين ولو كان في يده مال كثير ولم يسو الله بينهم في الحكم رغم كيدهم وعداوتهم لدينه وأوليائه فقال -سبحانه-: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَأُيُودِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥].

قال الطاهر بن عاشور رحمه الله: (وإنما قدم عليه قوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] إنصافاً لحق هذا الفريق لأن الإنصاف مما اشتهر به الإسلام، وإن كان في زعمهم أن دينهم يبيح لهم خيانة غيرهم)^(٣).

وقال البغوي رحمه الله: (نزلت في اليهود، أخبر الله تعالى أن فيهم أمانة وخيانة.. يقول: منهم من يؤدي الأمانة وإن كثرت، ومنهم من لا يؤديها وإن قلت)^(٤).

فكرهنا للكافرين وبغضنا لهم -وإن كان بحق- لا يبرر لنا ظلمهم وعدم العدل

(١) تفسير الطبري: (١٤١/٦).

(٢) السعدي، تيسير الكريم الرحمن: (ص ٢٨٠).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير: (٣/١٣٤).

(٤) البغوي، معالم التنزيل: (١/٣١٧).

معهم.

قال الله - عز وجل -: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢].

وروى الدارقطني عن جابر رضي الله عنه قال: (أفاء الله خير على رسوله فأقرهم رسول الله ﷺ وجعلها بينه وبينهم، فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم، ثم قال: يا معشر يهود، أنتم أبغض الخلق إلي قتلتم أنبياء الله، وكذبتم على الله وليس يحملني بغضي إياكم أن أحيف عليكم قد خرصت عشرين ألف وسق من تمر، فإن شئتم فلکم، وإن أبيتم فلي، قالوا: بهذا قامت السموات والأرض قد أخذناها، قال: فاخرجوا عنا)^(١).

فرضي الله عن ابن رواحة فما حمله بغضه لليهود لما هم عليه ولما فعلوه بأنبياء الله ورسله على ظلمهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في قوله - عز وجل -: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدُوا أَعْدَاؤُهُمْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]: (وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهى صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس، فهو أحق أن لا يظلم، بل يعدل عليه)^(٢).

ولقد جسّد رحمته هذا العدل والإنصاف مع من تأمروا وشنعوا وألبوا عليه وقضوا بعقوبته وحبسه من الفقهاء المتعصبين، فلما استفتي من السلطان في قتلهم، قال رحمته: (فهمت مقصوده أن عنده حنقاً شديداً عليهم، لما خلعوه، وبايعوا الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير، فشرعت في مدحهم والثناء عليهم وشكرهم، وأن هؤلاء لو ذهبوا لم تجد مثلهم في دولتك، أما أنا فهم في حلٍّ من حقي ومن جهتي وسكنت ما عنده عليهم)^(٣).

فكان القاضي زين الدين بن مخلوف المالكي رحمته، وهو أحد بل أشد هؤلاء الفقهاء على ابن تيمية يقول: (ما رأينا من أتقى من ابن تيمية لم نبق ممكناً في السعي

(١) الدارقطني في سننه: (١٣٣/٢) برقم (٢٣).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: (١٢٧/٥).

(٣) ابن عبد الهادي، العقود الدرية: (ص ٢٩٨).

فيه، ولما قدر علينا عفا عنا^(١).

فالقسط حتى مع العدو محبوب إلى الله - عز وجل - فهو القائل سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨].

قال ابن القيم رحمه الله: (والله تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل خصوصاً من نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال تعالى لرسوله ﷺ: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥] فورثة الرسول ﷺ منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه، وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله، ويدين بدين العدل والإنصاف)^(٢).

ورحم الله الإمام الذهبي حين يترجم للقريب والبعيد ينصف هذا وذاك ويبين حسناته وسيئاته ولا يبخس من حقه شيئاً ويقول: (ما زال الأئمة يخالف بعضهم بعضاً ويرد هذا على هذا، ولسنا ممن يذم العالم بالهوى والجهل)^(٣).

وحقاً لما حكى جرح العلماء لشيخه أبي علي الأهوازي قال: (لو حايت أحداً لحايت أبا علي لمكان علو روايتي في القراءات عنه)^(٤).

بل إن إنصاف العلماء المحققين في الرواية حملهم على جرح آبائهم في باب الرواية صوتاً للدين وحماية للنصوص.

فهذا الإمام علي بن المديني لما سئل عن أبيه قال: (سلوا غيري، فأعادوا، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين - أي ضعفه)^(٥).

قال الحافظ البيهقي رحمه الله: (كان الابن يقدر في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب ردّ خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تمنعه في ذلك شجته رحم، ولا صلة مال)^(٦).

وهكذا ينبغي لكل عالم أن يكون.

(١) ابن عبد الهادي، العقود الدرية: (ص ٢٩٨).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٣/٩٤).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٩/٣٤٢، ٣٤٣).

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: (٢/٢٦٥).

(٥) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م: (١٥٣/٥).

(٦) البيهقي، دلائل النبوة: (١/٤٧).

الضابط الثاني: الأخذ بظاهر الخلق وترك سرائرهم

من أصول أهل السنة أنهم لا يحكمون على أحد إلا بما ظهر منه، وأن الأصل في المسلمين السلامة من الكفر والشرك والنفاق والبدعة ما لم يظهر منهم ما يخالف أو ينقض ذلك.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته»^(١).

قال ابن حجر رحمته: (وفيه - أي الحديث - أن أمور الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك)^(٢).

وقال الشافعي رحمته: (وأحكام الله ورسوله تدل على أنه ليس لأحد أن يحكم على أحد إلا بالظاهر، والظاهر ما أقر به أو قامت به بينة تثبت عليه)^(٣).

وقال الطحاوي رحمته: (ولا نحكم عليهم - أي على المسلمين - بكفر وشرك ونفاق ما لم يظهر منهم شيء من ذلك ونكل سرائرهم إلى الله)^(٤).

وهذا أمر مقرر ومجمع عليه من علماء المسلمين.

قال الحافظ ابن حجر رحمته: (وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال ﷺ لأسامة: «هلا شققت عن قلبه»)^(٥).

يشير بذلك إلى ما رواه أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلاً، فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ فقال: قال لا إله إلا الله وقتلته؟ قال: قلت: يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح، فقال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟ كيف تفعل بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟ قال: قلت: يا رسول الله: استغفر لي، قال: كيف تفعل بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟ فجعل لا يزيده

(١) البخاري في صحيحه: (١٥٣/١) برقم (٣٨٤).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: (٤٩٦/١).

(٣) الشافعي، الأم: (٢٦٠/١).

(٤) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٤٢٧).

(٥) ابن حجر، فتح الباري: (٢٢٣/١٢).

على أن يقول كيف تفعل بلا إلا الله إذا جاءت يوم القيامة»^(١).

فالنبي ﷺ أنكر على أسامة جولتبعه قتل ذلك الرجل محتجاً بعدم صدق إسلامه؛ لأنه ما نطق الشهادتين إلا خشية القتل، فبين النبي ﷺ أنه ليس له منه إلا ما ظهر، وأن لا سبيل له لمعرفة صدق ما في قلبه.

قال النووي رحمته: (معناه: أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه، فأنكر عليه امتناعه من العمل بما ظهر باللسان، وقال: «أفلا شققت عن قلبه» لتنظر هل قالها القلب واعتقدتها وكانت فيه أم لم تكن فيه بل جرت على اللسان فحسب؟ يعني: وأنت لست بقادر على هذا فاقصر على اللسان فحسب ولا تطلب غيره)^(٢).

وقال أبو بكر الجصاص رحمته: (هلا شققت عن قلبه: يعني أنه محمول على حكم الظاهر دون عقد الضمير ولا سبيل لنا إلى العلم به)^(٣).

وفي قصة أسامة هذه أنزل الله - عز وجل - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ٩٤]^(٤).

وقيل: نزلت في أناس من المسلمين لقوا رجلاً في غنيمة له، فقال السلام عليكم، فأخذوه فقتلوه وأخذوا تلك الغنيمة فنزلت الآية^(٥).

فانظر مغبة الدخول في المقاصد والنيات والسرائر كيف تكون حتى أن أسامة جولتبعه قال: (فما زال يكررها - أي النبي ﷺ - حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ)^(٦).

فلا يجوز للمسلم فضلاً عن العالم أن يترك الزمام لظنونه وهو اجسه ويتعرض للنيات ويفتش عن السرائر ويفسر ما في الضمائر، فإنه لا دخل له فيها ولا سبيل له إلى معرفتها والشرع لم يوكل إليه الحكم على البواطن؛ لأن علم ما في القلوب وقف

(١) البخاري في صحيحه: (٤/١٥٥٥) برقم (٤٠٢١) ومسلم في صحيحه: (٩٦/١) برقم (٩٦)

والبيهقي في سننه الكبرى: (٨/١٩) برقم (١٥٦٢٥).

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: (٢/١٠٤).

(٣) الجصاص، أحكام القرآن: (١/٣٠).

(٤) تفسير الطبري: (٥/٢٢٤).

(٥) البخاري في صحيحه: (٤/١٦٧٧) برقم (٤٣١٥) عن ابن عباس رحمته.

(٦) البخاري في صحيحه: (٦/٢٥١٩) برقم (٦٤٧٨) ومسلم في صحيحه: (٩٦/١) برقم (٩٦).

على علام الغيوب - سبحانه - .

الضابط الثالث: كما لا يعصم المجتهدون فلا يؤثمون:

العالم غير معصوم في اجتهاده وما يصدر منه، ومهما بلغت رتبته في العلم ومنزلته في الدين فإنه يؤخذ من قوله ويترك، والكامل من العلماء وغيره من عد خطؤه وحسبت سقطاته، وليس من شرط المجتهد أن يسلم من الخطأ.

قال الذهبي رحمته: (وما من شرط العالم أنه لا يخطئ)^(١).

فإذا صدر منهم الخطأ في الاجتهاد فإننا وإن كنا نرده ولا نأخذ به إلا أنه لا يجوز لنا أن نطعن فيهم لأجله، ولا أن نلحق بهم الإثم بسببه؛ لأن ما صدر منهم كان عن اجتهاد بذلوا فيه وسعهم وأرادوا إصابة الحق فأخطأوه فلا تلازم بين تخطئتهم وتأثيمهم.

فلا تلازم بين الخطأ والإثم عند أهل السنة والجماعة خلافاً لبشر المريسي وكثير من المعتزلة البغداديين القائلين بأن الخطأ والإثم متلازمان^(٢).

وكيف يكون كل مخطئ آثماً والله قد غفر لسائر المخطئين في هذه الأمة، والمجتهدون أولى بهذه المغفرة من غيرهم، حيث قال - عز وجل - : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فاستجاب الله لدعاء نبيه صلوات الله عليه والمؤمنين، فقال سبحانه في الحديث القدسي: «قد فعلت»^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلوات الله عليه وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه تحقيقاً للدعاء الذي استجاب له الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٤) [البقرة: ٢٨٦].

وقال أيضاً: (من جعل أحداً من العلماء والفقهاء أو طريق أحد من العباد

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٣٣٩/١٩).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: (٨٥/٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٨).

(٤) ابن تيمية، درء التعارض: (٢٨٣/١).

والنساك أفضل من طريق الصحابة فهو مخطئ ضال مبتدع، ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذموماً معيباً ممقوتاً، فهو مخطئ ضال مبتدع^(١).

والسلف الصالح من الصحابة -رضوان الله عليهم- لم يزل علماءؤهم يجتهدون ويخطئون دون نكير ولا تأنيب منهم فكان إجماعاً منهم على عدم تلازم الإثم والخطأ.

بل إن الشارع الحكيم لم يغفر للمجتهد خطؤه في إصابة الحق فحسب، وإنما اعتبر له جهده وبذله وسعه للوصول إلى الحق ولم يجعله يذهب سدى، وأعطاه عليه أجراً وثواباً كما أعطى من أصاب الحق أجرين أجراً على اجتهاده وأجراً على إصابته للحق، فقال ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمته: (يشير إلى أنه لا يلزم من رد حكمه أو فتواه إذا اجتهد فأخطأ أن يآثم بذلك، بل إذا بذل وسعه أجر، فإن أصاب ضوعف أجره، لكن لو أقدم فحكم أو أفتى بغير علم لحقه الإثم)^(٣).

فعدم لحوق الإثم للمخطئ في مسائل العلم والدين مشروط بأن يكون صادراً ممن ساغ له الاجتهاد في ذلك، أما المتكلم في مسائل الشرع بغير علم فهو آثم سواء أصاب الحق أو أخطأه، بخلاف ما كان الخطأ فيه مع الاجتهاد فإنه مغفور لصاحبه، حتى لو كانت بدعة قالها أو وقع فيها فإنها مغفورة له فلا ينسب إليها ولا يلحق به الإثم لأجلها وإن خطئ بسببها وقيل عنها أنها ضلالة، لأنه ليس كل ضلال يآثم صاحبه به، بل إذا ضل من غير قصد لم يلحقه الإثم إلا أن تقول عليه الحجة فلا يرجع إلى الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (كل بدعة ضلالة لكن إذا كان صاحبها قاصداً للحق فقد يعفى عنه فيبقى عمله ضائعاً لا فائدة فيه وهذا هو الضلال الذي يعذر صاحبه فلا يعاقب ولا يثاب.. ثم إذا قامت عليهم الحجة فلم يؤمنوا استحقوا العقاب إذ كان اسم الضلال عاماً... وكثير من مجتهد السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١١/١٥).

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٠).

(٣) ابن حجر، فتح الباري: (١٣/٣١٩).

لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفي الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»^(١) (٢).

ومن أثم مجتهدي أمة محمد ﷺ بسبب خطئهم في مسائل سواء كانت علمية أو عملية فقد جعل لنفسه ميزاناً غير ميزان الكتاب والسنة، وتمسك بهدي غير هدي الرسول ﷺ وسلك مسلكاً غير مسلك أهل السنة والجماعة، "فأهل العلم والإيمان لا يعصمون ولا يؤثمون"^(٣).

الضابط الرابع: تقديم حسن الظن بالمسلم وحمل تصرفاته على المحمل الحسن ما أمكن:

الأصل في المسلم السلامة مما يجرحه في دينه، وهذا الأصل يستصحب عند التعامل مع المسلمين فيحسن الظن بهم ويحمل ما يصدر منهم على أحسن محامله ما وجد له في الخير محملاً.

وكثيراً ما يهمل هذا الأصل لا سيما عند اختلاط حال الشخص وتداخل خيره مع شره، والأصل أن ينظر في حاله، فإن كان غالب حاله الخير وموافقة الحق فوجود بعض الشر فيه لا يبرر تقديم إساءة الظن على إحسان الظن به.

بخلاف من كان غالب حاله مخالفاً للشرع ومنازلاً للحق فلا يقدم فيه حسن الظن، بل الأصل فيما يصدر منه أن يحمل على ما هو معروف من غالب حاله السيء حتى يتبين خلاف ذلك.

فإذا صدر ممن يغلب الخير عليه قول أو فعل وكان له محمل يوافق الحق ومحمل يخالفه؛ فإننا نحسن الظن به ونحمل ما صدر منه على المحمل الحسن ما دام ذلك ممكناً. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلا خيراً وأنت تجد لها في الخير محملاً)^(٤).

فالمسلم فضلاً عن العالم لا يجوز أن يعكر صفو سريرته على إخوانه المسلمين

(١) سبق تخريجه (ص ٦٨).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٩٠/١٩ - ١٩٢).

(٣) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: (٤٤٦/٣).

(٤) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (٢٩٥/٢).

بتقديم سوء الظن بهم فإن الله - عز وجل - يقول: ﴿بَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

ففي الآية أمر من الله - عز وجل - أن نجتنب كثيراً من الظن لا لأنه كله إثم وإنما يقع الإثم في بعضه، فأمرنا بترك ما لا بأس به حتى لا نقع فيما فيه بأس.

وأكد النبي ﷺ هذا الأمر بقوله: «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث»^(١).

وهذا هو المنهج الذي سار عليه أئمة المسلمين، وقرروا ذلك في كثير من أقوالهم ومواقفهم.

يقول أبو قلابة رضي الله عنه: (إذا بلغك عن أخيك شيء تكرهه فالتمس له العذر جهدك، فإن لم تجد له عذراً فقل في نفسك: لعل لأخي عذراً لا أعلمه)^(٢).

ويقول أبو حاتم رضي الله عنه: (التجسس من شعب النفاق، كما أن حسن الظن من شعب الإيمان، والعاقل يحسن الظن بإخوانه، وينفرد بغمومه وأحزانه، كما أن الجاهل يسيء الظن بإخوانه، ولا يفكر في جنائياته وأشجانه)^(٣).

ورحم الله الإمام أبا حاتم محمد بن حبان البستي لما عرف النبوة بقوله: «النبوة العلم والعمل» حكم عليه بعض العلماء بالزندقة وهجره، وكتب فيه إلى الخليفة فأمر بقتله وذلك أنهم حملوا كلامه على ما يقرره الفلاسفة من إن النبوة مكتسبة وليست هبة من الله لمن اصطفاه من عباده، ولما كان العلم والعمل يكتسبان حمل تعريفه للنبوة على مذهب الفلاسفة، لكن انظر إلى الإمامين الذهبي وابن حجر - رحمهما الله - كيف حملا كلامه على أحسن محامله لإمكان ذلك.

قال الذهبي رضي الله عنه: (وهذا أيضاً له محمل حسن، ولم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ومثله: «الحج عرفة»...، إذ أكمل صفات النبي ﷺ العلم والعمل، ولا يكون أحد نبياً إلا أن يكون عالماً عاملاً، نعم، النبوة موهبة من الله لمن اصطفاه...، ولا ريب أن

(١) البخاري في صحيحه: (١٩٧٦/٥) برقم (٤٨٤٩) ومسلم في صحيحه: (١٩٩٥/٤) برقم (٢٥٦٣).

(٢) الزهد، لابن السري، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ: (٥٧٩/٢).

(٣) البستي، محمد بن حبان، روضة العقلاء، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٣٩٧هـ/١٩٧٧م: (ص ١٢٦).

إطلاق ما نقل عن أبي حاتم لا يسوغ، وذلك نفس فلسفي^(١).

وقال ابن حجر رحمته: (ولقوله هذا محمل سائغ إن كان عناه، أي أن عماد النبوة العلم والعمل، لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا من اتصف بهذين النعتين)^(٢).

وقد كان من هدي سلفنا الصالح الانشغال بمحاسبة أنفسهم واتهامها بالتقصير أعظم من الانشغال بمحاسبة غيرهم، فهذا عبد الرحمن بن عوف رحمته أتني بطعام وكان صائماً فقال: (قتل مصعب بن عمير وهو خير مني فكفن في بردة إن غطي رأسه بدت رجلاه وإن غطيت رجلاه بدا رأسه.. وقتل حمزة وهو خير مني ثم بسط لنا من الدنيا ما بسط أو قال أعطينا من الدنيا ما أعطينا وقد خشيت أن تكون حسناتنا عجلت لنا ثم جعل يبكي حتى ترك الطعام)^(٣).

فانظر كيف ينسب إلى نفسه التقصير وهو هو في الفضل والورع والبذل والجهاد والسابقة في الإسلام وأحد العشرة المبشرين بالجنة.

قال بكر بن عبد الله المزني رحمته ناصحاً أحد إخوانه: (إذا رأيت من هو أكبر منك فقل: هذا سبقني بالإيمان والعمل الصالح، فهو خير مني، وإذا رأيت من هو أصغر منك فقل: سبقته بالذنوب والمعاصي فهو خير مني، وإذا رأيت إخوانك يكرمونك ويعظمونك فقل هذا فضل أخذوا به، وإذا رأيت منهم تقصيراً فقل هذا ذنب أحدثته)^(٤).

الضابط الخامس: الموازنة بين سيئات المرء وحسناته واعتبار الغالب فيها:

إن المرء غير رسول الله صلوات الله عليه مهما بلغت رتبته في الدين، ومهما كان مقامه في الإسلام، ومهما عظم خيره وقيامه بالحق فإنه عرضة للخطأ والزلل.

قال ابن الأثير الجزري رحمته: (إنما السيد من عدت سقطاته وأخذت غلطاته فهي

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت: (٣/٩٢٢)، سير أعلام النبلاء: (١٦/٩٦).

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م: (٥/١١٣).

(٣) البخاري في صحيحه: (١/٤٢٨) برقم (١٢١٦).

(٤) ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد، مداراة الناس، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م: (ص ٥٣).

الدنيا لا يكمل فيها شيء^(١).

وفي حالة أن يزل المسلم فلا يجوز إسقاط مكانته أو طرح حسناته أو غمط محاسنه لأجل ذلك.

فإن العدل الذي أمرنا به يقتضي اعتبار حاله والموازنة بين حسناته وسيئاته، فإن غلب عليه الشر والمخالفات طرح ولم يعتد به في حملة الشريعة وحفظتها والقائمين على رعايتها.

وإن غلب عليه الخير والصواب اغتفر قليل خطئه بكثير صوابه مع رد ما وقع فيه من الزلل والإعراض عنه.

قال بعض أهل العلم: (لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهل)^(٢).

وقال سعيد بن المسيب رضي الله عنه: (ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنه من غلب عليه نقصانه ذهب فضله)^(٣).

وقال عبد الله بن المبارك رضي الله عنه: (إذا غلبت محاسن الرجل على مساوئه لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ على المحاسن لم تذكر المحاسن)^(٤).

وقال الذهبي رضي الله عنه: (إن الكبير من أئمة العلم إذا كثرت صوابه وعلم تحريه للحق، واتسع علمه وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ولا نظرحه، ونسى محاسنه، نعم! ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك)^(٥).

وقال أيضاً: (ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة

(١) أبو الفتح بن الأثير، المثل السائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥م: (٢٤/١).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٤٨/٢).

(٣) المصدر نفسه: (٤٨/٢).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٣٩٨/٨).

(٥) المصدر نفسه: (٢٧١/٥).

بكثرة المحاسن^(١).

وقال ابن رجب الحنبلي رحمته: (ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه)^(٢).

وقال ابن الأمير الصنعاني رحمته: (وما أحد منهم - أي العلماء - إلا وله نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجتنب)^(٣).

وقال ابن القيم رحمته: (معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها، لا يوجب اطراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقية فيهم، فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما فلا نؤثم ولا نعصم... ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل وما جور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين)^(٤).

وما يقوم به البعض من طرح وإسقاط مكانة العلماء ومقاديرهم لبعض أخطائهم مخالف لنصوص الشرع التي قررت أن الأعمال توزن خيرها وشرها ويرجح الغالب فيها من ذلك.

قال الله - سبحانه -: ﴿وَالْوِزْنَ يُؤْمِنُ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨-٩]، قال ابن عباس رحمتهما: (فمن ثقلت موازينه: فمن رجحت حسناته على سيئاته ولو بواحدة)^(٥).

وإذا وزنت السيئات بالحسنات في الآخرة فرجحت الحسنات فهل تلغى السيئات المرجوحة جملة؟ فيثاب على حسناته كلها، أو يسقط من الحسنات ما يقابل السيئات

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٤٦/٢٠).

(٢) ابن رجب، القواعد: (٣/١).

(٣) ابن الأمير، سبل السلام: (١٦٨/١).

(٤) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢٨٣/٣).

(٥) انظر: تفسير ابن كثير: (٢٥٨/٣).

المرجوحة فيثاب على الحسنات الراجعة؟

اختلف أهل السنة في هذه المسألة على قولين: وعلى القول الأول، يذهب أثر السيئات جملة بالحسنات الراجعة.

وعلى القول الثاني، يكون تأثير السيئات في نقصان الثواب لا في حصول العقاب.

وما يستدل للقول الثاني ويرجح به أن السيئات لو لم تحط ما قابلها من الحسنات لم يكن فرق بين وجودها وعدمها، ولكان لا فرق بين المحسن الذي محض عمله حسنات وبين من خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً.

ويجاب عن هذا بأنها أثرت في نقصان ثوابه ولا بد، فإنه لو اشتغل في زمن إيقاعها بالحسنات لكان أرفع لدرجته وأعظم لثوابه؛ وإذا كان كذلك فقد ترجح القول الأول بأن الحسنات لما غلبت السيئات ضعف تأثير المغلوب المرجوح وصار الحكم للغالب دونه لاستهلاكه في جنبه كما يستهلك يسير النجاسة في الماء الكثير والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث^(١).

وهذا الميزان الذي جعله الله ميزان النجاة في الآخرة لعباده يجب أن يكون ميزان الاعتبار للأشخاص في الدنيا لأن الدنيا مزرعة الآخرة.

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً كان يسمى هماراً وكان يضحك النبي ﷺ وكان يشرب الخمر ويجلده النبي ﷺ، فقال رجل: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى رسول الله ﷺ!، فقال النبي ﷺ: «لا تلعه فإنه يجب الله ورسوله»^(٢).

فنهى النبي ﷺ عن لعنه مبيناً تحليه بأوثق عرى الإيمان الذي هو حب الله ورسوله ﷺ، والذي تنغمر فيه معصية شربه المحرم، والمسلم قد يكون في دينه دخن كما بين النبي ﷺ ذلك في حديث حذيفة الطويل حين قال له: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال ﷺ: «نعم، وفيه دخن...»^(٣).

فتثبت له الخيرية مع وجود الدخن في خيره؛ أي: أن المسلم قد تجتمع فيه أسباب

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، طريق المهجرتين وباب السعادتين، تحقيق: عمر بن محمود، دار ابن القيم، الدمام، ط ٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م: (ص ٥٦٣).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢٤٨٩/٦) برقم (٦٣٩٨) والبيهقي في السنن الكبرى: (٣١٢/٨) برقم (١٧٢٧٣).

(٣) البخاري في صحيحه: (١٣١٩/٣) برقم (٣٤١١) ومسلم في صحيحه: (١٤٧٥/٣) برقم (١٨٤٧).

الولاية وأسباب البراءة، فيوالى على قدر ما يستحق ويتبرأ منه بقدر شره، والعبرة بالغالب من خيره أو شره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (من سلك طريق الاعتدال؛ عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويجب من وجه ويغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم)^(١).

"فهؤلاء المبتدعة ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقاً للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم؛ بل إما لهذا وإما لهذا، فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها"^(٢).

وقال أيضاً رحمه الله: (وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر فيجتمع له من هذا ومن هذا كاللص الفقير تقطع يده لسرقته ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة)^(٣).

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (العبد قد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة والحب والبغض فيكون محبوباً من وجه مبغوضاً من وجه والحكم للغالب)^(٤).

ولو أن كل من زل من العلماء أو أخطأ أسقطت مكانته وطرح حسناته وغمط حقه وهجر علمه لأجل ذلك، لتعطلت العلوم؛ لأنه لن يسلم من ذلك أحد من العلماء.

قال ابن القيم رحمه الله: (فلو كان من أخطأ طرح وأهملت محاسنه لفسدت العلوم والصناعات والحكم وتعطلت معالمها)^(٥).

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: (٤/٥٤٣، ٥٤٤).

(٢) انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، العقيدة الأصفهانية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، ط ١، ١٤١٥ هـ: (ص ١٧٥).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٨/٢٠٩).

(٤) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية: (ص ٤٣٣).

(٥) ابن القيم، مدارج السالكين: (٢/٣٩).

وقال الذهبي رحمته: (ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه وتوحيه لاتباع الحق - أهدرناه وبدعناه لقل من يسلم من الأئمة معنا)^(١).

ومن مقتضيات العدل أن الخطأ والشر إن غلب لا ينظر في الخير والحق المغمور في ذلك الباطل، هذا باعتبار حال الشخص، أما الطائفة فمهما عظم خطأها فلا ينبغي تعميم ذلك على جميع أفرادها أو ينكر ما عنده من خير لأجل الشر الغالب في طائفته.

ومن باب أولى لا يجحد خير وحق من كانت حسناته غالبية وله في الإسلام مساع مشكورة وفي الدين جهد معروف، وفي الناس فضل معلوم لزلة أو خطأ وقع منه.

الضابط السادس: قبول الحق ممن جاء به ولو كان كافراً

أمر الله - عز وجل - خلقه باتباع الحق وقبوله، وجعل صحة ما يصدر من الناس موقوفاً على قيام الأدلة والبراهين على صدقه وكل ما لم يسنده الدليل ولم يؤيده البرهان فهو مردود على صاحبه لا يقبل منه.

قال الله - سبحانه -: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وقال - سبحانه -: ﴿إِن تُؤْنَسُوا بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَتَارَةً مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤].

فلا يصدق أحد في دعواه ولا يقبل قوله ما لم يكن يصدقه البرهان وتأييده الأدلة والحجج العلمية.

ولا يقبل الدعاوى من غير حجج إلا ضعفاء العقول الذين يعرفون الحق بقائله لا بقوة حجته ودليله.

قال الغزالي رحمته: (وهذه عادة ضعفاء العقول يعرفون الحق بالرجال ولا يعرفون الرجال بالحق)^(٢).

فهذا النوع من الناس ينظر دائماً إلى القائل فإن كان عنده مرضياً أو من طائفته قبل ما جاء به وإن لم يكن عنده مرضياً، أو لم يكن من طائفته رد عليه ما جاء به. ويطرح الحق ولا يلتفت إليه ويخالف الشرع الذي أمر باتباع الحق وقبول الحجج

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٣٧٦/١٤).

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين: (٥٣/١).

الظاهرة. ويصادم العقل ويهمل ولا يعمل؛ وبهذا لا يكون هناك فرق بين هذا النوع من الناس وبين البهائم إلا في ظاهر الخلقة وإلا فهو كعير إذا قيد انقاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وليس مما أمر الله به رسوله، ولا مما يرتضيه عاقل أن تقابل الحجج القوية بالمعاندة واللجاج، بل قول الصدق والتزام العقل لازم عند جميع العقلاء، وأهل الإسلام أحق بذلك من غيرهم، إذ هم - والله الحمد - أكمل الناس عقولاً، وأتمهم إدراكاً، وأصحهم ديناً، وأشرفهم كتاباً، وأفضلهم نبياً، وأحسنهم شريعة)^(١).

لكن إذا عجز الإنسان عن معرفة الحق بدليله فيجوز له - كما مر معنا -^(٢) أن يقلد من يرتضي علمه ودينه، ويكون بذلك متبعاً للدليل؛ لأن الله أمر من لا يعلم بأن يسأل من يعلم، فقال - سبحانه - ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما من قدر على معرفة الحق بدليله وترك ذلك لغير عذر فإنه ممن خالف الشرع والعقل وجعل معيار الحق هم الرجال.

ورضي الله عن الإمام علي بن أبي طالب حيث قال: (لا تعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف أهله)^(٣).

فالعاقل هو من يحرص في دعاوى الناس وأقوالهم ويميز بالحجج والأدلة بينها، فإن كانت باطلاً ردها وإن كانت حقاً قبلها؛ لأن الحق أحق أن يتبع ولو كان الذي جرى الحق على لسانه أقل علماً أو أدنى قدراً أو أصغر سناً فمتى عُرف الحق أخذ به بغض النظر عن قائله.

فعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قال عمر بن الخطاب رحمته: (لا تغالوا في مهور النساء، فقالت امرأة: ليس ذلك لك يا عمر، إن الله يقول: ﴿وَأْتَيْنُم إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً﴾ [من ذهب] [النساء: ٢٠]، قال: وكذلك هي في قراءة عبد الله: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾ [النساء: ٢٠]، فقال عمر: إن امرأة خاصمت عمر فخصمته)^(٤).

(١) ابن تيمية، درء التعارض: (٧٠ / ٥).

(٢) انظر: (ص ٢٤٦).

(٣) الغزالي، إحياء علوم الدين: (٥٣ / ١).

(٤) عبد الرزاق في المصنف: (١٨٠ / ٦).

"وهذه القصة دليل على كمال فضل عمر ودينه وتقواه ورجوعه إلى الحق إذا تبين له، وأنه يقبل الحق حتى من امرأة، ويتواضع له، وأنه معترف بفضل الواحد عليه ولو في أدنى مسألة، وليس من شرط الأفضل أن لا ينهه المفضول لأمر من الأمور، فقد قال الهدهد لسليمان: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، وقد قال موسى للخضر: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُسُلَنَا﴾ [الكهف: ٦٦]، والفرق بين موسى والخضر أعظم من الفرق بين عمر وبين أشباهه من الصحابة" (١).

ورحم الله الإمام الشافعي حيث يقول: (ما ناظرت أحداً إلا قلت: اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي اتبعني، وإن كان الحق معه اتبعته) (٢).

وهذا أبو يوسف صاحب أبي حنيفة -رحمهما الله- يرجع عن قوله في مسائل لما تبين له الحق فيها عندما أجابه الإمام مالك رحمته الله بنقل أهل المدينة المتواتر فيها. وقال رحمته الله: (لو رأى صاحبي -يعني أبا حنيفة- مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت) (٣).

"لكنه رحمته الله لم تبلغه، ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره، فقد أخطأ عليهم، وتكلم إما بظن وإما بهوى" (٤).

بل قد يُظهر الله الحق على يد الكافر، فلا يمنع المسلم كفر الكافر وعداوته من قبول الحق الذي ظهر على يده، كما قال ابن مسعود رحمته الله: (من أتاك بحق فاقبل منه وإن كان بعيداً بغيضاً، ومن أتاك بالباطل فاردده وإن كان قريباً حبيباً) (٥).

وقد قبل النبي صلوات الله وسلاماته عليه من يهودي قوله لما قال له: يا محمد! نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، قال: «سبحان الله! وما ذاك؟» قال: تقولون إذا حلفتكم: (والكعبة)، فأمهل رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه شيئاً، ثم قال: «إنه قد قال، فمن حلف فليحلف برب

(١) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: (٧٦/٦، ٧٧).

(٢) الغزالي، الإحياء: (٢٦/٤).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٠٤/٢٠).

(٤) المصدر نفسه: (٣٠٤/٢٠).

(٥) ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام: (٥٧٠/٤).

الكعبة»، قال: يا محمد! نعم القوم أنتم لولا أنكم تجعلون لله نداً، قال: «سبحان الله! وما ذاك؟» قال: تقولون ما شاء الله وشئت، قال: فأمهل رسول الله ﷺ ثم قال: «إنه قد قال، فمن قال: ما شاء الله، فليفصل بينهما، ثم شئت»^(١).

بل أقر ﷺ الشيطان -لعنه الله- على ما جرى على لسانه من حق عندما علم أبا هريرة رضي الله عنه قراءة آية الكرسي، إذا أوى إلى فراشه، فإنها تحفظه ولا يقربه شيطان حتى يصبح.

فقال له النبي ﷺ لما علم ذلك: «أما إنه قد صدقك وهو كذوب»^(٢).

وذكر الحافظ ابن حجر رحمته الله من فوائد هذا الحديث: (أن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها)^(٣).

بل إن الله -جل جلاله- صدق ملكة سبأ فيما قالت من الحق رغم ضلالها وكفرها، فذكر الله -عز وجل- ما قالت بقوله -سبحانه-: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤].

فقال الله -تعالى- بعد تمام كلامها تصديقاً لها: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، فرغم كفرها وعبادتها للشمس من دون الله هي وقومها قالت كلاماً حقاً صدقها الله فيه، فإنه لم مانعاً من تصديقها في الحق الذي قالته.

قال البغوي رحمته الله: (فصدق الله قولها فقال: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أي: كما قالت هي يفعلون)^(٤).

وقال الطبري رحمته الله: (يقول تعالى ذكره: وكما قالت صاحبة سبأ تفعل الملوك إذا دخلوا قرية عنوة)^(٥) وهو قول ابن عباس^(٦).

فعلى المسلم فضلاً عن العالم أن يتبع الحق ويقبله ممن جاء به من ولي وعدو، وحبیب وبغیض، وبر وفاجر، ويرد الباطل على من قاله كائناً من كان، وإذا وجد

(١) أحمد في المسند: (٣٧١/٦) برقم (٢٧١٣٨).

(٢) البخاري في صحيحه: (٨١٢/٢) برقم (٢١٨٧).

(٣) ابن حجر، فتح الباري: (٤/٤٨٩).

(٤) البغوي: تفسير البغوي (٦/١٥٩).

(٥) الطبري: تفسير الطبري (٩/٥١٥)..

(٦) القرطبي: تفسير القرطبي (١٣/١٧٥).

العالم حقاً في مسألة لغيره من أهل العلم -ولو مخالفاً له- فعليه الأخذ به "كناشد ضالة لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه، ويرى رفيقه معيناً لا خصماً ويشكره إذا عرفه الخطأ وأظهر له الحق"^(١).

ولا يمنعك من قبول الحق قلة القائلين به أو كثرة المخالفين له "فإن شيوع الشيء وانتشاره لا يدل على جوازه، كما أن كتمه لا يدل على منعه"^(٢).

يقول ابن القيم رحمته: (عليك بطريق الحق ولا تستوحش لقلّة السالكين، وإياك وطريق الباطل، ولا تغتر بكثرة الهالكين)^(٣).

وإن رد الحق من الكبر الذي هو من أعظم الذنوب، قال النبي ﷺ: «الكبر بטר الحق وغمط الناس»^(٤)، ومعنى بטר الحق؛ أي: رده.

فالؤمن يكون متواضعاً للحق ذليلاً للصواب ذنباً في الحق لا رأساً في الباطل.

ذكر ابن كثير رحمته عن أحد العلماء أنه: (سئل عن مسألة فأخطأ الجواب، فقال له قائل: الحكم فيها كذا وكذا، فأطرق ساعة ثم قال: إذا أرجع وأنا صاغر؛ لأن أكون ذنباً في الحق أحب إليّ من أن أكون رأساً في الباطل)^(٥).

ورحم الله العلامة ابن الوزير فقد جعل هذه المسألة عنوان كتاب صنّفه في ذلك سماه «إيثار الحق على الخلق» وهذا الذي يجب أن يكون عليه كل مسلم، فالحق متبوع لا تابع، وهو كبير بنفسه لا بقائله، ومن أخذ به كبر به ولم يصغر، ومن ظهر له الحق وبقي يخاصم في الباطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى يرجع إلى الحق، لقول رسول الله ﷺ: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره، ومن مات وعليه دين فليس بالدينار ولا بالدرهم ولكن بالحسنات والسيئات، ومن خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وليس بخارج»^(٦).

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين: (٤٤/١).

(٢) انظر: الطرطوشي، الحوادث والبدع: (ص ٤٩).

(٣) ابن القيم، مدارج السالكين: (٢٢/١).

(٤) مسلم في صحيحه: (٩٣/١) برقم (٩١).

(٥) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت: (١٥١/١٠).

(٦) أحمد في المسند: (٧٠/٢) برقم (٥٣٨٥) وأبو داود في سننه: (٣٢٩/٢) برقم (٣٥٩٧).

الضابط السابع: مراعاة حال المخالف ومكائنه وتخصصه:

عند الرد على المخالف أو الإنكار عليه يجب مراعاة حاله حين صدر منه ما أردنا إنكاره، وينبغي طلب العذر له فيما وقع منه ما أمكن ذلك، لاسيما إذا كان من أئمة وعلماء وفقهاء الإسلام الذين عنوا بضبط قواعد الحلال والحرام، وخصوا باستنباط الأحكام، ودارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام؛ فمراعاة حقوقهم واعتبار مقاديرهم والتماس الأعذار لهم مما يتأكد على من خالفهم ولو كان مصيباً في مخالفته، كما ينبغي مراعاة التخصص عند الأخذ بأقوال العلماء أو مخالفتهم أو عند النظر إلى تفاوتهم في أعمالهم وطاعتهم، فهم يتفاوتون فيما يحسنون وقد يفتح الله على أحدهم في أمر ما لم يفتح على غيره.

وقد رد الإمام مالك رحمته الله على من عاب عليه اشتغاله بالعزلة فقال: (إن الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق، فرب رجل فتح له في الصلاة ولم يفتح له في الصوم، وآخر فتح له في الصدقة ولم يفتح له في الصوم، وآخر فتح له في الجهاد، فنشر العلم من أفضل أعمال البر، وقد رضيت بما فُتح لي فيه، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه، وأرجو أن يكون كلانا على خير وبر) ^(١).

كما ينبغي مراعاة التخصص عند تخطئة العالم والرد عليه فقد يكون خطؤه فيها ناتجاً عن عدم تخصصه في ذلك الفن ولا يحتاج إليه في علمه.

قال ابن قتيبة رحمته الله: (المنفرد بفن من الفنون، لا يعاب بالزلل في غيره، وليس على المحدث عيب أن يزل في الإعراب، ولا على الفقيه أن يزل في الشعر، وإنما يجب على كل ذي علم أن يتقن فنه، إذا احتاج الناس إليه فيه، وانعقدت له الرئاسة به، وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة والله يؤتي الفضل من يشاء، وقد قيل لأبي حنيفة وكان في الفتيا ولطف النظر واحد زمانه: ما تقول في رجل تناول صخرة، فضرب بها رأس رجل فقتله أتقيد به؟ فقال: لا ولو رماه بأبا قبيس ^(٢)... ولا أعلم أحداً من أهل العلم إلا وقد أسقط في علمه، كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة وسيبويه والأخفش والكسائي والفراء وأبي عمرو الشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن والأئمة من المفسرين) ^(٣).

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٨/١١٤).

(٢) يريد أن أبا حنيفة لحن، والصحيح أن يقول (بأبي قبيس) لأن الأسماء الخمسة تجر بالياء.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: (ص ٧٨، ٧٩).

وقد قرر جمهور العلماء أن الاجتهاد ليس أمراً واحداً لا يقبل التجزؤ، بل قد يكون العالم مجتهداً في فن أو باب أو مسألة دون فن أو باب أو مسألة^(١).

وإذا كان الأمر هكذا فعلى العلماء وغيرهم مراعاة هذا الأمر عند السؤال والبحث والمناظرة والرد.

الضابط الثامن: زلات العلماء كما تفتخر لهم لا يعتبر بها ولا يعابون لأجلها:

على العالم أن يتحري وأن يتثبت عند الكلام في مسائل العلم لأن لزلته أثراً خطيراً في الدين.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال منافق في القرآن، وأئمة مضلون)^(٢).

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إني أخاف على أمي من ثلاث: زلة العالم، ومن هوى متبع، ومن حكم جائر»^(٣).

فزلة العالم تكون فتنة لكثير من الناس ممن لا يعي دلالات النصوص الشرعية ويضعف عن تمييز المعتمد من الأقوال عن غيره.

قال ابن عباس رضي الله عنه: (ويل للأتباع من عثرات العالم، قيل: وكيف ذلك؟ قال: يقول العالم شيئاً برأيه ثم يجد من هو أعلم منه برسول الله صلى الله عليه وآله فيترك قوله ذلك، ثم يمضي الأتباع)^(٤).

أي يمضون على قول الأول المخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله فكانت تلك الزلة فتنة لأولئك الأتباع.

كما قال الغزالي رحمته الله: (مثل زلة العالم كأنكسار السفينة تغرق، ويغرق معها أهلها)^(٥).

"ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين: طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠/٢١٢).

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: (٢/١١٠).

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: (١٧/١٧) رقم (١٤) والبزار، المسند (٨/٣١٤) رقم (٣٣٨٤)، وقال الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب: ضعيف جداً.

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم: (٢/١١٢).

(٥) الغزالي، الإحياء (٤/٣٣).

وإتباعه عليه، وطائفة تدمه فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه" (١).

فأما الطائفة الأولى فقد سلكوا سبيل الشذوذ، باعثهم على تتبع زلات العلماء واعتمادها والأخذ بها، وهو التفلت من التكليف الشرعي متعللين بمكانة صاحب الزلة ومستدلين بقوله، فأتين أنفسهم وغيرهم ممن يتبعهم في تلك المسائل الشاذة، والتي لا يصح اعتبارها ولا اعتمادها.

قال الشاطبي رحمته الله: (إن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليداً له، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عُدت زلة، وإلا فلو كان معتداً بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها... كما أنه لا ينبغي أن يشنع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة مجتأً، فإن هذا خلاف ما تقتضي رتبته في الدين) (٢).

ونقل العلماء للمسائل الشاذة ليس دليلاً على اعتبارها وإنما أرادوا حكايتها لا تقريرها.

قال الذهبي رحمته الله: (نحكي قول ابن عباس في المتعة، وفي الصرف، وفي إنكار العول، وقول طائفة من الصحابة في ترك الغسل من الإيلاج - بغير إنزال - وأشبه ذلك، ولا يجوز لأحد تقليدهم في ذلك) (٣).

فالعلماء وإن حكوا هذه الآراء الشاذة إلا أنهم يمنعون الأخذ بها واعتمادها وقد مر معنا كلام أهل العلم في ذلك (٤).

بل إن بعض أهل العلم كالإمام أحمد كان يكره أن يحكي عن الكوفيين والمدنيين المسائل المستقبحة مثل مسألة النبيذ والصرف والمتعة ومحاشي النساء (٥).

ومن حكاها فلا يجوز له أن يحكيها على وجه القدح في صاحبها، أو على وجه المتابعة له فيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في مثل هذه المسائل الضعيفة الشاذة: (ليس لأحد أن يحكيها عن إمام من أئمة المسلمين، لا على وجه القدح فيه ولا على وجه

(١) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة: (٤/٥٤٣، ٥٤٤).

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٤/١٧٠، ١٧١).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٣/١٠٨).

(٤) انظر: (ص ٣٤٩).

(٥) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: (٦/٩٢).

المتابعة له فيها، فإن ذلك ضرب من الطعن في الأئمة، واتباع الأقوال الضعيفة، وبمثل ذلك صار وزير التتر يلقي الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السنة والجماعة، ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الإلحاد^(١).

وهذا ما نراه اليوم من أهل الضلال والعلمنة والحدائث حيث يتبعون شذوذات العلماء ويثونها وينشرونها طعناً في الدين وأهله، وسوقاً لهم إلى مذاهبهم ونحلهم المنحلة.

وقد يكون باعث الأخذين بزلات العلماء هو تعظيمهم لأصحابها تعظيماً يبرر كل ما يصدر عنهم ولو كان خطأ جلياً، وأكثر ما يفتن بذلك غلاة المقلدين من أتباع المذاهب والأئمة، جاهلين أن تخطيط العالم في زلته وعدم اعتبارها لا يعني تأييمه أو تنقصه وإهدار مكانته وإمامته، وأنه قد يكون معذوراً بل مأجوراً فيما صدر منه وإن كان لا يقلد فيه.

واعتر ذلك بمناظرة الإمام عبد الله بن المبارك رحمته، قال: كنت بالكوفة فناظروني في النبيذ المختلف فيه فقلت لهم: تعالوا فليحتج المحتج منكم عن من يشاء من أصحاب النبي صلوات الله عليه وآله بالرخصة، فإن لم يتبين الرد عليه عن ذلك الرجل بشدة صحت عنه، فاحتجوا فما جاءوا عن أحد برخصة إلا جئناهم بشدة، فلما لم يبق في يد أحد منهم إلا عبد الله بن مسعود وليس احتجاجهم عنه في شدة النبيذ بشيء يصح عنه إنما يصح عنه أنه لم ينبذ له الجر الأخضر، قال ابن المبارك: فقلت للمحتج عنه في الرخصة: يا أحمق عد أن ابن مسعود لو كان هاهنا جالساً فقال: هو لك حلال، وما وصفنا عن النبي صلوات الله عليه وآله وأصحابه في الشدة كان ينبغي لك أن تحذر وتحشى فقال قائلهم: يا أبا عبد الرحمن! فالنخعي والشعبي وسمى عدة معهما كانوا يشربون الحرام؟ فقلت لهم: عدوا عند الاحتجاج تسمية الرجال فرب رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا وعسى أن يكون منه زلة أفلاحد أن يحتج بها، فإن أبيتم فما قولكم في عطاء وطاووس وجابر بن يزيد وسعيد بن جبيرة وعكرمة؟ قالوا: كانوا خياراً، قلت: فما قولكم في الدرهم بدرهمين يداً بيد؟ فقالوا: حرام، فقال ابن المبارك: إن هؤلاء رأوه حلالاً أفماتوا وهم يأكلون الحرام؟ فبقوا وانقطعت حججتهم، قال ابن المبارك: ولقد أخبرني المعتمر بن سليمان قال: رأني أبي وأنا أنشد الشعر فقال لي: يا بني لا تنشُد

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: (٣/١٩٩).

الشعر، فقلت له: يا أبت كان الحسن ينشد، وكان ابن سيرين ينشد، فقال لي: أي بني إن أخذت بشر ما في الحسن وبشر ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشر كله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء، فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة، وهذا باب واسع لا يحصى؛ مع أن ذلك لا يغض من أقدارهم، ولا يسوغ اتباعهم فيها، كما قال - سبحانه - : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١) [النساء: ٥٩].

وأما الطائفة الثانية فهم ماضون في اتباع زلات العلماء ومجتهدون في طلب غلطهم والبحث عن زللهم لا لشيء إلا للتشجيع عليهم بها والطنع فيهم لأجلها، متناسين أو متجاهلين أن العالم غير معصوم وأن ما اجتهد وأخطأ فيه لا يعاب لأجله، ولا يؤثم بسببه كما قال الشعبي رحمته الله: (لو أصبت تسعاً وتسعين وأخطأت واحدة، لأخذوا الواحدة وتركوا التسع والتسعين)^(٢).

وهذا ليس بمنهج أهل العلم والديانة وإنما هو سبيل ومنهج أهل الأهواء والضلالة.

قال محمد بن حسين الأجري رحمته الله: (وليس هذا طريق من تقدم من السلف الصالح، ما كان يطلب بعضهم غلط بعض، ولا مرادهم أن يخطئ بعضهم بعضاً، بل كانوا علماء عقلاء يتكلمون في العلم مناصحة، وقد نفعهم الله بالعلم)^(٣).

ويلزم المسلم إذا غلط صاحب العلم والفضل أن يقلل عشرته لقول النبي ﷺ: «أقلوا ذوي الهيئات عن عشراتهم إلا الحدود»^(٤) والعلماء زلاتهم وسقطاتهم مغمورة في بحر محاسنهم وكثرة صوابهم، فلا يجوز أن يغض من أقدارهم بسببها.

أما من الوقوف على زلة العالم لبيان خطأها بعلم وأدب، دون تنقص لقائلها فهذا محمود ومطلوب شرعاً؛ إذ بيان الحق الذي يجب اتباعه وإن كان فيه تخطئة لأحد من العلماء هو الواجب اللازم لكل من قدر على ذلك وهو من النصيح لله ولرسوله وللمسلمين، ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في

(١) انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين: (٢/٢١٧).

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء: (٤/٣٢١).

(٣) الأجري، أخلاق العلماء: (ص ٤٣).

(٤) أحمد في المسند: (٦/١٨١) برقم (٢٥٥١٣) وأبو داود في سننه: (٢/٥٣٨) برقم (٤٣٧٥).

الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة، مغفوراً له خطأه وهو مأجور على اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب وإن كان في ذلك مخالفة لقول العالم وعمله، ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثير له، فإن الله غفر له خطأه، بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى مولاته ومحبتة، والقيام بما أوجب الله من حقوقه: من ثناء ودعاء وغير ذلك^(١).

قال ابن رجب رحمته: (من أنواع النصيح لله تعالى وكتابه ورسوله ﷺ - هو ما يختص بالعلماء - ردّ الأهواء المضلة بالكتاب والسنة على موردتها، وبيان دلالتها على ما يخالف الأهواء كلها، وكذلك ردّ الأقوال الضعيفة من زلات العلماء وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردها)^(٢).

وهذه الطريقة هي التي سار عليها علماءنا الأولون في رد الآراء المغلوطة والزلات والسقطات، يقول الذهبي رحمته: في ترجمة ابن عبد الحكم: (له تصانيف كثيرة، منها: كتاب في الرد على الشافعي، وكتاب أحكام القرآن، وكتاب الرد على فقهاء العراق، وما زال العلماء قديماً وحديثاً يرد بعضهم على بعض في البحث وفي التواليف، ويمثل ذلك يتفقه العالم، وتبرهن له المشكلات، ولكن في زماننا قد يعاقب الفقيه إذا اعتنى بذلك لسوء نيته، ولطلبه للظهور والتكثير، فيقوم عليه قضاة وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة وإخلاص العمل)^(٣).

أما أن تكون زلة العالم أو خطؤه ذريعة لإسقاطه وطرحه فإن هذا يؤدي إلى حرمان الناس من علوم هؤلاء؛ وبهذا تدرس معالم العلم وتختل أصوله وأركانه؛ لأنه لم يسلم عالم من هفوة أو زلة.

وخلاصة الموقف الشرعي من زلة العالم ما ذكره ابن القيم رحمته بقوله: (لا بد من أمرين أحدهما أعظم من الآخر، وهو: النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه، وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدى والبيّنات.

الثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٨/٢٣٣-٢٣٤).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ٨١).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٠٠-٥٠١).

في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول ﷺ فقالوا بمبلغ علمهم، والحق في خلافها، لا يوجب أطراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقية فيهم، فهذان طرفان جائران عن القصد وقصد السبيل بينهما فلا نوؤم ولا نعصم..^(١).

الضابط التاسع: الولاء والبراء يعقد على الحق لا على غيره:

هناك حقوق إيمانية تجب للمؤمن على المؤمن، من أجلها وأعظمها موالاة بعضهم لبعض وأخوة بعضهم لبعض.

قال الله - سبحانه -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ﴾ [التوبة: ٧١].

وقال - سبحانه -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

وقال النبي ﷺ: «المسلم أخو المسلم»^(٢).

وقال ﷺ: «كل المسلم على المسلم محرم أخوان نصيران»^(٣)، وقوله: «أخوان نصيران» أي: يتناصران ويتعاضدان^(٤).

وقال الخطابي رحمه الله: (معناه: أن من حق المسلمين أن يتعاونوا ولا يتخاذلوا، وهذا كقوله: «وهم يد على من سواهم»^(٥))^(٦).

والنصوص الشرعية مستفيضة في بيان لزوم أخوة المسلمين وموالاة بعضهم لبعض، ومؤكدة على رابطة الإيمان التي هي أقوى من أي رابطة من دم أو نسب أو مصاهرة أو أرض أو مصلحة أو غيرها من الروابط التي يعقدها الناس فيما بينهم؛ لأن رابطة الإيمان عقدها الله - عز وجل - بين عباده المؤمنين.

قال عبد الرحمن السعدي رحمه الله: (والأخوة الإيمانية قد عقدها الله وربطها أتم ربط، فما بال ذلك كله يُلعى ويُبنى التفرق والشقاق بين المسلمين على مسائل خفيفة أو فروع خلافية، يضلل بعضهم بعضاً)^(٧).

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين: (٣/٢٨٣).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢/٨٦٢) برقم (٢٣١٠) ومسلم في صحيحه: (٤/١٩٨٦) برقم (٢٥٦٤).

(٣) النسائي في السنن: (٥/٨٢) برقم (٢٥٦٨) والطبراني في الكبير: (١٩/٤٠٧) برقم (٩٦٩).

(٤) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر: (٥/١٤٣).

(٥) أحمد في المسند: (١/١١٩) برقم (٩٥٩) وأبو داود في سننه: (٢/٨٩) برقم (٢٧٥١).

(٦) الخطابي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، غريب الحديث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ: (١/٣٢٣).

(٧) السعدي، تيسير الكريم الرحمن: (ص ٦٤١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وجعل الله عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعلهم أخوة، وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين، وأمرهم سبحانه بالائتلاف، ونهاهم عن الافتراق والاختلاف، فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد أن تفترق وتختلف حتى يوالي الرجل طائفة ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى بلا برهان من الله تعالى)^(١).

واختلاف العلماء في المسائل العلمية والعملية لا ينافي الألفة والعصمة وأخوة الدين بينهم، إلا أن يكون مخالفاً للكتاب المستبين، أو السنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه أهل العلم خلافاً لا يعذر فيه، فهذا يعامل معاملة أهل البدعة والضلالة^(٢).

فمعتقد الولاء والبراء في الإسلام هو الحق لا غيره فلا تحزب إلا للكتاب والسنة، ولا تعصب إلا للحق، ولا يعقد الولاء والبراء على غير ذلك سواء كانت أسماء أو طوائف أو مذاهب أو جماعات أو هيئات فضلاً عن رأي من الآراء؛ لأن الواجب على كل مؤمن أن يحب ما أحب الله ورسوله، وأن يبغض ما أبغضه الله ورسوله مما دل عليه في كتابه، فلا يجوز لأحد أن يجعل الأصل في الدين لشخص إلا لرسول الله ﷺ؛ ولا لقول إلا لكتاب الله - عز وجل -.

ومن نصب شخصاً كائناً من كان فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِبَعًا...﴾ الآية [الروم: ٣٢]، وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل: اتباع الأئمة والمشايخ؛ ليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم، فينبغي للإنسان أن يعود نفسه التفقه الباطن في قلبه والعمل به، فهذا زاجر، وكما أن القلوب تظهر عند الحن.

وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقد لها لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها بل لأجل أنها مما أمر الله به ورسوله، أو أخبر بها الله ورسوله؛ لكون ذلك طاعة لله ورسوله.

وينبغي للداعي أن يقدم فيما استدل به من القرآن؛ فإنه نور وهدى ثم يجعل إمام الأئمة رسول الله ﷺ، ثم كلام الأئمة.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٤١٩/٣).

(٢) المصدر نفسه: (١٧٢/٢٤).

ولا يخلو أمر الداعي من أمرين:

الأول: أن يكون مجتهداً أو مقلداً، فالمجتهد ينظر في تصانيف المتقدمين من القرون الثلاثة، ثم يرجح ما ينبغي ترجيحه.

الثاني: المقلد يقلد السلف؛ إذ القرون المتقدمة أفضل مما بعدها^(١).

والناصر الموالي المحب بحق لأهل نخلته من ينصرهم في الحق ويحجزهم عن الباطل، كما قال النبي ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فقال رجل: يا رسول الله! أنصره إن كان مظلوماً، أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره؟ قال: تحجزه، أو تمنعه من الظلم؛ فإن ذلك نصره»^(٢).

"ومن مال مع صاحبه -سواء كان الحق له أو عليه- فقد حكم بحكم الجاهلية وخرج من حكم الله ورسوله"^(٣).

قال ابن القيم رحمه الله: (عادتنا في مسائل الدين كلها دقتها وجلها أن نقول بموجبها ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق، لا نستثني من ذلك طائفة ولا مقالة فإن كل طائفة معها حق وباطل وتتفاوت في ذلك، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق ورد ما قالوه من الباطل، ومن فتح الله له بهذا الطريق فقد فتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه فهم الأسباب..)^(٤).

وما من إمام مذهب أو عالم من حي أو ميت استفدت منه ولو في مسألة واحدة إلا وهو شيخ لك فيها له حقوق عليك في ذلك وإن تفاوت مع غيره في ذلك، فلا توالي بعضهم دون بعض ولا تميز أحداً منهم بميزة إلا إن اسحقتها بمزيد إيمان وتقوى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (كل من أفاد غيره إفادة دينية هو شيخه فيها، وكل ميت وصل إلى الإنسان من أقواله وأعماله وآثاره ما انتفع به في دينه فهو شيخه من هذه الجهة؛ فسلف الأمة شيوخ الخلفاء قرناً بعد قرن، وليس لأحد أن يتسبب إلى

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٨/٢٠، ٩).

(٢) البخاري في صحيحه: (٦/٢٥٥٠) برقم (٦٥٥٢).

(٣) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٧/٢٨).

(٤) ابن القيم، طريق الهجرتين: (ص ٥٨٢).

شيخ يوالي على متابعتة ويعادي على ذلك، بل عليه أن يوالي كل من كان من أهل الإيمان، ومن عرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحداً بمزيد موالاة إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه فيقدم من قدم الله ورسوله عليه، ويفضل من فضله الله ورسوله^(١).

ولا يجوز للمسلم أن يمتحن الناس بأسماء وإشارات ساغ له الانتساب إليها كأسماء المذاهب والقبائل والأمصار، والأولى به أن ينسب نفسه إلى الأسماء الشرعية من غيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (والله تعالى قد سمانا في القرآن: المسلمين، المؤمنين، عباد الله؛ فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى الأسماء التي أحدثها قوم وسموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان)^(٢).

وقال -أيضاً-: (وذلك أن الانتساب إلى الاسم الشرعي أحسن من الانتساب إلى غيره)^(٣).

والنبي صلوات الله وسلامه عليه قد قال لنا: «تداعوا بدعوى الله التي سماكم بها المسلمين، المؤمنين، عباد الله»^(٤).

والمسلم إذا طلب منه شيخه أو أهل مذهبه أو جماعته أن يتبرأ من شخص من المسلمين، فلا تجوز له طاعتهم في ذلك إلا أن يقيموا الدليل الشرعي على استحقاق ذلك الشخص ما طلبوه منه ليكون الواجب من جهة الشرع لا من جهة الطائفة ويكون هو مطيعاً لله متبعاً لشرعه لا مطيعاً لأهل نحلته متبعاً لهواهم^(٥).

وما أحوج المسلمين اليوم إلى التعاون والتناصر لاسيما وقد أقبل عليهم عدوهم بخيله ورجله وقعد لهم ولدينهم كل مرصد، ما يجعل التعاون والتناصر -حتى مع مبتدعة المسلمين- أكد من أي حال آخر.

قال الدكتور سفر الحوالي: (حين تكون الأمة في مواجهة العدو الكافر أو المرتد، فإنه يجب عليها أن تكون يداً واحدة صالحها وطالحها سنيها وبدعيها، كما قال صلوات الله وسلامه عليه:

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٥١٢/١١).

(٢) المصدر نفسه: (٤١٥/٣).

(٣) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: (٧٢/١).

(٤) الترمذي في سننه: (١٤٨/٥) برقم (٢٨٦٣) وابن خزيمة في صحيحه: (١٩٥/٣) برقم (١٨٩٥).

(٥) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١٦-١٥/٢٨).

«المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم»^(١) ويجب السعي لجمعها على ذلك دون إخلال في الالتزام بالحق والدعوة إليه والتمسك بالطاعة والسنة، بل هذا يسير مع ذلك ومحاذيه - أعني الدعوة إلى الحق الخالص مع جمع الأمة على العدو الخالص - وهكذا فعل ﷺ يوم أحد والخندق وتبوك وغيرها، ووقوف العاصي أو المبتدع أو المنافق في وجه الكفر تحت راية الإسلام مما يمحو الله به ذنبه أو يخففه، وهو من أسباب ووسائل تربيته وتزكيته لكي يترك فجوره وبدعته^(٢).

فنفرق بين التعاضد مع المخالفين في دفع ما فساده أعظم من فسادهم وبين مفاصلتهم في بيان الحق والدعوة إليه والتحذير من الباطل والنأي عنه.

وهذا يدخل في باب الموازنة بين الحسنات والسيئات والمصالح والمفاسد عند اختلاطها وتداخلها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (إذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب: كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس)^(٣).

فالإسلام اليوم لن يصاب ولن تهمى بيضته ولن يندحر عدوه إلا بتعاون وتعاضد المسلمين، وعلى المسلمين عند اختلافهم أن يفرقوا بين التقائهم في حالة دفع العدو، وبين اختلافهم في التربية على الإسلام والدعوة إليه.

الضابط العاشر: سلوك الأنفع للمبطل من الهجر أو التأليف؛

فقه الهجر أو التأليف وضوابطه ومقاصده غاب عن كثير من المسلمين اليوم، فأدى إلى تسويغ هجر من لا يجوز هجره من المسلمين بزعم الانتصار للسنة والحق كما أدى أيضاً إلى التفريط في هذه العقوبة الشرعية، حتى استوى صاحب السنة والحق مع غيره في المعاملة من عموم المسلمين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (إن أقواماً جعلوا ذلك عاماً فاستعملوا من الهجر والإنكار ما لم يؤمروا به مما لا يجب ولا يستحب، وربما تركوا به واجبات أو مستحبات وفعلوا به محرمات، وآخرون أعرضوا عن ذلك بالكلية فلم يهجروا ما

(١) سبق تخريجه (ص ٣٦٣).

(٢) مجلة البيان، العدد (١٧٦): (ص ٣٨).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٨/٢١٢).

أمروا بهجره من السيئات البدعية، بل تركوها ترك المعرض لا ترك المنتهي الكاره، وقد يتركونها ترك المنتهي الكاره ولا ينهون عنها غيرهم ولا يعاقبون بالهجرة ونحوها من يستحق العقوبة عليها فيكونون قد ضيعوا من النهي عن المنكر ما أمروا به إيجاباً أو استحباباً... ودين الله وسط بين الغالي فيه والجلافي عنه^(١).

والهجر في الشرع نوعان:

أحدهما: هجر ترك: بمعنى ترك المنكرات، وعدم شهودها وحضورها لغير حاجة كمن دعي إلى وليمة فيها خمر وزمر فلا يجيب دعوتهم، إلا أن يحضر للإنكار عليهم فيشرع له ذلك، وهذا النوع من الهجر هو من جنس هجر الإنسان فعل المنكرات نفسه، كما قال عليه السلام: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه»^(٢).

والنوع الثاني: هجر تعزير: بمعنى العقوبة على فعل المنكرات والتأديب عليها، أي هجر من يظهر المنكرات حتى يتوب منها، كما هجر النبي عليه السلام الثلاثة الذين خلفوا حين تركوا الجهاد المتعين عليهم من غير عذر حتى أنزل الله توبتهم، وهو مرادنا في هذا المطلب، قال ابن عبد البر رحمته الله عن قصة هجر الثلاثة الذين خلفوا: (وهذا أصل عند العلماء في مجانبته من ابتدع وهجرته وقطع الكلام عنه)^(٣).

وقال البغوي رحمته الله عنها: (دليل على أن هجران أهل البدع على التأييد.. وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجتمعين متفقين على معاداة أهل البدع ومجانبتهم)^(٤).

وقال الخطابي رحمته الله: (إن هجرة أهل الأهواء والبدعة دائمة على مر الأوقات والأزمان ما لم تظهر منهم التوبة والرجوع إلى الحق)^(٥).

ولا يكون إلا لمن أظهر منكروه أو بدعته بخلاف من أبطنها فإن عقوبتها على صاحبها خاصة، "وكاتم البدعة أو المنكر ليس شراً من المنافقين الذين كان النبي عليه السلام يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله مع علمه بحال كثير منهم"^(٦).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٨/٢١٣.

(٢) البخاري في صحيحه: (١٣/١) برقم (١٠).

(٣) ابن عبد البر، التمهيد: (٨٧/٤).

(٤) البغوي، شرح السنة، المكتب الإسلامي، دمشق، ط ٢، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م: (١/٢٢٦).

(٥) العظيم آبادي، عون المعبود: (١٢/٢٢٩).

(٦) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٨/٢٠٥).

أما هجر أصحاب المنكرات والبدع الظاهرة فأمور به شرعاً، ومن قال من السلف بعدم قبول شهادة الداعي إلى البدعة وعدم الصلاة خلفه وترك أخذ العلم عنه وترك مناكحته إنما هو من هذا الباب عقوبة لهم حتى ينتهوا عن بدعتهم^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع، الداعين إليها، والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستتراً بمعصية أو مسراً لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة؛ إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولاً أو عملاً)^(٢).

ومن المسلمين من يهجر بعض الناس لا لشيء إلا لعداوة خاصة أو حسد أو تنافس أو لحظ نفس ملبساً ذلك لباس الشرع، فأضاف إليه هذا شراً آخر، وهو تلبس فعله هذا لباس الشرع والطاعة وهو في حقيقته عارٍ عن الشريعة عاملاً بأمر الشيطان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (إذا كان مبتدعاً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة، ويسلك طريقاً تخالف الكتاب والسنة.. بين أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله، وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى، لا هوى الشخص مع الإنسان، مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على الرئاسة فيتكلم بمساوئه مظهراً للنصح وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفائه منه فهذا من عمل الشيطان)^(٣).

فالمؤمنون أخوة يحرم عليهم تقاطعهم وتدابرههم وتباغضهم، ولا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه إلا إذا ظلم منه فرخص له الشارع في ذلك، ولا يجوز له الهجر لحظ نفسه أكثر من ثلاثة أيام، لقول النبي ﷺ: «لا تقاطعوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث»^(٤).

أما إذا كان الهجر لحق الله فيشرع أكثر من ذلك ما كان موافقاً لأمر الشارع أي مؤدياً للمقصود الشرعي منه.

ومقصود الهجر هو ترك سيئة البدعة أو الذنب أو فعل حسنة المأمور به، وعقوبة

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢١١/١٢).

(٢) المصدر نفسه: (١٧٥/٢٤).

(٣) المصدر نفسه: (٢٢١/٢٨).

(٤) البخاري في صحيحه: (٢٢٥٣/٥) برقم (٥٧١٨) ومسلم في صحيحه: (٤/١٩٨٢) برقم (٢٥٥٨).

المخالفين في ذلك لينزجروا ويرتدعوا، وليتقوى الإيمان والعمل الصالح في عامة الناس؛ لأن عقوبة الظالم تمنع النفوس عن ظلمه وتحضها على فعل ضد ظلمه من الإيمان والسنة ونحو ذلك^(١).

قال الشاطبي رحمته الله: (إن توقير صاحب البدعة مظنة لمفسدين تعودان بالهدم على الإسلام:

إحداهما: التفات العامة والجهال إلى ذلك التوقير.

والثانية: يكون كالحادي والمحرّض له على انتشار الابتداع في كل شيء)^(٢).

وقال النووي رحمته الله: (وأما المبتدع ومن اقترف ذنباً عظيماً ولم يتب منه، فلا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام، كما قال جماعة من أهل العلم)^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يسلم على الفاسق ولا المبتدع، قال الإمام النووي: فإن اضطر إلى السلام بأن خاف ترتب مفسدة في دين أو دنيا إن لم يسلم سَلِّم، وكذا قال ابن العربي رحمته الله وزاد: "وينوي أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، فكأنه قال الله رقيب عليكم"^(٤).

بل منع العلماء حتى مجرد الاستماع لصاحب البدعة أو المنكر، أو النظر فيما كتب إذا كان ذلك يؤثر في المستمع أو الناظر له، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (لا يجوز الاستماع إلى أهل البدع ولا النظر في كتبهم لمن يضره ذلك)^(٥).

فإذا لم يحقق الهجر مقصوده فلم يرتدع المهجور ولا غيره من العامة بذلك، أو أدى إلى منكر أو فساد يزيد على فساد المنكر الذي يكون الهجر لأجله، فلا يشرع الهجر حينئذٍ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فإذا لم يكن في هجرانه انزجار أحد، ولا انتهاء أحد، بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأموراً بها)^(٦).

وقال -أيضاً-: (فهذا -أي هجر التعزير- من نوع العقوبات، فإذا كان يحصل

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢١٢/٢٨).

(٢) الشاطبي، الاعتصام: (٨٠/١).

(٣) النووي، المجموع: (٥٠٧/٤).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: (٤٠/١١).

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٣٣٦/١٥).

(٦) المصدر نفسه: (٢١٢/٢٨).

بهذا الهجر حصول معروف أو اندفاع منكر فهي مشروعة، وإن كان يحصل بها من الفساد ما يزيد على فساد الذنب فليست مشروعة^(١).

والهجر الذي هو عقوبة لصاحب المنكر وتعزير له مشروط بالقدرة ولذا يختلف الأمر بين القادر عليه والعاجز عنه، وبين ضعف الظالم المبتدع وقتله، وبين قوته وكثرته، أي أن تحقيق مقصد الهجر في المهجور يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقتلهم وكثرتهم، وكذلك باختلاف شخص المهجور في قوته وضعفه فيكون التأليف لبعضهم أنفع من الهجر، والهجر لبعضهم أنفع من التأليف، ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قوماً ويهجر آخرين، فالثلاثة الذين خلفوا وهجرهم رسول الله ﷺ كانوا خيراً من أكثر المؤلفه قلوبهم حيث كان هؤلاء سادة مطاعين في عشائهم فكانت المصلحة الشرعية في تأليفهم، وأولئك كانوا مؤمنين والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز الدين وتطهيرهم من ذنوبهم، كما أن المشروع في العدو القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح^(٢).

وقد ذكر الإمام أحمد: (أن أهل خراسان لم يكونوا يقوون بالجهمية فكانت مداراتهم لهم لدفع الضرر عن المؤمنين الضعفاء أنفع من هجرهم والإنكار عليهم، وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة لم يهجروا وأخذ عنهم الحديث، ولو تركت الرواية عنهم لبدعتهم لاندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم)^(٣).

وإذا هجر من يستحق الهجر فيجب أن يكون هجر تأديب لا هجر إتلاف ويكون هجر صفة ومدة بحسب ما يقتضيه حاله وما يحقق المقصد الشرعي من هجره فلا يتجاوز الحد الشرعي في ذلك، وإلا كان ضرره أكثر من نفعه كالدواء إذا زاد عن قدره ضاعف الداء ولربما أهلك صاحبه.

قال ابن القيم رحمته: (ويكون هجرانه دواء له بحيث لا يضعف عن حصول الشفاء، ولا يزيد في الكمية والكيفية عليه فيهلكه؛ إذ المراد تأديبه لا إتلافه)^(٤).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٨/٢١٧).

(٢) المصدر نفسه: (٢٨/٢٠٦).

(٣) المصدر نفسه: (٢٨/٢١٢).

(٤) ابن القيم، زاد المعاد: (٣/٥٠٦).

المطلب الرابع الرحمة بالمخالف

ما أرسل الله نبينا محمداً ﷺ بدين الإسلام إلا رحمة لجميع الخلق، قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

فالإسلام دين رحمة بجميع الخلق، وأهل الحق من أهل الإسلام، أهل السنة والجماعة التزموا هذا الأصل يتبعون الحق ويرحمون الخلق مهما كانت مخالفتهم.

ولو خطأوا أو عاقبوا مخالفين بما يستحقون فيكون ذلك من باب النصح والرحمة بهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة، سالمين من البدعة، ويعدلون مع من خرج منها - ولو ظلمهم - كما قال - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلنَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، ولا يقصدون لهم الشر ابتداءً، بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق، ورحمة الخلق^(١).

وإذا كان المخالف من أهل الإسلام، فرحمته تكون أوجب وأكد؛ لأن المؤمن «يتوجع لعثرة أخيه المؤمن إذا عثر حتى كأنه هو الذي عثر بها ولا يشمت به»^(٢).

وقد وصف الله نبيه محمداً ﷺ بالرحمة والرفقة بالمؤمنين فقال - سبحانه وتعالى -: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الرد على البكري، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٧هـ: (٢/٤٩٠).

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين: (١/٤٣٦).

رَعُوفٌ رَحِيمٌ ﴿التوبة: ١٢٨﴾.

ومن كان رسول الله ﷺ أسوة له؛ لا بد أن يكون بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً، ولو كان هذا المؤمن عاصياً أو مبتدعاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وإذا نظرت إلى المبتدعة بعين العذر، والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم، رحمتهم، وترفقت بهم) ^(١).

وبدون هذه الرحمة تتعذر الدعوة إلى الإسلام، وتعليمه وتلقيه، ورداء هذه الرحمة حسن الخلق؛ لذا كان معلم الإسلام وحامل رسالته ومبلغه إلى الناس رسول الله ﷺ أكمل الناس خلقاً، وأتمهم أدباً، وقد نعته ربه بقوله - سبحانه -: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وقد كان رسول الله ﷺ يوصي أصحابه بذلك كما أوصى كلاً من أبي ذر ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما بقوله رضي الله عنه: «أتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن» ^(٢).

وبما أن العلماء هم ورثة الأنبياء؛ فلا بد أن يكون لهم حظ وافر من هذه الرحمة المتجسدة في حسن الأدب وعظيم الخلق؛ لأنهم بعد الأنبياء ألصق الناس بأمر الإسلام، قياماً بتعليمه وبيانه والدعوة إليه، ولقد اهتم أئمة المسلمين بذلك اهتماماً بالغاً في تصنيفاتهم، ومقالاتهم وتعاملهم؛ لإدراكهم أن ذلك سبيل إلى العلم والعمل والرتبة عند الله - عز وجل - قال يوسف بن الحسين رحمته: (بالأدب يفهم العلم، وبالعلم يصح العمل، وبالعمل تنال الحكمة، وبالحكمة يقام الزهد، وبالزهد تترك الدنيا، ويترك الدنيا يرغب في الآخرة، وبالرغبة في الآخرة تنال الرتبة عند الله) ^(٣).

وما نراه اليوم من افتقار كثير من منتسبي العلم إلى الأدب والخلق هو الذي أدى إلى بغي بعضهم على بعض بالسب والشتم واللعن، ولربما بالضرب واللطم ولربما بالقتل، إلى غير ذلك من أنواع العدوان الذي هو سوء الأدب.

قال ابن القيم رحمته: (الأدب الوقوف في الوسط بين الطرفين - أي الغلو والجفاء - فكلاهما عدوان والله لا يحب المعتدين والعدوان هو سوء الأدب) ^(٤).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١١٩/٥).

(٢) الترمذي في سننه: (٣٥٥/٤) برقم (١٩٨٧) وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) الخطيب البغدادي، اقتضاء العلم بالعمل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٣٩٧هـ: (ص ٣١).

(٤) ابن القيم، مدارج السالكين: (٣٩٢/٢).

وإذا كان سوء الأدب هو العدوان، فإن الأدب كما عرفه ابن حجر رحمته هو: (استعمال ما يمدح قولاً وفعلاً) ^(١).

وحسن الخلق عرفه ابن المبارك رحمته بقوله: (هو بسط الوجه وبذل المعروف وكف الأذى) ^(٢).

وعرفه الإمام أحمد رحمته بقوله: (حسن الخلق: أن تحتمل ما يكون من الناس) ^(٣).

وما أيسر التحلي بهذا لمن وفقه الله لذلك.

ولو التزموه المسلمون في اختلافهم لضاق خلافهم إلى أقصاه، ووقفوا للرشاد، وإن لم يُرشد بعضهم إلى الصواب، ولسادت بينهم المحبة والرحمة وإن لم يحسم بينهم الخلاف، وهذا ما ينبغي لأهل الإيمان أن يتواصوا به فمن خصلهم الحسنة التواصي بالرحمة، قال - سبحانه - ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧].

ومن الآداب التي تقتضيها الرحمة، والتي ينبغي مراعاتها عند الاختلاف ما يلي:
أولاً: الرفق بالمخالف:

الرفق هو: "لين الجانب بالقول والفعل، والأخذ بالأسهل وهو ضد العنف" ^(٤).

ولولا خلة الرفق التي اتصف بها النبي ﷺ لما تبعه من تبعه من المؤمنين، كما قال الله - عز وجل -: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وقال ﷺ: «إن الله لم يبعثني معتاً ولا متعتاً، ولكن بعثني معلماً ميسراً» ^(٥).

وبين النبي ﷺ أن الرفق يزين كل شيء وجد فيه، وأن غيابه يشين كل شيء نزع منه، قال ﷺ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه» ^(٦).

(١) ابن حجر، فتح الباري: (١٠/٤٠٠).

(٢) ابن حبان البستي، روضة العقلاء: (ص ٦٩).

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (١/١٨٢).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: (١٠/٤٤٩).

(٥) مسلم في صحيحه: (٢/١١٠٤) برقم (١٤٧٨).

(٦) مسلم في صحيحه: (٤/٢٠٠٤) برقم (٢٥٩٤).

وهذا عام في كل شيء لأن "شيء" نكرة، والنكرة في سياق النفي تفيد العموم.
كما عبر بصيغة العموم في قوله ﷺ: «يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله»^(١).

وبين ﷺ أن انعدام الرفق يعني انعدام الخير فقال ﷺ: «من يحرم الرفق يحرم الخير»^(٢).

ودعوة الناس إلى الحق أحوج ما تكون إلى الرفق واللين؛ لأنها تقابل من الناس أصنافاً شتى، ومهما كان إعراض بعضهم عن الحق، أو اعتراض بعضهم عليه، إلا أن الرفق بهم واللين معهم، وحسن دعوتهم قد يرغب دعوة الحق إليهم، وهذا ما أمر الله به موسى وهارون -عليهما الصلاة والسلام- لما أرسلهما إلى فرعون، قال - سبحانه -: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

قال ابن كثير رحمته: (هذه الآية فيها عبرة عظيمة، وهو أن فرعون في غاية العتو والاستكبار، وموسى صفوة الله من خلقه إذ ذاك، ومع هذا أمر ألا يخاطب فرعون إلا بالملاطفة واللين.. إلى أن قال: والحاصل أن دعوتهما تكون بكلام رقيق لين سهل رفيق ليكون أوقع في النفوس وأبلغ وأنجع كما قال - تعالى -: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٣) [النحل: ١٢٥].

فإذا كان الله - عز وجل - أمر بالرفق مع فرعون الذي كان في غاية الكفر والعتو والاستكبار، فالرفق - بالمسلم مهما كان نوع الخلاف معه - أكد وألزم، والإغلاظ والعنف مع المخالف ينفره ويعسر قبوله للحق؛ لذا لما هم الصحابة - رضوان الله عليهم - بالرجل الذي بال في المسجد، قال لهم رسول الله ﷺ: «دعوه وأريقوا على بوله سجلاً من ماء، أو ذنوباً من ماء، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»^(٤).

ولما بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذ بن جبل يدعون أهل اليمن إلى الإسلام، قال لهما: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا»^(٥).

(١) البخاري في صحيحه: (٢٥٣٩/٦) برقم (٦٥٢٨) ومسلم في صحيحه: (٤/١٧٠٦) برقم (٢١٦٥).

(٢) مسلم في صحيحه: (٤/٢٠٠٣) برقم (٢٥٩٢).

(٣) تفسير ابن كثير: (٣/١٥٤).

(٤) البخاري في صحيحه: (١/٨٩) برقم (٢١٧) ومسلم في صحيحه: (١/٢٣٦) برقم (٢٨٤).

(٥) البخاري في صحيحه: (١/٣٨) برقم (٦٩) ومسلم في صحيحه: (٣/١٣٥٨) برقم (١٧٣٢).

ولما رأى عليه السلام من بعض أصحابه شدة عنفهم قائلاً: «إن منكم لمنفرين»^(١).

وهذا التنفير بسبب العنف والشدة والإغلاظ هو ما يقوم به كثير من طلبة العلم عند تعاملهم مع مخالفيهم، وبذلك يغرونهم بالإصرار على ما هم عليه من باطل، ويصدونهم عن قبول الحق، قال الشاطبي رحمته: (الطعن في المخالف يجعله لا يتنفع بالترجيح والأدلة، وإنما هو إغراء له بالتزام المرجوح)^(٢) وإعانة للشيطان عليه، وإسلامه لحظوظه نفسه.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتني النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قد شرب قال: «اضربوه»، قال أبو هريرة رضي الله عنه: فمنا الضارب بيده، والضارب بنعله، والضارب بثوبه، فلما انصرف قال بعض القوم: أخزأك الله، فقال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان»^(٣).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إذا رأيتم أحماً لكم زل زلة، فسددوه وقوموه، وادعوا الله أن يتوب عليه، ولا تكونوا أعواناً للشيطان عليه)^(٤).

ولا نعني بالرفق مع المخالف مداهنته فيما يظهر منه من خطأ أو زلل، وإقراره على ما هو عليه، وإنما يدارى ويتلطف معه عند بيان الصواب والحق له فالمداراة مشروعة والمداهنة محرمة.

قال ابن بطال رحمته: (المداراة من أخلاق المؤمنين، وهي خفض الجناح للناس، ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول، وذلك من أقوى أسباب الألفة، وظن بعضهم أن المداراة هي المداهنة فغلط؛ لأن المداراة مندوب إليها، والمداهنة محرمة، والفرق أن المداهنة من الدهان، وهو الذي يظهر على الشيء ويستتر باطنه، وفسرها العلماء بأنها: معاشرة الفاسق، وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه، والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النهي عن فعله وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلطف القول والفعل، ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك)^(٥).

(١) أحمد في المسند: (٢٧٣/٥) برقم (٢٢٣٩٨) وابن خزيمة في صحيحه: (٤٨/٣) برقم (١٦٠٥) ..

(٢) الشاطبي، الموافقات: (٢٦٣/٤).

(٣) البخاري في صحيحه: (٢٤٨٨/٦) برقم (٦٣٩٥).

(٤) البيهقي في شعب الإيمان: (٢٨٩/٥) برقم (٦٦٩٠).

(٥) ابن حجر، فتح الباري: (٥٢٨/١٠).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (الفرق بين المداراة والمداهنة: أن المداراة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين، أو هما معاً، وهي مباحة، وربما استجبت، والمداهنة ترك الدين لصالح الدنيا)^(١).

والمداراة والرفق واللين وإن كانت هي الأصل في التعامل مع المخالف إلا أنها لا تمنع التغليظ والتخشين إذا احتيج لذلك واقتضته مصلحة شرعية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ما يجري من نوع تغليظ، أو تخشين على بعض الأصحاب والإخوان .. فليس ذلك غضاظة ولا نقصاً في حق صاحبه، ولا حصل بسبب ذلك تغير منا ولا بغض، بل هو بعد ما عومل به من التغليظ والتخشين، أرفع قدرأ وأنبه ذكراً وأحب وأعظم، وإنما هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين التي يصلح الله بها بعضهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة، لكن ذلك يوجب النظافة والنعومة، ما نحمد همع ذلك التخشين)^(٢).

ومن هذا الباب قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لعروة بن مسعود حال كان كافراً: (امصص بظر اللات)^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (وفيه جواز النطق بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدأ منه ما يستحق به ذلك)^(٤).

وقد تكون المداراة لا لأجل جلب خير وإنما لاتقاء شر ودفعه، كما قالت عائشة رضي الله عنها: استأذن على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل، فقال: «أئذنوا له فبئس ابن العشيرة - أو بئس أخو العشيرة - فلما دخل ألان له الكلام، فقلت له: يا رسول الله: قلت ما قلت، ثم أئذنت له في القول!، فقال: أي عائشة، إن شر الناس منزلة عند الله من تركه - أو ودّعه - الناس، اتقاء شره»^(٥).

وقد سأل صالح بن أحمد بن حنبل - رحمهما الله - أباه عن رجل بأرض ينكرون فيها رفع اليدين في الصلاة، وينسبونه إلى الرفض، إذا فعل ذلك هل يجوز له ترك

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٤٥٤/١٠).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٥٤/٢٨).

(٣) البخاري في صحيحه: (٩٧٤/٢) برقم: (٢٥٨١).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: (٣٤٠/٥).

(٥) البخاري في صحيحه: (٢٢٤٤/٥) برقم (٥٦٨٥).

الرفع؟ قال: (لا يترك ولكن يُداريهم)^(١).

وقد كان الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه يريان سنة التكبير قبل صلاة عيد الفطر، وعبد الرزاق لا يرى سنوية التكبير إلا لعيد الأضحى، فلما قدما على عبد الرزاق وصلياً معه عيد الفطر، لم يكبرا فقال لهما: (رأيت اليوم منكما شيئاً عجيباً، لم تكبرا: قالوا: يا أبا بكر! نحن ننظر إليك هل تكبر، فلما رأيناك لم تكبر أمسكنا، قال: وأنا كنت أنظر إليكما هل تكبران فأكبر)^(٢).

فانظر كيف كل منهما راعى ودارى صاحبه في هذه المسألة الاجتهادية دون أن يشنع عليه، أو يعنفه حتى ولو ظن خطأ صاحبه في اجتهاده.

وهذا ما ينبغي أن يكون عليه أهل العلم في تعاملهم مع بعضهم، وذلك لا يمنع بيان ما يراه حقاً لمن يخالفه، ويذبه عن خطئه وضعف مذهبه في المسألة لكن بأدب وحسن خطاب ولين جانب.

فهذا رسول الله ﷺ لما أخطأ في اجتهاده حين أذن لأولئك الذين استأذنوه يوم حفر الخندق، عاتبه الله على ذلك بخطاب بلغ الغاية في الرفق به من غير تعنيف حيث قدم -سبحانه وتعالى- الدعاء له تمهيداً وإيناساً له قبل ورود العتاب، وحتى يعلم أنه غير مؤاخذ على ما بدر منه، مغفور له اجتهاده في ذلك، فقال -سبحانه-: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣].

ثانياً: المخاطبة بالتي هي أحسن:

عند مخاطبة الناس على المسلم فضلاً عن العالم أن نختار من الأقوال والألفاظ أحسنها امتثالاً لأمر الله -سبحانه- القائل: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣].
والقائل -سبحانه-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

وصيانة اللسان من كل لفظ أو قول سيء صيانة للمرء من أن يستغله الشيطان الذي يستغل ما قال ويوقد به نار البغضاء والشحناء والنزاع بين المتكلم والمخاطب، وقد أمرنا الله -عز وجل- أن نقول بالحسنى حتى نفوت على الشيطان ذلك،

(١) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (٣٠٣/١).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٥٦٦/٩).

قال - سبحانه -: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ
إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: ٥٣].

ومتى ما جانب القول الحسن وجد الشيطان السبيل إلى النزغ؛ "بل إن ضبط
اللسان وكفه وحبسه هو أصل الخير كله، ومن ملك لسانه فقد ملك أمره وأحكمه
وضبطه" (١).

فمن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فأصبحت يوماً قريباً منه
ونحن نسير فقلت: يا رسول الله! أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار،
قال: «لقد سألتني عن عظيم وإنه ليسير على من يسره الله عليه: تعبد الله ولا تشرك
به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت،
- ثم قال -: ألا أدلك على أبواب الخير: الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما
يطفئ الماء النار، وصلاة الرجل من جوف الليل، قال: ثم تلا: ﴿تَنجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ
الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦] حتى بلغ ﴿يَعْمَلُونَ﴾، ثم قال: ألا أخبرك برأس الأمر كله
وعموده وذروة سنامه؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: رأس الأمر الإسلام، وعموده
الصلاة، وذروة سنامه الجهاد، ثم قال: ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟ قلت: بلى يا
نبي الله، فأخذ بلسانه، قال: كف عليك هذا! فقلت: يا نبي الله! وإنما لمؤاخذون بما
نتكلم به، فقال: ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو
على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم» (٢).

فانظر: كيف بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم له سبيل الجنة ودله على أبواب الخير، وأخبره برأس
الأمر وعموده وذروة سنامه، ثم جعل ملاك ذلك كله كف اللسان عن آفاتهما، مبيناً
أن أكثر ما يؤدي بالناس إلى النار والخسران هو حصائد اللسان.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: (والمراد بحصائد الألسنة جزاء الكلام المحرم وعقوباته؛
فإن الإنسان يزرع بقوله وعمله الحسنات والسيئات ثم يحصد يوم القيامة ما زرع،
فمن زرع خيراً من قول أو عمل حصد الكرامة، ومن زرع شراً من قول أو عمل
حصد غداً الندامة) (٣).

قال ابن مسعود رضي الله عنه: (أكثر الناس ذنباً يوم القيامة أكثرهم خوضاً في

(١) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ٢٧٤).

(٢) الترمذي في سننه: (١١ / ٥) برقم (٢٦١٦) وابن ماجه: (١٣١٤ / ٢) برقم (٣٩٧٣).

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص ٢٧٤).

الباطل»^(١).

بل لربما قال المرء كلمة واحدة لا يلقي لها بالاً أوردته المهالك، يقول النبي ﷺ: «وإن الرجل ليتكلم الكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً، وإنها تهوي به في النار سبعين خريفاً»^(٢).

وفي رواية: «إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين ما فيها، يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب»^(٣).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون وجوههم وصدورهم، فقلت: يا جبريل، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم»^(٤) لذا كان السلف - رضوان الله عليهم - يتركون كثيراً من فضول الكلام المباح ويجسسون اللسان عنه حتى لا يقع أحدهم في كلمة قد تشقيه في الآخرة.

فعن ابن مسعود وسلمان رضي الله عنهما قالوا: (ما شيء أحق بطول حبس من اللسان)^(٥).

وصدق من قال:

خرس إذا سألوا وإن قالوا عيي أو جبان
فالعي ليس بقاتل ولربما قتل اللسان^(٦)

خير منه قول النبي ﷺ: «من صمت نجاً»^(٧)، ولا يعني ذلك أن يصمت عن النطق بالخير، فإن النطق بالخير خير من الصمت عنه؛ بل ربما كان صمت المرء عن القول بالخير سبباً لإثمه وهلاكه، وقال النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(٨).

(١) الغزالي، الإحياء: (١١٦/٣).

(٢) البخاري في صحيحه: (٢٣٧٧/٥) برقم (٦١١٣).

(٣) مسلم في صحيحه: (٢٢٩٠/٤) برقم (٢٩٨٨).

(٤) أحمد في المسند: (٢٢٤/٣) برقم (١٣٣٦٤) وأبو داود في سننه: (٦٨٥/٢) برقم (٤٨٧٨).

(٥) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (ص١٣٦).

(٦) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، أدب المجالسة، تحقيق: سمير حلي، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م: (ص٨٢).

(٧) أحمد في المسند: (١٥٩/٢) برقم (٦٤٨١) والترمذي في سننه: (٦٦٠/٤) برقم (٢٥٠١).

(٨) البخاري في صحيحه: (٢٢٤٠/٥) برقم (٥٦٧٢) ومسلم في صحيحه: (٦٨/١) برقم (٤٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (التكلم بالخير خير من السكوت عنه، والصمت عن الشر خير من التكلم به، أما الصمت الدائم فبدعة)^(١).

قال الشافعي رحمته الله: (معنى الحديث: إذا أراد أن يتكلم فليفكر، فإن ظهر أنه لا ضرر عليه تكلم، وإن كان فيه ضرر وشك فيه أمسك)^(٢).

وقال أبو حاتم البستي رحمته الله: (الواجب على العاقل أن يلزم الصمت إلى أن يلزمه التكلم، فما أكثر من ندم إذا نطق، وأقل من ندم إذا سكت، وأطول الناس شقاءً وأعظمهم بلاءً من ابتلي بلسان مطلق، وفؤاد مطبق)^(٣).

وقال -أيضاً-: (لسان العاقل يكون وراء قلبه، فإذا أراد القول رجع إلى القلب، فإن كان له قال وإلا فلا، والجاهل قلبه في طرف لسانه، ما أتى على لسانه تكلم به، وما عقل دينه من لم يحفظ لسانه)^(٤).

وإن الإنسان ليعجب من تحرز كثير من أهل الصلاح عن المحرمات والمنكرات، ولا يتحرز من منكرات لسانه وآفاتهما، بل تجده مطلقاً لها العنان في الواقعة في أعراض المسلمين.

قال ابن القيم رحمته الله: (ومن العجب أن الإنسان يهون عليه التحفظ والاحتراز من أكل الحرام والظلم والزنا والسرقة وشرب الخمر، ومن النظر المحرم وغير ذلك، ويصعب عليه التحفظ من حركة لسانه حتى ترى الرجل يشار إليه بالدين والزهد والعبادة وهو يتكلم بالكلمة في سخط الله لا يلقي لها بالاً ينزل بها أبعد مما بين المشرق والمغرب، وكم ترى من رجل يتورع عن الفواحش والظلم ولسانه يفري أعراض الناس الأحياء والأموات ولا يبالي ما يقول)^(٥).

والنبي صلوات الله وسلامته عليه يقول: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(٦).

ويقول أيضاً صلوات الله وسلامته عليه: «من يضمن لي ما بين لحييه وما بين فرجيه أضمن له الجنة»^(٧)، والمراد اللسان والفرج.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٠٠/١١).

(٢) النووي، شرح مسلم: (١٩/٢).

(٣) ابن حبان البستي، روضة العقلاء (ص ٤٣).

(٤) المصدر نفسه: (ص ٤٧).

(٥) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الجواب الكافي، دار الكتب العلمية، بيروت: (ص ١١١).

(٦) البخاري في صحيحه: (١٣/١) برقم (١٠) ومسلم في صحيحه: (٦٥/١) برقم (٤٠).

(٧) البخاري في صحيحه: (٢٣٧٦/٥) برقم (٦١٠٩).

فإذا لم يضمن لسانه ولم يسلم المسلمون من لسانه ويده فلن يسلم له إسلامه ولن يضمن له فوزه بسعادة الآخرة؛ لأن حسنات ما معه من خير وصلاح -إن وجد- تذهب يقضى به لخصومه الذين ثلبهم لسانه فيصبح مفلساً ويقاد إلى النار.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياها فطرحت عليه، ثم طرح في النار»^(١).

فكيف إذا كان من خاضت اللسان فيهم ووقعت في أعراضهم هم علماء الإسلام الذين لهم من الحقوق على عامة المسلمين ما ليس لغيرهم.

قال الحافظ ابن عساكر رحمته: (لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، ومن وقع فيهم بالثلب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب)^(٢).

ولا خير في مسلم لا يعرف لعلماء الإسلام حقهم، ولا يذود عنهم ولا عن أعراضهم، ولا يعرف لهم واجب الرعاية والصيانة، فضلاً أن يغمطهم فضلهم أو يثلبهم وينتقصهم بلسانه أو قلمه.

فعلى المسلم أن يدرك أن هذا اللسان صغير حجمه وعظيم جرمه؛ لذا فليلزمه وليحذر زلاته وآفاته وسقطاته ويحكم ما يخرج منه قبل أن يتلفظ به، ويتذكر أن كل ما يقوله يكتب في سجله، قال -سبحانه-: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

وسوء القول والخطاب مع المخالف والقدح بالألفاظ والألقاب المشينة يقطع الطريق على وصول الحق إليه "وقد قيل لحاتم الأصم: أنت رجل أعجمي لا تفصح، وما ناظر أحد إلا قطعتة، فبأي شيء تغلب خصمك؟ فقال: بثلاث: أفرح إذا أصاب، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ لساني عنه أن أقول له ما يسوؤه، ولما حكي للإمام أحمد رحمته ما قال، قال: ما أعقله من رجل"^(٣).

(١) مسلم في صحيحه: (١٩٩٧/٤) برقم (٢٥٨١).

(٢) الجيشي، جمال الدين محمد بن عبد الرحمن، نشر طي التعريف في فضل حملة العلم الشريف، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م: (ص ٤٦).

(٣) الغزالي، الإحياء: (٦٧/١).

ولا يغتر طالب العلم بما صدر عن بعض العلماء من فظاظة القول وتفجيج العبارة، كما لا يغتر بأسلوب بعض أهل العلم في جرح مخالفه فيتأثر به ويسلك مسلكه، في تغليظ القول، وهذا ليس من منهج السلف ولا يمت إلى هدي الكتاب والسنة بصلة، ومن صدر ذلك منه من العلماء فيعد في زلاته ويرجع إلى طبع في شخصه أو ظروف اقتضت ذلك.

قال الذهبي عن الحافظ ابن حزم -رحمهما الله تعالى-: (بسط لسانه وقلمه ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب بل فجج العبارة وسب وجده فكان جزاؤه من جنس فعله، بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة وهجروها ونفروا منها وأحرقوا في وقت، واعتنى بها آخرون وفتشوها انتقاداً واستفادة وأخذوا ومؤاخذاً، ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجاً في الرصف بالخرز المهيّن، فتارة يطربون ومرة يعجبون ومن تفرده يهزؤون، وفي الجملة فالكمال عزيز، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ)^(١).

وقال أبو العباس بن العريف: (كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين)^(٢).

وليت من تأثر بأسلوب الجرح للحافظ ابن حزم ﷺ سار على منواله أو دنا ولو يسيراً من علمه وفضله، لكن ما يرى معهم سوى تجريح وتناول أعراض أهل العلم بالتبديع والتفسيق والسباب واللعن والشتم "وقد سرت هذه الظاهرة إلى منتسبين إلى السنة، ودعوى نصرتها، اتخذوا تصنيف العلماء وتجريحهم ديناً وديناً، فصاروا بذلك إلباً على أهل السنة، وحرباً على رؤوسهم وعظمائهم، يلحقونهم الأوصاف المرذولة، وينبزونهم بالألقاب المستشنعة في الوقت الذي يتعامون فيه عن كل ما يحتاج ديار المسلمين، ويخترق آفاقهم، من الكفر والشرك والزندقة والإلحاد، وفتح سبل الإفساد والفساد، وما يفد كل صباح ومساء من مغريات وشهوات وأدواء وشبهات تنتج تكفير الأمة وتفسيقها، وإخراجها نشأً آخر منسلخاً عن دينه وخلقه"^(٣).

وإذا كان الله -عز وجل- قد نهانا عن مجادلة أهل الكتاب - غير الظالمين منهم - إلا بالحسنى، فقال - سبحانه -: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] فمجادلة أهل الإسلام بالتي هي أحسن أولى

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٨٦/١٨).

(٢) المصدر نفسه: (١٩٩/١٨).

(٣) انظر: أبو زيد، بكر بن عبد الله، تصنيف الناس بين الظن واليقين -ضمن كتابه الردود-: (ص ٤١٠).

وأحرى .

ثالثاً: الدفع بالتي هي أحسن:

قد يتلى المؤمن بظلم بالقول أو الفعل من آخر يكون مجتهداً أو متأولاً فيكون في ظلمه هذا معذوراً، بل مغفوراً له، ولا يجوز للمظلوم أن يدفع هذا الظلم بما فيه فتنة بين الأمة أو بما فيه شر أعظم من ظلمه، بل يؤمر المظلوم هنا بالصبر؛ فإن ذلك في حقه محنة وفتنة، وهو وإن كان مأذوناً له في دفع الظلم عن نفسه إلا أن ذلك مشروع بشرطين: أحدهما: القدرة على ذلك، والثاني: عدم التعدي في ذلك، فإذا كان عاجزاً، أو كان الانتصار يفضي إلى عدوان زائد لم يجز^(١)، فعليه بالصبر وقد أمر الله - عز وجل - به على أذى الكافرين بقوله - سبحانه - : ﴿لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

فكيف إذا كان الأذى من المؤمنين؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (أمر سبحانه بالصبر على أذى المشركين وأهل الكتاب، وذلك تنبيه على الصبر على أذى المؤمنين بعضهم لبعض متأولين كانوا أو غير متأولين)^(٢).

و"عامة اختلاف علماء المسلمين في الأصول أو الفروع في المسائل العلمية أو العملية يكون فيه المخالف مجتهداً مخطئاً مغفوراً له خطؤه، أو مصيباً مأجوراً على إصابته قولاً أو فعلاً، ولكن المصيب العادل عليه أن يصبر عن الفتنة ويصبر على جهل الجهول وظلمه، إن كان غير متأول، وأما إن كان ذاك أيضاً متأولاً فخطؤه مغفور له، وهو فيما يصيب به من أذى بقوله أو فعله له أجر على اجتهاده وخطؤه مغفور له، وذلك محنة وابتلاء في حق ذلك المظلوم فإذا صبر على ذلك واتقى كانت العاقبة له"^(٣).

وما تقع الفرقة والفتنة بين المختلفين من العلماء وغيرهم إلا بسبب تركهم لما أمر الله به من الصبر والحق، فإما أن يقصر في طلب الحق ومعرفته، وإما أن يترك

(١) ابن تيمية، الاستقامة: (٤٠ / ١).

(٢) المصدر نفسه: (٣٨ / ١).

(٣) المصدر نفسه: (٣٨ / ١).

الصبر مع الإصابة للحق، وإما أن يُترك الصبر مع الاجتهاد في طلب الحق.

والمؤمن مأمور بالحق ومأمور بالصبر، يأمر وينهى ويصبر عن الفتنة كما قال -
تعالى:- ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧].

وحتى لو كان مصيباً عادلاً وظالمه باغياً ظالماً، فالصبر عاقبته خير في الدنيا
والآخرة.

والدعوة إلى الإسلام لا تقوم إلا على نبل الأخلاق وسماحة القلوب وطهر
السرائر وبشاشة الوجوه، والصبر وكظم الغيظ والعفو والإحسان إلى الناس ذلك
كله من الأخلاق التي يحتاجها المسلم، لا سيما عندما يخالط المخالفين له في الأقوال
والأفعال، ويأتي إليه منهم ما لا يحمد.

فعند ذلك تبرز رحمة الإسلام في أخلاق حملته فيدفعون بالتي هي أحسن،
ويقابلون الإساءة بالمعروف ولو ببشاشة الوجه.

كما قال رسول الله ﷺ: «لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه
طليق»^(١).

آخذين بأمر الله -تعالى- القائل: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ
الْجَاهِلِينَ، وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
[الأعراف: ١٩٩-٢٠٠].

وقوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ، وَقُلْ رَبِّ
أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنون: ٩٦، ٩٧].

وقوله -سبحانه-: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ
وَلِيٌّ حَمِيمٌ، وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا دُوْحَظٌّ عَظِيمٌ، وَإِمَّا
يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٤-٣٦].

قال الحافظ ابن كثير رحمته: (فهذه ثلاث آيات ليس هن رابعة في معناها، وهو
أن الله تعالى يأمر بمصانعة العدو الإنسي والإحسان إليه، ليرده عنه طبعه الطيب
الأصل إلى الموالاة والمصافاة، ويأمر بالاستعاذة من العدو الشيطاني لا محالة، إذ لا
يقبل مصانعة ولا إحساناً ولا يتبغى غير هلاك ابن آدم لشدة العداوة بينه وبين

(١) مسلم في صحيحه: (٢٠٢٦/٤) برقم (٢٦٢٦).

أبيه آدم^(١).

فالمؤمن التقي المسارع إلى مغفرة الله وثوابه هو في حق نفسه يصبر على ما جاءه من إساءات الخلق، بل يعفو عنهم ويحسن إليهم، كما قال سبحانه: ﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾

[آل عمران: ١٣٣-١٣٤].

وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال: لقيت رسول الله ﷺ فابتدأته، فأخذت بيده فقلت: يا رسول الله أخبرني بفواضل الأعمال، فقال: «يا عقبه، صل من قطعك، وأعط من حرمك، وأعرض عن ظلمك»^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قدم عيينة بن حصن بن حذيفة، فنزل على ابن أخيه الحر بن قيس، وكان من النفر الذين يدينهم عمر، وكان القراء أصحاب مجالس عمر ومشاورته كهولاً كانوا أو شباباً، فقال عيينة لابن أخيه: يا بن أخي: لك وجه عند هذا الأمير فاستأذن لي عليه، قال: سأستأذن لك عليه، قال ابن عباس: فاستأذن الحر لعيينة فأذن له عمر، فلما دخل عليه، قال: هيه يا ابن الخطاب: فوالله ما تعطينا الجزل، ولا تحكم بيننا بالعدل، فغضب عمر حتى هم أن يوقع به، فقال له الحر: يا أمير المؤمنين، إن الله قد قال لنبيه ﷺ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وإن هذا من الجاهلين، والله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه، وكان وقافاً عند كتاب الله)^(٣).

وقد روي عن ميمون بن مهران رضي الله عنه أن جاريته جاءت ذات يوم بصحفة فيها مرقة حارة، وعنده أضياف فعثرت فصبت المرقة عليه، فأراد ميمون أن يضربها، فقالت الجارية: يا مولاي استعمل قول الله -تعالى-: ﴿وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] قال لها: قد فعلت، فقالت: أعمل ما بعده: ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤] فقال: قد عفوت عنك، فقالت الجارية: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، قال ميمون: قد أحسنت إليك؛ فأنت حرة لوجه الله -تعالى- وروي عن

(١) تفسير ابن كثير: (١/١٤).

(٢) أحمد في المسند: (٤/١٤٨).

(٣) البخاري في صحيحه: (٤/١٧٠٢).

الأحنف بن قيس مثله^(١).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: (ما بلغني من أحد مكروه إلا أنزلته إحدى ثلاث منازل: إن كان فوقني عرفت له قدره، وإن كان نظيري تفضلت عليه، وإن كان دوني لم أحفل به، وهذه سيرتي في نفسي فمن رغب عنها فأرض الله واسعة)^(٢).

وشتم رجل أبا ذر رضي الله عنه فقال له: (لا تغرقن في شتمنا، ودع للصالح موضعاً، فإننا لا نكافئ من عصى الله فينا بأكثر من أن نطيع الله فيه)^(٣).

واختلف حسن بن الحسن وابن عمه علي بن الحسين رضي الله عنهما فقال حسن في علي ما قال، وعلي ساكت، وفي المساء ذهب علي يزوره، وقال له: (يا بن عمي: إن كنت صادقاً فغفر الله لي، وإن كنت كاذباً فغفر الله لك، والسلام عليك)^(٤).

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله لقي من بعض الفقهاء والقضاة ما لقي من الأذى والحبس وتأليب العامة والحكام عليه، وكان القاضي ابن مخلوف المالكي صاحب الحظ الأوفر في ذلك ومع ذلك قال شيخ الإسلام فيه: (وابن مخلوف لو عمل مهماً عمل والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أعين عليه عدوه قط)^(٥).

وفعلماً لما أراد السلطان قتل ابن مخلوف لم يدفع وينافح عنه عند السلطان إلا شيخ الإسلام، قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: (السلطان استفتى الشيخ في قتل بعض القضاة بسبب ما كانوا تكلموا فيه، وأخرج له فتاوى بعضهم بعزله من الملك ومبايعة الجاشنكير، وأنهم قاموا عليك وأذوك أنت أيضاً، وأخذ يحثه بذلك على أن يفتيه في قتل بعضهم وإنما كان حنقه عليهم بسبب ما كانوا سعوا فيه من عزله ومبايعة الجاشنكير، ففهم الشيخ مراد السلطان فأخذ في تعظيم القضاة والعلماء، وينكر أن ينال أحداً منهم بسوء، وقال له: إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم، فقال له: إنهم قد آذوك وأرادوا قتلك مراراً، فقال الشيخ: من آذاني فهو في حل، ومن آذى الله ورسوله فالله ينتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي، وما زال به حتى حلم عنهم السلطان وصفح.

قال: وكان قاضي المالكية ابن مخلوف يقول: ما رأينا مثل ابن تيمية! حرضنا عليه

(١) تفسير القرطبي: (٢٠٧/٤).

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء: (٨٥/٤).

(٣) ابن مفلح، الآداب الشرعية: (١٣/٢).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٣٩٧/٤).

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (٢٧١/٣).

فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح وحاجج عنا^(١).

وهكذا المسلم لا يدفع معصية الله بمثلها وإنما يدفعها بطاعة الله، يطيع الله فيمن عصى الله فيه، وطاعة الله تكون بالتزام أمره بالصبر والتقوى ومن حقق ذلك كانت العاقبة له كما قال - سبحانه -: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠] وكما قيل: "الغالب في الشر مغلوب"^(٢).

وما أجمل وأعمق الكلمات التي أوصى بها الإمام الشافعي يونس بن عبد الأعلى - رحمهما الله تعالى - حيث قال: (يا يونس إذا بلغك عن صديق لك ما تكرهه فإياك أن تبادلره بالعداوة، وقطع الولاية فتكون ممن أزال يقينه بشك، ولكن القه وقل له بلغني كذا وكذا واحذر أن تسمي له المبلغ، فإن أنكرك ذلك، فقل له أنت أصدق وأبر، لا تزيدن على ذلك شيئاً، وإن اعترف بذلك فرأيت له في ذلك وجهاً لعذر فاقبل منه، وإن لم تر ذلك فقل له: ماذا أردت بما بلغني عنك، فإن ذكر ما له وجه من العذر فاقبل منه، وإن لم تر لذلك وجهاً لعذر وضاق عليك المسلك فحينئذ أثبتها عليه سيئة، ثم أنت في ذلك بالخيار إن شئت كافأته بمثله من غير زيادة وإن شئت عفوت عنه، والعفو أقرب للتقوى، وأبلغ في الكرم، لقول الله - تعالى -: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، فإن نازعتك نفسك بالمكافأة، فأفكر فيما سبق له لديك من الإحسان فعدها ثم أبدر له إحساناً بهذه السيئة، ولا تبخسن باقي إحسانه السالف بهذه السيئة فإن ذلك الظلم بعينه، يا يونس:، إذا كان لك صديق فشد يديك به، فإن اتخاذ الصديق صعب ومفارقتة سهل)^(٣).

وقال يونس - أيضاً -: (ناظرت الشافعي يوماً في مسألة ثم افترقنا ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة؟)^(٤).

رابعاً: الدعاء للمخالف:

الدعاء من أعظم العبادات وأجلها، بل هو العبادة كما بين النبي ﷺ ذلك بقوله: «الدعاء هو العبادة»، ثم تلا: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: (٥٤/١٤).

(٢) انظر: ابن مفلح، الآداب الشرعية: (١٣/٢).

(٣) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، صفة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري وآخر، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م: (٢/٢٥٢، ٢٥٣).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٦/١٠).

يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿١﴾ [غافر: ٦٠].

ولا يعني حصر العبادة في الدعاء، وإنما فائدة هذا الحصر في بيان أن الدعاء من أخص وأعظم ما يتقرب به إلى الله ويعتصم بالله به.

وقد كان النبي ﷺ عظيم اللجوء إلى ذلك وكثير الحض لأصحابه عليه، قال ابن عبد البر رحمه الله: (كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الدعاء، فيحضهم عليه، ويأمرهم به، ويقول: «إن الدعاء هو العبادة»، ويتلو: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وقد قالوا: إن الدعاء معنى العبادة؛ لأن فيها الإخلاص والضراعة والإيمان والخضوع، والله يحب أن يسأل ولذلك أمر عباده أن يسألوه من فضله، وقد كان لرسول الله ﷺ أنواع من الدعاء يواظب عليه، ويدعو به لا يقوم به كتاب لكثرتة^(٢).

وهذا الأمر كثيراً ما يغفل عنه العلماء عند بحثهم واختلافهم وهو من أعظم أسباب الهداية للحق، ومن أهم أسباب تأليف القلوب واجتماعها لأنه من الاعتصام بالله واللجوء إليه.

قال ابن كثير رحمه الله: (والاعتصام بالله والتوكل عليه، هو العمدة في الهداية، والعدة في مباحة الغواية، والوسيلة إلى الرشاد، وطريق السداد وحصول المراد)^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله - عز وجل -، وكلام رسول الله ﷺ، وكلام الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، انفتح له طريق الهدى)^(٤).

وقد كان رحمه الله يفعل ذلك، قال ابن عبد الهادي رحمه الله في ترجمته: (وكان رحمه الله يقول: ربما طالعت على الآية الواحدة، نحو مائة تفسير ثم أسأل الله الفهم وأقول: يا معلم آدم وإبراهيم علمني، وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها وأمرغ وجهي في

(١) أبو داود في سننه: (٤٦٦/١) برقم (١٤٧٩) والترمذي في سننه: (٢١١/٥) برقم (٢٩٦٩).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد: (١٨٦/١٢).

(٣) تفسير ابن كثير: (٣٨٨/١).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (١١٨/٥).

التراب وأسأل الله -تعالى- وأقول: يا معلم إبراهيم فهمني، ويذكر قصة معاذ بن جبل وقوله لمالك بن يخامر لما بكى عند موته، وقال: إني لا أبكي على دنيا كنت أصيبتها منك، ولكن أبكي على العلم والإيمان الذي كنت أتعلمهما منك، فقال: إن العلم والإيمان مكانهما من ابتغاهما وجدهما، فاطلب العلم عند أربعة، فإن أعيانك عند هؤلاء فليس هو في الأرض فاطلبه من معلم إبراهيم^(١)، وقد كان كثير من السلف - رحمهم الله - يستخرون الله، ويلجأون إليه في كثير من مسائل العلم التي تخفى عليهم فقد أخرج عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب أن عمر كتب في الجدة والكلالة كتاباً فمكث يستخير الله يقول: (اللهم إن علمت فيه خيراً فامضه، حتى إذا طعن دعا بالكتاب فمحاها ولم يدر أحد ما كتب فيه، فقال: إني كنت كتبت في الجد والكلالة كتاباً، وكنت أستخير الله، فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه)^(٢).

بل إن النبي ﷺ كان يدعو الله في جوف الليل في استفتاح صلاته بأن يوفقه إلى الهداية لما اختلف فيه من الحق، فعن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت عائشة أم المؤمنين بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتح صلاته، إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: "اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم"^(٣).

ومما يحرص عليه في الدعاء الدعاء للمخالفين من المسلمين مهما كانت مخالفتهم أو ذنوبهم؛ لأنهم من المسلمين الذين شرع الدعاء لهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: (وإذا قال المؤمن: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١١] يقصد كل من سبقه من قرون الأمة بالإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله فخالف السنة، أو أذنب ذنباً، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان، فيدخل في العموم، وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفاراً، بل مؤمنون فيهم ضلال وذنوب، يستحقون به

(١) ابن عبد الهادي، العقود الدرية: (ص ٤٢).

(٢) عبد الرزاق في المصنف: (٣٠١/١٠).

(٣) مسلم في صحيحه: (٥٣٤/١) برقم (٧٧٠).

الوعيد كما يستحقه عصاة المؤمنين^(١).

وهذا نبي من الأنبياء دعا لقومه وهو يمسح الدم عن وجهه من ضربهم له واعتدائهم عليه، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (كأنني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضربه قومه فأدموه، وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)^(٢).

وقد جرى لنبينا ﷺ مثل ذلك يوم أحد فقال مثل ذلك.

قال النووي رحمته: (فيه أي الحديث - ما كانوا عليه - صلوات الله وسلامه عليهم - من الحلم والتصبر والعفو والشفقة على قومهم ودعائهم لهم بالهداية والغفران وعذرهم في جنائتهم على أنفسهم بأنهم لا يعلمون)^(٣).

وقال ابن القيم رحمته: (كيف جمع في هذه الكلمات أربع مقامات من الإحسان، قابل بها إساءتهم العظيمة إليه، أحدها: عفوهم عنهم، والثاني: استغفاره لهم، والثالث: اعتذاره عنهم بأنهم لا يعلمون، الرابع: استعطافه لهم بإضافتهم إليه، فقال: اغفر لقومي، كما يقول الرجل لمن يشفع عنده فيمن يتصل به: هذا ولدي.. هذا غلامي.. هذا صاحبي فهبه لي)^(٤).

وهذا الاستغفار للأحياء فيهم والمراد به الهداية؛ أي: اهدهم إلى الإسلام الذي تصح معه المغفرة أو المعنى: اغفر لهم إن أسلموا^(٥).

وقد نسخ الله - تعالى - الاستغفار للمشركين الذين ماتوا على الكفر فلا يجوز الاستغفار والدعاء لهم، لقوله - سبحانه -: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلِيَاءَ لِمَنْ يَكْفُرُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَسْتَغْفِرُونَ لَهُمْ أَوْ يَكْتُمُونَ إِفْسَاهُمْ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ أَوَّلَىٰ بَدَنِ النَّبِيِّ سَبَابُ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٣].

فعلى المسلم أن لا يغفل عن الدعاء عند اختلاف المسائل وصدود الناس واختلاط الأمور، فليس هناك ما يعين على كشفها وبيانها وهداية المخاطبين مثل:

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: (٢٤١/٥).

(٢) البخاري في صحيحه: (١٢٨٢/٣) برقم (٣٢٩٠) ومسلم في صحيحه: (١٤١٧/٣) برقم (١٧٩٢).

(٣) النووي، شرح مسلم: (١٥٠/١٢).

(٤) ابن القيم، بدائع الفوائد: (٤٦٨/٢).

(٥) ابن حجر، فتح الباري: (١٩٦/١١).

ذكر الله والتضرع بين يديه والالتجاء إليه، فهذا هو الدواء لكل داء.

قال ابن عون رحمته: (ذكر الناس داء، وذكر الله دواء)^(١).

وقال الذهبي رحمته معلقاً على ذلك: (إي والله! فالعجب منا ومن جهلنا، كيف ندع الدواء ونقتحم الداء؟! قال الله -تعالى-: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، ولكن لا يتهيأ ذلك إلا بتوفيق الله، ومن أدمن الدعاء ولازم قرع الباب فتح له)^(٢).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٦/٣٦٩).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٦/٣٦٩).

الخاتمة

تعيش الأمة اليوم واقعاً كبرت فيه دائرة الخلاف، واتسعت فيه رقعة الفرقة بين المسلمين عامة وخاصة، في حال مفعم بالخصام والخصام، تشرذموا فيه طوائف ومذاهب وفرقاً وجماعات، مما أدى إلى فشلهم ووهنهم، وذهاب ريجهم فتسلط عليهم أعداؤهم حتى سلبوهم ما في قصعتهم.

وكان عمدة تفرقهم ذلك اختلافهم الفقهي والمذهبي، الذي بُليت به الأمة لتناول عهدها بزمن الرسالة، ففشا التقليد فيهم، واستشرى التعصب، وهُجرت النصوص وجمدت الآراء، حتى نُودي بغلق باب الاجتهاد، وأصبح جُلّ علماء المذاهب لا جهد لهم إلا التخريج والاستنباط على قواعد أئمتهم وأقوالهم، وشرح وتدریس كتب مذاهبهم واختصارها وحفظها، زاهدين في الاجتهاد، هاجرين كتب السنة والآثار، دائرين في فلك التمدّيب متعصبين له، حتى وصلت الفرقة بين المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة أنهم ومنذ القرن السادس الهجري إلى عهد قريب، لم يكن يصلي بعضهم خلف بعض في المسجد الحرام وغيره من مساجد الحواضر الإسلامية، بل تُقام الصلاة في المسجد الواحد لأربعة مذاهب، ولكل مذهب جماعة وإمام؛ زاعمين أن الاختلاف رحمة بالأمة وتوسعة عليها، متجاهلين أن الخلاف شرٌّ، والفرقة عذابٌ، غير مدركين أن الرحمة والتوسعة التي اقتضتها الشريعة هي تيسير الاجتهاد عند الاختلاف وليس الاختلاف ذاته.

فالشريعة لا تكون سبباً للفرقة بحال، بل هي العاصم منها، والاختلاف منفي عنها بإطلاق؛ لأنها الحاكمة بين المختلفين، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فجعل الله - سبحانه - المرء إليها عند التنازع، ولو كانت الشريعة تقتضي الخلاف، لم يكن في الرد إليها فائدة.

إرادة الله القدريّة للاختلاف بين الخلق - كما جاءت به نصوص الشريعة لا يلزم منه إرادته له شرعاً؛ ففرق بين الإرادة القدريّة للاختلاف والتي لا نملك ردها، وبين الإرادة الشرعية التي حرمت الاختلاف ونهتنا عنه.

وما وقع بين الصحابة وأئمة الهدى من الخلاف، وقع بينهم عرضاً لا قصداً، اقتضاه تباين الأفهام والمدارك، وطبيعة النصوص والأدلة.

ولو أن المسلمين نهجوا منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم

لسلموا من هذا التنازع، فإنهم وإن اختلفوا في كثير من مسائل العلم والعمل إلا أنهم كانوا يحتكمون فيها إلى كتاب ربهم وسنة نبيه ﷺ، زاهدين في التعصب للرجال واقفين مع الحجة والاستدلال، يسيرون مع الحق أين سارت ركائبه، ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربه، إذا بدا لهم الدليل طاروا إليه زرافات ووحदानا، وإذا دعاهم الرسول لأمر انتدبوا له ولا يسألونه عما قال برهانا، ونصوصه أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليها قول أحدٍ من الناس أو يعارضوها برأي أو قياس، ولم يكن لاختلاف آرائهم أثرٌ في جماعتهم لإدراكهم ما يسوغ فيه تباين الآراء مما لا يسوغ فيه ذلك، ولمعرفتهم مواطن الإنكار على المخالف من مواطن الإعذار له، وبهذا ﷺ كانوا جسداً واحداً مجتمعين الكلمة مؤتلفي القلوب، فنصروا الملة ونشروا الخير وانتفع بهم الناس.

وهذا المنهج هو الكفيل بانتشال الأمة من واقعها المرير الذي تعيشه، ولا يمكنها أن تتجاوزه، ولا أن تصلح أحوالها إلا به.

ولعمر الحق لقد أصبح القيام بهذا الأمر مطلباً ضرورياً، وحاجة ملحة، وقبل ذلك أداءً لفريضة شرعية وحفظاً لأصلٍ من أصول الملة.

والقيام بهذا الأمر العظيم يقع - في المقام الأول - على العلماء وحملة الشريعة، لقدرتهم على إرجاع المسلمين إلى جادة الصواب، وصراف دلائهم إلى المعين الصافي، وتربيتهم على ذلك، ومثله يستلزم جهوداً علمية وعملية من العلماء خاصة ومن الأمة عامة.

وحيث أن العلم هو عمدة العمل، كان التأصيل لفقه الاختلاف من أهم المواضيع العلمية التي تخدم تلك الجهود.

إذ أنه:

- يرشد منهج الوفاق والائتلاف بين أبناء الأمة، ويأخذ بهم إلى سبيل الجماعة معرفاً لهم منزلقات ذلك السبيل، مبيناً لهم طبيعة كل نوعٍ من أنواع الخلاف وحكمه والمعتبر منه من غير المعتبر.

- ويعالج ظاهرة الترخيص في أخذ الأحكام الشرعية، والتشهي باختيار ما يوافق الهوى منها.

- ويعالج ظاهرة التجرؤ على علوم الكتاب والسنة من غير المؤهلين المتجربين على الفتوى والعابثين بأحكام الشريعة.

- ويحد من ظاهرة التعصب المذهبي والتقليد المحض اللذين بسببهما قدمت أقوال الرجال على نصوص الكتاب والسنة، وعطلت العقول والمدارك عن دورها في استنباط الأحكام الشرعية.

- ويتأهل به طلاب العلم، مكوناً لهم ملكة علمية، ودرية فقهية.

- ويعرّف المسلمين بقدر أئمة السلف، والعدر لهم، ورفع الملام عنهم فيما اختلفوا فيه. وهذا الفقه - أعني فقه الخلاف - له معالم يقوم عليها أهمها:

معرفة أسباب الخلاف وطبيعة أنواعه وحكم كل نوع مع معرفة الأصول والضوابط التي تسلك للاستدلال بالأحكام أو عند الخلاف فيها.

وضبط هذه المعالم - علماً وعملاً - يرشد الخلاف، ويؤول به إلى نفع وخير، تبقى معه عروة الإيمانية متينة لا تنفصم، وتبقى معه الحقوق الشرعية قائمة لا تنهضم، كما قال الشافعي رحمته الله ليونس بن عبد الأعلى عندما ناظره في مسألة ثم لقيه فأخذ بيده وقال: "ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة".

ومعالم فقه الخلاف هي:

المعلم الأول: أسباب الخلاف الخلقية والعلمية والخلقية:

أولاً: الأسباب الخلقية

وهذه الأسباب لا دخل للإنسان في كسبها، ولا يمكنه دفعها؛ لأنها لازمة لخلقه ونشأته الإنسانية وداخلة في مشيئة الله القدرية للاختلاف وهي:

- التنوع والاختلاف في نشأة الناس وخلقهم.

- التنوع والاختلاف في زمانهم ومكان نشأتهم وعيشتهم.

- التفاوت في أخلاقهم وطباعهم ورغبتهم.

- التفاوت في أفهامهم وقوى إدراكهم.

- التفاوت في جهودهم وسعة علومهم.

ثانياً: الأسباب العلمية:

وهي تتعلق بنصوص الكتاب والسنة، التي هي مصدر التشريع الإسلامي، فإنها رغم بيانها وشمولها لجميع الأحكام، إلا أن هذا البيان يتفاوت من حكم إلى آخر لتفاوت دلالة النصوص الشرعية عليه، فمن النصوص ما هو قطعي الثبوت كالقرآن

الكريم، ومتواتر السنة النبوية، ومنها ما هو ظني الثبوت كأحاد السنة، والقطعي والظني في ثبوته منه ما هو قطعي الدلالة ومنه ما هو ظني الدلالة.

واستنباط العالم للأحكام من النصوص الشرعية يقوم على أمرين؛ الأول: صحة الدليل، والثاني: صحة الاستدلال.

فإذا بلغه النص وصح عنده وصرحت دلالاته وسلم من المعارض لم يسعه مخالفته. أما إذا لم يبلغه أو بلغه ولم يصح عنده أو صح عنده لكن خفيت عليه دلالاته أو وجد ما يعارضه فهنا يقع الخلاف بين العلماء، وهذه هي الأسباب العلمية التي تؤدي إلى الخلاف.

ثالثاً: الأسباب الخُلُقِيَّة:

من الأسباب الباعثة على الاختلاف أسباب لا كسب للإنسان فيها ولا يمكنه أن ينفك عنها، وبعض الأسباب - وإن كان قد يعذر فيها - إلا أنها من كسبه ويمكنه الانفكاك عنها، منها أسباب خُلُقِيَّة أي: ترجع إلى عمل وسلوك الإنسان كالجهل والبغي والهوى والعصبية والذنوب وكيد الأعداء.

المعلم الثاني: أنواع الخلاف وحكم كل نوع فيه:

وخلاصة القول في ذلك أن الخلاف ينقسم باعتبار طبيعته إلى خلاف تنوع وخلاف تضاد.

وخلاف التنوع كله مقبول مُعتبر، إلا إذا وقع فيه بغي على المخالف، أو جَحْدٌ لما معه من الحق.

وخلاف التضاد ينقسم إلى المسائل الاجتهادية والمسائل الخلافية، والمسائل الاجتهادية مُعتبرة، فلا يتكرر على العامل به ولا ينقض حكم القاضي بها، ولا يذم المجتهدون والقائل بها، إلا إذا بغي على مخالفه.

والمسائل الخلافية غير مُعتبرة، ويُنكر على المخالف فيها، وينقض حكم من قضى بها ولا يؤثَّم المجتهد والقاضي فيها إلا إذا أصر على القول بها بعد قيام الحجة عنده الناقضة لها.

المعلم الثالث: ضوابط الخلاف:

أولاً: ضوابط التلقي والاستدلال:

وتكون بالتزام ثلاثة أصول:

الأول: تحقيق الغاية المطلوبة من الأحكام وهي طاعة الله ورسوله.

الثاني: تحقيق الأصل الذي بُنى عليه الأحكام الشرعية وهو الكتاب والسنة بنصوصهما ومعانيهما.

الثالث: تحقيق الطريق التي تُسلك لمعرفة الأحكام الشرعية وهي النظر الصحيح المحقق في النصوص الشرعية.

ويندرج تحت هذه الأصول ضوابط عديدة فصلتها في البحث.

ثانياً: ضوابط الرد والتعامل مع المخالف:

وتكون بتحقيق أصول أربعة وهي:

قصد النصيحة، والعلم، والعدل، والرحمة، ويندرج تحت كل واحدٍ منها ضوابط عدة فصلتها في البحث.

ومن تأمل هذه المعالم والأصول والضوابط أدرك ما أدركه كثيرٌ من أهل الحق من التمييز بين الأحكام الفقهية التي صدرت عن أئمة العلم، وهي محل اتفاق بينهم لا يُنازع فيها إلا أهل الشذوذ والفرقة، وبين الاجتهادات التي اختلفوا فيها والتي لم تصدر منهم عن هوى وتشبه، وإنما بذلوا فيها جهدهم واستفرغوا لها وسعهم، قاصدين مراد الشارع، راغبين بثوابه، متمرجحين بين أجر المخطئ وأجر المصيب، وخطأ بعضهم في إصابة الحق لا يقدر في علم الشرع، ولا يغمط العالم المخطئ قدره وعلمه.

والمنصف من تعامل مع الخلاف تعامل تكامل لا تآكل، تعامللاً يجعل منه خلافاً لا يضر بجماعة المسلمين ولا يؤدي إلى فرقة وشقاق بينهم، وإنما نافعاً لهم، ومقديماً لهم موسوعة فقهية لا نظير لها، عبّرت عن بيان وتفسير علماء المسلمين لدلالات النصوص الشرعية والذي بنوه على أسس علمية وقواعد شرعية وأصول صحيحة في الاستدلال والترجيح ودفع التعارض.

وهذا ما قصده من بحثي هذا، وقد أوافق أو أخالف فيما كتبت، فإن أحسنت فمن الله، وإن أسأت فمن نفسي، وأنا راجع عنه، قابل للتصويب، من كل ناطق بحجة الشرع، سالك محجة الحق.

اللهم جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعد المنذوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٣- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، لمصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٤- أثر القراءات في الفقه الإسلامي، لصبري عبد الرؤوف محمد عبد القوي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٥- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.
- ٦- أحكام القرآن، لأحمد بن علي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٧- أحكام القرآن، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ٨- أحكام أهل الذمة، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار ابن حزم-الدمام-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٩- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الأمدي، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١٠- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن حزم، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١١- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لمحمد عز الدين بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٢- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

- ١٣- الآداب الشرعية، لمحمد بن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٤- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، ليحيى بن شرف النووي، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ١٥- أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، لمحمد عوامة، دار البشائر، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.
- ١٦- أدب الطلب ومنتهى الأرب، لمحمد بن علي الشوكاني، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٧- أدب المجالسة، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق: سمير حليبي، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط ١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١٨- أدب المفتي والمستفتي، لعثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١٩- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٢٠- الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٢١- الاستقامة، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام بن سعود، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٢٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٢٣- الأشباه والنظائر، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤- أصول السنة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن خليل، دار المنار، الخرج-السعودية، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٢٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر

للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٦- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٢٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.

٢٨- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة- بيروت، ط ٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٢٩- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩هـ.

٣٠- اقتضاء العلم العمل، للخطيب البغدادي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٣٩٧م.

٣١- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، ط ١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٧٠م.

٣٢- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.

٣٣- الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

٣٤- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلي بن سليمان المرادوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٥- إثارة الإنصاف في آثار الخلاف، لسبط ابن الجوزي، تحقيق: ناصر العلي، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٣٦- إثارة الحق على الخلق، لمحمد بن إبراهيم الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.

٣٧- إيقاظ هم أولي الأبصار، لصالح بن محمد العمري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٣٨- البحر المحيط، لمحمد بن بهادر الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،

١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٩- بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٤٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد محمد بن أحمد القرطبي، دار الفكر،

بيروت، ت، ط بدون.

٤١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار

المعرفة، بيروت.

٤٢- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن محمد الجويني، دار الوفاء-المنصورة، ط٤،

١٤١٨هـ.

٤٣- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤- تاريخ دمشق، لعلي بن الحسن بن عساكر، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٥- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق: محمد

زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م.

٤٦- التبصرة في أصول الفقه، لإبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزآبادي، تحقيق: محمد

حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.

٤٧- التبصرة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق د. مصطفى عبد الواحد،

دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني- مصر، لبنان، ط١،

١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٤٨- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار

الكتب العلمية، بيروت.

٤٩- تصنيف الناس بين الظن واليقين-ضمن كتاب الردود- للدكتور: بكر بن

عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، السعودية، ١٤١٤هـ.

٥٠- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي، ط١،

١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥١- تفسير ابن أبي حاتم، لعبد الرحمن بن محمد الرازي، طبعة المكتبة العصرية،

صيدا.

- ٥٢- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- ٥٣- تلخيص كتاب الاستغاثة، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٥٤- تلخيص الحبير، لأحمد بن حجر العسقلاني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/١٩٩٩م.
- ٥٥- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحمن بن الحسن الأسنوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- ٥٦- التمهيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية-المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ٥٧- تهذيب التهذيب، لأحمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٥٨- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، لسليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٥٩- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٦٠- الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي، للدكتور صلاح الصاوي، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٦١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٦٢- جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٦٣- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٣٩٨م.
- ٦٤- الجامع لأخلاق الراوي والسماع، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- ٦٥- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

ط١، ١٣٧١هـ.

- ٦٦- جماعة المسلمين، لصالح الصاوي، دار الصفوة، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٦٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لأحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٦٨- الجواب الكافي، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٩- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت.
- ٧٠- حاشية العطار على جمع الجوامع، لحسن العطار، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٧١- الحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد التميمي، دار الراية، السعودية - الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٧٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- ٧٣- الحوادث والبدع، لأبي بكر الطرطوشي، مكتبة المؤيد، الطائف، ط٢.
- ٧٤- الدر المنثور، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر- بيروت، ١٩٩٣م.
- ٧٥- درء تعارض العقل والنقل، لأحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ.
- ٧٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ٧٧- الرد على البكري، لأحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٧٨- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٣٩م.
- ٧٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨٠- الروح، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

- ٨١- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه الحنبلي، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبد العزيز السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- ٨٢- زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، ط١٤، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- ٨٣- زغل العلم، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ط١، ت بدون.
- ٨٤- الزهد، لهناد بن السري الكوفي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٨٥- سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٣٧٩هـ.
- ٨٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
- ٨٧- السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، للشيخ محمد الغزالي، دار الشروق، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ٨٨- السنة، لعمر بن أبي عاصم، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- ٨٩- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٩٠- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- ٩١- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٩٢- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٩٣- سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- ٩٤- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر.
- ٩٥- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ٩٦- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ.
- ٩٧- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٩٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
- ٩٩- شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد، ط١، بدون.
- ١٠٠- شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، المكتب الإسلامي-دمشق-بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ١٠١- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي-بيروت، ط٤، ١٣٩١م.
- ١٠٢- شرح العمدة في الفقه، لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- ١٠٣- الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن عثيمين.
- ١٠٤- شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.
- ١٠٥- شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي الخطيب، دار إحياء السنة النبوية.
- ١٠٦- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- ١٠٧- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٠٨- صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى

الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٢م.

- ١٠٩- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ١١٠- صحيح الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني.
- ١١١- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١١٢- صفة الصفوة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- ١١٣- الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ١١٤- الضوء اللامع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- ١١٥- ضوابط للدراسات الفقهية، لسلمان العودة، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- ١١٦- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- ١١٧- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.
- ١١٨- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة.
- ١١٩- طريق المهجرتين وباب السعادتين، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عمر بن محمود، دار ابن القيم، الدمام، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ١٢٠- عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي.
- ١٢١- العزلة، لأحمد بن محمد الخطابي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ.

- ١٢٢- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٢٣- العقيدة الأصفهانية، لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعدي، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ١٢٤- العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- ١٢٥- العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشائخ، لصالح بن مهدي المقبلي، مكتبة دار البيان.
- ١٢٦- العواصم من القواصم، لمحمد بن أبي بكر بن العربي، ط، ت بدون.
- ١٢٧- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ.
- ١٢٨- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري، ط، ت بدون.
- ١٢٩- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٩٦هـ.
- ١٣٠- غريب الحديث، لأحمد بن محمد الخطابي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- ١٣١- الغنية عن الكلام وأهله، لأحمد بن محمد الخطابي.
- ١٣٢- فتاوى ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، ط، ت بدون.
- ١٣٣- الفتاوى الكبرى، لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٦هـ.
- ١٣٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ١٣٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر - بيروت.
- ١٣٦- فتح المغيث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١،

- ١٣٧- أنوار البروق في أنواء الفروق مع الهوامش، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٣٨- الفصل في الملل والنحل، لعلي بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١٣٩- الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الجصاص، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ١٤٠- الفقيه والمتفقه، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف الفزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ.
- ١٤١- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ١٤٢- في ظلال القرآن، لسيد قطب، ط١، ت بدون.
- ١٤٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.
- ١٤٤- قاعدة في المؤرخين، من كتاب أربع رسائل في علوم الحديث، للسبكي، عبد الوهاب بن علي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٤٥- القواعد المثلى، لمحمد بن صالح بن عثيمين، ط١، ت بدون.
- ١٤٦- القواعد النورانية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، ١٣٩٩هـ.
- ١٤٧- القواعد، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط٢، ١٩٩٩م.
- ١٤٨- الكشاف عن حقائق التنزيل، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٤٩- كشف الشبهات، لمحمد بن عبد الوهاب، مطابع الرياض، الرياض، ط١.
- ١٥٠- كشف الشبهات عن المشتبهات، لمحمد بن علي الشوكاني، ضمن الرسائل السلفية - بيروت - ١٣٤٨ هـ / ١٩٣٠ م .

- ١٥١- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- ١٥٢- الكليات لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ١٥٣- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١.
- ١٥٤- لسان الميزان، لأحمد بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ١٥٥- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ١٥٦- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٧- مجلة البيان، عدد (١٥٥) رجب ١٤٢١هـ.
- ١٥٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٥٩- المجمع الفقهي في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- ١٦٠- المجموع شرح المهذب، ليحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ١٦١- مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، ط، دار الرحمة، القاهرة.
- ١٦٢- المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسن الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الملك محمد بن سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- ١٦٣- المحلى، لعلي بن أحمد بن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ١٦٤- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان- بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- ١٦٥- مختصر المؤمل للرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، ١٤٠٣هـ.

- ١٦٦- مختصر خليل، لخليل بن إسحاق بن موسى، تحقيق: أحمد علي حركان، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ١٦٧- مداراة الناس، لأبي بكر محمد بن أبي الدنيا، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ١٦٨- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- ١٦٩- مذاهب فكرية معاصرة، لمحمد قطب، دار الشروق، ط٧، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٧٠- المستدرک علی الصحیحین، لمحمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- ١٧١- المستصفي، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- ١٧٢- المسند، لأحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- ١٧٣- المسودة، لآل تيمية (عبد السلام - عبد الحليم - أحمد بن عبد الحليم)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
- ١٧٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي، لبنان، ط١٩٨٧م.
- ١٧٥- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ١٧٦- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ١٧٧- المطلاع على أبواب الفقه، لمحمد بن أبي الفتح البعلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ١٧٨- معالم التنزيل، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.
- ١٧٩- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الأمين،

القاهرة، ١٤١٥هـ.

- ١٨٠- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت.
- ١٨١- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة الزهراء، الموصل، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- ١٨٢- مفاتيح الغيب، لمحمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- ١٨٣- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣، ١٣٩٩هـ.
- ١٨٤- مفتاح دار السعادة، ومنشور ولاية العلم والإرادة، لمحمد بن أبي بكر بن قسيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٨٥- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ١٨٦- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، البيان العربي، ط٢.
- ١٨٧- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ١٨٨- المنثور من القواعد الفقهية، لمحمد بن بهادر الزركشي، وزارة الشؤون الإسلامية - الكويت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ١٨٩- منح الجليل شرح على مختصر خليل، لمحمد عlish، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١٩٠- المنحول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- ١٩١- منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ١٩٢- المهذب، لإبراهيم بن علي الشيرازي، دار الفكر، بيروت.
- ١٩٣- الموافقات، لإبراهيم بن موسى اللخمي - الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار

المعرفة - بيروت.

- ١٩٤- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي - الخطاب، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- ١٩٥- الموسوعة الفقهية الكويتية.
- ١٩٦- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط ٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- ١٩٧- الموطأ -رواية محمد بن الحسن، للإمام مالك بن أنس، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
- ١٩٨- الموطأ، لمالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي، مصر.
- ١٩٩- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- ٢٠٠- ميزان الاعتدال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.
- ٢٠١- النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، لعلي بن أحمد بن حزم، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٢- نشر طي التعريف في فضل حملة العلم الشريف، لجمال الدين محمد بن عبد الرحمن الحيشي، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ٢٠٣- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري.
- ٢٠٤- نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، لمحمد الروكي، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط، ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ٢٠٥- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٢٠٦- النهاية في غريب الأثر، للمبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- ٢٠٧- نونية ابن القيم مع شرحها، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.
- ٢٠٨- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٢٠٩- الهداية شرح البداية، لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني، المكتب الإسلامية.
- ٢١٠- الوابل الصيب من الكلم الطيب، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ٢١١- الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات

رقم الصفحة	رقمها	السورة
		البقرة
٢٦١، ١٣٧	١٥٨	إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ
٢٥٧	١٦٩	إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ
١٢٦	٢٣٧	أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ
١٢٤	١٣٤	تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ
٣٢١	١٨٧	حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ
٢٨٨	٢٩	خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً
٧٨	١٧٦	ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
٣٤٥، ٣٤٣، ٣٢٠، ٦٨	٢٨٦	رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا
٣٩٢	١٥٢	فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ
٩٨، ٥٧	٢١٣	فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ
٤٩	٢٥٦	فَدَّ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ
٣٥٢	١١١	قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
٣٤٣، ٢٧٠، ٢٤٧، ٩٩، ١٧	٢٨٦	لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاً وَسُعْهَا
١٠٤	١٢٥	مَثَابَةً لِلنَّاسِ
١٠٥، ١٠٤	١٢٥	وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى
٢٠٤	٢٨٢	وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ
١٩١	١٧٠	وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
١٤٥	٢٢٨	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ
١٢١	٢٣٣	وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ
٥٥	١٧٦	وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ
١٥٩	٨٣	وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً
٣٧٨	٨٣	وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً
٣٨	١٤٣	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً
١٣٦	٢٢١	وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ
٤٤	٢٣٥	وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ
١٠٥	٢٢٢	وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَى

رقم الصفحة	رقمها	السورة
١٥٢	١٧٨	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى
		آل عمران
١٧٦	١٩	إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ
٣٨٦	١٣٤، ١٣٣	سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ
٣٧٤	١٩٥	فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ
١٩٧	١٠٥-٩٨	قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ
٣٨٤	١٨٦	لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
١٨٨	١٨٧	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
٣٣	١٠٣	وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا
٣٣	١٠٣	وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا
٣٨٦	١٣٤	وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ
٣٨٦	١٣٤	وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ
٣٨٦	١٣٤	وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ
٣٨٨	١٢٠	وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا
١٩٧	٧٢	وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
٦٠	١٠٣	وَلَا تَفَرَّقُوا
٧٧، ٣٥	١٠٥	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا
١٧٨	١٠٥	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا
٣٣٢	٧٩	وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ
٨٣	١٩	وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ
		الْعِلْمُ
٣٣٨	٧٥	وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ
٥	١٠٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ
		النساء
٢٢٩	٨٢	أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ
٢٧٩	٦٠	أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ
١٢٧، ١٢٦	٤٣	أَوْ لَأَمْسَتُمُ النِّسَاءَ
١٢٤، ٦٣، ٦١، ٥٤	٥٩	فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
٣٩٣، ٢٧٩، ٢١٩		

رقم الصفحة	رقمها	السورة
٣٦١	٥٩	فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
١٤٧	٤٣	فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً
٣٥٣	٢٠	فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً
١٨٣	١٣٥	فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا
٢٤١	٦٥	فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ
٣٢١	١٦٥	لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ
٣٥٣	٢٠	وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً
٣٠٧	٨٣	وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ
١٢١	٢٠	وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ
١٢٨	١٩	وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ
١٣	٢٩	وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً
٣٤٢	٩٤	وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ
٨٩، ٦٢، ٤٤	٨٢	وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً
٢١٤	١٢٥	وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ
٢٦٣	١٢٢	وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً
٣٨	١١٥	وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ
٢٨٤، ٢٨٠	١٧١	يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ
٢٢٢	٥٩	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ
٣٣٧، ٣٣٦	١٣٥	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ
٥	١	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ

المائدة

٣٣٤	٨	اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ
٢١٩، ٢١٨	٣	الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
١٤٨	٣٣	إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
٢٠٥	٩١	إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ
٢٠٦	١٤	فَأَعْرَبْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ
٢٠٦	١٤	فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ
٥٧	١٠١	لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ
٣٣٨	١٥٢	وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ
١٨٢	٤٩	وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ

رقم الصفحة	رقمها	السورة
١٧٧	٢	وَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى
١٥٢	٤٥	وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
٣٣٩	٢	وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ
٣٣٩	٨	وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ
٢٠٦	١٤	وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى
٣٧٢، ١٧٨	٨	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ
١٧٠	١٠١	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ
٢٦٥	٤١	يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ
١٦١	٩٥	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ

الأنعام

١٧٨، ٣٥	١٥٩	إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا
١٧١	١٤٤	فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا
٢٣٨	١٢٥	فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ
٢١٤	١٦٢، ١٦٣	قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي
٢٢٧	١٩	لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ
٤٤	١٤١	وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ
٢٨٨	١١٩	وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
٣٢٢	١٠٨	وَلَا تُسَبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ
١٦٨	١١١	وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى
٣٤	١٥٣	وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ
٢٣٦	٩٣	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا

الأعراف

١٦٨	١٣٨	اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ
٣٨٦، ١٢٢	١٩٩	خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ
٣٨٥	٢٠٠، ١٩٩	خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ
١٣٩	١٢	قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ
٣٣٤	٢٩	قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ
٢٥٦، ١٨٠، ١٧٢	٣٣	قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ
٣٤٩	٩، ٨	وَالْوَزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ

رقم الصفحة	رقمها	السورة
٣٣٤	٨٥	وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَمْثِيَاءَهُمْ
الأنفال		
٢٠٤	٢٩	إِنْ تَتُفُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا
٥١، ٣٥	٤٦	وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ
التوبة		
٢٥٢، ١٩٣	٣١	اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ
٢٤٨	٣١	اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا
١٩٩	٤٨-٤١	انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ
٣٧٨	٤٣	عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ
٣٧٢	١٢٨	لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ
٣٩١	١١٣	مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ
٣٦٣	٧١	وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ
يونس		
٢١٥	٣٢	فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ
٢٦٧، ٢٥٧، ٣١٥	٥٩	قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ
هود		
٤٧	١١٩	إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ
٤٥	١١٨	وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ
٤٧	١١٩	وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا خِزْيَانًا خَالِفِينَ
٩٨، ٤٧	١١٩، ١١٨	وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً
٤٦	٨٨	وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ
١٦٨	٢٩	وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ
يوسف		
٢٢٩	٨٢	إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ
١٤٢	٣٨	وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
١٠٣	١١٠	وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>
٩٦	٧٦	وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا
٢٠٤	٢٢	
		<u>الرعد</u>
٣٩٢	١٢٨	الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ
٩٧	١٧	
		<u>الحج</u>
١٨١	٦٠	ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ
		<u>النحل</u>
٣٧٥	١٢٥	ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ
١٨١، ١٨٠	٩٠	
٣٥٣، ٢٤٦	٤٣	
١٧٢	٢٥	
٢٢٣	٤٤	
١٧٣	١١٦	
٣١٥	١١٦	
٢١٨	٨٩	
		<u>الإسراء</u>
٣٧٩	٥٣	وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا
١٧٣	٣٦	
٣٢١	١٥	
		<u>الكهف</u>
١٤٧	٨	صَعِيدًا جُرُزًا فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي
٢١٦	١١٠	
٣٥٤	٦٦	

رقم الصفحة	رقمها	السورة
٤٦ ، ٤٥	٣٧	مريم فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ
٢٢٩	٥٤	طه إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ
٩٤	٩٤	إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
٣٧٥	٤٤	فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى
٩٤	٩٤-٩٢	قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا
٩٤	٩٠	وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلٍ يَا قَوْمِ
٢٣٨ ، ٢٣٧	٤٥	الأنبياء قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ
٩٨ ، ٩٢ ، ٧٧ ، ٦٣	٧٩ ، ٧٨	وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ
٩٣	٧٩	وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا
٣٧٢	١٠٧	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ
١٤٢	٧٨	الحج مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ
٢٧٥	١١	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ
٢٧٣	٧١	المؤمنون وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ
٢٢٤ ، ٢٢٢ ، ١٠٨	٦٣	النور فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ
١٧٢	١٧	الضرقان أَأَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ
١٦٨	٥٥	النمل أَأَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النَّسَاءِ

رقم الصفحة	رقمها	السورة
٣٥٤	٢٢	أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ
٣٥٥	٣٤	إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً
٣٥٥	٣٤	وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ
القصص		
١٨٤	٥٠	فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ
٢٠٤	١٤	وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا
العنكبوت		
٢١٩	٥١	أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ
٣٨٣	٤٦	وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ
٣٩٢	٤٥	وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ
الروم		
١٩	٣٢	فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا
٣٦٤	٣٢	مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا
٣٦	٣٢ ، ٣١	وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ
لقمان		
٣٨٥	١٧	وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ
السجدة		
٣٧٩	١٦	تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ
الأحزاب		
٢٤٨	٦٧	إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا
٢٩	٧٢	وَاحْمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا
٣٢٠	٥	وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ
٢٤٠	٣٦	وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ
٣٧٨	٧٠	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا
٥	٧١ ، ٧٠	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>
٢٩٦	٣٢	يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ
		<u>سبأ</u>
٢٨٤	٤٠،٤١	وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعاً
		<u>ص</u>
١٨٢	٢٦	فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ
٩٦	٦٩	مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى
٩٥	٧٠،٦٩	مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى
١٧٧	٢٤	وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ الْخُلَطَاءِ
		<u>الزمر</u>
١٢٢	٣٠	إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ
١٦٨	٦٤	قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ
		<u>خافر</u>
٣٨٩،٣٨٨	٦٠	وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ
		<u>فصلت</u>
٣٨٥	٣٦-٣٤	ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ
		<u>الشورى</u>
٢٢٠	١٧	اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ
٢١٥	٢١	أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ
٥٨،٣٤	١٣	أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ
٦٩،٥٩،٣٤	١٣	شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً
٣٤٠	١٥	وَأَمَرْتُ لَأَعَدِلَ بَيْنَكُمْ
٣٨٨	٤٠	وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا
٢١٩	١٠	وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ
١٧٦	١٤	وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>
		<u>الزخرف</u>
٢٤٨	٢٢	إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ
١٩	٢٣	إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ
٩٢	٣٢	أَهُمْ يَفْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ
		<u>الجاثية</u>
١٨٤	٢٣	أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ
٢١٥ ، ١٨٢	١٨	ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ
٣٣٤	٢٢	وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ
		<u>الأحقاف</u>
٣٥٢	٤	إِن تُورِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا
١٦٨	٢٣	وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ
١٢١	١٥	وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا
		<u>الفتح</u>
١٩١	٢٦	إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ
		<u>الحجرات</u>
٣٦٣	١٠	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ
٣٤٦	١٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ
٣٠٧ ، ٢٩٣	٦	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
		<u>ق</u>
٢٤٥	٥	بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيحٍ
٣٨٢	١٨	مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ
		<u>الذاريات</u>
٤٤	٩-٨	إِنكُم لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ
٢١٠	٥٦	وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ

رقم الصفحة	رقمها	السورة
		النجم
١٨٢	٢٣	إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ
٢٢١	٤-١	وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى
٢٥٤	٤، ٣	وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى
		الرحمن
٣٣٤	٩	وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ
		الحديد
٣٣٤، ٢٢٠	٢٥	لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ
٢٨١	٢٧	وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ
		الحشر
٣٩٠	١١	رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا
٧٧، ٧٥	٥	مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً
٣١٣، ٢٩٥	٧	وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا
٢٢٣، ٢٢٢	٧	وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
		المتحنت
٣٤٠	٨	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ
		المنافقون
٢٠٠	٧	هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ
٢٠٠	٧	وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
		التغابن
٢٥٢، ٢٤٧	١٦	فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ
		الطلاق
١٢٠	٦	أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ
١٢٠	٦	أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>
١٤٥	١	فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ
١١٩	١	لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ
١٢٠	٦	وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ
		<u>الملك</u>
٢٦٨، ٢١٤	٢	الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ
٢٢٩	١٠	وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ
		<u>القلم</u>
٣٧٣	٤	وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ
		<u>نوح</u>
٢٦٥	١٣	مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً
		<u>النازعات</u>
١٨٥	٤١	فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى
١٨٥	٤١، ٤٠	وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ
		<u>الإنشاق</u>
٣٢٤	٢١	وَإِذَا فُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ
		<u>الفجر</u>
٢٢٩	٥	هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٍ لِذِي حِجْرٍ
		<u>البلد</u>
٣٧٤	١٧	وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ
		<u>البيئتين</u>
٢١١	٥	وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ
٨٦، ٧٩	٤	وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>
٢٩٩	٣-١	<u>العصر</u> وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ

ثانياً: فهرس الأحاديث

حرف الألف

- أئذنوا له فبئس ابن العشيبة ٣٧٧
- ابن عباس ١٧
- أتاني الليلة ربي ٩٥
- أتدرون من المفلس؟ ٣٨٢
- اتق الله حيثما كنت ٣٧٣
- اتقوا فراسة المؤمن ٢٣٨
- أتى رسول الله (ص) رجل فسأله أياشر الصائم؟ ٣٢٧
- احتجم وهو صائم ١٣٤
- أخاف أن يتحدث الناس ٣٢٣
- اختار أسيرهما ٢٧٤
- اختلاف أمي رحمة ٥٤
- إذا أتى أحدكم الغائط ١٣٣
- إذا اجتهد الحاكم ٦٠
- إذا أكل الصائم ناسياً ١٣١
- إذا أمرتم بأمر ٢٥٢
- إذا أنا مت فأحرقوني ٣٢٠
- إذا جلس أحدكم ١٣٣
- إذا حكم الحاكم ٦٧
- إذا حكم الحاكم فاجتهد ٣٤٤ ، ٦٤
- إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ١٣١
- إذا وقع بأرض ١١٣
- ارموا بني إسماعيل ١٤٢
- استفت قلبك ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦
- استفت قلبك وإن أفتاك المفتون ٢٣٧
- استووا ولا تختلفوا ٢٠٥
- أصبت السنة و أجزأتك صلاتك ١٣
- أصبت حكم الله أو حكمت بحكم الملك ٦٤
- أصبت حكم الله فيهم ٦٤
- اضربوه ٣٧٦
- أفطر الحاجم والمحجوم ١٣٤
- أقبلوا ذوي الهيئات عن عثراتهم ٣٦١
- ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب ٣٧

- ٢٢١ ألا إني أوتيت الكتاب.....
- ٢١٥ الأعمال بالنيات.....
- ٢٤٠ البر ما اطمأنت.....
- ٥٤، ٣٧ الجماعة رحمة والفرقة عذاب.....
- ٣٤٦ الحج عرفة.....
- ١٤١ ألحقوا الفرائض بأهلها.....
- ٣١٨ الحلال بين والحرام بين.....
- ٣٢٤ الخلاف شر.....
- ٣٨٨ الدعاء هو العبادة.....
- ٢٩٩ الدين النصحية.....
- ١٥٠ الذهب بالذهب.....
- ١٧٢ القضاة ثلاثة.....
- ٣٥٦، ١٨٩ الكبر بطر الحق وغمط الناس.....
- ٣٢٠ اللهم أنت عبدي.....
- ١٨٥ اللهم إني أعوذ بك.....
- ٣٩٠ اللهم رب جبرائيل.....
- ٣٦٣ المسلم أخو المسلم.....
- ٣٨١ المسلم من سلم المسلمون.....
- ٣٦٧ المسلمون تتكافأ دماؤهم.....
- ٣٦٨ المهاجر من هجر ما نهى الله عنه.....
- ٣٢٢ ألم تري أن قومك بنوا الكعبة.....
- ٣٥٥ أما إنه قد صدقك وهو كذوب.....
- ١٥ أمرت أن أقاتل الناس.....
- ١٣٢ أمرني رسول الله.....
- ١١٤ أمكثي في بيتك.....
- ٣٨٩ إن الدعاء هو العبادة.....
- ٢٨٢ إن الدين يسر.....
- ٣٧٤ إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه.....
- ٢٠٥ إن الشيطان قد يئس.....
- ٣٨٠ إن العبد ليتكلم بالكلمة.....
- ١٨١ إن الله أوحى إلي.....
- ٩١ إن الله تعالى خلق آدم.....
- ١٦٩ إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً.....
- ٣٧٤ إن الله لم يبعثني معتاً ولا متعتاً.....
- ٢٧٠ إن الله يجب أن تؤتى رخصه.....

- ٣٦، ٣٤..... إن الله يرضى لكم ثلاثاً
- ٢٨٣..... إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح
- ٢٣٧..... إن روح القدس
- ٩٦..... إن مثل ما بعثني الله
- ١١١..... أن ورث امرأة أشيم الضبابي
- ١٠٧..... أنا سمعته قضى فيه بغرة عبد
- ٣٦٥..... انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً
- ٢٢٦..... إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب
- ١٣٥..... إنكن لأنتن صواحب يوسف
- ١٣٤..... إنما جعل الإمام ليؤتم به
- ١٢١..... إنما كان يكفيك
- ٥١..... إنما هلك من كان قبلكم
- ٢٢٠..... إنه من يعيش منكم
- ٣٥٨..... إني أخاف على أمتي من ثلاث
- ١١١..... أنى لك هذا؟
- ١٧٠..... أي ثكلتك أمك
- ٣٤٦، ٢١٥..... إياكم والظن
- ٢٨٠..... إياكم والغلو في الدين

حرف الباء

- ٢٨١..... بشروا ولا تنفروا
- ١٣٢..... بعث النبي (ص) ناقة وشرط لي حملانه

حرف التاء

- ٢١٨..... تركتكم على البيضاء
- ٣٧..... تلزم جماعة المسلمين وإمامهم

حرف الثاء

- ٢١١..... ثلاث لا يُغل عليهن
- ١٨٣..... ثلاث مهلكات
- ١١٨..... ثم أخرج المغرب حتى كان عند سقوط الشفق

حرف الجيم

- ٢٣٦..... جئت تسأل عن الإثم
- ١٤٧..... جعلت لنا الأرض

حرف الحاء

- ٣٣٠..... حق على الله أن لا يعذب
- ٦٤..... حكمت بحكم الله أو بحكم الملك

حرف الخاء

- خير القرون قرني ٢٤٣
 خير الناس قرني ٢٦٠

حرف الدال

- دخلت أنا وأبو بكر وعمر ١١٣
 دع ما يريبك ٢٤٠، ٢٣٩
 دعوه وأريقوا على بوله ٣٧٥
 دعني الصلاة أيام أقرائك ١٤٦

حرف الراء

- رخص في الحجامة للصائم ١٣٤
 رفع عن أمي ١٥٤

حرف السين

- سام أبو العرب ١٤٢
 سبحان الله! وما ذاك؟ ٣٥٥، ٣٥٤
 ستفترق أمي ٤٨
 سنوا بهم سنة أهل الكتاب ١١٣
 سيأتي على الناس سنوات ٣٠٤

حرف الصاد

- صلى المغرب في اليوم الثاني ١١٨

حرف الطاء

- طيبت رسول الله ١١٤

حرف العين

- عليكم بالجماعة ٣٧

حرف الفاء

- فادعوا بدعوى الله الذي سماكم به ٣٦٦
 فاعتزل تلك الفرق كلها ٤٨، ٣٧
 فإنه من يعيش منكم ٤٨
 فلم يجعل لها رسول الله (ص) نفقة ولا سكنى ١١٩
 فما بقي فلأولى رجل ذكر ١٤٠
 فمن أطاع محمداً ٢٢٢
 فمن حلف فليحلف برب الكعبة ٣٥٤
 فمن قال: ما شاء الله ٣٥٥

حرف القاف

- قتلوه قتلهم الله ١٧٤

- ٥..... قد تركتكم على مثل البيضاء
 ٣٤٥، ٣٤٣..... قد فعلت
 ١١٦..... قولوا اللهم صل على محمد
 ٣٧..... قوم يهدون بغير هديي
 ٥١..... قوموا عني

حرف الكاف

- ٩٥..... كان فيمن كان قبلكم
 ٣٠٨..... كفى بالمرء كذباً
 ٣٦٣..... كل المسلم على المسلم محرم
 ٦٦..... كل مجتهد مصيب
 ١٠٣، ٧٦..... كلاهما محسن
 ٣٥٦..... كناشد ضالة
 ٢١٥..... كونوا إخواناً

حرف اللام

- ٥٩..... لا تحاسدوا ولا تدابروا
 ٣٨٥..... لا تحقرن من المعروف شيئاً
 ١٩٥..... لا تختلفوا فتختلف قلوبكم
 ٢٧..... لا تزال طائفة من أمتي
 ٣١..... لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين
 ٢٧..... لا تزال طائفة من أمتي منصورين
 ٢٨١..... لا تشددوا على أنفسكم
 ٣٦٩..... لا تقاطعوا، ولا تدابروا
 ٣٧٦..... لا تقولوا هذا
 ٣٥٠..... لا تلعه فإنه يجب الله
 ١٢٨..... لا طلاق ولا إعتاق في إغلاق
 ١١٢..... لا يباع ولا يوهب ولا يورث
 ١٥٩..... لا يجزي ولد والبدأ
 ٧٢..... لا يصلين أحد العصر
 ٥٩..... لا يصلين أحد منكم العصر
 ١١١..... لا يصم أحدكم يوم الجمعة
 ٢٧٦..... لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
 ١٥٢..... لا يقتل مسلم بكافر
 ٣٧٩..... لقد سألتني عن عظيم
 ٣٨٠..... لما عرج بي مرت
 ٦٠..... له إن أصاب عشرة أجور

- ١٣٦ لو استقبلت من أمري ما استدبرت
- ٣٢٤ لولا حدثان قومك بالكفر
- ٢٠٢ ليأتين على أمتي
- ١١٨ ليس في النوم تفريط
- ١٩١ ليس منا من دعا إلى عصبية

حرف الميم

- ٢٧ ما أنا عليه و أصحابي
- ٢٧٤ ما لم يكن إثماً
- ١٨١ ما من ذنب أجدر
- ١٣٥ مروا أبا بكر فليصل بالناس
- ٢١٤ من أحدث في أمرنا
- ١٥١ من باع نخلاً
- ٣٥٦ من حالت شفاعته دون حد
- ٣٤١ من صلى صلاتنا
- ٣٨٠ من صمت نجا
- ٢١٢ من طلب العلم ليجادل
- ٣٢٨ من قتل عبده قتلناه
- ٣٧ من كان على مثل ما أنا
- ٣٨٠ ، ١٢٩ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
- ١٧٣ من كذب علي متعمداً
- ٣٣٠ من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله
- ١٥٩ من ملك ذا رحم محرم فهو حر
- ١٣٠ من نسي وهو صائم
- ٣٧٥ من يجرم الرفق يجرم الخير
- ٣٨١ من يضمن لي ما بين لحييه

حرف النون

- ١٤٢ نحن بنو النضر بن كنانة
- ٢٢٧ نظر الله امرأ سمع
- ٣٥٠ نعم، وفيه دخن
- ١٣٣ نهى رسول الله (ص) أن نستقبل القبلة
- ١٣٤ نهى عن الحجامة للصائم
- ١١٢ نهى عن بيع العنب حتى يسود
- ١٣٢ نهى عن بيع وشرط
- ٢٨١ نهيينا عن التكلف

حرف الهاء

- ٢٢٦ هذا أمين هذه الأمة
- ٢٥٢، ١١٤ هذه وهذه سواء
- ٣٤١ هلا شققت عن قلبه
- ٢٨٠ هلك المتنطعون
- ٥١ هلم أكتب لكم كتاباً
- ٣٧ هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا

حرف الواو

- ٣١٤، ٦٣ وإذا حاصرت أهل حصن
- ٢٤٠ وإن أفتاك المفتون
- ٣٨٠ وإن الرجل ليتكلم الكلمة
- ٣٧٦ وإن منكم لمنفرين
- ٢٧ وتفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين ملةً
- ٢١٢ ورجل تعلم العلم
- ١١٨ وقت المغرب إذا غابت الشمس
- ١١٨ وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق
- ١١٨ وقت المغرب ما لم يغب الشفق
- ٢١٥ وكونوا عباد الله إخواناً
- ٣٦ ولا تفرقوا
- ٢٧٤ وما خير النبي (ص) بين أمرين
- ٣٣٧ ومن خاصم في باطل
- ١٣١ وهل هو إلا بضعة منك؟
- ٣٦٣ وهم يد على من سواهم
- ١١١ ويحك أرييت إذا أردت

حرف الياء

- ١٧٠ يا أيها الناس، خذوا العلم
- ٣٧٥ يا عائشة إن الله رفيق
- ٣٨٦ يا عقبة: صل من قطعك
- ١٣ يا عمرو صليت بأصحابك
- ١٩٨ يا معشر المسلمين
- ١٤٧ يحشر الناس على صعيد واحد
- ٤١ يخرج من ضئضئ هذا
- ١١٢ يداً بيد
- ٢٩١ يرث هذا العلم من كل خلف

٦٩	يسرا ولا تعسرا.....
٣٧٥	يسروا ولا تعسروا.....
٢٢٢	يوشك رجل شعبان.....

ثالثاً: فهرس الأعلام

- الحازمي ١٣٤
- أبان بن عثمان ١٤٥
- إبراهيم التميمي ١٧١
- إبراهيم النخعي ١٤٥، ١٤٨، ١٦٥، ١٦٤، ٣١٥، ٣٦٠
- إبراهيم بن محمد بن شاقلا ٢٢٥
- إبراهيم عليه السلام ١١٦، ١١٧، ١٦٨، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٨٩، ٣٩٠
- إبليس ١٣٨، ١٣٩، ٢٠٥، ٣٠٠
- ابن أبي العز الحنفي ٣٨، ٧٧، ٨٣، ١٧٧، ٢٣٢، ٢٦٢، ٣٥١
- ابن أبي ذئب ٢٢٤
- ابن أبي شيبة ١٣٤، ٢٠١
- ابن أبي قتيلة ٣٢
- ابن أبي ليلى ١٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٦، ١١٧، ١٧٣
- ابن الأثير ١٤، ٢٠٥
- ابن الأمير الصنعاني ٦٤، ١٢٧، ١٣٤، ١٥١، ٣٤٩
- ابن الباقلاني ٢٢٨
- ابن التين ١٣٠
- ابن الجوزي ٢٢٨
- ابن الخطيب ٢٢٨
- ابن الزبير ١٤١
- ابن السكن ١٣١
- ابن الصلاح ٢٦٨، ٣٣٠
- ابن العجيل ٢٨٤
- ابن العربي ١٠٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٧٨، ١٩٦، ٢٢٥، ٢٩٦، ٣٧٠
- ابن القاسم ٥٦، ٢٤٧
- ابن القصار ١٣٠
- ابن القيم ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٧٤، ٩٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٨، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٥١
- ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨١، ٣٩١
- ابن اللبان ١٤١

- ابن الماجشون..... ١٧.....
 ابن المبارك..... ٣٤، ١٧٤، ١٨٦، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٤.....
 ابن المنذر..... ٣٠، ١٣٣، ١٤١، ١٧٥.....
 ابن الهمام..... ٢٥٣.....
 ابن الوزير..... ٩٦، ٢٦٢، ٣٥٦.....
 ابن أم مكتوم..... ١٢٠.....
 ابن بطلال..... ٣٧٦.....
 ابن تيمية ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٦، ٥٨،
 ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٣، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩،
 ١٣٧، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٨، ١٧١، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥،
 ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٨،
 ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٦،
 ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥١،
 ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٤،
 ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٠
- ابن جريج..... ١٧.....
 ابن جرير الطبري..... ١٠٦، ٣٣، ٤٧، ٥٠، ١٤٦.....
 ابن حبان..... ٧٢، ١٣٦، ١٤٦، ٢٢٥.....
 ابن حجر ٥١، ٩٣، ٩٦، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٥، ١٧٠، ٢١٥، ٢٣٥،
 ٢٧٤، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٧،
 ابن حزم ١٦، ٢٨، ٤٩، ٥٣، ٦٠، ١٢١، ١٣٦، ١٦٠، ١٦٩، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٦٧،
 ٢٦٩، ٢٨٨، ٣٨٣
- ابن خزيمة..... ٧٢.....
 ابن خلدون..... ٢٢، ٩٢، ١٤٤.....
 ابن خويزمنداد..... ١٤٧.....
 ابن دقيق العيد..... ١٣٧، ٢٢١، ٢٤٨، ٢٩٠.....
 ابن رجب الحنبلي ٤٨، ١٠١، ١١٦، ١٤٠، ١٨٤، ١٩٥، ٢١٤، ٢٣٩، ٣٠٠،
 ٣٦٢، ٣٧٩
- ابن رشد..... ١٢٧، ١٣١.....
 ابن رواحة..... ٣٣٩.....
 ابن سيرين..... ٢٧، ١٠٧، ١٤٦، ٣٦١.....
 ابن شبرمة..... ١٣٢، ١٤٦.....

- ابن شريح ١٤١
- ابن شعبان ١٣٠
- ابن شهاب ١٢٦
- ابن عابدين ٦٠
- ابن عامر ١٠٥ ، ١٠٤
- ابن عباس ١٥ ، ١٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٥١ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ،
١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٦٥ ، ١٧١ ، ١٨٣ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٣٠١ ، ٣٢٧ ،
٣٣٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧
- ابن عبد البر ٥٦ ، ٦٥ ، ٨١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٨ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ٢١١ ،
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٩٨ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩
- ابن عبد الحكم ٣٦٢
- ابن عبد الهادي ٣٨٩
- ابن عثيمين ٣١٣
- ابن عساكر ٣٨٢
- ابن عقيل الحنبلي ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢١٣ ، ٢٢٨
- ابن عمر ١٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٥١ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ،
٣٢٧
- ابن عون ٣٩١ ، ١١٣
- ابن فورك ٢٢٨
- ابن قتيبة ٣٥٧ ، ٣٢٨ ، ٢٩٧ ، ٩٢ ، ٨٩
- ابن قدامة ١٥٥ ، ٢٢٨ ، ١٤٠ ، ١٣٢ ، ٦٦
- ابن كثير ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١٤٥ ، ١٧٦ ، ١٩٧ ، ٢١٤ ، ٢٨٩ ،
٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨
- ابن ماجه ١١٦
- ابن مخلوف ٣٨٧
- ابن مسعود ١٥ ، ١٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٠ ، ٧٦ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٤١ ،
١٤٥ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٥٣ ،
٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٩١ ، ،
- ابن مفلح الحنبلي ٣١٢ ، ٢٦٨
- ابن وهب ١٨٠
- أبو إسحاق الجويني ٢٩٥
- أبو إسحاق الشيرازي ٢٢٨

- أبو إسحاق الفيروزآبادي ٢١٣
- أبو البخترى ١٧٣
- أبو البقاء الكفوي ٤٦، ٤٥
- أبو الحسن بن الحصار المالكي ٧٨
- أبو الحسن بن الزاغوني ٢٢٨
- أبو الخطاب ٢٢٨
- أبو الدرداء ١٤٥، ١٤١
- أبو الزناد ١٢٦
- أبو الصهباء ١١١
- أبو الطيب ٢٢٨
- أبو العباس بن العريف ٣٨٣
- أبو مظفر السمعاني ٢٢٥
- أبو المعالي الجويني الشافعي ٢٤٣، ٢٢٨، ١٩٣
- أبو الهذيل العلاف ٦٢
- أبو أمامة ١٧٠
- أبو أيوب ١٣٣
- أبو بكر الجصاص ٣٤٢
- أبو بكر الطرطوشي ١٧٨
- أبو بكر بن العربي ٣٢٤، ١٧٨، ٦٢، ٢٦
- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ١٤٥، ١١٠
- أبو بكر بن عياش ١٠٥
- أبو ثابت الخطاب ٢٢٤
- أبو ثور ١٧٥، ١٦٣، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٥، ١٤١، ١١٨
- أبو جعفر المدني ١٠٥
- أبو جندل ٢٣٥
- أبو حاتم محمد بن حبان البستي ٣٨١، ٣٤٦
- أبو حمزة السكري ٣٠
- أبو حنيفة ١٥، ١٧، ١٠٦، ١١٣، ١١٢، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٥، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧،
١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٧، ٣٥٤، ٣٥٧،
- أبو داود ١٤٦، ١٣٣، ١٣١، ١٢٩، ١٢٣
- أبو ذر ٣٨٧، ٣٧٣

- أبو زرعة ٣٢٨
- أبو زيد ٣٥٧
- أبو سعيد الخدري ١٣، ١٧، ٦٤، ٩٥، ١١١، ١١٤
- أبو سلمة بن عبد الرحمن ٣٩٠
- أبو سليمان الجوزجاني ٢٢٤
- أبو شامة المقدسي ٣٠
- أبو عبد الرحمن السلمي ٣٥٣
- أبو عبيد ٣٥٧، ٢٥٠، ١٦٣، ١٤٦، ١٢٧، ١٢٩
- أبو علي الأهوازي ٣٤٠
- أبو عمرو البصري ١٠٥
- أبو عمرو الشيباني ٣٥٧
- أبو عمرو بن الصلاح ٢٥١، ٣٢
- أبو عمرو بن العلاء ١٤٦
- أبو قتادة ١١٨
- أبو قلابة ٣٤٦
- أبو مجالد ١٤٨
- أبو موسى الأشعري ١٦، ١٧، ٦٩، ٩١، ١١٤، ١١٨، ١٤١، ١٤٥، ٢٥٢، ٣٧٥، ٣٨٨
- أبو نضرة ١١١
- أبو هريرة ١٥، ١٦، ١٧، ٣٣، ٣٦، ١١٠، ١١٤، ١٤١، ٢١٥، ٣٠٨، ٣٢٠، ٣٢٧
- ٣٨٢، ٣٧٦
- أبو يعلى ٢٢٨
- أبو يوسف ١٠٦، ١١٢، ١١٣، ١٣٥، ١٤١، ١٤٧، ٢٤٧، ٣٥٤
- أبي بن كعب ٢٥٢، ١٤٥، ١٤١
- الأثرم ١٤٦
- أحمد النفراوي ٢٤٢
- أحمد بن حنبل ١٦، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٥٧، ١٠٤، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٥، ١٤٨
- ١٥١، ٢٢٤، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥
- أحمد بن عبد الملك ٣٢٨
- أحمد عبد الرحمن الصويان ٢٧٥
- الأحنف بن قيس ٣٨٦
- الأخفش ٣٥٧
- آدم ٤٨، ٩١، ٩٦، ١٦٨، ٢٨٤، ٣٨٩

- أسامة بن زيد ٣٤٢، ٣٤١
- إسحاق بن راهوية ٢٥٠، ١٦٤، ١٦٣، ١٤٨، ١٤٦، ١٤١، ١١٨، ١٦
- الأسدي ١٤٦
- إسماعيل بن عليّة ١٤٢، ١١٣، ١١٢، ٥٦
- الإسماعيلي ٣٣١
- الأسود ١٤٥
- أسود بن يزيد ١٢٦
- الأشعري ٦٢
- أشهب بن عبد العزيز المصري ١٧٩
- أشيم الضبابي ١١٣، ١١١
- الأصفهاني ٢٤٨، ١٤٣، ٤٤
- الأصمعي ٣٥٧، ١٤٦
- الألباني ٢٥٣، ٥٤
- الألوسي ٩٤
- أم حبيبة ٢٨٣، ١٣١
- أم سلمة ٢٨٣، ١١٠
- أم سليم ١٧
- أمامة الباهلي ١٧٠
- الأمدي ٢٢٨، ٨٥، ٦٠
- أنس بن مالك ٣٨٠، ٣٤١، ٣٣١، ٣٢٠، ٢٨١، ١٤٥، ١٣٤، ١٠٧
- الأوزاعي ٢٦٧، ٢٥٠، ١٧٥، ١٧٤، ١٦٣، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤١، ١٣٥، ١٧، ١٥
- الأيكي ٣٢
- الباجي المالكي ١٥٥، ١٠٤
- الباقلاني ٦٢
- البخاري ٣١، ٣٨، ٩٣، ١٠٧، ١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٣١، ١٣٥، ١٧٩، ٢٥٨
- ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣
- البراء بن عازب ١١٨، ١٠٧
- بروع بنت واشق ١١٥
- بريدة ١١٨
- بريرة ١٣٢
- بسرة ١٣٢، ١٣١
- بشر المريسي ٣٤٣، ٦٢

البغوي.....	٣٦٨، ٣٣٨، ١٣٩
بلالٌ.....	١٣٥
البويطي.....	١٥٥، ١١٢
البيهقي.....	٣٤٠، ٢٣٥، ١١٨، ١١٦
تاج الدين السبكي.....	٨٥
الترمذي.....	١٣٣، ١٣١، ٦٤، ٣٨، ٣٠، ٢٧
ثابت البناني.....	٣٣١
الثوري.....	٢٥٠، ١٦٤، ١٦٣، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٣٣، ١٢٦، ٦٢، ١٥
جابر بن زيد.....	١٤١
جابر بن سمرة.....	١١٨
جابر بن عبدالله.....	٣٣٩، ٢٦٦، ٢٢٢، ١٩٨، ١٣٣، ١٣٢، ١٢٧
جابر بن يزيد.....	٣٦٠
الجارود بن معاذ.....	٣
الجاهنكير.....	٣٨٧، ٣٣٩
الجبائي.....	٦٢
جبريل عليه السلام.....	٣٨٠
جبير بن مطعم.....	١٢٦
الخصاص.....	٢٢٩، ١٠٤، ٦٠
جعفر بن أبي طالب.....	١٣٤
حاتم الأصم.....	٣٨٢
الحاكم.....	١٢٣
حبيب بن أبي فضالة المكي.....	٢٢٢
الحجاج.....	٣٨٣، ٣٣١
حذيفة بن اليمان.....	٣٥٠، ٢٦٣، ٤٨، ٣٧، ١٧
الحر بن قيس.....	٣٨٦، ١٢١
الحسن البصري.....	٣٦١، ٣٣١، ٣٠٨، ١٦٥، ١٦٣، ١٤٨، ١٤٦، ١٢٦، ٩٣، ٤٧
الحسن بن أبي جعفر.....	١٨٠
حسن بن الحسن.....	٣٨٧
الحسن بن صالح بن حي.....	١٤٦
الحسن بن علي البربهاري.....	٢٢٣
الحسين.....	٣١
حفص.....	١٠٥

حفصة	١٣٥، ١٣٣.....
الحكم بن مسعود	١٤٣.....
حماد بن أبي سليمان	١٦٤، ١٦٣.....
حمزة	١٠٥.....
الحموي	١٧٩.....
الحُمَيْدي	١٣٥.....
الخضر	٣٥٤، ٢٣٨، ٢٣٧، ٩٦.....
الخطابي	٣٦٨، ٣٦٣، ٢٨٣، ٢٤٢، ١٨٧، ١٤٣.....
الخطيب البغدادي	٣٣٢، ٣٢٧.....
الخلال	٢٢٤.....
خلف البزار البغدادي	١٠٥.....
خليل بن إسحاق المالكي	١٨٠.....
الدارقطني	٣٣٩، ٣٢٨، ١٣١، ١٢٠.....
الدارمي	٢٨٢.....
داود بن علي	٦٢.....
داود عليه السلام	٢٤٧، ١٨٢، ١٦٠، ١٤٧، ١٤٥، ١٤١، ٩٦، ٩٤، ٩٣، ٦٣.....
الداودي	١١١.....
الذهبي	٨٠، ١١٥، ١٧٠، ١٩٦، ٢٥٠، ٢٦٧، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٨٣، ٣٩٢، ٣٦٢، ٣٥٩، ٣٥١، ٣٤٨، ٣٤٦، ٣٤٣
الذهلي	٣٢٩، ١٧٩.....
الرازي	١٩٣، ٧٩.....
الربيع	١٤٦.....
ربيعة	١٦٤، ١٢٦.....
الزجاج	١٨٧.....
الزركشي	٣١٧، ٢٤٢.....
زفر	٣١٦، ١٤٧.....
الزخشري	٢٦٨.....
الزهري	١٦٥، ١٤٥.....
زيد بن أسلم	١٤٢، ١٤١، ١٢٦.....
زيد بن ثابت	١٤٥، ١٤١، ١١٥، ١٥.....
زين الدين بن مخلوف المالكي	٣٣٩.....
سالم بن عبدالله	١٤٥، ١٢٣.....

- سام ١٤٢
- السامري ٩٤
- السبكي ١٥٧، ٨٢، ٥٤
- سبيعة الأسلمية ١١٤
- السخاوي ١٧٩
- السرخسي ٢٢٨، ١١٩
- سعد بن معاذ ٦٤
- السعدي ١٧٦، ٣٥
- سعيد بن المسيب ٣٩٠، ٣٤٨، ١٥١، ١٤٨، ١٤٥، ١٢٦، ١٢٠، ١١٩
- سعيد بن جبير ٣٦٠، ١٤٨، ١٤٦، ١٢٣
- سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي ١٢٠
- سفر الحوالي ٣٦٦
- سفيان الثوري ٢٧١، ٢٢٤، ١٦٥، ٨١، ١٧
- سلمان الفارسي ٣٨٠
- سلمان بن فهد العودة ٢٢
- سليمان التيمي ٣٠٢، ٢٦٦
- سليمان بن يسار ١٤٥
- سليمان بن يوسف بن مفلح ١٩٢
- سليمان عليه السلام ٣٥٤، ٩٦، ٩٤، ٩٣، ٧٧، ٦٣
- سماك الحنفي ٣٣
- سماك بن الفضل ٢٢٤
- سوار ١٧
- سيويه ٣٥٧، ١٧٩
- سيد قطب ٢٠٣، ٢٠٠، ١٩٨، ١٨٥
- السيوطي ٣١٧، ٢٢٤، ١٨٠، ١٧٩، ١٣٧، ٥٤
- شاس بن قيس اليهودي ١٩٨
- الشاطبي ٣٩، ، ٤١، ٤٢، ٤٩، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٥، ٧٩، ٨٤، ٩٨، ٢٨٨،
 ٣١٦، ٣٣٠، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٨٣، ١٤٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٣، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧،
 ٢١٨، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٧٩،
 ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦
- الشافعي ١٦، ٢٨، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٩، ٨٠، ٨٦، ٩٨، ١٠٤، ١٠٨، ١١٢، ١١٧، ١١٨،
 ١١٩، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٦٠

- ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٢،
 ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٨، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٨١، ٣٨٨
- شداد بن أوس ١٣٤، ١٣٣
- شريح الكندي ١٢٦
- شعبة ١٠٥
- الشعي ٣٦١، ٣٦٠، ١٦٥، ١٤٦، ١٢٦
- شعيب ٤٦
- شمس الدين الأصبهاني ٣٢
- الشنقيطي ٣١٥، ٢٣٨، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٢
- الشهرستاني ٢٣٢، ١٣٩
- الشوكاني ٥٨ ، ، ٦١ ، ٨٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٩٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩ ، ٢٩٥ ،
 ٣١٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥
- الشيرازي الشافعي ١٠٤ ، ٦٨
- صالح بن أحمد بن حنبل ٣٧٧
- صالح بن محمد الفلاني ٢٤٨
- صالح عليه السلام ١٦٨
- الصديق ١٥ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٩٣
 ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٨٢ ، ٣٣٠ ، ٣٧٧
- صلاح الصاوي ٢٦
- الضحاك ١٤٨ ، ١٤٦ ، ١١٠ ، ١١٣
- الطاهر بن عاشور ٣٣٨ ، ٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ١٥٩ ، ٩٣ ، ٣٦ ، ٣٥
- طاووس ٣٦٠ ، ١٤٦ ، ١٢٦
- الطبراني ٢٧٤ ، ٢٢٢
- الطبري ٣٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٠٤ ، ١٤٧ ، ١١٩ ، ٣٤
- الطحاوي ٣٤١ ، ٢٢٣ ، ١١٣
- طلحة ١٧
- طلق بن علي ١٣٢ ، ١٣١
- عائشة ١٧ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ٢١٤ ، ٢٦١ ، ٢٧٤
 ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٩٠
- عاصم ١٠٥
- عبادة بن الصامت ١٥٠ ، ١٤٥
- العباس بن عبدالمطلب ١٣٣ ، ١٤

- عبد الرحمن السعدي ٣٦٣، ٣٣٨
- عبد الرحمن بن صالح الحمود ٢٦
- عبد الرحمن بن عوف ٣٤٧، ٣٣١، ١١٤، ١١٣
- عبد الرحمن بن مهدي ٢٦٦
- عبد الرحمن بن يزيد ٥٠
- عبد الرزاق ٣٩٠، ٣٧٨
- عبد الله بن سبأ الحميري ٢٠٢
- عبد الله بن عمرو ١٦٩، ١١٨، ٢٧
- عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ١١٧
- عبد الوارث بن سعيد ١٣٢
- عبد الوهاب المالكي ٢٤٥
- عبيد الله بن عبد الله ٥١
- عثمان البتي ١٧
- عثمان بن عفان ٣٢٤، ٢٥٢، ٢٠٢، ١٤٥، ١٤١، ١٣٦، ١١٤، ٧٣، ٥٠
- عدي بن حاتم ٣٢١، ٣٠٢
- عروة بن الزبير ٢٦١، ١٤٦، ١٤٥، ١٣٧، ١٢٢
- عروة بن ربيعة ١٣٣
- عروة بن مسعود ٣٧٧
- العز بن عبد السلام ٣١٧، ٢٥١، ٢٤١، ١٩٤
- عطاء الخراساني ١٤٦
- عطاء بن أبي رباح ٣٦٠، ١٦٥، ١٤٨، ١٤٦، ١٤٥، ١٣٦
- عقبة بن عامر ٣٨٦، ٢٥٨
- عكرمة ٣٦٠، ١٤٦، ١٢٦
- علاء الدين بن اللحام البعلبي ٣٠٠
- علقمة ١٤٥، ١٢٦
- علي بن أبي طالب ٣٨٧، ٢٥٢، ٢٠٢، ١٤٥، ١٤١، ١٢٦، ١١٤، ٧٣، ١٧
- علي بن الحسن ٣٠
- علي بن الحسين ٣٨٧
- علي بن المديني ٣٤٠، ٣١
- علي بن رضوان المصري ١٧٠
- عمار ١٢١، ١٢٠، ١٧
- عمر بن الخطاب ٣٨٦

- عمر بن عبد العزيز ٢٩٤ ، ٢٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٣ ، ٥٥.....
- عمران بن حصين ٢٢٢ ، ١٤١ ، ١١٣.....
- عمر بن الخطاب ٢٠١ ، ١٧٤ ، ١٧١ ، ١٦٥ ، ١٢٠ ، ١١٠ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٣٠ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ٢٣٥ ، ٢١٣ ، ٢٨١ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٦٤ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٧١ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٣٣٠ ، ٣٥٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨.....
- ٣٧٦
- عمر بن العاص ٦٧ ، ١٣.....
- عمر بن شعيب ١٣٢.....
- عياض بن حمار الجاشعي ١٨١.....
- عيسى بن أبان ١١٣.....
- عيسى عليه السلام ٢٨٤ ، ١٩٣ ، ١٣٧.....
- عينة بن حصن بن حذيفة ٣٨٦ ، ١٢١.....
- الغزالي ٣٥٨ ، ٣٥٢ ، ٣٠٠ ، ٢٤٥ ، ٢٢٨ ، ١٩٢ ، ١٨٦ ، ٦٢ ، ٤٢.....
- فاطمة بنت أبي حبيش ١٤٦.....
- فاطمة بنت قيس ١٢٠ ، ١١٩.....
- الفراء ٣٥٧.....
- فرعون ٣٧٥.....
- فريعة بنت مالك ١١٤.....
- الفضل بن عباس ١٧٠ ، ١١٠.....
- الفضيل ٣٠٠.....
- القاسم بن محمد ١٤ ، ٥٥.....
- القاضي عبد الوهاب ٢٢٨.....
- القاضي عياض ٣١.....
- قبيصة بن ذؤيب ١٠٩.....
- قتادة ٢٧١ ، ٢٠٦ ، ١٨٨ ، ١٦٣ ، ١٤٨ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤١ ، ١٢٦ ، ٩٤ ، ٥٠.....
- القرافي ٣١٨ ، ٨٤.....
- القرطبي ٣١٥ ، ٢٩٦ ، ٢٣٦ ، ١٥٩ ، ٩٤ ، ٣٤ ، ٣٣.....
- الكرخي الحنفي ١٩٢.....
- الكسائي ٣٥٧ ، ١٧٩ ، ١٠٥.....
- كعب بن عجرة ١١٦.....
- كعب بن مالك ٢٠١.....

- اللالكائي ٢٣٥، ٣٢
- لوط ١٦٨
- الليث بن سعد ٣١٨، ١٦٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٤٨، ١٧، ٥٦، ١٥
- المازري ٣١٨
- مالك ١٤١، ١٣٥، ١٣٣، ١٣١، ١٣٠، ١٢٧، ١٢١، ١٢٠، ١١١، ١٠٤، ٥٦، ١٧، ١٥
- ٢٤٧، ٢٤٢، ٢٢٨، ٢١٩، ١٧٩، ١٧٨، ١٦٥، ١٦٣، ١٦٠، ١٥١، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٥
- ٣٥٧، ٣٥٤، ٣٣٧، ٣١٨، ٣١٥
- مالك بن أنس ٣١٥
- مالك بن دينار ١٨٠
- مالك بن يخامر ٣٨٩
- المأمون العباسي ٨٩
- الماوردي ٢٤١، ٢١٢، ٢١١، ١٩٣
- المبرد ١٨٧
- مجاهد ١٤٨، ١٤٥، ١٢٦، ٣٤
- محارب بن دثار ١٣٢
- محمد الخضر حسين ٢٥٨
- محمد الروكي ٤٦
- محمد بن إبراهيم الوزير ٢٨٠، ٢١٨
- محمد بن إسماعيل ٣٠
- محمد بن الحسن ١٤١، ١٠٦
- محمد بن المنكدر ٢٥٦
- محمد بن حسين الآجري ٣٦١
- محمد بن عبد الحكم ٨٠
- محمد بن عبد الرحمن المغربي ١٩٥
- محمد بن كعب ١٢٦
- محمد بن مسلمة ١١٣، ١٠٩، ١٠٧
- محمد بن موسى البلاساغوني ١٩٢
- محمد بن ميمون ٣٠
- محمد علاء الدين الحصفكي الحنفي ١٩٣
- محمد عlish المالكي ٣١٨
- محمد قطب ٢٣٣
- مخلد بن حسين ٢٨٠

- ٢٦٧..... المرادوي الحنبلي
- ١٣٣..... مروان بن الأصغر
- ١١٠..... مروان بن الحكم
- ١٤١، ٧٠، ٦٣..... المزني
- ١٣٢..... مسعر بن كدام
- ٦٤..... مسعود
- ٣٢٩، ١٣٣، ١٣١، ١٢٠، ١١٨، ١٠٧، ٣٨، ٣٣، ٢٧..... مسلم
- ٢٨٣..... المسيح بن مريم
- ١٦..... مسيلمة
- ٣٨٩، ٣٧٩، ٣٧٥، ٣٧٣، ٣٣٠، ٢٥٢، ١٤٥، ١٤١، ١٤٠، ٦٩..... معاذ بن جبل
- ٢٥٢، ١١٤، ٣٧، ٢٧..... معاوية بن أبي سفيان
- ٢٧..... معاوية بن قررة
- ٣٦٠..... المعتمر بن سليمان
- ١١٠..... معقل بن يسار
- ١١٣، ١٠٩..... المغيرة بن شعبة
- ١٤٦..... مقاتل بن حيان
- ٦١، ٥٠..... المقبلي
- ٢٢١..... المقدام بن معد يكرب
- ١٤٦..... مكحول
- ٢٥٢، ٥٤، ٤٦..... المناوي
- ١٤٦..... المنذر بن المغيرة
- ٣٧٥، ٣٥٤، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٠٤، ١٦٨، ٩٦، ٩٥، ٩٤..... موسى
- ٣٨٦، ١٣٩..... ميمون بن مهران
- ١٠٥، ١٠٤..... نافع
- ١٤٦..... النسائي
- ٢١٤، ٣٧..... النعمان بن بشير
- ١٤١، ٣٠..... نعيم بن حماد
- ٢٨٢، ١٦٨..... نوح
- ٢١٨، ١٩٢، ١٥٠، ١٢٢، ١٢٠، ١١٧، ١١٢، ١١١، ٩٧، ٨١، ٣٨، ٣٦، ٣١..... النووي
- ٣٩١، ٣٧٠، ٣٤٢، ٣٠٨، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٦٧، ٢٥٨، ٢٥٣، ٢٥١
- ٣٧٥، ٩٦، ٩٥، ٩٤..... هارون
- ١٣٢..... هشام بن عروة

٢٤٠ ، ٢٣٩ ،	وابصة بن معبد
١٣٧.....	الواحدي
١٨٨.....	وكيع بن الجراح
١٤.....	ولي الله الدهلوي
١٣٥.....	الوليد بن مسلم
٨١.....	يحيى بن سعيد الأنصاري
٢٩٣ ، ١٣١.....	يحيى بن معين
١٠٥.....	يعقوب البصري
٣٧٣.....	يوسف بن الحسين
٢٠٤ ، ١٤٢ ، ١٣٥.....	يوسف عليه السلام
٣٨٨ ، ٢٩٦.....	يونس بن عبد الأعلى

فهرس المحتويات

٦	مقدمة
٩	أسباب اختيار الموضوع:
٩	أهمية البحث والهدف منه:
١٠	منهج البحث والدراسة:
١١	خطة البحث:
١٤	التمهيد
١٤	أولاً: نشأة الخلاف
٢٠	ثانياً: أهمية فقه الخلاف
٢٤	الفصل الأول الجماعة والخلاف
٢٥	المبحث الأول الجماعة مفهومها وحكم لزومها شرعاً
٢٦	المطلب الأول مفهوم الجماعة
٢٦	أولاً: الجماعة في اللغة:
٢٦	ثانياً: الجماعة في الشرع:
٣١	معنى أن أهل السنة والجماعة هم أهل الحديث:
٣٤	المطلب الثاني حكم لزوم الجماعة شرعاً
٣٤	أولاً: من الآيات القرآنية الدالة على لزوم الجماعة:
٣٧	ثانياً: من الأحاديث النبوية الدالة على لزوم الجماعة:
٤٠	المطلب الثالث ما يُخرج المسلم عن الجماعة
٤١	حكم المعين المخالف لمنهج أهل السنة والجماعة:
٤٤	المبحث الثاني الخلاف مفهومه وحكمه وأنواعه
٤٥	المطلب الأول مفهوم الخلاف
٤٥	أولاً: الخلاف في اللغة:
٤٦	ثانياً: الخلاف في الاصطلاح
٤٨	المطلب الثاني حكم الخلاف
٤٨	أولاً: الخلاف أراد الله قديراً:
٥١	ثانياً: الخلاف نهى الله عنه شرعاً:
٥٣	ثالثاً: ما وقع بين السلف الصالح من خلاف في الشريعة كان عرضاً لا قصداً:
٦٢	هل كل مجتهد مصيب؟
٦٨	فما هي الأصول من الفروع؟
٧٣	المطلب الثالث أنواع الخلاف
٧٣	أولاً: أقسام الخلاف باعتبار طبيعته:
٧٣	النوع الأول: خلاف التنوع:
٧٤	النوع الثاني: خلاف التضاد:
٧٦	ثانياً: أقسام الخلاف باعتبار الحكم على كل نوع:
٧٦	حكم خلاف التنوع

- الأول: مسائل اختلاف التنوع: ٧٦-----
 الثاني: العمل بمسائل اختلاف التنوع: ٧٧-----
 الثالث: المجتهدون القائلون بمسائل التنوع: ٧٨-----
 حكم خلاف التضاد: ٧٩-----
 الأول: خلاف التضاد المعتبر «المسائل الاجتهادية»: ٨٠-----
 الثاني: خلاف التضاد غير المعتبر «المسائل الخلافية»: ٨١-----
 حكم المسائل الاجتهادية: ٨٢-----
 الأول: نفس المسائل الاجتهادية: ٨٢-----
 الثاني: العمل بالمسائل الاجتهادية: ٨٣-----
 الثالث: المجتهدون في المسائل الاجتهادية: ٨٤-----
 حكم المسائل الخلافية: ٨٥-----
 الأول: نفس المسائل الخلافية: ٨٥-----
 الثاني: العمل بالمسائل الخلافية: ٨٦-----
 الثالث: المجتهدون القائلون بالمسائل الخلافية: ٨٨-----

٩٠----- الفصل الثاني أسباب الخلاف

- تمهيد: ٩١-----
 المبحث الأول الأسباب الخلقية ٩٣-----
 المبحث الثاني الأسباب العلمية ١٠٢-----
 توطئة: ١٠٣-----
 المطلب الأول تعدد أوجه قراءة القرآن الكريم ١٠٥-----
 المطلب الثاني ثبوت الحديث النبوي ١٠٩-----

- ١- أن لا يبلغ العالم الحديث: ١١١-----
 ٢- أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يصح عنده: ١١٩-----
 ٣- أن يبلغه الحديث على وجه يشككه في صحته: ١٢١-----
 ٤- أن ينسى الحديث النبوي أو النص القرآني بعد أن يبلغه: ١٢٣-----
 ٥- أن يبلغه الحديث أو يسمعه لكن يدخل عليه الوهم فيه فينزله في غير محله: ١٢٥-----
 ٦- قد يترك العالم العمل بالحديث لسبب لا نعلمه أو حجة نجهلها: ١٢٥-----

١٢٧----- المطلب الثالث دلالة نصوص القرآن والسنة

- ١- اختلافهم للإجمال في بعض مفردات أو جمل بعض النصوص: ١٢٨-----
 ٢- اختلافهم لحمل بعض الألفاظ على الحقيقة أو على المجاز: ١٢٨-----
 ٣- اختلافهم لغرابة بعض الألفاظ في بعض النصوص: ١٢٩-----
 ٤- اختلافهم في دلالة بعض النصوص باعتبار معناها في الشرع أو اللغة أو العرف: ١٣٠-----
 ٥- اختلافهم لاحتمال دلالة بعض النصوص معنيين أو أكثر: ١٣١-----
 ٦- اختلافهم لخفاء دلالة بعض النصوص: ١٣٢-----
 ٧- اختلافهم لتأويل النص لحجة تكون ضعيفة عند الآخرين: ١٣٢-----
 ٨- اختلافهم لما يظهر من تعارض دلالات بعض النصوص: ١٣٣-----
 ٩- اختلافهم بسبب طرق الجمع والترجيح عند التعارض: ١٣٨-----
 ١٠- اختلافهم في فهم دلالة بعض النصوص تبعاً لسبب نزولها أو ورودها: ١٣٩-----

١٤٠----- المطلب الرابع عدم ورود نص في المسألة

١٤٦----- المطلب الخامس وضع اللغة العربية

١٥١----- المطلب السادس التقعيد الأصولي

- المطلب السابع التقعيد الفقهي ----- ١٥٦
- المطلب الثامن التقعيد المقاصدي ----- ١٥٩
- المطلب التاسع تحقيق المناط ----- ١٦٣
- المبحث الثاني الأسباب الخُفْيَّة ----- ١٦٨
- المطلب الأول الجهل ----- ١٧٠
- المطلب الثاني البغي ----- ١٧٨
- المطلب الثالث الهوى ----- ١٨٤
- المطلب الرابع العصبية ----- ١٩٣
- المطلب الخامس كيد الأعداء ----- ١٩٩
- المطلب السادس الذنوب والمعاصي ----- ٢٠٦
- الفصل الثالث ضوابط الخلاف ----- ٢٠٩
- المبحث الأول ضوابط التلقي والاستدلال للأحكام الشرعية ----- ٢١٠
- المطلب الأول الغاية المطلوبة من الأحكام الشرعية ----- ٢١٢
- الشرط الأول: الإخلاص لله عز وجل فيها. ----- ٢١٣
- الشرط الثاني: المتابعة لرسول ﷺ ----- ٢١٦
- المطلب الثاني الأصل الذي تبني عليه الأحكام الشرعية ----- ٢١٩
- الأولى: نصوص الشريعة كاملة وشاملة لكل مصالح العباد في الدنيا والآخرة: ----- ٢٢٠
- الثانية: النقصان أو الزيادة في الشريعة منازعة لها وابتداع فيها: ----- ٢٢٠
- الثالثة: نصوص الشريعة هي الإمام عند التوافق والتنازع وما سواها مأموم: ----- ٢٢١
- الرابعة: لا فرق بين نصوص القرآن ونصوص السنة من جهة الاحتجاج بها: ----- ٢٢٣
- الخامسة: لا فرق بين متواتر السنة وأحاديها من جهة الاحتجاج: ----- ٢٢٥
- السادسة: أحاد السنة حجة في العقائد كما هي حجة في الأحكام: ----- ٢٢٧
- السابعة: نصوص الشريعة حاكمة على العقل لا العكس: ----- ٢٣١
- الثامنة: استفتاء القلب ليس دليلاً يبنى عليه: ----- ٢٣٨
- التاسعة: أقوال العلماء لا يحتج بها وإنما يحتج لها: ----- ٢٤٣
- المطلب الثالث الطريق المسلوكة لمعرفة الأحكام الشرعية ----- ٢٥٧
- توطئة: ----- ٢٥٧
- منصب الفتوى كبير القدر عظيم الخطر: ----- ٢٥٩
- معلم الطريق فهم السلف الصالح: ----- ٢٦٢
- أولاً: منزلق الترخيص والإضاعة والتفريط: ----- ٢٦٨
- ثانياً: منزلق الغلو والتنتعج والإفراط: ----- ٢٨٣
- ثالثاً: منزلق التعليل الواهي للأحكام: ----- ٢٨٨
- المبحث الثاني ضوابط الرد على المخالف ومعاملته ----- ٢٩٥
- توطئة في مشروعية نقد المخالف ----- ٢٩٦
- المطلب الأول الرد على المخالف بقصد النصيحة ----- ٣٠٢

المطلب الثاني الرد على المخالف بعلم ٣٠٧

- الضابط الأول: تحرير موطن الخلاف وضبط الألفاظ والمصطلحات: ٣٠٨
الضابط الثاني: التثبيت والضبط في النقل والنفي: ٣١٠
الضابط الثالث: لازم القول ليس قولاً لقائله ما لم يلتزمه: ٣١٢
الضابط الرابع: التفرقة بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف: ٣١٤
الضابط الخامس: عدم الجزم في مسائل الاجتهاد أنها من الشرع المنزل: ٣١٧
الضابط السادس: مراعاة الخروج من الخلاف ما أمكن ذلك: ٣١٩
الضابط السابع: التفرقة بين القول أو الفعل وبين قائله أو فاعله المعين: ٣٢٢
الضابط الثامن: مراعاة رتب المشروعات عند التزام وتقديم الراجح: ٣٢٥
الضابط التاسع: مراعاة القرائن المحتفة بالأقوال أو الأفعال أو الأحكام: ٣٢٩
الضابط العاشر: مراعاة حال المخاطب عند البيان: ٣٣٢

المطلب الثالث الرد على المخالف بعدل ٣٣٧

- الضابط الأول: وجوب العدل لكل أحد من كل أحد وفي كل حال: ٣٤٠
الضابط الثاني: الأخذ بظاهر الخلق وترك سرائرهم: ٣٤٤
الضابط الثالث: كما لا يعصم المجتهدون فلا يؤثمون: ٣٤٦
الضابط الرابع: تقديم حسن الظن بالمسلم وحمل تصرفاته على المحمل الحسن ما أمكن: ٣٤٨
الضابط الخامس: الموازنة بين سيئات المرء وحسناته واعتبار الغالب فيها: ٣٥٠
الضابط السادس: قبول الحق ممن جاء به ولو كان كافراً: ٣٥٥
الضابط السابع: مراعاة حال المخالف ومكانته وتخصصه: ٣٦٠
الضابط الثامن: زلات العلماء كما تغتفر لهم لا يعتبر بها ولا يعابون لأجلها: ٣٦١
الضابط التاسع: الولاء والبراء يعقد على الحق لا على غيره: ٣٦٦
الضابط العاشر: سلوك الأنفع للمبطل من الهجر أو التأليف: ٣٧٠

المطلب الرابع الرحمة بالمخالف ٣٧٥

- أولاً: الرفق بالمخالف ٣٧٧
ثانياً: المخاطبة بالتي هي أحسن ٣٨١
ثالثاً: الدفع بالتي هي أحسن ٣٨٧
رابعاً: الدعاء للمخالف ٣٩١

الخاتمة ٣٩٦

قائمة المصادر والمراجع ٤٠١

الفهارس العامة ٤١٧

- أولاً: فهرس الآيات ٤١٤
ثانياً: فهرس الأحاديث ٤٢٧
ثالثاً: فهرس الأعلام ٤٣٥

فهرس المحتويات ٤٥٣